

المصوّر
ALMUSSAWAR
MAGAZINE
سعر العدد : 10 جنيهات
28 يونيو 2023 - 10 ذو الحجة 1444 هـ
Issue No. 5151
عشر سنوات
30 يونيو
مصر صانعة المعجزات
40 كاتبًا ومفكرًا ومؤرخًا يتحدثون
أيام الثورة.. وسنوات البناء
عدد تذكاري
شهادات موثقة للتاريخ

إعلانات المصوّر



أوسع المجلات السياسية انتشاراً

مجلة سياسية اجتماعية شاملة
تصدر عن مؤسسة دار الهلال من أقدم المؤسسات
الصحفية فى الشرق الأوسط

إعلانات المصوّر





28 يونيو 2023م
10 ذو الحجة 1444 هـ
أسسها أميل وشكرى زيدان سنة 1924

العدد
5151

دار الهلال
أسسها جرجى زيدان سنة 1892

فيس بوك: facebook.com/AlmuasswarMagazin
موقع دار الهلال الإلكترونى darelhilal.com

المراسلات
الإدارة : القاهرة - ١٦ ش محمد عز العرب بك
(المبتديان سابقا)
ت : ٢٣٦٢٥٤٥٠ (٧ خطوط)
تلغرافيا : المصور - القاهرة ٠ ج ٠ م ٠ ع ٠
فاكس : FAX : ٢٣٦٤٣١٣٠
مكتب الإسكندرية : ٢ ش استامبول محطة الرمل ..
ت : ٤٨٧٠٦٤٨ - فاكس : ٤٨٧٣٠٥٨
عنوان البريد الالكترونى لمؤسسة دار الهلال
Email : ALMUSSAWAR 2009@yahoo.com
E-mail:darhilal@idsc.gov.eg

الاشتراكات: للاشتراكات داخل القاهرة
الاشتراك السنوى ٥٢٠ - النصف سنوى ٢٦٠ - الربع سنوى ١٣٠
للاشتراكات لباقى المحافظات وجميع انحاء العالم
التواصل واتس: ٠١١١١١٥٢٧١٠

الإخراج الفنى:
هانى ممدوح

عشر سنوات

30 يونيو

مصر صانعة المعجزات

عندما نتحدث عن عشر سنوات على ثورة 30 يونيو، فالحديث لن يتوقف فقط عند هذا اليوم التاريخى الفاصل فى عمر الوطن، يوم الخلاص من الجماعة الإرهابية الفاشية التى أرادت أن تختصر الوطن فى المرشد، والهوية المصرية فى أفكار الجماعة.

وإنما لا بد أن يمتد الحديث بطول العشر سنوات على أرض الوطن، من الشمال إلى الجنوب، ماذا جرى فى أيام الثورة الخالدة كى نتخلص من الجماعة، وماذا حدث فى سنوات البناء كى نقيم دولتنا من جديد، وتستعيد هيبتها وقوتها ونفوذها وتحمى أمنها القومى وتحافظ على مصالحها الاستراتيجية.

إن عشر سنوات مرت بعد الخلاص من الإخوان أكدت أن المصريين قادرون على صناعة المستحيل، بل صناعة المعجزات وأنهم عندما يريدون فهم قادرون، لقد شهدت السنوات العشر الماضية إنجازات تقترب من المعجزات وخطوات غير مسبوقة للبناء ومواجهة التحديات، وما كان ليتحقق كل هذا إلا مع شعب صامد لديه إرادة ومساند لدولته، وقيادة وطنية بحجم الثورة، واثقة ثابتة لا تدخر جهدًا فى سبيل نقل مصر إلى مصاف الدول الكبرى، وجيش قوى قادر على حماية الوطن وأمنه وشعبه ومؤسسات وطنية على قدر المسئولية لتحقيق رؤية القيادة.

كل هؤلاء كانوا كلمة السر فى نجاة مصر وعبورها إلى الأمان ما بين 30 يونيو 2013، و30 يونيو 2023، فارق ضخم بين دولة كانت على شفا الانهيار متراجعة فى كل شيء، ودولة تمتلك الآن كل عناصر القوة الشاملة، دولة كانت متجهة نحو الحرب الأهلية.. ودولة الآن تتجه بكل ثقة نحو احتلال مكانتها بين القوي الكبرى إقليميًا وعالميًا، جيش مصر ضمن أقوى جيوش العالم، ومشروعات مصرية عديدة دخلت موسوعة «جينيس» وميناء شرق بورسعيد يحتل المركز العاشر عالميًا، وترتيب مصر فى المؤشرات الدولية يرتفع عاماً بعد الآخر.

فارق كبير بين دولة كانت مهددة بضياع هويتها وتاريخها وحضارتها، ودولة الآن استعادت مجدها، بمشروعات عملاقة وثوابت للمواطنة يحترمها الجميع، وبناء للإنسان ورسائل واضحة للعالم بأن بلد الحضارة يعود من جديد.

إن ما تحقق يؤكد أن مصر كما كانت طوال التاريخ ستظل غير قابلة للكسر أو السقوط، عصية على الاستسلام للتحديات أو أن يسيطر عليها أحد.

مصر التى تدشن جمهوريتها الجديدة وتنطلق الآن بحوار وطنى غير مسبوق، تعلن أن صفحات الماضى بما فيها من فوضى وضعف وانهيار انتهت بلا رجعة، لتبدأ سنوات القوة والبناء العظيم.

سنوات هزيمة التحدى، مهما كان المصرى الذى صنع معجزة ثورة أبهرت العالم، وغيرت خريطة القوى وأفشلت مخططات كبرى هو نفسه المصرى الذى قضى على الإرهاب وحقق معجزة اقتصادية وتنموية فى عشر سنوات، وهو نفسه المصرى القادر على هزيمة أخطر التحديات التى يمكن أن تواجه مصر فى المستقبل.. ولتحيا مصر.



رئيس بحجم الثورة

الثورة عمل عظيم يغير الأحوال بشكل كبير ويفرض إرادة الناس، لكن هذا وحده لا يكفى لنقول إن الثورة نجحت، فنجاح الثورة يتطلب أن تحقق أهدافها فى صناعة التغيير الشامل، وإعادة بناء النظام الاقتصادي والاجتماعى جذرياً، وحتى يتحقق هذا فالدولة فى مرحلة ما بعد الثورة لا تحتاج إلى ثوار بقدر ما تحتاج إلى قيادة قوية بحجم وقوة هذه الثورة، وقادرة على تحقيق ما قامت من أجله وما أراده الشعب الذى ثار.

وعندما ننظر إلى ثورة الشعب فى 30 يونيو سنجدها ثورة غير مسبوقة فى قوتها وأهدافها، فالمشاركون فيها، أكثر من 33 مليونا، وهو رقم ضخم بمعايير الثورات، لم يتحقق هذا الرقم فى ثورة أخرى، والمطالب أيضا كانت قوية لأنها تمثلت فى رحيل نظام فاشى واسترداد دولة والحفاظ على هويتها وإعادة بناء الوطن.

بقلم: أحمد أيوب

ولم تكن الملايين التى خرجت إلى الميادين والشوارع قادرة على تحقيق هذا بدون قيادة قوية قادرة على ترجمة إرادة الثورة، وهذا ما تحقق فى المشير عبدالفتاح السيسى الذى طالبه الشعب بالترشح للرئاسة وانتخبه مرتين باكتساح تصويتى غير مسبوق؛ ثقة فى وطنيته وقدرته على قيادة عملية التغيير والبناء فى ظل وقت عصيب وتحديات ضخمة، وهنا تبرز نظرية الرجل العظيم، التى تقوم على أن القادة العظام يولدون ولا يصنعون لأنهم يمتلكون سمات موروثة فى شخصياتهم تجعلهم قادة عظماء، وكما قال المؤرخ توماس كارلايل، فالتاريخ عبارة عن مجموعة من السير الذاتية لرجال عظماء، فتاريخ مصر أيضاً ارتبط في معظمه بسير العظماء.

وفى ثورة الشعب تجسدت هذه النظرية فى شخص الفريق أول عبدالفتاح السيسى الذى أثبت أنه قائد بحجم الثورة، سواء فى تحمل مسئولية اتخاذ قرار الانحياز إلى الشعب منذ البداية والتصدى لتهديدات وجرائم الجماعة الإرهابية وتحدى قوى دولية كانت لا تريد لثورة الشعب أن تنجح، وكذلك إعلان بيان عزل الرئيس الإخوانى وخارطة المستقبل، أو الاستجابة للمطلب الشعبى بالترشح للرئاسة رغم ما كانت تمر به البلاد من ظروف صعبة اقتصاديا وأمنيًا، والقدرة على اتخاذ قرارات وخطوات تاريخية من أجل إعادة بناء الدولة.

أول رسالة تؤكد أن الرئيس السيسى رئيس بحجم مصر وقوة ثورتها كانت قبل خروج المصريين إلى الميادين، حين أعلن بوضوح أن القوات المسلحة لن تسمح بأن تمتد يد إلى المصريين بسوء، تقطع يد من يمدها على المصريين «لو امتدت ايد على المصريين احنا نروح نموت أحسن»، كان هذا موقفا كاشفا لقائد يمتلك كاريزما خاصة وقوة شخصية وأكدها بعد ذلك سواء فى بيان المهلة أو موقفه الواضح من المماطلة والغرور الإخوانى ثم بيان 3يوليو الذى أنهى الأمر.

كانت الرسالة الثانية عندما أعلن عقب عزل الإخوان طلبه تفويضاً شعبياً بالتصدي للإرهاب، فهذا التفويض كان مهمة جديدة يتحملها الجيش وقائده دفاعا عن الدولة والشعب، وكما قال الفريق أول عبد الفتاح السيسى وقتها فإن أبناء مصر من رجال الجيش والشرطة سيتصدون بصدورهم لرصاص الإرهاب حتى لا يصل إلى المصريين، قرار لم يكن يستطيع اتخاذه إلا قائد يمتلك القدرة على المواجهة، ويعلم قدرات دولته، خاصة أن التحدى كان خطيرا والعدو ليس سهلا، وفى سبيل نجاح هذه المهمة التى اعتبرها الرئيس مهمة حرب فى سبيل الدفاع عن الوطن كانت التضحيات الكبيرة التى قدمها أبناء الجيش والشرطة والتى انتهت بالقضاء على الإرهاب وتطهير مصر منه فى واحدة من النجاحات التى تشبه المعجزات، فلم يكن أحد يتوقع أن تستطيع مصر تخطى عقبة الإرهاب.

> أول رسالة تؤكد أن الرئيس السيسى رجل بحجم مصر وقوة ثورتها كانت قبل خروج المصريين إلى الميادين حين أعلن بوضوح أن القوات المسلحة لن تسمح بأن تمتد يد إلى المصريين بسوء

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان الأخطر وهو أنه برغم تحدى الإرهاب الصعب لم تقبل القيادة القوية أن ترفع شعار «لا صوت يعلو فوق صوت الحرب على الإرهاب» وأن تؤجل كل الملفات الأخرى حتى تخلص البلاد من خطر الجماعة الإرهابية وتقضى على الإرهاب، ولو فعل ذلك ما كان يستطيع أحد أن يلومه، لكن الرئيس رفض وأصر أن تسير الدولة فى مسارين متوازيين، مكافحة الإرهاب والبناء والتنمية، فالحرب على الإرهاب لا تعطل ولا تؤثر على خطة إعادة بناء الدولة المنهارة فى كل القطاعات، وارتبط بهذا أيضا موقف مصر من الوضع الدولى السيئ الذى ظهر بعد ثورة 30 يونيو، دول تقاطع مصر ودول تتخذ مواقف عدائية وأخرى تحشد ضد القيادة الجديدة واتحاد إفريقى يعلق عضويتها.

كان الموقف شديد الصعوبة ويتطلب تحركات تجمع بين الموقف الحاسم والحنكة والذكاء الدبلوماسى، ولأن هناك إرادة وقيادة وطنية قادرة فقد نجحت مصر فى تحقيق اختراقات دبلوماسية كبيرة وفى سنوات معدودة تم تغيير الموقف الدولى وأصبحت مصر رئيسا للاتحاد الإفريقى، وفازت بعضوية غير دائمة بمجلس الأمن، واستعادت علاقاتها مع كل دول العالم كما استعادت ثقلها ونفوذها الدولى والإقليمي كدولة مؤثرة وفاعلة وفتحت مجالات جديدة للتعاون، وأصبح التواجد المصرى على الساحة الدولية كبيرا والعواصم التى كانت تعادى مصر وقيادتها فتحت أبوابها لتحتفى بزيارات الرئيس السيسى وتثمن مواقفه وتسعى للتعاون مع مصر والاستماع لرؤية قيادتها.

الأمن القومى المصرى كان من الملفات التى تحتاج إلى قيادة بقوة الثورة، فقبل 30 يونيو كان وضع الأمن القومى فى غاية السوء، الفوضى تحاصر مصر من كل الاتجاهات والمخاطر تهدد حدودنا، لكن مع الرئيس السيسى استطاع ليس فقط فرض خطوط للأمن القومى المصرى على الجميع، «نظرية الخط الأحمر»، التى أكدت قوة الردع التى تمتلكها مصر، وإنما أيضا توسيع دوائر الأمن القومي لتشمل دوائر جديدة ترتبط بمصالح استراتيجية وعلاقات اقتصادية وسياسية مع مصر.

ولم يكن هذا ليحدث لولا نجاح القيادة القوية فى تطوير وتحديث قدرات القوات المسلحة ورفع كفاءتها القتالية لتصبح واحدة من أقوى الجيوش فى العالم، وفى الوقت نفسه امتلاك قدرات دبلوماسية رفيعة المستوى تقودها دبلوماسية رئاسية تمتلك رؤية وقدرة على فرض الموقف المصرى.



من صور قوة القيادة التى جسدت روح 30 يونيو قرار تنويع مصادر التسليح وعدم حصرها فى اتجاه أو دولة واحدة وإنما توسيع دائرة مصادر التسليح لتصبح روسية وفرنسية وألمانية وصينية وإيطالية بجانب أمريكا، وقد ساهم هذا فى تعزيز قدرات الجيش المصرى، ولم يكن يستطيع اتخاذ هذا التوجه إلا قيادة تمتلك القدرة على اتخاذ القرار وتحافظ على استقلاليتها وأن تكون علاقاتها مع الدول والقوى الكبرى متوازنة وعلى أساس الندية والمصالح المتبادلة وليس التبعية، وهذا أيضا كان جزءا آخر يعكس قوة القيادة المصرية والتى كان من صورها كذلك عدم القبول بأى شروط أمريكية أو ضغوط غربية على مصر، وعدم الاستسلام لكل محاولات فرض مواقف سياسية معينة على مصر، بل مواجهتها بجسارة أثارت غضب الغرب لكنها فى النهاية خلقت موقفا ومبدأ مصريا واضحا للجميع، وهو أننا لن نسمح لأحد بأن يملى علينا شيئا أو يتدخل فى شئوننا.

> قدم الرئيس السيسى نموذجا للقيادة التى تمتلك القدرة على اتخاذ القرار وتحافظ على استقلاليتها وأن تكون علاقاتها مع الدول والقوى الكبرى متوازنة وعلى أساس الندية والمصالح المتبادلة وليس التبعية

الطبيعى أن أى قائد فى أعقاب الثورات يسعى إلى قرارات ترضية للمواطن وكسب دعمه حتى لو على حساب المصلحة العامة وكذلك تحقيق توازنات سياسية بقدر كبير، لكن الرئيس السيسى اتخذ منهجا مختلفا فهو لم يبحث عن ترضيات ولم يتعامل بمنطق التوازنات وإنما فرض أسلوب الشفافية والوضوح والمصارحة والبحث عن المصلحة الوطنية الذى يتطلب قرارات صعبة أحيانا لكنها تخدم مصلحة الوطن والمواطن.

> الرئيس السيسى اتخذ منهجاً مختلفاً فهو لم يبحث عن ترضيات ولم يتعامل بمنطق التوازنات وإنما فرض أسلوب المصلحة الوطنية الذى يتطلب قرارات صعبة أحياناً لكنها تخدم مصلحة الوطن والمواطن

ولم يكن يستطيع أن يقدم على هذه القرارات إلا رئيس على قدر الثورة ولديه جرأة اتخاذ القرار وقوة تحمل الصدمات وردود الفعل والأهم أنه يمتلك من الثقة الشعبية ما يجعل قراراته وإجراءاته على صعوبتها مقبولة فى الشارع، وخلال السنوات التسع عمل مع الرئيس ثلاثة رؤساء حكومات، المهندس إبراهيم محلب والمهندس شريف إسماعيل رحمة الله عليه، والدكتور مصطفى مدبولى، ومع كل الحكومات كان الرئيس داعما ومساندا من أجل تحقيق الهدف والوصول إلي معدلات الإنجاز المستهدفة لصالح المواطن وصناعة النجاح من أجل المستقبل، ومهما كان التحدى وصعوبة القرار كان الرئيس ومازال يتحمله بشجاعة؛ رغبة فى مصلحة الوطن وقد كان القرار الأصعب هو الإصلاح الاقتصادى الذى لم يكن يجرؤ رئيس لمصر على مدى عقود أن يتخذه لأنه لن يلقى قبولا من المواطنين، على الأقل فى البداية، رغم أن نتائجه لصالح المواطن والبلد، ولهذا كان الخوف يتملك البعض ومنهم مسئولون كبار خشية أن يكون لهذا القرار تداعيات سلبية لكن جرأة الرئيس وثقته فى المصريين جعلته يتخذ القرار التاريخى ويخرج بمصر من موقف ظلت أسيرة له طوال أكثر من أربعين عاما خسرت خلالها الكثير، وبفضل هذا الإصلاح ازداد الاقتصاد صلابة وقوة مكنته من تحمل صدمات عنيفة مثل جائحة كورونا الكارثية وتداعيات الحرب «الروسية-الأوكرانية» حتى الآن، وارتباطاً بالإصلاح الاقتصادى كانت قرارات هيكلة بعض القطاعات والأسعار مثل هيكلة دعم الوقود وبعض الخدمات والتى لم يكن يجرؤ أحد على الاقتراب منها رغم أهميتها، حتى الحكومات المتعاقبة كانت تتجنب هذا القرار خشية تداعياته، لكن الرئيس امتلك جرأة اتخاذ القرار ليس لشىء سوى يقينه بضرورته وأنه أشبه بالعلاج المر لخروج الدولة من دوامة الأزمات الاقتصادية التى تخنق المواطن وبالفعل بفضل الإصلاح الاقتصادى الجرىء تمكنت الحكومة من اتخاذ خطوات غير مسبوقة فى سبيل تحسين مستوى معيشة المواطن.



محلب وإسماعيل ومدبولى.. كل الحكومات التى عملت مع الرئيس خلال التسع سنوات حظيت بدعم كامل منه ومساندة من أجل تحقيق أهداف بناء الدولة

> الرئيس السيسى أصر أن تسير الدولة فى مسارين متوازيين، مكافحة الإرهاب والبناء والتنمية، فالحرب على الإرهاب لا تعطل ولا تؤثر على خطة إعادة بناء الدولة المنهارة فى كل القطاعات

المشروعات القومية كانت صورة أخرى تجسد قدرة القيادة وقوتها الوطنية فلم يكن يستطيع أحد أن يفتح العمل فى كل هذه المشروعات فى كل القطاعات فى وقت واحد، إلا إذا امتلك الرؤية والقدرة على التحدى وصناعة النجاح، خاصة أن حجم المعارضة لبعض المشروعات كان كبيرا بسبب عدم فهم الهدف منها أو التخوف من إهدار المليارات عليها، ولو كانت القيادة لا تمتلك الثقة والقوة لما واصلت هذا الطريق الشاق والتحدى الصعب، لكن الرئيس امتلك هذه القدرة لأنه يمتلك قوة الشخصية والإرادة على الإنجاز، والنتيجة أن المشروعات القومية هى الآن التى نحصد ثمارها فى ناتج قومى يتزايد ومعدلات نمو معقولة فى ظل وضع اقتصادى عالمى صعب وكذلك خفضٍ معدلات البطالة إلى 7 بالمائة تقريباً، وفتح شرايين للتنمية والاستثمار.

قوة القيادة ظهرت أيضاً فى مواجهة تحديات كانت حاسمة وأسقطت دولا بكاملها، مثل تحدى كورونا الذى أظهرت الدولة المصرية كفاءة عالية فى مواجهة تداعياته والخروج منه بأقل خسائر بشرية واقتصادية.

ومازالت حتى الآن، كلمة السر فى مواجهة تحديات عصيبة وملفات صعبة هى قوة القيادة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب والذى يخدم مصلحة الوطن وتحمل تبعاته مهما كانت.



بقلم: **حلمى النمنم**

أحد مقاييس نجاح الثورة، أى ثورة هو مدى ما تقدمه لمسألة السيادة الوطنية استقلالًا إن كان البلد محتلًا بالفعل وتحررًا للمجتمع والشعب من القيود التى تكبله، والتأكيد على السيادة وحمايتها من التدخل الأجنبى وشبهة التبعية.. وبهذا المعنى ننظر إلى كل الثورات المصرية، خاصة ثورة 30 يونيو.

ثورة سنة 1882 «الثورة العرابية» عجزت عن حماية الاستقلال الوطني، لذا نُظر إليها شذرًا واُعتبرت فاشلة، انتهت إلى عكس ما سعت إليه وعملت عليه، وبغض النظر عن مدى مسئولية الذين قاموا بها عن ذلك، فإن المحصلة النهائية لم تكن إيجابية، ثورة 1919 قامت من أجل هدف واحد، عبر عنه شعار «الاستقلال التام»، وتحقق لنا قدر من الاستقلال، كان مشروطًا أو منقوصًا، لكن فى النهاية تمتعنا بالسيادة الوطنية وأصبح لدينا دستور سنة 1923، وفتح الطريق أمام الاستقلال التام، ثورة 23 يوليو قامت لاستكمال الاستقلال، لذا كان أول إنجاز كبير لها هو توقيع معاهدة الجلاء سنة 1954، وتم الجلاء التام فى سنة 1956.

دولة 30 يونيو واستعادة السيادة الوطنية



ثورة 30 يونيو قامت لهدف واحد فقط، هو الدفاع عن الوطنية المصرية، ومن ثم عن وطنية الدولة ومدنيتها، باستثناء الاحتلال الإسرائيلى للضفة وغزة والجولان لم يعد هناك احتلال ومسخ السيادة الوطنية على الطريقة الاستعمارية فى القرنين الثامن والتاسع عشر، لكن صرنا بإزاء ما يمكن تسميته «احتلال ناعم» له صور وأشكال مختلفة وحالات عديدة، أبرز ما فيه أنه يمسخ الهوية الوطنية ويلغيها بواسطة عملاء ورموز محلية، مع سيطرة أفكار تبدو فى ظاهرها إنسانية عامة وأممية ترفض الاعتراف بالحدود الوطنية، وكان ذلك نصيبنا كمصريين، حين وصلت جماعة حسن البنا إلى الحكم فى 30 يونيو 2012، كان وصول الجماعة البائسة إلى الحكم يعنى أن مشروع ثورة 25يناير فشل فشلا ذريعًا وانتهى إلى عكس ما بدأ به وسعى إليه.

الجماعة يديرها مكتب إرشاد وتنظيم دولي، المرشد العام الذى يتحكم فى مكتب الإرشاد هو نفسه مسئول التنظيم الدولي، مصر فى هذا التنظيم ليست وطنًا مستقلًا بذاته ولا دولة ذات سيادة، بل ولاية تابعة للتنظيم، رئيس مصر الذى دخل القصر فى سنة 2012 يدين بالسمع والطاعة للمرشد العام، وقدم البيعة له، وتلزمه هذه البيعة بالسمع والطاعة للمرشد فى السر وفى العلن، هذه البيعة تسقط موقعه ومسئولياته كرئيس للجمهورية، ولاؤه الأول والأخير للدستور وللوطن، وقد طالبناه وهو مرشح ثم فور أن صار رئيسًا أن يتحلل من هذه البيعة، لكن لم يفعل، فقط ترك منصبه كرئيس لحزب الحرية والعدالة، لأن قانون الدولة لا يسمح بالجمع بين المنصبين.. ثم وجدنا أن مصلحة الجماعة تعلو لديه على مصلحة الوطن فى أكثر من موقف.

تم اختيار مسئول رفيع لجهة سيادية دون الالتزام بالقواعد التى حددها القانون لتلك الجهة وبالمخالفة لكل السوابق والأعراف بها، وتجاوز رئيس الدولة عن ذلك، لأن عضوًا بالتنظيم الدولى وهو غير مصري، طلب من مندوب الجماعة فى الاتحادية تعيينه فاعتبر ذلك أمرًا واجب النفاذ، بغض النظر عن أى اعتبار وطنى آخر، وقد عزل هذا المسئول بعد ثورة 30 يونيو مباشرة وتم تصحيح الوضع.

ولما اختطف عدد من الإرهابيين بسيناء مجموعة من جنودنا فى سيناء، حاول منع الأجهزة المصرية من تحريرهم برغم توصلها إلى مكان الاختطاف وهوية المجرمين الذين قاموا بذلك، وقال على الملأ تهمنى «سلامة الخاطفين والمخطوفين» وهى سابقة تحدث للمرة الأولى على مستوى العالم.

وفى الأسابيع الأخيرة له بالاتحادية وقع أمـران، الأول أنه وافق على مطلب أمريكى - إسرائيلى قديم، بأن تتنازل مصر عن مساحة من أرضها فى شمال سيناء إلى إسرائيل، كى تتفاوض بها مع الفلسطينيين وتمنحها إياهم لتلحق بغزة، وبذلك يتوقف الفلسطينيون عن المطالبة بدولة عاصمتها القدس، وتضم إلى جوار غزة الضفة الغربية، وطلب محمد مرسى أن يوافق الرئيس الفلسطينى أبومازن على تلك الصفقة كما يتم تمريرها، رفض أبو مازن لأن المصريين لن يوافقوا، غضب مرسى وقال له «وإنت مالك»؟!.

كان الرئيس الفلسطينى مذهولًا مما يسمع، وراح فيما يبدو أنه يراجعه ولكنه كان ينصح.. سيناء دافع عنها المصريون بالدم، وافتدوا كل حبة رمل فيها، بالدم والقتال وبالتفاوض ثم بالتحكيم القانونى فى طابا، حتى تحررت بالكامل، فهل يقبلون بالتنازل عن هذه المساحة.. لا الشعب المصرى سيقبل ولا الجيش سيوافق، مستحيل؟ لكن مندوب مكتب الإرشاد الجالس أمامه كان قد أعطى موافقة للإسرائيليين وللولايات المتحدة، قال له «خلاص أنا وافقت..» لكن أبومازن صمم على الرفض.

وفى شهر يونيو 2013، قبل يوم 30 طالب قيادات القوات المسلحة أن ينفذوا خطة التنظيم الدولى للإخوان، بضرورة دخول الجيش المصرى إلى سوريا ليشن حربًا ضد الجيش السورى لصالح جبهة النصرة.. فكان الرفض، أحد السادة القادة العظام «سأل مرسى».. سيادة الرئيس فى الاجتماع قائد الجيش الثانى وقائد الجيش الثالث، ألم تسأل نفسك أين قائد الجيش الأول وأين الجيش الأول؟.. رد.. كنت والله هاسألكم هو فين؟.. وكان الرد.. هو الجيش السوري.. الواقع أن خطة التنظيم الدولى بدخول الجيش المصرى سوريا وتتولى الإنفاق دولة أخرى، كانت بالأساس خطة «الرئيس الأمريكى أوباما».

كان ذلك اللقاء يوم 22 يونيو 2013، وكان فى قصر القبة، ذهب القائد العام ومعه القيادة كلها، ليعرضوا على الرئيس تقرير موقف، عن الانهيار الذى يتهدد مؤسسات الدولة، وضرورة أن يتخذ خطوات لتحقيق انفراج سياسى بالبلاد، استمع على مدى ساعتين منهم، وكان أول رد له «سيبونا من الكلام ده كله» وراح يشرح خطته فى سوريا، كان ذلك مؤشرًا على أن الرجل مسير لا مخير، ولا يدرك مصلحة البلد ولا خطورة موقعه.

ثورة 30 يونيو وقرارات 3 يوليو 2013 كانت رد اعتبار للوطنية وللدولة المصرية، الإدارة الأمريكية حذرت يوم 3 يوليو صباحًا من أى مساس بوضع محمد مرسي، وأن أى قرار مسموح به، لكن مرسى خط أحمر، وصل الأمر بهم إلى حد المطالبة بأن تتولى القوات المسلحة كل شيء، ويبقى هو كديكور فقط، غير أن الثورة وقيادتها رفضت ذلك التحذير، ورفضت هذا التدخل السافر فى شئونها ومضت فى خطواتها.

وحاولت الإدارة الأمريكية، فيما بعد، دعم بؤرة رابعة والإبقاء عليها لتكون «مسمار جحا» فى خاصرة الدولة والمجتمع، لكن اتخذ مجلس الوزراء بالإجماع قراره بفض البؤرة، وقد حدث.. وحين دعا القائد العام للقوات المسلحة الجماهير فى يوليو 2013 إلى «جمعة التفويض» حذر البيت الأبيض من النزول، ولم ينصت أحد إليهم، ومضى المصريون فى طريقهم.

وطنية القرار المصرى وسيادته خطوة أولى تحققت فى ثورة 30 يونيو.. والحق أن هذه القضية كانت مؤرقة لنا، من يقرأ مذكرات وزير الخارجية السابق نبيل فهمي، وفيها يروى تجربته كسفير لمصر فى واشنطن مع بداية الألفية، حيث كان البيت الأبيض مشغولًا بتحديد من سيخلف الرئيس مبارك، ودارت الترشيحات بين عمرو موسى وزير الخارجية، ولم يرحب به الأمريكان لموقفه الداعم للقضية الفلسطينية، ثم درسوا ملف جمال مبارك وتبين لهم أنه أضعف كثيرًا من المنصب «خفيف»، ثم ملف اللواء عمر سليمان، ولكن كان كبير السن فى نظرهم وشديد الإخلاص لمبارك، ونعرف بعد ذلك أنهم، الرئيس أوباما تحديدًا، طلب من الرئيس السابق مبارك فى المكالمة التليفونية الشهيرة.. أن يغادر منصبه ويسلم البلد إلى مجلس رئاسة يتولاه محمد البرادعى ورفض مبارك.. قبل هذا الاتصال الأمريكى وتلك الأحداث بشهور عديدة أعلن مسئول كبير فى سنة 2010 أن من يتولى رئاسة مصر لن يكون عليه فيتو أمريكي، ثورة 30 يونيو حررتنا من ذلك كله.

المعروف أن الإدارة الأمريكية كانت منحازة بالمطلق لجماعة حسن البنا، مستشار الأمن القومى الأمريكى رفع تقريرًا إلى الرئيس أوباما، مساء يوم 29 يناير 2011، نصح فيه الرئيس بالاعتماد فى مصر على جماعة الإخـوان، وذكر التقرير أنها ليست جماعة دينية بالمعنى التقليدى واستند فى ذلك على مقولة د.عصام العريان القيادى بالجماعة فى لقاءاته السرية معهم «نحن جماعة علمانية، لا تأخذونا بالاسم».

ولما قامت ثورة 30 يونيو تقبلوها على مضض، ثم كان ترشيح المشير السيسى للرئاسة مرفوضًا منهم، ومن رجالهم هنا، رغم أن الرجل كان رافضًا أن يغادر القوات المسلحة، لكنه فعل استجابة للنداء الشعبى الجارف «انزل يا سيسى».

وكان لديهم أسماء بديلة، لكن الشعب المصرى صمم على اختياره، انتخاب الرئيس السيسى رئيسًا كان علامة على تعافينا الوطنى من الهيمنة الأمريكية التى أرادوا فرضها علينا.

ولما تولى الرئاسة، وضع سيناء نصب عينيه، كانت معاهدة السلام تلزمنا بمستوى معين من التسليح، وتواجد القوات فى المنطقة «أ –من سيناء» أى شمالها، كان ممنوعًا ظهور أى طيران مصرى بالمنطقة، مدنى أو حربى، ولكن أمكن لمصر مع الرئيس السيسي، أن تعدل هذا الوضع، وتحررنا من قيود معاهدة السلام فى هذا الجزء، قواتنا كاملة وبكل تسليحها هناك، لأول مرة منذ سنة 1967 هذا إنجاز وطني ضخم، لا يعيه إلا من عاش سنوات السبعينيات وما بعدها، الغريب أن بعض الذين هاجموا معاهدة السلام لهذا السبب، وقالوا إن سيناء عادت إلينا منقوصة السيادة لم ينتبهوا إلى التغيير الذى حدث على الأرض ولم يقدروه حق قدره.

ولما اشتدت الصراعات فى ليبيا وانتشرت القوات الأجنبية والميليشيا الأجنبية أيضًا عليها، قرب حدودنا الغربية، ذهب إلى المنطقة الرئيس السيسى والتقى قيادات المنطقة الغربية، وأعلن من هناك خطوط مصر الحمراء، التى لا يجب تجاوزها، على الفور أنصت الجميع واستجابوا، لم تكن الاستجابة تعكس غير تقدير قوة مصر وسيادتها، الأمر المؤكد أن الذين زحفوا قرب حدودنا الغربية كانوا يعرفون حدود مصر جيدًا ويعرفون حدود أمنها القومي، لكنهم ما كانوا على نفس اليقين بقوتها السياسية والعسكرية، وما إن كشف الرئيس عن جانب منها، حتى تراجعوا بالكامل، وأبدوا أسفهم لسوء التقدير، بل راحوا يسعون بالود نحو القاهرة وقصر الاتحادية!.

السيادة الوطنية المصرية تبدو فى موقفنا من غزة وما يجرى فيها، قبل سنة 2011 حفرت أنفاق للتهريب بين سيناء وغزة، وكانت مصر تعرف بها، وقيل إننا نسمح بوجودها لدعم الأشقاء، والسؤال.. لماذا لا ندعمهم علنًا وعلى السطح؟ وكان الرد المصري.. حتى لا تغضب إسرائيل، وكان موقفًا سخيفًا أن تسمح دولة بالتهريب واللصوصية بذريعة الدعم للأشقاء، فى النهاية استخدمت الأنفاق لغزو مصر يوم 28 يناير 2011، حيث انطلقت منها جحافل مسلحة، انتهكت السيادة المصرية ودخلت إلى العاصمة ومنها إلى مدن عديدة بالداخل، وقاموا بإقتحام السجون وإخراج المساجين لنشر الفوضى في مصر، غزو كامل من الأخطاء الكبرى لنظام ما قبل سنة 2011 أنه أهمل كثيرًا سيناء ومنطقة الحدود بها تمامًا، وقد جرت بروفة لاجتياح سيناء سنة 2009، حين اقتحم عشرات الآلاف العريش فى ساعات وبعضهم وصل إلى بنى سويف والمنيا والمنصورة، ومع ذلك تم التساهل إلى حد بعيد فى هذه المسألة، وسمح بالأنفاق وراح بعض المسئولين يتباهون بذلك، زار وقتها «جهاد الخازن» الصحفى اللبنانى مصر والتقى الرئيس مبارك وعددًا من معاونيه وعاد ليكتب ما سمعه منهم، وأنه رأى فى مكتب أحدهم خريطة كاملة بالأنفاق.. ولكنها جاءت وزيرة الخارجية الإسرائيلية «تسيبي ليفنى» إلى شرم الشيخ والتقت الرئيس مبارك وقالت له «سيادة الرئيس هذه الأنفاق خطر عليكم كما هى خطر علينا»، استهان الرئيس بالأمر وقال لها «سدوها من عندكم».. وفى 28 يناير 2011 كانت البداية لغزو مصر ومحاولة نشر الفوضى بها.

ولكن منذ سنة 2014 بدأ هدم وردم الأنفاق نهائيًا، والمعاونة للأشقاء فى غـزة، تكون على السطح وفـى العلن، بلا مواربة، المهندسون المصريون هناك يعيدون الآن تعمير غزة، وتلك قمة السيادة الوطنية والحفاظ على هيبة وكرامة الدولة.

وحين نتأمل علاقاتنا الخارجية، بدول العالم المختلفة، من الولايات المتحدة إلى أوربا وروسيا والصين، ندرك أننا بلد يتخذ قراراته وخطواته ويمارس سيادته بحرية تامة، دون إكراه ودون الانصياع لضغوط طرف أو جهة بعينها.

الموقف الكاشف هو موقفنا من حرب روسيا - أوكرانيا، حيث حاولت الإدارة الأمريكية بناء حشد مضاد لروسيا، لكن كان لنا موقفنا الداعى للسلام بين الطرفين والمحافظة على علاقاتنا بكل من أوكرانيا وروسيا.. هناك كذلك الصداقة التى تربطنا مع الصين، رغم المنافسة الحادة بين الولايات المتحدة والصين، فى سنة 2016 زار الرئيس الصينى مصر ثم زار الرئيس السيسى الصين.

هذا بعض مما حققته دولة 30 يونيو- 3 يوليو فى ظل رئاسة وقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى.

عندما تولى الرئيس السيسى الرئاسة، وضع سيناء نصب عينيه، كانت معاهدة السلام تلزمنا بمستوى معين من التسليح، وتواجد القوات فى المنطقة «أ من سيناء» أى شمالها، كان ممنوعًا ظهور أى طيران مصرى بالمنطقة، مدنى أو حربى، ولكن أمكن لمصر مع الرئيس السيسي، أن تعدل هذا الوضع، وتحررنا من قيود معاهدة السلام فى هذا الجزء، قواتنا كاملة وبكل تسليحها هناك، لأول مرة منذ سنة 1967 هذا إنجاز وطنى ضخم

حين نتأمل علاقاتنا الخارجية، بدول العالم المختلفة، من الولايات المتحدة إلى أوربا وروسيا والصين، ندرك أننا بلد يتخذ قراراته وخطواته ويمارس سيادته بحرية تامة، دون إكراه ودون الانصياع لضغوط طرف أو جهة بعينها

عشر سنوات من دعم الأمن القومى المصرى

عقد كامل مر على مصر منذ ثورة يونيو 2013 وأمنها القومى خلال هذه الفترة يزداد قوة ورسوخًا فى مواجهة تهديدات ومخاطر لا تنتهى، بل تزداد وتتشعب على مختلف الجبهات لتفرض على الدولة المصرية أكبر قدر من التحديات التى تطلبت بلورة أنسب الأساليب لمواجهتها، والأمر الجدير بالإشارة هنا أن مصر نجحت بامتياز طوال هذا العقد من الزمن فى حماية أمنها القومى دون أن تتورط فى أية معارك أو تسمح بأن تنفتح عليها أية جبهات قتال لن تجنى من ورائها أية مزايا أو مكاسب.



بقلم: اللواء محمد إبراهيم
نائب رئيس المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

ومن هذا المنطلق فقد حافظت القيادة السياسية برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى طوال السنوات العشر الماضية على الأمن القومى للبلاد من خلال الاستناد على مبادئ محددة وحاسمة وقاطعة وصلت إلى جميع الأطراف بصورة واضحة للغاية لا لبس فيها، بالإضافة إلى إنتهاج القيادة مجموعة من التكتيكات اللازمة والفاعلة والمتغيرة – طبقًا للظروف- من أجل تحقيق الهدف الإستراتيجى الأسمى وهو حماية الأمن القومى المصرى والحفاظ عليه.

ومن المؤكد أن النجاح فى الحفاظ على الأمن القومى على هذا النحو يرجع بشكل رئيسى إلى أن مصر حباها اللّه عز وجل بقيادة سياسية وطنية تتمتع بعقلية إستراتيجية وحكمة ورؤية بعيدة المدى وتعى تمامًا كل ما يتعلق بمتطلبات الأمن القومى ومهدداته الداخلية والخارجية وكيفية مواجهتها بالشكل المناسب وفى التوقيت الملائم وبعقلانية كاملة متكاملة ودراسة مستفيضة .

كما أن أحد الإيجابيات التى تمتعت بها القيادة السياسية المصرية ونفذتها بشكل مبهر تمثلت فى الربط الواضح بين سياسات التنمية الشاملة وبين مفهوم الأمن القومى وهو الأمر الذى نلاحظه بوضوح فى كافة مشروعات التنمية، ولاسيما على كافة المحاور الإستراتيجية فى الشمال والجنوب والشرق والغرب وهى كلها الدوائر المباشرة للأمن القومى المصرى.

وفى نفس الوقت لابد من الاعتراف بكل مصداقية أن النجاح الواضح فى تعامل القيادة مع مهددات الأمن القومى ارتكز على جبهة داخلية قوية ومستقرة ساعدت الدولة على أن تقف وهى مطمئنة فى وجه كافة المخاطر التى تتعرض لها، وهو أمر أشادت به القيادة السياسية فى كل وقت ومؤكدة على مدى امتنانها للموقف الوطنى الرائع لهذا الشعب العظيم الذى لولاه ماكانت هذه الإنجازات، ولايفوتنا هنا أن نذكر أن هذا النجاح استند على خطة مدروسة وواضحة المعالم يتم تنفيذها من خلال منظومة عمل متكاملة بكل جدية ومصداقية وبما يصب فى النهاية فى مصلحة الوطن والمواطن.

ومن الضرورى أن أبدأ بالموقف الداخلى بكافة مكوناته وتطوراته، حيث إن هذا الموقف يعد أهم الدوائر الرئيسية التى يمكن أن نؤكد من خلالها على مدى نجاح الدولة المصرية فى دعم أمنها القومى وذلك من خلال مايلى: - القضاء على الإرهاب الذى عاث فى البلاد فسادًا خلال السنوات التى أعقبت ثورة يونيو وأدت إلى تكلفة الدولة خسائر تعدت مليارات الجنيهات، ولابد أن أشير هنا إلى نقطتين رئيسيتين الأولى أن القضاء على الإرهاب نجم عنه استشهاد وإصابة المئات من أفراد الشعب المصرى ومن جيشه الباسل وشرطته الوطنية وهم يتصدون بكل قوة وشرف للإرهاب، أى أن التضحيات التى قام بها الشعب كانت هى الحائط الصلب الذى تهدم على أسواره هذا الإرهاب الأسود، والنقطة الثانية تتمثل فى النجاح الكبير الذى حققته العملية الشاملة فى سيناء التى بدأت عام 2018، والتى أدت إلى تطهير سيناء من الإرهاب بعد أن كانت هذه الأرض الطاهرة مرتعًا للإرهابيين وللعمليات الإرهابية.

- تحديث الجيش المصرى العظيم حتى يكون قادرًا فى أى وقت على حماية الأمن القومى المصرى ليس فى الداخل فقط وإنما أيضًا خارج حدود البلاد إذا تطلب الأمر ذلك حتى أصبح الجيش المصرى واحدًا من أقوى الجيوش على مستوى العالم، وهنا من المهم أن أنوه بالدور الإيجابى الذى يقوم به الجيش المصرى فى عملية التنمية وهو دور طبيعى ومنوط بالجيوش وقت السلم.

- مواجهة العديد من الأزمات العالمية التى عكست آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى ومن أهمها أزمة جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن مواجهة الدولة لجائحة كورونا كانت بمثابة نموذج ناجح لتعامل الدولة مع مثل هذه الأزمات الطارئة، كما أن الدولة بذلت وما زالت تقوم بكل ماتستطيع القيام به من أجل الحد من تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات المتعلقة بسلاسل الإمدادات الغذائية، والتى أدت إلى طفرة فى الأسعار، مع بذل الدولة جهودًا كبيرة من أجل إيجاد البدائل التى تجنب البلاد أن تقع فى أزمة كبيرة بسبب تداعيات هذه الحرب .

- قدرة الدولة المصرية على توفير شبكة حماية اجتماعية وصحية ضخمة للغاية ومنتشرة فى ربوع الوطن تخدم ملايين من أبناء الشعب المصرى، ولاسيما مبادرة حياة كريمة، وهو الأمر الذى ساهم إلى حد كبير فى التخفيف من حدة الأزمات الدولية الطارئة وانعكاساتها على الوضع الداخلى.

- تنفيذ مشروعات عملاقة فى كل أنحاء البلاد من أجل توفير بنية تحتية جديدة وقوية وشاملة وحديثة وقادرة على أن تكون أساسًا لنهضة تنموية واستثمارية غير مسبوقة تأكيدًا أن الدولة المصرية انتقلت إلى عهد الجمهورية الجديدة بكل معانيها وجوانبها.

- العمل بكل جدية وإرادة حديدية على أن تتحول مصر إلى قاعدة صناعية وزراعية باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة مع السعى الدائم حتى تقوم الدولة بإنتاج أهم السلع الأساسية من أجل ألا يتم الاعتماد على استيراد هذه السلع من الخارج بكل الجوانب السلبية المرتبطة بعملية استيراد الغذاء والدواء.

- إطلاق حوار وطنى شامل يعالج بكل حرية كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمشاركة كافة الأحزاب السياسية والقوى المدنية من أجل الوصول إلى حلول أمثل إزاء العديد من القضايا محل النقاش، مع تعهد القيادة السياسية بشكل واضح أنها سوف تقوم بتنفيذ كل المقترحات الملائمة بما لايتعارض مع الدستور والقانون.

- تفعيل لجنة العفو الرئاسى التى تم من خلالها الإفراج عن مئات من السجناء ومازالت هذه اللجنة تعمل بكل جدية لأداء مهامها.

أما على المستوى الخارجى فلابد من التأكيد أن مصر لم



تدخر جهدًا فى التعامل مع أزمات الإقليم والمشكلات الدولية، بل والانخراط بشكل إيجابى فى معالجة كافة المشكلات المرتبطة ارتباطا مباشرًا بأمنها القومى، وهو مايمكن إيضاحه على النحو التالى : -

- التأكيد على استعداد مصر للقيام بدورها التاريخى فيما يتعلق بحل الأزمة السودانية التى انفجرت يوم 15 إبريل الماضى، وقد أكدت مصر على ضرورة وقف إطلاق النار والاتجاه إلى توفير مجالات الإغاثة للشعب السودانى، تمهيدًا لتسوية الأزمة سياسيًا، وهنا لابد أن نشير إلى أن مصر استقبلت حتى الآن أكثر من ربع مليون سودانى لجأوا إلى مصر عبر المعابر البرية والجوية هربًا من جحيم الحرب الدائرة هناك، والتى لاتصب مطلقًا إلا فى صالح أعداء السودان الذين يستهدفون تقسيمه إلى دويلات صغيرة، ولا ننسى هنا أن مصر مطالبة أيضًا فى خضم هذه الأزمة بأن تحمى حدودها مع السودان التى تتجاوز 1000 كم وهو مايتم بنجاح وفعالية.

- تحديد مجموعة المبادئ المطلوبة لتسوية الأزمة الليبية أهمها تفعيل إرادة الشعب الليبى فى الحفاظ على الدولة الليبية القوية الوطنية المستقرة الموحدة، بالإضافة إلى ضرورة انسحاب الميليشيات والمرتزقة من الأراضى الليبية، حيث إن تواجد هذه الميليشيات يزيد من تعقيد فرص الحل المنشود، وهو ما يمهد المجال فى النهاية أمام عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولم تدخر مصر جهدًا فى المشاركة الإيجابية وعلى أعلى المستويات فى كافة الفاعليات الدولية التى سعت إلى معالجة حقيقية للأزمة الليبية، ويجب ألا ننسى هنا أن الرئيس قام فى يونيو 2020 بخطوة عكست قوة مصر عندما حدد سيادته أن خط سرت/ الجفرة خط أحمر لن تسمح مصر لأحد بتخطيه، بالإضافة إلى ماتقوم به قواتنا المسلحة فى حماية الحدود المصرية الليبية التى تبلغ حوالى 1200 كم.

- التأكيد على ضرورة حل قضية السد الإثيوبى من خلال المفاوضات السياسية والوصول إلى اتفاق قانونى ملزم يحقق مصالح الأطراف الثلاثة، والجدير بالذكر هنا أن مصر شاركت بكل فعالية وشفافية فى كافة المفاوضات التى استغرقت حوالى عشر سنوات، سواء كانت مفاوضات ثلاثية أو رباعية أو متعددة الأطراف أو بوساطة دولية أو أمريكية أو إفريقية أو مع مجلس الأمن، وللأسف كان الموقف الإثيوبى المتشدد يمثل السبب الرئيسى فى عدم التوصل إلى أية نتائج مقبولة، وقد كان من الضرورى فى خضم هذه الأزمة أن تؤكد مصر بصورة لا تقبل الشك أنها لم ولن تعدم الوسيلة فى الحفاظ على حقوقها التاريخية وفى نفس الوقت لا يمكن لها أن تقبل تحت أية ظروف أن يتم تعطيشها أو أن ينال أحد أيًا كان من مصالحها المائية.

- أن القيادة السياسة لا تترك أى محفل إقليمى أو دولى إلا وتؤكد على أن حل القضية الفلسطينية يعد أساس استقرار المنطقة وضرورة تطبيق مبدأ حل الدولتين الذى يعنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية على حدود 67 تعيش جنبًا إلى جنب فى سلام وأمن بجوار دولة إسرائيل، كما أن مصر تستمر فى تنفيذ سياساتها الناجحة فى مجال إعادة إعمار قطاع غزة، إضافة إلى الجهود الناجحة التى تقوم بها مصر بالنسبة للتهدئة وعدم تصعيد الموقف الأمنى والعسكرى بين إسرائيل والقطاع فى أربعة حروب متتالية منذ عام 2014 وحتى عام 2023، وكذا العمل على إتمام صفقة تبادل الأسرى، كما تواصل مصر جهودها لإتمام المصالحة الفلسطينية/ الفلسطينية رغم العقبات المثارة فى هذا الشأن.

- نجاح مصر فى تأسيس منتدى شرق المتوسط فى يناير 2019 ثم نجحت أيضًا فى تحويله إلى منظمة دولية حكومية للطاقة منذ سبتمبر 2020، حيث تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول التى تتفق فى أهدافها بالنسبة للتعاون المثمر فى مجال الغاز (مصر – إيطاليا - إسرائيل – فلسطين – اليونان – قبرص – الأردن – مع منح صفة المراقب لكل من فرنسا والولايات المتحدة والإمارات)، وتحرص مصر على أن تكون هذه المنظمة نموذجًا للتعاون الإقليمى بعيدًا عن أية صراعات أو نزاعات أيًا كانت طبيعتها، ولا تمانع مصر فى تطوير هذه المنظمة وضم أطراف أخرى إليها بشرط أن توافق هذه الأطراف على أهداف المنظمة ولا تخرج عنها .

- التأكيد على ضرورة الحفاظ على أمن منطقة البحر الأحمر بما يعود بالفائدة على جميع الدول المطلة عليه بعيدًا عن أية صراعات أو محاولات بعض الدول أو بعض الجماعات الإرهابية التأثير على حركة الملاحة، التى يجب أن تظل آمنة وفى هذا المجال يجب الإشارة إلى حدثين هامين الأول انضمام مصر إلى مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذى تم تأسيسه فى الرياض فى يناير عام 2020، أما الحدث الثانى الأكثر أهمية يتمثل فى افتتاح مصر قاعدة «برنيس» العسكرية فى يناير 2021 بهدف حماية السواحل الجنوبية المصرية، وكذا حماية الاستثمارات الاقتصادية والموارد الطبيعية فى هذه المنطقة.

- تحسين العلاقات الثنائية مع بعض الدول التى لم تكن العلاقات معها على المستوى المطلوب مثل قطر وتركيا وأصبحت هناك مساحات تقارب واضحة بين مصر وهاتين الدولتين، ولا تمانع مصر فى إقامة علاقات طبيعية مع أية دولة مادامت لاتتدخل فى شئوننا الداخلية، وهو نفس الأمر الذى يمكن أن ينطبق على إيران.

- الانضمام إلى مجموعة الدول الإفريقية التى تحركت خلال الأيام الماضية، وقامت بزيارة كل من كييف وموسكو وطرحت المبادرة الإفريقية الرئاسية المشتركة لحل الأزمة الروسية الأوكرانية.

* وفى النهاية لابد من القول إن القيادة السياسية المصرية الوطنية نجحت بشكل منقطع النظير ليس فقط فى حماية الأمن القومى المصرى طوال العقد السابق، بل نجحت فى الانتقال من خانة المستحيلات إلى خانة الواقع العملى الإيجابى وإلى تحقيق إنجازات نشاهدها كل يوم فى جميع محافظات مصر بلا استثناء، ومن المؤكد أن القيادة المصرية سوف تظل على العهد الذى قطعته على الشعب بأنها لن تألو جهدًا فى العمل على نقل الدولة المصرية إلى مصاف الدول الكبرى، وأن الصعاب التى نمر بها حاليًا ماهى إلا مرحلة مؤقتة سوف تزول بإذن اللّه وستنطلق البلاد نحو نهضة تنموية تسابق بها الزمن وتعلو بها البلاد إلى آفاق غير مسبوقة.



أصبح الجيش المصرى واحدًا من أقوى الجيوش على مستوى العالم

العمل بكل جدية وإرادة حديدية على أن تتحول مصر إلى قاعدة صناعية وزراعية باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة مع السعى الدائم حتى تقوم الدولة بإنتاج أهم السلع الأساسية من أجل ألا يتم الاعتماد على استيراد هذه السلع من الخارج بكل الجوانب السلبية المرتبطة بعملية استيراد الغذاء والدواء



مصر مستمرة فى جهودها من أجل إعمار غزة ودعم الأشقاء الفلسطينيين

القيادة السياسية المصرية الوطنية نجحت بشكل منقطع النظير ليس فقط فى حماية الأمن القومى المصرى طوال العقد السابق، بل نجحت فى الانتقال من خانة المستحيلات إلى خانة الواقع العملى الإيجابى وإلى تحقيق إنجازات نشاهدها كل يوم فى جميع محافظات مصر بلا استثناء

المفكر والمحامى مختار نوح:

مصر وُلدت من جديد

يؤكد المفكر والمحامى مختار نوح أن مصر ولدت من جديد بفضل ثورة 30 يونيو، ولولا انحياز الجيش للشعب وحماية ثورته لكانت النتيجة كارثية.

«نوح» الذى يحذر من خطر بقايا الإخوان، يؤكد أيضاً أن الرئيس عبدالفتاح السيسى اختيار إلهى لمصر ولا يصلح غيره لقيادة هذه المرحلة الصعبة التى تحتاج قيادة قوية وجريئة.

فى حوار السنوات العشر على ثورة الشعب يكشف «نوح» الكثير من تفاصيل الخيانة الإخوانية للدين والوطن..

حوار أجراه: محمود أيـوب
عدسة: إبراهيم بشير

الجيش كلمة السر فى 30 يونيو.. والسيسى «اختيار ربنا لمصر»

وصل الإخوان للحكم.. ولكن سرعان ما كشف الشعب حقيقتهم فعزلهم فى ثورة تاريخية حماها الجيش.. ماذا كانوا يريدون من مصر؟

كانوا يريدون تطبيق النظرية التى كانت تحكم قواعد الربيع العربى نظرية الفوضى وهدم الدولة، وكانت تتمثل فى خلق أنظمة متوازية متساوية متكافئة، لها ظهير شرعى أيًا كان هذا الظهير وهميا أو حقيقيا، حتى وإن كان غير متكافئ، فعلى سبيل المثال فى حالة ليبيا نجد الجيش الليبى وفى المقابل حركات التمرد والمسلحين والمرتزقة التى شهدتها ليبيا ونفس الأمر فى سوريا، وكان مخططاً أن تكون مصر أيضاً على نفس النهج، فكانت نظرية الربيع العربى هى أساس تحركاتهم فى كل هذه الدول، وأرادوا تطبيقها فى مصر لكن الجيش والشارع تصدى لهم.

> الإخوان أساتذة فى مدرسة الشائعات والتكذيب والتشكيك، فمثلا يتحدثون عن حقوق الإنسان والمحاكم العسكرية، وعندما سجنت وتمت محاكمتى لم أرَ واحدا منهم بجانبى

وكيف كانت خطة تطبيق الربيع العربى فى مصر؟

من خلال الاشتباكات وصناعة الأزمـات ودعـم التنظيمات المتطرفة، ثم من خلال ميدان رابعة، بمعنى أدق، خلق جو ميدانى اعتصامى ومن خلال برلمان واجتماعات واهية، تصدر قرارات وهمية من داخل ميدان رابعة، على أن يبدأ بعدها القتال ثم التدخل بحجة أن لنا أنظمة متكافئة ومتساوية وطبعاً مع الدعم الخارجى كانوا يعتقدون أنهم قادرون على صناعة هذا المخطط مثلما حدث فى دول أخرى لكن قوة الدولة المصرية وصلابة الشعب أفسدت هذا المخطط.

متى بدأ تفكير الجماعة الإرهابية فى تطبيق هذه الخطة؟

شرعوا فى تطبيقها بقوة بعد 30 يونيو .. ولكن كان التخطيط لها مسبقا منذ فترة طويلة بقصد حدوث توترات، وأن يحتقن المناخ العام، وأن يتم الاحتكاك بمرسى ويتم إخراجه بهذه الصورة، ثم بعد ذلك يأتى الوعد الأمريكى لمرسى بأن يكون هناك أنظمة متوازية متكافئة، هذه هى الخطة التى تمت فى ثلاثة عناصر، ثم بعد ذلك إخبار مرسى القيادة المصرية بأن أمريكا لا يمكنها السكوت على هذا!، وهناك خطة من الجانب الأمريكى، وتوالت الحلقات بهذا المشهد إلى أن جاءت ثورة يونيو وأربكت حساباتهم، ولو تذكرنا هذه الثورة وقتها لم تكن فى الحسبان من حيث العدد والعدة، فالعدد كان كبيرًا جدًا، وغير متوقع من أكبر الأجهزة الاستخباراتية فى العالم، هذا العدد من المصريين الذين نزلوا إلى الميادين غيَّر كل الحسابات، وكان من المستحيل أن تصطدم أمريكا بالشارع.

معنى هذا أن الأمريكان هم من كانوا يخططون لتنفيذ «الربيع العربى» بمساعدة الإخوان؟

بالتأكيد ودون أدنى شك، فالأمريكان كانوا يستخدمون «الجماعة» فى تنفيذ أجندتهم الخاصة بتطبيق ما سمى بـ «الربيع العربى»، وتنفيذ مخططهم فى المنطقة والشهادة الحقيقية التى يجب أن نذكرها بفخر هى أن الجيش المصرى هو من وقف لهذا المخطط فى ذلك الوقت الحرج وأفسده وانتصر للإرادة المصرية، لأن «البلد كان مغيباً» تماما فى تلك الفترة.

وهل مؤسسات الدولة الوطنية كانت على علم بهذا المخطط؟

بكل تأكيد جيشنا لا يخفى عليه خافية تدبر ضد الوطن، لأنه جيش عريق يعمل بمنطق التخطيط الاستراتيجى وتقديرات الموقف المستمرة، ولهذا فأنا من المؤمنين بأن القوات المسلحة كانت مستعدة لهذا الموقف، لأنها كانت لديها قراءة للمشهد من بدايته وبكل سيناريوهاته، فى ظل تقارير تقدير الموقف، ووضع السيناريوهات المطلوبة لكل تطور، لكن هذا المخطط لم يكن معلومًا لأغلب الذين كانوا يتصدرون الموقف فى ذلك الوقت، حتى للوزراء السابقين.

هذا يعنى أن «الجماعة الإرهابية» كانت مجرد «عرائس ماريونيت» فى يد الأمريكان؟

التقارير الحديثة كلها بالنسبة «للجماعة الإرهابية» تمس السمعة المالية، حتى التى صدرت من «أوربا»، أعنى أن الإخوان كانوا سراً فسر نفسه مع الأيام، إنما من ناحية كانوا لعبة لأ، لأن تكتيكهم يعتمد وقائم على التعامل مع الأجانب، ولو تذكرت عندما كانوا يتحدثون عن أن حسن البنا تم تمويله بـ 500 جنيه مصرى، كنا نكذب ما يقال، لكن علمنا بعد ذلك أن سياسة الإخوان قامت على الاستعانة بالأجنبى منذ البداية، سواء كانت هذه الاستعانة على هيئة تخابر أو على هيئة تحالف أو اتحاد وهذا واضح الآن فالإخوان يفعلون كل شيء من أجل تحقيق أهدافهم.

كيف كانوا بهذا الشر والفكر الشيطانى؟

تعايشت معهم لسنوات طويلة ربما تخطت العشرين عامًا تقريبًا، ومع ذلك طوال هذه الفترة لم أستطع فهمهم جيدًا، فالمخدوعون فيهم كثيرون جدًا ممن يتبعون فكرهم، فمثلا من قاموا بالعملية الإرهابية التى استهدفت النائب العام الراحل المستشار هشام بركات كانوا شباباً دُفع بهم فى هذه القضية، وتأكدوا من خطورة ما فعلوه وإجرامية الجماعة بعدما استيقظوا على حقيقتهم المرة، أنهم كانوا مجرد «أداة» أو «لعبة» للإخوان، لكن هذا لا يعفيهم من العقاب.

> 2023 نهاية «الآلام» فى مصر والأزمة الاقتصادية ستنتهى خلال شهور ولن تتجدد أزمة أخرى فى الدولار ولكن لابد من الاستعداد لمواجهة الفساد

> الأمريكان كانوا يستخدمون «الجماعة» فى تنفيذ أجندتهم الخاصة بتطبيق ما سمى بـ «الربيع العربى»، وتنفيذ مخططهم فى المنطقة والشهادة الحقيقية التى يجب أن نذكرها بفخر هى أن الجيش المصرى هو من وقف لهذا المخطط فى ذلك الوقت الحرج وأفسده وانتصر للإرادة المصرية





كيف كان يُدير مرسى الحكم؟

الإخوان عبارة عن شكل خارجى يبدو لمن لا يعرفهم أنها جماعة منظمة وقوية لكن الحقيقة أنهم غير ذلك، فهى فى النهاية جماعة أو «حركة» يديرها شخص أو اثنان، فمثلاً كان خيرت الشاطر ومحمود عزت فى القاهرة، وفى كل بلد يوجد شخص أو اثنان، والتعبير الذى كان دائمًا ما نسمعه منهم فى كل مسألة «إخواننا قرروا .. إخواننا شافوا»، دون الوصول إلى إجابة واضحة وعندما نسألهم عن هؤلاء الأخوة يرفضون الإجابة، وهذا دليل على أن الإخوان ليس لديهم «كلمة»، فمهدى عاكف كان مرشدًا ومع ذلك لم يأخذ أى قرار ولم يكن له دور يذكر، ومن بعده كان بديع، وأنا أجزم الآن أن بديع لم يتخذ قرارا فى حياته، والذى كان يقرر قبل القبض على محمود عزت هو خيرت الشاطر فقط، والآن خيرت ومحمود عزت هما مكتب الإرشاد حاليا.

حديثك يؤكد أن مرسى لم يحكم يوما قط!؟

بالمرة.. مرسى كان يتلقى الأوامر والتعليمات وهذا ليس عذراً له ولا نلتمس أعذاراً هنا، إنما هذا هو توصيف تنظيم الإخوان من الداخل، فهو تنظيم «مهلهل» ليس له فى الشورى نصيب، وليس لهم نصيب فى قول اللّه تعالى: «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا

تعلمون»! وهذه طبيعة الإخوان، ففى إحدى فترات الاستفتاءات أثناء حكم «مبارك» عرض علينا تأييد مبارك كبرلمانيين، ورفض الإخوان تأييد مبارك وأنا كنت زعيم الرافضين لهذا، إنما الشيء الغريب أن الموضوع أخذ فيه بالتصويت وغالبية الحاضرين قامت بالتصويت بــ«لا»، وتم تأجيل الجلسة ولم يعلنوا النتيجة، ثم فوجئنا بزيادة عدد الحاضرين، ثم قاموا بالتصويت مرة أخرى لكى تخرج النتيجة بــ«نعم»، وهو ما حدث بالفعل فهم جماعة تحكمها المصلحة وتديرها مجموعة محددة.

إذن مرسى كان مجرد أداة يحركها «خيرت الشاطر»؟

خيرت الشاطر هو من' كان يحرك كل الإخوان وليس مرسى فقط والقرارات كانت تذهب لمرسى جاهزة ليوقعها.

لكن برأيك ما الهدف من الوصول إلى الحكم؟

أن يحكموا لمجرد الحكم فقط.. لكن كيف سيحكمون؟! ما هى الطريقة التى سيحكمون بها؟ ما هو المشروع الذى سيتم تنفيذه؟.. كل هذا لم يكن موجوداً بالمرة.

ألم يكن لديهم مشروع مسمى «بالنهضة»؟

كان «فشنك».. كذبة كبيرة، وأؤكد لك حينما كنت معهم كلفت بتنفيذ «برنامج لحزب الإخوان»، وكلما تقدمت به لـ«خيرت الشاطر» رفضه، حتى بعد تشكيل لجنة لتقييمه، إلى أن تم إعداد برنامج آخر وتمت الموافقة عليه، وأنا فى محبسى، وفى عام 1999 شكلت لجنة بهدف تكليفنا ببرنامج جديد، ولم يؤخذ منه شىء أيضاً، المؤكد أن الجماعة ليس لديها مشروع واضح بل مجرد كلام ومخطط لقياداتها ومن يحكمونها.

هل الجماعة كانت تساعد الأمريكان وقتها فى تنفيذ المخطط فقط، أم كانت هناك مساعدات فى دول أخرى؟

الإخوان على مستوى الدول بهم عنصر مشترك بالقتال أحيانا، فلا يمكننا مثلا فصل خطاب مرسى فى مواجهة سوريا وقت «الربيع السوري» عن المخطط الذى كان مدبر'ا لسوريا، وهو ما حدث بالفعل، وأنا أتساءل ما هو وجه الجهاد فى سوريا؟! وما هى الميزة التى تتطلب أن يتم الجهاد فى سوريا وبشكل عاجل، ولماذا تحديد'ا سوريا، وأيضاً أن يقف محمد حسان على المنبر ويخطب فى الناس، وأن يجتمع 500 قيادة جهادية لكى يقرروا على أرض مصر أن الجهاد فى سوريا فريضة!، وأنا هنا أتحدث عن أهمية الضرورة التى جعلت الجهاد فريضة فى سوريا فى ذلك الوقت، خاصة أن الإخوان أصابهم الكثير فى سوريا، ومع ذلك لم يتحرك لهم ساكن، مع العلم أن من كانوا يتحدثون عن الجهاد لم يسافروا إلى سوريا ولو لمرة واحدة.

كيف تصف الدور الوطنى العظيم الذى لعبه الرئيس «السيسى» فى مواجهة الإخوان؟

إن جاز أن أقول لك وأنت تتحدث مع رجل يبلغ سبعين عام'ا، أن الرئيس السيسى «اختيار ربنا»، ولم أكن أتخيل أن يحكم أحد إلا الرئيس السيسى، خاصة فى وقت كانت الصراعات على أشدها بهدف الوصول إلى الحكم.

ماذا لو لم يتدخل جيش مصر العظيم منحازاً للشعب الأبى"؟

الإخوان «خربوا بما فيه الكفاية»، وبالمثل مصر كانت «هتبقى خرابة» لو لم تتدخل قواتنا المسلحة فى التوقيت المناسب، وليبيا خير دليل لو نزعت منها الجماعات «المتفلسفة إسلامي'ا»، لكانت طبيعية ولم يحدث بها ما يحدث الآن، ومثلها فى سوريا وغيرها من البلدان حتى الاستحضار الأجنبى لم يكن إلا بواسطة الإخوان باختصار انحياز الجيش للشعب أنقذنا من كارثة.

بعد عشر سنوات.. كيف ترى ثورة يونيو؟

30 يونيو حققت أهدافها، بإبعاد الإخوان عن الحكم، لكنها ستستمر فى الصراع حتى تبدأ المعركة ضد الفساد، وهى المرحلة الأخطر وأشد مما فات، وأعتقد أن المعركة بدأت بالفعل.

لم نكن نشاهد من قبل القبض على محافظ أو وزير أو على شخصيات أخرى كبيرة مثلما نسمع الآن؟

بالتأكيد.. ولكن نحتاج لمزيد من محاربة الفساد بشكل أكبر، فخطوة الألف ميل لم تبدأ بعد، وأنا شخصي'ا خاطبت الرئيس السيسى فى أول يوم لتوليه الحكم وذكرت له نص'ا: «معركتك مع الاقتصاد أنت قدها وقدود.. وهتعمل عمايل فى مصر محدش عملها»، لكن الفساد نحتاج فيه جهداً كبيراً للقضاء عليه وأثق أن الرئيس سيحقق هذا الحلم وسيقضى على الفساد».

وما هو توصيفك تحديد'ا لما حدث فى السنوات العشر من الثورة؟

جملة واحدة.. مصر ولدت من جديد.

الرئيس السيسى خلال توليه هذه الفترة واجه تحديات ضخمة.. فمصر ضربها وباء «كورونا» مثل كل الدول، كما تأثرت بالحرب «الأوكرانية - الروسية»-؟!

الرئيس السيسى تم اختياره من الله كما ذكرت لك، وأؤكد لك أنه المناسب لهذه المرحلة لأن مصر فى هذه المرحلة الصعبة تحتاج لقيادة قوية وجريئة والسيسى امتلك شخصية حاسمة.. وتعامل بفضل الله مع الوباء بشكل رائع، وهذا شىء لا مثيل له، كما أن المدن الجديدة وغيرها من المشروعات التنموية هى أروع ما يكون، وأقول لك إن نهاية الألم فى مصر عام 2023 وبعدها لن نجد أزمة دولار، ولن يتخطى هذا الـ 6 أشهر القادمة.

رغم الإنجازات التى حدثت فى السنوات الماضية إلا أن التشكيك دائما ما يلاحقها من الجماعة الإرهابية؟

الإخوان أساتذة فى مدرسة الشائعات والتكذيب والتشكيك، فمثلا يتحدثون عن حقوق الإنسان والمحاكم العسكرية، وعندما سجنت وتمت محاكمتى لم أرَ واحدا منهم بجانبى.

هل ثورة 30 يونيو كانت آخر مسمار فى نعش الإخوان؟

تخلصنا بنسبة كبيرة منهم، ولكننا فى حاجة إلى مواجهة وتربية المجتمع على قيم محددة بمنهج موحد، وقتها يمكن القول «إن الإخوان انتهوا»، حتى الآن نحن أبعدنا الإخوان، لكن القضاء عليهم لم يحدث بعد.

لماذا لم ينتهوا بالكامل؟

لأن لدينا رئيساً يبنى ويزرع ويعمر بمفرده، ولديه مجموعة من المساعدين والمستشارين الاقتصاديين ممتازون، لكن فى نهاية الأمر هناك خلايا نائمة تشق الصف وأذكر لك مثلا، عندما صدر قانون بـ«إبعاد الإخوان» عن الوظائف، توقعت أن هذا لن يحدث بصورة حاسمة وقد حدث بالفعل لأن هناك خلايا نائمة.

ما هى رسائلك للمصريين بمناسبة هذه الذكرى؟

أولى رسائلى للرئيس السيسى أكرر له: ابدأ معركتك ضد الفساد وأنت مطمئن، ومعركة الاقتصاد ستنتهى خلال أربعة أشهر، ومعركة الفساد ستنتهى أيض'ا، لكن لابد من الاستعداد لها من الآن فالفساد متوغل جداً، وأقول للشعب: «إن لم تساند مصر وهى تمر بأزمتها .. فستفوتك الفرصة»، التحق بمصر الآن وعليك أن تفتخر بأنك وقفت بجانبها فى أزمتها، وأذكرهم بما عاشته مصر فى السنوات التى عشناها وقت الحرب، وغيرها من الأزمات التى تخطيناها، وكيف كان المأكل والمشرب.

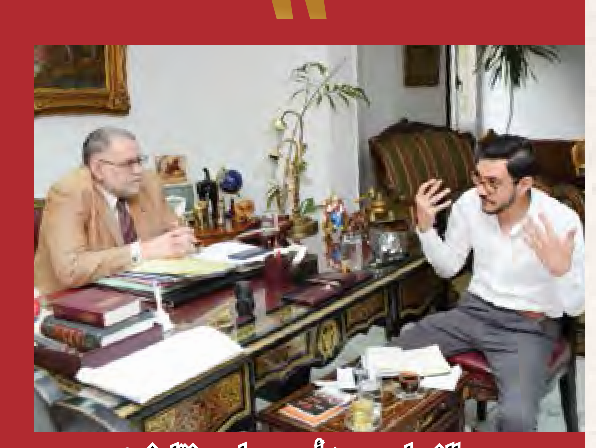
محمود أيوب

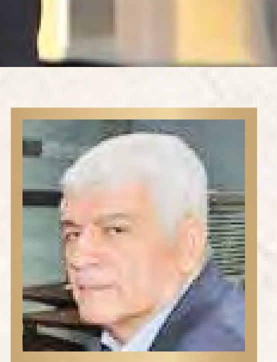

الإخوان خربوا فى مصر بما فيه الكفاية، ولولا تدخل الجيش لكانت كارثة


مسلسل «الاختيار» كشف أن «الشاطر» كان هو المتحكم فى القرار وليس «مرسى»


سياسة الإخوان الإرهابية قامت على الاستعانة بالأجنبى سواء بالتخابر أو التحالف

الإخوان على مستوى الدول بهم عنصر مشترك بالقتال أحيانا، فلا يمكننا مثلاً فصل خطاب مرسى فى مواجهة سوريا وقت «الربيع السورى» عن المخطط الذى كان مدبرًا لسوريا، وهو ما حدث بالفعل، وأنا أتساءل ما هو وجه الجهاد فى سوريا؟! وما هى الميزة التى تتطلب أن يتم الجهاد فى سوريا


الزميل محمود أيوب يحاور مختار نوح


بقلم:
عبدالقادر شهيب

المستشار ونجاح يونيو

إذا كان نجاح انتفاضة يونيو احتاج لمجموعة من الشباب فكرت ودعت لجمع توقيعات لسحب الثقة من مرسى وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وشعب لم يأبه لتهديدات جماعة إرهابية بإغراق البلاد فى بحور من الدم، وقائد جسور للقوات المسلحة انحاز للشعب، وجعلها تتبنى مطالبه وتنفذها، فإن هذا النجاح اكتمل باختيار مستشار لتولى رئاسة الجمهورية خلال فترة حاسمة من تاريخ البلاد، حفلت بالتحديات والمخاطر والتهديدات والمصاعب والضغوط الخارجية ومحاولات فرض حصار على البلاد، وكانت تحتاج للحكمة والعقل والحسم ورباطة الجأش وشجاعة القرار.

إن المستشار عدلى منصور عندما علم أنه صار مكلفا بتولى رئاسة الجمهورية باعتباره الرئيس المنتظر للمحكمة الدستورية العليا لم يتردد رغم علمه بصعوبة المهمة، بل وخطورتها.. فقد أعلنت جماعة الإخوان الحرب علنا من أجل استعادة حكم البلاد، وأعلنت أمريكا وأوربا فرض حصار اقتصادى ودبلوماسى وعسكرى علينا حتى نعيد الإخوان إلى الحكم، وكثفت الجماعات الإرهابية فى سيناء عملياتها الإرهابية.. وكان على المستشار الجليل بعد أن استقر فى قصر الاتحادية أن يختار من يتولى رئاسة حكومته، وأن يصدر إعلانا دستوريا يكون بديلا للدستور الذى تم تجميد العمل به مؤقتا، وأن يحدد السياسية التى سوف يختارها ويسير عليها فى التعامل مع الإخوان، خاصة أن إعلان الثالث من يوليو تضمن بندا يتعلق بالعمل على التوصل لمصالحة وطنية، بينما كان الإخوان يعتصمون بقواهم فى رابعة والنهضة، وينطلقون من هذا الاعتصام للقيام بأعمال عنف فى مناطق بالقاهرة..

وبعد أن استقر المستشار عدلى منصور على من يكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة بناء على مشاورات عديدة مع شباب حركة تمرد وجبهة الإنقاذ، وبقية من شاركوا فى صياغة قرارات الثالث من يوليو، فإن مؤسسة الرئاسة خاضت مداولات واتصالات ومفاوضات مع الإخوان، لكى يشتركوا فى الحكومة بثلاثة وزراء.. وقد كان من بين المفاوضين من قبل بالاشتراك فى الحكومة من حيث المبدأ وطالب بزيادة عدد الوزراء إلى سبعة حقائب، غير أن قادة الإخوان الثلاثة، محمد بديع ومحمود عزت وخيرت الشاطر رفضوا الفكرة أساسا وأصروا على عودة مرسى لممارسة صلاحيات منصب رئيس الجمهورية، وأن يتولى هو تكليف رئيس جديد للحكومة يتولى تشكيلها!.. وهنا انقطعت الاتصالات مع الإخوان، كما سبق أن توقفت قبل الثالث من يوليو الاتصالات معهم بعد رفض سعد الكتاتنى دعوة القوات المسلحة للقاء الثالث من يوليو للتوافق. على خارطة للمستقبل.. فقد كان الإخوان وقتها بتحريض من الأمريكان يتصورون أنه فى مقدورهم فعلا استعادة الحكم مجددا، ولذلك انخرطوا فى حشد المزيد من الأعضاء والأنصار للجماعة فى اعتصام رابعة والنهضة، وحشد المزيد من الأسلحة لإرهاب المواطنين والأمن معا..

وكان على رئيس الجمهورية وحكومته مع الشرطة مواجهة ذلك بحسم.. وفى البدء خاض الدكتور البرادعى، الذى عينه المستشار عدلى منصور نائبا لرئيس الجمهورية عوضا عن منصب رئيس الحكومة، مفاوضات مع نائب وزير الخارجية الأمريكى وممثل الاتحاد الأوربى للتوصل إلى حل سلمى يقضى بتصفية ذلك الاعتصام سلميا.. وقد عرض كلاهما علينا بعد إجراء اتصالات مع قيادة الإخوان ومشاورات معها اقتراحا يقضى بالإفراج عن كل من سعد الكتاتنى رئيس حزب الحرية والعدالة الإخوانى، وأبوالعلا ماضى رئيس حزب الوسط المتحالف مع الإخوان والالتزام بعدم تصفية الاعتصام بالقوة مقابل تخفيض. إعداد المعتصمين فى رابعة إلى النصف.. وبينما تحمس الدكتور البرادعى لذلك العرض فإن المستشار عدلى منصور رفضه لأنه أبقى على الاعتصام، أما تخفيض الإعداد للنصف فهو أمر وهمى لا يمكن التأكد والتيقن منه، وحتى لو حدث فإن الإخوان مادام الاعتصام موجودا وقائما فى مقدورهم زيادة أعداد المعتصمين فى أى وقت.. وعندما تقدم الدكتور البرادعى باستقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية لرفض عرض نائب وزير الخارجية الأمريكى، وممثل الاتحاد الأوربى فإن المستشار عدلى منصور قبلها على الفور وبدون تردد وحتى بدون مناقشته فيها. لمحاولة إقناعه بالعدول عنها.

> إذا كان الله قد وهبنا فى يونيو شباب حركة تمرد وشعبا استجاب لدعوتها وقائدا للقوات المسلحة انحاز للشعب وتبنى مطالبه فإنه وهبنا أيضا مستشارا يتسم بالحكمة والحسم معا تولى رئاسة البلاد فى الفترة الانتقالية التى دخلناها بعد التخلص من حكم المرشد

وهذا الحسم اقترن بقرارات أخرى للمستشار عدلى منصور خلال الفترة التى تولى فيها رئاسة الجمهورية واقتربت من العام، مثل قراره بتغيير حكومة الدكتور الببلاوى وتكليف المهندس محلب بتشكيل الحكومة، ومثل قراره بتبكير الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية، وهو ما يعنى ضمنا اختصار مدة بقائه فى منصب رئيس الجمهورية، وأيض'ا مثل قراره بالعودة إلى ممارسة مهام منصبه كرئيس للمحكمة الدستورية واستكمال فترته القانونية ورفض الإقامة فى أحد بيوت الضيافة الرئاسية بعد أن ترك منصبه..

وهكذا إذا كان الله قد وهبنا فى يونيو شباب حركة تمرد وشعبا استجاب لدعوتها وقائدا للقوات المسلحة انحاز للشعب وتبنى مطالبه فإنه وهبنا أيضا مستشارا يتسم بالحكمة والحسم معا تولى رئاسة البلاد فى الفترة الانتقالية التى دخلناها بعد التخلص من حكم المرشد، وكانت حافلة بالتحديات وعامرة بالمخاطر والتهديدات ليعبر بسفينة البلاد بسلام وأمان وسط أمواج عاتية، كلها كانت أمواج'ا صناعية صنعت وقتها تحت إشراف واشنطن وإدارتها وقتها.

النائب محمد عبدالعزيز عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين.. وأحد مؤسسى حملة «تمرد»:

30 يونيو.. يوم خالد فى حياة المصريين

النائب محمد عبدالعزيز عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، وأحد مؤسسى حملة «تمرد»، يصف ثورة 30 يونيو، بأنها أحد الأيام الخالدة فى التاريخ المصرى.

انتفض بها المصريون ضد الإحتلال الإخوانى الذى يصعب نسيان جرائمه وإرهابه، يؤكد عبدالعزيز إن الجريمة التى قضت على التنظيم الإخوانى فعندما تحول من عداء مع السلطة إلي عداء مع الشعب ولهذا فالجماعة الإرهابية تم انتهاؤها إلى الأبد.

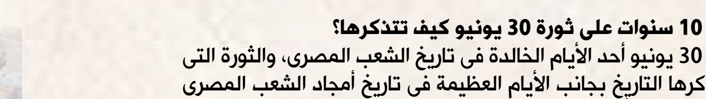
وأشار «عبدالعزيز» إلى أن الرئيس عبدالفتاح السيسى بقراره الشجاع والرئيس السابق عدلى منصور لتحمله مسئولية الفترة الانتقالية لعبا دورًا مهمًا من أجل حماية إرادة الشعب المصرى، وهذه الأدوار سيخلدها التاريخ.

وبيَّن أن وجود عمل توثيقى مهم مثل «الاختيار» بأجزائه الثلاثة ليس كافيا، لتوثيق هذا الحدث العظيم فنحن فى حاجة إلى كثير من الأعمال الدرامية على نفس المستوى، سواء فى شكل فنى درامى وسينمائى أو تسجيلى وتوثيقى، وأن تكون على مستوى عالٍ من الحرفية الدرامية والفنية.

حوار: رانيا سالم

عدسة: نسمة السهيتى

30 يونيو ثورة كل فئات الشعب المصرى، وعدد كبير جدًا منهم لم يكن يهتم بالعملية السياسية على مدار حياته، فهى لم تكن ثورة على أساس سياسى، بل كانت ثورة على أساس وطنى، فقد كان الشعور العام للمصريين أن الدولة المصرية نفسها فى خطر، وأن الهوية المصرية فى خطر



10 سنوات على ثورة 30 يونيو كيف تتذكرها؟

30 يونيو أحد الأيام الخالدة فى تاريخ الشعب المصرى، والثورة التى سيذكرها التاريخ بجانب الأيام العظيمة فى تاريخ أمجاد الشعب المصرى بجانب انتصار أكتوبر وثورة 23 يوليو وثورة 1919، وانتفاضة المصريين فى مواجهة الاحتلال سواء فى وقت الحملة الفرنسية أو الاحتلال البريطانى أو أى انتفاضة وطنية قام بها المصريون فى مواجهة المعتدين، وثورة 30 يونيو على نفس التشابه والمساحة لانتفاضات المصريين فى مواجهة الاحتلال عمومًا، لأن الاحتلال الإخوانى لا يقل خطورة عن احتلال أى من القوة المعتدية علي مر التاريخ بدءا من احتلال الهكسوس مرورًا بالاحتلال البريطانى وصولاً للاحتلال الإخوانى، تلك القوة الغاشمة التى حاولت أن تسطو وتخطف تاريخ هذا الشعب، ولكن على مر التاريخ انتصر المصريون فى مواجهة كل القوى التى حاولت الاعتداء عليها.

ماذا يميز30 يونيو عن باقى الثورات المصرية؟

30 يونيو ثورة كل فئات الشعب المصرى سواء الاجتماعية والجغرافية والثقافية والسياسية، بل يمكننى القول إن من شارك فى ثورة 30 يونيو عدد كبير جدًا لم يكن يهتم بالعملية السياسية على مدار حياته، فهى لم تكن ثورة على أساس سياسى، بل كانت ثورة على أساس وطنى، فالشعور العام بالنسبة للمصريين كان الدولة المصرية نفسها فى خطر، وأن الهوية المصرية فى خطر، وبالتالى كانت الانتفاضة الوطنية تجمع كل الطبقات الاجتماعية وكل الفئات وانتشارها الجغرافى فى كافة المحافظات والأراضى المصرية، هو ما يؤكد أنها ثورة فريدة فى التاريخ المصري، وعند النظر إلى التاريخ المصرى سنجد أن معظم الثورات التى قام بها المصريون قامت بها الطبقة الوسطى أو تحديدًا الشريحة العليا لكن فى ثورة 30 يونيو كان هناك التفاف شعبى كسر حاجز الطبقة الوسطى، لتشارك كل الطبقات والفئات ووصلت فيه الثورة لكل القرى والنجوع ولم تقتصر على المحافظات الكبرى، وهو أمر فريد بالنسبة للتاريخ النضالى للشعب المصري.

كنت أحد مؤسسى حملة «تمرد» التى كانت الشرارة الأولى لثورة 30 يونيو.. حدثنى عن فكرة تأسيس الحملة؟

قبل تأسيس «تمرد» كان هناك حالة غضب لدى عموم المصريين من سياسات الجماعة الإرهابية، ومن أدائهم فى إدارتهم للدولة المصرية، وهذا الغضب ظهر بعدما وصلت الجماعة الإرهابية لصدارة الحكم، لكنها أضمرت العداء لكافة مؤسسات الدولة المصرية، فقاموا بمحاصرة المحكمة الدستورية ومدينة الإنتاج الإعلامى، وكان لا يمكن أن تُدار دولة بحجم وتاريخ الدولة المصرية بهذه الطريقة، فهو لا يتعدى منطق العصابات فى إدارة الدول.

فالغضب كان موجودا، و«تمرد» لم تخترع هذا الغضب، والفكرة جاءت حينما اجتمع مؤسسو «تمرد» لمناقشة وتداول ما يحدث فى البلد بمنطق الأصدقاء المهتمين بالشأن العام والمشاركين فى كافة الأحداث التى كانت فى مواجهة الجماعة الإرهابية، ووقتها لم يكن هناك تجمع إلا وكان يتحدث عن مصير الدولة المصرية، فالجميع- سواء كانوا رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا- مهمومون بحال بلدهم، لكن كان هناك تخوف أن تبقى المواجهة مع الإخوان مواجهة نخبوية سياسية وهى النخب والأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية، والائتلافات هى من لديها مشكلة مع الجماعة الإرهابية، لكن لا توجد إدارة للغضب الشعبى الذى هو خارج جدران الأحزاب والحركات الاحتجاجية والكيانات السياسية، لكنه موجود فى الشارع المصري، هذا الغضب غير منظم، ولا أحد يوجهه فى اتجاه سياسى أو ثورى صحيح، وكُنت أفكر وقتها أننا إذا استطعنا أن نجمع الغضب الشعبى الموجود عند قطاعات واسعة من المصريين تكاد تكون هى الأغلبية الساحقة، وأن يتم العمل على أن تتحرك هذه القوة فى إطار منظم وسلمى، وبالتأكيد ستكون الشيء الوحيد القادر على إسقاط حكم النظام والجماعة الإرهابية، لكن التعامل مع الإخوان بمنطق نخب سياسية فى مواجهة الإخوان سيكون أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، لأن «الإرهابية» تنظيم عقائدى موجود أكثر من 80 سنة، وبالتالى الانتصار عليه بهذه الطريقة أمر مستحيل، فلا بدَّ للشعب نفسه أن يكون طرفا وليس فقط الأحزاب السياسية.

ففكرة «تمرد» كانت قائمة على كيف نبحث عن وسيلة يصبح الطرف والبطل الأساسى فيها الشعب وليس النخب السياسية والأحزاب، على أن يتوفر فى هذه الوسيلة عدد من الشروط أن تكون سهلة وبسيطة وديمقراطية وسلمية، لا ينتج عنها تكلفة ومن يشارك فيها لا يشعر بالخطر ويشعر باطمئنان، وجاءت فكرة جمع توقيعات فى مواجهة محمد مرسى، وسحب الثقة منه،

وكانت وجهة نظرنا فى «تمرد» أن ننقل هذا الغضب الشعبى من غضب مكتوم إلى غضب يتم التعبير عنه بوسيلة ما يمكن قياسها وهى التوقيعات، ومن هنا جاءت الفكرة، وهى استمارات «تمرد»، ثم تطورت هذه الفكرة بالنقاش إلى ليس فقط جمع استمارات ولكن تتم الدعوة لنزول مظاهرات واسعة جدًا لكل من وقع على استمارة «تمرد»، ليعلنوا رفضهم لاستمرار حكم الجماعة والدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وجاء اختيار 30 يونيو باعتباره مرور عام كامل على الجماعة الإرهابية فى حكم البلاد، وكان بحق عامًا للظلام.

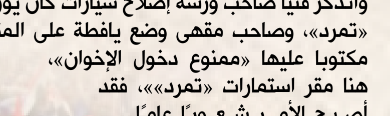
منْ هم مؤسسو حملة «تمرد»؟ ومن أين جاء إطلاق اسم «تمرد» على الحملة؟

الثلاثة المؤسسون للحملة أنا ومحمود بدر وحسن شاهين، الذين اجتمعوا على هذه الفكرة من البداية، وبعدها بدأت تتوسع، من مجموعة من الأصدقاء، وأذكر أن صاحب فكرة التحول من جمع توقيعات إلى النزول يوم 30 يونيو واختيار هذا اليوم هو زميلنا مصطفى السويسى، وهو أحد مؤسسى الحركة وهو من السويس.

أما اختيار اسم «تمرد» للحملة فجاء عندما كنا نبحث عن معنى من كلمة واحدة، يعبر عن الفكرة فجاء اسم «تمرد»، فالفكرة التى تطرحها الحملة هى فكرة الـ«تمرد» على حكم الجماعة الإرهابية، ومن هنا أطلق «تمرد» على الحملة. ثم عهد الزملاء إلىَّ بأن أقوم بكتابة نص استمارة «تمرد»، فكتبت هذا النص الذى تم التوقيع عليه، وكنت مستهدفا أثناء كتابة هذه الصياغة أن يكون النص بسيطا جدًا، حتى يكون مفهوما للجميع، وأتذكر أن عددا كبيرا من المثقفين فى ذلك الوقت حدثونى بأن اللغة المكتوب بها الاستمارة بسيطة جدًا والبعض وصفها بالركيكة، ولديهم حق فى وصفهم، لأننى كنت متعمدا أن تكون اللغة المستخدمة بسيطة، فكان يمكننى كتابة لغة عربية رصينة شديدة الرصانة، لكن فضلت أن يكون النص سهلا لكى يقرأه ويفهمه أبسط مواطن فى أبعد قرية مصرية، وهو الجمهور الذى تستهدفه الحملة فى الأساس، فكنت أرغب أن يكون الشعب بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية مشاركاً فى الحملة، وعلى هذا الأساس تمت كتابة نص الاستمارة بسيط جدًا مفهوم لعموم المصريين، والحمد للّه لقى انتشارا واسعا جدًا، وأثبت أننا كنا على صواب فى اختيار أسلوب ولغة الاستمارة.

بعد الإعداد للفكرة وتصميم الاستمارة.. كيف تم التنفيذ الفعلى لحملة «تمرد»؟

التنفيذ الفعلى بدأ يوم 28 أبريل 2013 أعلنا فى مؤتمر صحفى عن تأسيس حملة «تمرد» بجمع الاستمارات، وأعلنا عن النزول يوم 1 مايو لميدان التحرير لجمع التوقيعات، وكانت أول فاعلية للحملة، وأول مجموعة استمارات تم طبعها وكنا قد جمعنا تكلفتها من بعض، كانت سبعة آلاف استمارة، وهو كل ما كنا نمتلكه فى ذلك التوقيت، وبعدها نزلنا ميدان التحرير1 مايو، وفى أقل من ساعة تم الانتهاء من سبعة آلاف استمارة، فالمواطنون يتوافدون على أعضاء الحملة من كل مكان ليتم توقيع الاستمارات بأكملها، وكان هناك عدد من المواطنين لا يزالون يرغبون فى التوقيع على الاستمارة. وبعد فاعلية 1 مايو أدركنا أن الموضوع أبعد من 7 آلاف أو 10 آلاف استمارة، ولكننا نبحث عن مشاركة كل المصريين للنزول يوم 30 يونيو، ونريد كل المصريين يشتركون فى طباعة الاستمارات، وهو ما سيكبر الفكرة ويحدث توسعا وانتشارا لها، وعلى هذا الأساس فى يوم 1 مايو تم تحميل الاستمارة على منصات التواصل الاجتماعى على صفحات الحملة، وطالبنا أن من يرغب فى مساعدة الحملة يطبع 10 نسخ ويوقع أصحابه عليها، على أن يقوم كل واحد من العشرة بطباعة عشرة أخرى ليوقع عليها أصدقاؤه، وهكذا انتشرت الفكرة مثل كرة الثلج بشكل واسع حتى أصبحت الجماعة الإرهابية غير قادرة على مطاردتها، فكانت الحملة الرسمية تعلن عن فاعليات فى أماكن معينة فينزل عناصر الجماعة الإرهابية لمحاولة الاحتكاك بأفراد الحملة ليتم التصدى لهم من قبل المواطنين العاديين الذين تصدوا للجماعة الإرهابية وقاموا بحماية شباب الحملة، حتى أن هناك عددا كبيرا من الشباب بدأوا ينزلون فى مجموعات بشكل منفرد بدون وجود أعضاء الحملة ويقومون بتوقيع الاستمارات ثم إحضارها إلى مقرات الحملة، والموظفون فى المصالح الحكومية وأصحاب المحلات والمقاهى وتحديدًا فى المناطق الشعبية، وأتذكر فنيا صاحب ورشة إصلاح سيارات كان يوزع استمارات «تمرد»، وصاحب مقهى وضع يافطة على المقهى مكتوبا عليها «ممنوع دخول الإخوان»، هنا مقر استمارات «تمرد»»، فقد أصبح الأمر شعورًا عامًا



فكرة «تمرد» كانت قائمة على كيف نبحث عن وسيلة يصبح الطرف والبطل الأساسى فيها الشعب وليس النخب السياسية والأحزاب، على أن يتوفر فى هذه الوسيلة عدد من الشروط أن تكون سهلة وبسيطة وديمقراطية وسلمية، لا ينتج عنها تكلفة ومن يشارك فيها لا يشعر بالخطر، وجاءت فكرة جمع توقيعات فى مواجهة محمد مرسى، وسحب الثقة منه

الشعب وجد فى الفريق أول السيسى شخصية المنقذ

«الاختيار».. توثيق درامى مهم لأحداث الثورة

وجود عمل توثيقى مهمٍ مثل «الاختيار» بأجزائه الثلاثة ليس كافيًا، فنحن فى حاجة إلى كثير من الأعمال الدرامية على نفس المستوى، سواء فى شكل فنى درامى وسينمائى أو تسجيلى وتوثيقى، وأن تكون على مستوى عالٍ من الحرفية الدرامية والفنية، وفيها قصص عما حدث

للمصريين، ومن هنا كانت الحملة كما توقعنا، فهى ملك الشعب المصرى وليس مؤسسى الحملة، فنحن لم نزد عن كوننا إصبعا أشار إلى الطريق، لكن الغضب كان يوجد لدى المصريين وعبروا عنه بكل طريقة ممكنة.

هل توقعت نزول هذه الحشود يوم 30 يونيو؟ ومتى شعرت بالخوف؟

لم أشعر بالخوف على الإطلاق، لأننى منذ اللحظة الأولى كنت أدرك حجم المخاطرة التى تصديت لها، وأنها ستنتهى بإحدى طريقتين، أما أن تنجح، أو أن يكون حياتى الثمن، وبالتالى الخوف أمر تم حسمه من مؤسسى حملة «تمرد» منذ اللحظة الأولى التى أعلنا فيها عن الحملة، إما النجاح أو فقد أرواحنا، فأنا مدرك تماما لتاريخ الإخوان الدموى، وإن ترسخت هذه الحقيقة أمامك لن تخاف، فهناك تعبير تم ذكره على لسانى فى مسلسل «الاختيار» بأن «الرصاصة خرجت وإما أن تأتى فينا أو تأتى فى الإخوان»، والحمدلله أن الشعب المصرى نصرنا والقوات المسلحة استجابت وتم إسقاط الجماعة الإرهابية.

أما عن تأكدى التام أن الشعب المصرى سينتصر على الجماعة الإرهابية فكان بعد حدوث مشهد محدد فى نصف شهر مايو وحتى أول يونيو، وهو ما تم ذكره فى مسلسل «الاختيار»، فكنا فى أحد الاجتماعات من مؤسسى «تمرد» وكان نهاية يوم شاق من جمع توقيعات المصريين على الاستمارات، وتوجهنا لأحد الأكشاك فى منطقة وسط البلد، فوجدنا صاحب الكشك الستينى يحتفظ بعدد من استمارات «تمرد»، وطلب منا أن نوقع عليها حتى يُرسلها لحملة «تمرد»، ولم يتعرف علينا بأننا مؤسسو هذه الحملة، فكل ما يعرفه هى الفكرة، والـ«تمرد» على الجماعة الإرهابية وإسقاطها، وكان هذا الموقف رسالة مطمئنة بالنسبة لى، لأنه فى نفس اليوم وصلتنا تهديدات بالقتل على هواتفنا المحمولة من الإخوان، واعتبرت أن هذا الرجل رسالة إلهية ألا نخاف وأن نستمر فيما نعمل، منذ هذه اللحظة أدركت أننا منتصرون لا محالة، فهذا الرجل هناك الكثير منه فى الشعب المصرى وهو أمر مؤكد وبالتالى لن تنتصر الجماعة الإرهابية.

كيف تم الاستعداد ليوم 30 يونيو؟

الشهر الأخير منذ 1 يونيو نتيجة للتهديدات التى وجهت لمؤسسى الحملة كنا نجلس فى أماكن أخرى غير بيوتنا، بسبب قيام الإخوان برصد تحركاتنا، وتم الاتفاق أنا ومحمود بدر وحسن شاهين بالجلوس فى أماكن أخرى، لا يعرفها إلا مجموعة محددة لترتيب التحركات وهى مجموعة لا تتعدى الثلاثة أفراد، وكنا نبيت فى هذا المكان.

وليلة 30 يونيو شعرت أنه سيكون يوما فاصلاً فى تاريخ المصريين، وكان لدىّ برنامج تليفزيونى 10 صباحًا وكانت الشوارع خاوية تمامًا، لكن مع قدوم العصر امتلأت بالمصريين، وتحركت أنا ومحمود بدر وحسن شاهين من ميدان الحجاز حتى قصر الاتحادية لنجد أنفسنا وسط طوفان بشرى لدرجة أننا أصبحنا غير قادرين على تمييز نهاية هذه الحشود، وهذا الهدير البشرى، حملونا على الأعناق من ميدان الحجاز وحتى قصر الاتحادية، فى هذه اللحظة تأكدت أنه الحمد للّه كتب لنا النصر. وخلال هذا اليوم كنا ننظم غرفة عمليات قريبة من الميدان، وكنت دائم التنقل من غرف للميدان وهكذا، لمتابعة وكالات الأنباء وإجراء اتصالات تليفونية ومتابعة ما يحدث فى الأوساط الأخرى، واستمر الأمر حتى يوم 3 يوليو، وقمت بالذهاب إلى منزلى يوم 10 يوليو.

وماذا عن أجواء الثلاثة أيام من 30 يونيو وحتى 3 يوليو؟

استمعت لبيان القوات المسلحة الأول يوم 30 يونيو، وكان بيانًا واضحًا أنه سيمهل الجميع 48 ساعة لتحقيق مطالب الشعب المشروعة، وكانت بالنسبة لى مفهومة جدًا هذه الرسالة، لأن قناعاتى أن القوات المسلحة المصرية هى بيت الوطنية المصرية، وهو المصطلح الذى يردده كل أعضاء حملة «تمرد»، فهى حقيقة واقعة، فالمصريون مؤمنون بها، والقوات المسلحة تعمل من أجل مصلحة وحماية المصريين، لأنها عقيدة القوات المسلحة، فهى طول الوقت جيش نظامى وطنى مهمته الدفاع عن حدود مصر ومصالحها العليا، وحفظ وحدة الصف أو الجبهة الداخلية والشعب المصرى، فالجماعة الإرهابية أرادت أن تكون هناك حرب أهلية يتم تكفير كل من يخالفها، وقبل 30 يونيو كانت القوات المسلحة هى الجبهة الموحدة التى تقف تجاه مخططات الإخوان بصلابة إذ أردوا أن يدخلوا البلاد فى حرب أهلية، وهو ما يختلف عن الكثير من الدول حولنا، وشاهدنا كيف انهار الكثير من الدول بسبب عدم اتخاذ الموقف الصحيح من قبل جيوشها، على عكس الجيش المصرى الذى تركيبته هى حماية المصريين ولا ينحاز لقوى سياسية على حساب الأخرى، وليس لديه رأى سياسى ولكن لديه اتجاه وطنى وهو الحفاظ على الدولة المصرية.

ومتى جاء التواصل مع المؤسسة العسكرية؟

التواصل مع حملة «تمرد» جاء صباح يوم 3 يوليو، فيوم 2 يوليو مساءً كان لدىّ وجهة نظر بأهمية رسالة سياسية للشعب المصرى باستمرار الاحتشاد وألا يخشوا التهديدات التى تبثها الجماعة الإرهابية وأنه لابد من اصطفاف وحدة الشعب المصري، وقلت وقتها بأهمية وجود رسالة سياسية تُقال للشعب المصرى فى 3 يوليو وهو اليوم الذى تنتهى فيه مهلة القوات المسلحة التى أعلنت عنها، وبالفعل تم الاتفاق مع إدارة جريدة «الوطن» على عقد مؤتمر صحفى صباح 3 يوليو، وتوجهنا الساعة العاشرة صباحًا لـ«الوطن» وهناك حدث التواصل تليفونيًا، وكانت الأمانة العامة لوزارة الدفاع تتواصل على التليفونات ولم نكن نرد عليها لعدم معرفتنا بالأرقام، وبعد عدة محاولات تواصل زملاؤنا معنا للرد على الأمانة العامة لوزارة الدفاع، وبالفعل تم التواصل ودعت لاجتماع للقوى الوطنية على أن يشارك مؤسسو «تمرد» فى هذا الاجتماع، وبالفعل ذهبنا يوم 3 يوليو لمقر الاجتماع الذى استمر لمدة 6 ساعات حتى تم الانتهاء من صياغة البيان الذى أعلنه وقتها الفريق أول عبدالفتاح السيسى.



لم يكن هناك بديل عن رحيل الجماعة الإرهابية

ماذا دار فى اجتماع استمر6 ساعات بين الفريق أول السيسى والقوى الوطنية والقيادات الدينية فى الأزهر والكنيسة؟

بدأ الاجتماع بكلمة الفريق أول السيسى بشكر كافة الحضور، واستكمل أن هناك قرارا مصيريا الجميع فى انتظاره، واعتذر من الجميع من القيادات السياسية والدينية والعسكرية الموجودة فى الاجتماع وطلب الاستماع إلى الشباب أولاً، وبالفعل تحدثنا أنا ومحمود بدر فى بداية الاجتماع، وكانت الكلمات محددة فى أهمية الاستجابة لمطالب الشعب المصرى الذى نزل يوم30 يونيو ومازال محتشدا فى الشوارع من الإسكندرية وحتى أسوان ويطالب بمطلب واحد هو عزل محمد مرسى وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وأن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد على أن يتم تشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية، واقتراح صياغة دستور جديد للبلاد، عبر تعديلات دستورية واسعة، وهو الحد الأدنى مما يطالب به المصريون ولا يمكن التنازل عنه، هذه كانت كلمتنا الواضحة خلال هذا الاجتماع، وتم النقاش لفترة وتم الانتهاء بنفس الصياغة التى طلبنا بها بشكل تقريبى، وهو ما تحقق فى خارطة الطريق، وكان الفريق أول عبد الفتاح السيسى فى هذا الوقت يقوم بتنظيم الحوار ولم يدل برأيه إلا فى نهاية الاجتماع، وكان مهتما جدًا أن يستمع إلَى جميع الأطياف، وفى النهاية كان القرار هو قرار الجماعة الوطنية الممثلة للشعب المصرى الذى احتشد فى الميادين على مدار ثلاثة أيام، أما القوات المسلحة فكانت لحماية هذا القرار، وأتذكر أنه فى نهاية الاجتماع قال القائد العام للقوات المسلحة جملة لا أزال أتذكرها وهى «أن هذا القرار سيتحمل نتيجته والآثار الناتجة عنه أبناؤه فى الجيش والشرطة، فهم سيتحملون بأرواحهم لتحقيق إرادة الشعب المصرى»، وهو ما ظهر جليا فى حجم التضحيات التى قدمتها القوات المسلحة والشرطة فى التصدى للإرهاب.

لماذا أصر مؤسسو «تمرد» على رفض الاستفتاء على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة؟

لأنه ببساطة رأى الشعب المصري، فحضورنا فى هذا الاجتماع لم يكن يعبر عن أنفسنا، ولكن كان لدينا مسئولية وطنية وتاريخية أن اختيارنا ومشاركتنا فى هذا الاجتماع لم يكن بسبب أسمائنا ولكن لأننا معبرون عن قطاع كبير من المصريين أمدًّا هذه الأمانة، فالشعب المصرى فى كافة الميادين قال: «لا بدّ من عزل محمد مرسى وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة»، ولم يكن مقبولا أى شيء آخر، كما أن شرعية «مرسى» قد انتهت، فعدد الموقّعين على استمارات «تمرد» تجاوز الـ22 مليون توقيع، أما الموجودون فى الميادين والشوارع فقد تجاوز الـ 30 مليونًا فهم ضعف مَن قاموا بانتخاب مرسى، وبالتالى سقطت شعبيته، وحتى جزء كبير ممن انتخبوه غيَّروا وجهة نظرهم وقاموا بالتوقيع على استمارة «تمرد»، فأصبحت فكرة الشرعية السياسية انتهت، أما الشرعية الأخلاقية فقد انتهت باغتيال صحفى مثل الصديق العزيز الحسينى أبوضيف، وحصار المحكمة الدستورية ومدينة الإنتاج الإعلامى، وقتل الصحفيين، وبالتالى لم يكن مطروحًا أى استفتاء.

رغم نجاح الثورة واحتشاد الملايين فى الشوارع والميادين.. لكن لماذا لم تعترف بها عدد من الدول فى ذلك التوقيت؟

دعينا نقُل إن كل الدول والعالم الآن يعترف بشرعية النظام القائم حاليًا، لكن – وقتها - كان الاعتراف من عدمه ليس بسبب أن هذه الثورة حقيقية أم لا، ولكن بسبب ضغوط سياسية، فالرفض أو القبول بـ 30 يونيو ليس بسبب الثورة نفسها، وإنما كانت هناك مواقف ترى أهمية الاعتماد على تيار الإسلام السياسي، وكانت هذه رؤية موجودة لدى قطاعات من عدة دول، كانت ترى أن هذه المنطقة لا بدّ أن يحكمها الإسلام السياسي، وأن وجودهم يضمن السيطرة على كافة التيارات الإسلامية فى المنطقة من خلال الحوار المباشر مع قيادات التيار فى مصر. وأثبتت هذه النظرية فشلها، لأن تيار الجماعة الإرهابية يدّعى أنه تيار سلمى وديمقراطى، لكن فى الحقيقة هو لا يختلف عن تنظيمى «القاعدة» و«داعش» أو عن أى تنظيم إرهابى متطرف، فعندما وُضع فى اختبار كشف عن وجهه وعقائده الحقيقية التى لا تختلف عن «داعش» و«القاعدة»، وهو ما ظهر فى تهديدات الإرهابيين لقيادات 30 يونيو، فالجميع أدركوا أن الدولة الوطنية هى التى تحمى استقرار العالم وتؤدى إلى السلم العالمى وهو ما نعيشه الآن، فلا يمكن على سبيل المثال أن تحارب الهجرة غير الشرعية لدول جنوب أوربا إلا بوجود دولة وطنية قوية، وليس بجماعات متطرفة تنشأ فى الدول الرخوة، وما يجرى فى العالم الآن فى التعامل باحترام شديد مع النظام المصرى سواء تتفق أو تختلف معه، لكن الكل يدركون أن كافة الملفات الدولية المعلقة لن تُحل إلا إذا كانت الدولة المصرية طرفًا أصيلًا فى حلّها. على سبيل المثال القضية الفلسطينية، فالجميع يتواصلون من كل دول العالم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية وباقى الدول الأوربية، مع الإدارة المصرية فى محاولة للوصول لوقف إطلاق النار، وعندما حدثت الأزمة فى السودان كل دول العالم تواصلت مع مصر من أجل إجلاء رعاياها، وهناك سفارات دول أجنبية تشكر الدولة المصرية على تدخلها، فالدولة المصرية الوطنية القوية هى القادرة على الحفاظ على الأمن الإقليمى، والعالم كله تجاوز الاعتراف أو عدم الاعتراف بثورة 30 يونيو، لأن التاريخ اعترف بثورة 30 يونيو والشعب المصرى اعترف والواقع اعترف الآن، ولذلك نرى مكانة مصر الدولية الآن.

> أتذكر أنه فى نهاية اجتماع 3 يوليو قال القائد العام للقوات المسلحة جملة لا أزال أتذكرها وهى «أن هذا القرار سيتحمل نتيجته والآثار الناتجة عنه أبناؤه فى الجيش والشرطة، فهم سيتحملون بأرواحهم تحقيق إرادة الشعب المصرى»، وهو ما ظهر جليا فى حجم التضحيات التى قدمتها القوات المسلحة والشرطة فى التصدى للإرهاب

هل 30 يونيو قضت على الجماعة الإرهابية فى مصر؟

أعتقد أنها قضت عليها، فالجماعة الإرهابية مرّت بفترات صعبة على مر تاريخها، ومنذ تأسيسها تعرضت لهزات كبيرة، لكن الفارق أنها كانت تدخل فى صراعات مع السلطة، تدخل فى صراع مع الزعيم جمال عبدالناصر فى محاولة اغتياله فى 1954، وتدخل فى تنظيم سيد قطب فى 1965، والجماعة الإسلامية تشارك فى اغتيال الرئيس محمد أنور السادات فتدخل فى صراع طويل مع السلطة.

لكن الصدام هذه المرة فى 30 يونيو لم يكن مع السلطة، لكن مع المجتمع والشعب ولذلك خسرت الجماعة الإرهابية كل قواعدها، وحتى فى عزّ محنة الجماعة فى مواجهة جمال عبد الناصر كانت طوال الوقت تسعى وراء أن تظهر للشعب على أنها الفئة المقهورة والمستضعفة، وأن النظام يقوم بإلقاء قياداتها فى السجون، لأنهم كما يرددون «بتوع ربنا»، لكن هذه المرة، ولأن جنون السلطة أصابهم بالعمى؛ فأصبح هناك عداء للجميع، ولكل مَن يختلف معهم، وتوسعوا فى الإرهاب بشكل كبير، كما أن أكاذيبهم أصبحت واضحة للجميع فى عصر السوشيال ميديا التى توثق للتصريحات كافة، ففيديوهات محمد البلتاجى بالتهديد بالقتل، وهى تهديدات واضحة للجميع بوجود تفجيرات وسيارات مفخخة، وأصبح من الصعب نسيان هذه الجرائم والإرهاب ليتحول عداؤهم مع المجتمع، وليس مع السلطة فقط، وهى جوهر هزيمة الجماعة النهائية، فهذه الجماعة الإرهابية تم انتهاؤها إلى الأبد، بسبب عدائهم للمجتمع ككل وليس صراعهم فقط مع السلطة، وهى الخطيئة الكبرى للجماعة التى تسببت فى نجاة المصريين والدولة المصرية منهم والسبب فى القضاء عليهم.

كيف ترى دور كل من المستشار عدلى منصور والرئيس السيسى فى إدارة ثورة 30 يونيو؟

الرئيس السيسى اتخذ قرارًا سيبقى هو القرار التاريخى الأهم فى الخمسين سنة الأخيرة من تاريخ الدولة المصرية، لأن هذا القرار تم اتخاذه والدولة المصرية كانت على المحك، وكان الفريق أول عبدالفتاح السيسى وزيرًا للدفاع يتمتع بتقدير من عموم الشعب المصرى الذى يكن تقديرا واحتراما للقوات المسلحة بأكملها، لكن أن يتخذ هذا القرار فى هذه اللحظة فهى مخاطرة كبيرة منه، لكن هذه المخاطرة اتُخذت لأنه رأى أن القرار الوحيد الصحيح هو حماية الشعب المصرى وليس الوقوف مع أى سلطة كانت تعادى إرادة المصريين، ولذلك شجاعة ووطنية الرئيس عبدالفتاح السيسى فى هذا القرار ليست مستغربة عن ابن من أبناء القوات المسلحة مثل الفريق أول السيسى، فكما قلت من قبل إن القوات المسلحة بيت الوطنية المصرية، لذلك هذا القرار بمساندة إرادة الشعب المصرى كان متوقعا من قيادة القوات المسلحة المصرية، لكن يبقى أنه قرار جرىء وصعب وله تبعات، ولذلك فالجميع مدركون صعوبة اتخاذ قرار كهذا، وفى تقديرى أن التاريخ سيكتب كثيرًا عن شجاعة وبسالة الفريق أول عبدالفتاح السيسى فى هذا الموقف الصعب.

أما المستشار عدلى منصور فلم أكن أعرفه، حتى إننى لم أكن أعرف – وقتها - مَن كان رئيس المحكمة الدستورية العليا، حتى إننى علمت فيما بعد بأن المستشار عدلى منصور كان سيتولى حديثًا رئاسة المحكمة الدستورية العليا مع بداية شهر يوليو وقتها، وأن مدة الرئيس السابق انتهت فى 30 يونيو، فعند حدوث 3 يوليو كان المستشار عدلى منصور يبدأ أول فترته فى رئاسة المحكمة الدستورية العليا، ولكنه فى لحظة ما وجد نفسه مطلوبا فى مهمة وطنية تاريخية، وأن يقود البلاد فى فترة شديدة التعقيد، والحقيقة أشهد ويشهد الجميع أن المستشار عدلى منصور أدار البلاد فى هذه الفترة بكثير من الحكمة والرزانة والهدوء وكان يدرك حجم التحديات، والتاريخ سيذكر للمستشار عدلى منصور الكثير من الأفضال فى نجاح هذه الثورة العظيمة. فالرئيس عبدالفتاح السيسى والرئيس عدلى منصور لعبا دوراً مهماً من أجل حماية إرادة الشعب المصرى، وهذه الأدوار سيخلدها التاريخ.

كيف ترى مشهد تسليم السلطة بين الرئيسين منصور والسيسى كركيزة أساسية فى الدولة الديمقراطية المصرية؟

حضرت مشهد تسليم السلطة بين الرئيسين فى قصر القبة، وكان لدىّ إحساس كبير جدًا بالفخر، لأننى رأيت عظمة الدولة المصرية فى مشهد مهيب، بعيداً كل البعد عن عام الظلام المليء بالتلوث البصرى فى أداء الإخوان فى مؤسسة الرئاسة، فكان مشهدًا يعبر عن عظمة وعراقة التقاليد المصرية، وكنت أرى أنها بداية لمرحلة جديدة للانتقال الديمقراطى، فكان مشهدًا يليق بثورة 30 يونيو ويليق بعظمة الشعب المصرى الذى اشترك فى ثورة 30 يونيو، ويليق بمقام رئاسة الدولة المصرية، فلم يكن أبدا مقبولا كافة المشاهد المخزية التى كنا نراها فى فترة الإخوان فى مقام رئيس الدولة، فمن الممكن أن تختلف مع السياسات كيفما تشاء، ولكن فى النهاية هناك هيبة لمنصب رئيس الدولة.

بعد 10 سنوات من 30 يونيو.. هل ما كنت تحلم به تحول إلى حقيقة؟

السنوات العشر حدثت فيها تحولات ضخمة فى فكرة الدولة وبناء ركائزها واستعادة الأمن والقضاء على الإرهاب وبدء مسارات التنمية والتوجه إلى التوسع الأفقى فى بناء مدن جديدة وشبكة طرق وإنشاء مبادرة «حياة كريمة» للريف المصري، فالمحاربة فى جبهات متعددة لكن لا تزال التحديات كثيرة، وعشر سنوات مدة قصيرة، فنحن فى حاجة إلى العمل بنفس الطاقة سنوات طويلة، فالدولة المصرية صاحبة التاريخ العريق على مدار سنوات طويلة فى آخر أربعين سنة كانت التنمية ضعيفة، ولم تكن مكافئة للعالم الذى تتقدم فيه، فأنت مطالب أن تسير سرعات كبيرة وتقوم بإنجازات متعددة، وهذا يفسر معدلات الأداء للرئيس عبد الفتاح السيسى فى أن يتم إنجاز مشروعات ضخمة فى مدى زمنى قصير، فهى مرحلة صعبة على الجميع ولكن لا يوجد حل سوى السير بهذه الطريقة، وأن يتم السير فى جميع المسارات والمحاربة فى جميع الاتجاهات بنفس القوة، والرئيس السيسى تحدث عن ذلك عدة مرات أن الدولة المصرية لم تلحق بالثورات الصناعية والتكنولوجية ولا يسمح لنا الابتعاد أكثر عن ثورات العالم الجديد، فلا بدّ أن نعمل بطاقاتنا كافة من أجل أن نلحق بركب التقدم والحضارة الذى يجرى فى العالم، وهذا يفسر حجم التضاغط بأن يتم تنفيذ هذا الكمّ من المشروعات فى وقت واحد، ولذلك السنوات العشر حدثت فيها تحولات ضخمة، لكن من أجل أن يكون مستقبل هذا الوطن مكافئا لعظمة حضارته لا بدّ أن نعمل بطاقة أكبر فى السنين القادمة.

التناول الفنى (الدرامى والسينمائى والتسجيلى) لثورة 30 يونيو.. ما هو تقييمك له؟

ليس فقط ثورة 30 يونيو ولكن على مدار التاريخ المصرى لا نقدم دراما مكافئة لهذا التاريخ، فلماذا لا يوجد لدينا عمل يتحدث عن التاريخ الفرعونى عن تحرير مصر من الهكسوس، أو عمل عن عظمة رمسيس الثانى، وعن امرأة مصرية تحكم البلاد مثل الملكة حتشبسوت فى وقت كان العالم ينظر بتدنٍ للمرأة، وفى التاريخ المعاصر نحن فى حاجة لأعمال فنية، سواء كانت سينمائية أو درامية أو حتى تسجيلية عن ثورة 30 يونيو أو غيرها من الأحداث التاريخية المهمة، ومن زوايا مختلفة ومعالجات متنوعة حتى تبقى عالقة فى أذهان الجميع، فنحن فى حاجة إلى نظرة للتاريخ المصري. فهناك مَن يستورد قصصًا لصناعة أفلام ومسلسلات ويتم تمصيرها، رغم أننا نمتلك مئات من القصص الدرامية والسينمائية فى التاريخ المصرى يمكن تنفيذها، من أول التاريخ الفرعونى وحتى ثورة 30 يونيو.

ووجـود عمل توثيقى مهم مثل «الاختيار» بأجزائه الثلاثة ليس كافيًا، فنحن فى حاجة إلى كثير من الأعمال الدرامية على نفس المستوى، سواء فى شكل فنى درامى وسينمائى أو تسجيلى وتوثيقى، وأن تكون على مستوى عال من الحرفية الدرامية والفنية، وفيها قصص عما حدث، فعلى سبيل المثال انتصار حرب أكتوبر هناك مجموعة من الأفلام، لم نرَ عملا توثيقيا ضخما لحرب أكتوبر، فلماذا هذا الخصام مع تاريخ عظيم كتاريخ الشعب المصري؟، والتحجج بأن هذه الأعمال ليس لها جمهور، فيتم الرد علي ذلك بأنه غير صحيح، لأن التجربة أثبتت أن المصريين تابعوا «الاختيار» بأجزائه الثلاثة ومسلسل «الكتيبة 101»، وحظيت هذه المسلسلات بشعبية ضخمة، وكان هناك شعبية كبيرة لفيلم «الممر»، فبالمنطق التجارى هذه الأعمال الفنية لها جمهورها، وتحقق إيرادات، وفى الوقت نفسه بمنطق المسئولية التاريخية الوطنية للأعمال الفنية لا بدّ من وجودها.

هل إنتاج هذه الأعمال الفنية فى ظل حروب الجيل الرابع والخامس تحول إلي واجب وطنى؟

بالتأكيد هو واجب وطنى من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية المصرية والحفاظ على عقول الأجيال القادمة.

هل الجماعة الإرهابية متفوقة فيما يتعلق بالسماوات المفتوحة ومنصات التواصل الاجتماعى؟

الجماعة الإرهابية ليست متفوقة فى الترويج لخطابها، فهو أمر غير صحيح، رغم وجود عدد كبير متبن لهذه الفرضية لكن هناك مشكلة ثانية لها سبب اقتصادى وليس سياسيا، وهى أن الظروف الاقتصادية فى مصر نتيجة لتحديات كثيرة صعبة، ليس فى مصر فقط ولكن فى العالم أجمع، ولذلك هناك قطاع من المصريين يريدون أن يستمعوا لنقد موجه للحكومة، فيكونوا فريسة سهلة للخطاب الإخوانى، أو ما يُعرف ببوستات «الصعبنيات» التى يُروّج لها على منصات التواصل الاجتماعى، لكنهم ليسوا متبنين خطاب الإخوان، ولمواجهة ذلك لا بدّ أن تزيد مساحة حرية الرأى والتعبير وأن تطرح الآراء كافة، فى الإعلام والصحافة، والصحافة المصرية لها بُعد رصين وعريق وقادرة على فعل ذلك، وفى رأيى أن الحوار الوطنى جاء فرصة ذهبية لهذا الأمر.

كيف؟

الحوار الوطنى تتم إذاعته على الهواء، والشعب المصرى وجد انتقادات واسعة جدًا تُوجّه للحكومة فى الحوار الوطنى فى المحاور الثلاثة، السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وهذا يفسر بأن هناك اهتماما شعبيا بالحوار الوطنى، وفى الوقت ذاته يفسر هجوم الجماعة الإرهابية فى قنواتها وإعلامها على الحوار الوطنى، لأن الحوار الوطنى يعكس استعادة مصر لقوتها بالقدر الكافى وقدرتها على تثبيت دعائم الدولة فى مواجهة الإرهاب، وبالتالى ليس لديها مشكلةٍ فى أن تستمع إلى كل الآراء ويمكن أن تأخذ أفكارًا من المعارضة، فمثلاً كان هناك انتقادات توجه للدولة المصرية بأن قانون الانتخابات الحالى ينهى الإشراف القضائى قبل انتخابات 2024، ولكن الحوار الوطنى اجتمع ومن خلال النقاشات رأى أنه لا بدّ من توصية بإستمرار الإشراف القضائى بعد المدة المحددة بانتهاء السنوات العشر، ومن طرح هذه الأفكار كانت المعارضة والرئيس السيسى أخذ الفكرة واستجاب فى 24 ساعة، ووجّه سلطات الدولة بدراسة القانون تعديله لإجراء الانتخابات فى ظل الإشراف القضائى الكامل، فالدولة المصرية تأخذ آراءً من المعارضة وتقوم بتنفيذها، وبالتالى يفقد الإعلام الإخوانى زخمه مع مصداقية وشفافية الحوار الوطنى.

تزامن الاحتفالات بـ10 سنوات على ثورة 30 يونيو مع الحوار الوطنى يؤكد سير الدولة نحو جمهورية ديمقراطية جديدة؟

مشهد تسليم السلطة منذ عشر سنوات كان خطوة نحو التحول الديمقراطى، والحوار الوطنى إحدى أهم الخطوات فى هذا التحول الديمقراطى فى مصر، واستمعت وشاهدت جلسات الحوار الوطنى فكان هناك نقاش ساخن أحيانًا وهادئ فى أحيان أخرى، لكن لم أجد رأيا يتم إقصاؤه مادام هناك إيمان بالدستور وشرعية النظام القائم والعمل فى إطار الدستور، فكل الآراء متاحة، والجميع يأخذون حقهم فى الدفاع عن وجهة نظرهم بكل حياد من قِبل إدارة الحوار الوطنى، ولهذا أرى أن للحوار الوطنى دورًا مهمًا فى بناء الجمهورية الجديدة، ومتفائل بأن الحوار الوطنى مخرجاته لها أثر كبير على عدة مسارات، على مسار التحول والإصلاح السياسى، وعلى مسار الإصلاح الاقتصادى وهو ما يهتم المواطن به.

> الحوار الوطنى إحدى أهم الخطوات فى هذا التحول الديمقراطى فى مصر، واستمعت وشاهدت جلسات الحوار الوطنى فكان هناك نقاش ساخن أحيانًا وهادئ فى أحيان أخرى، لكن لم أجد رأيا يتم إقصاؤه مادام هناك إيمان بالدستور وشرعية النظام القائم والعمل فى إطار الدستور، فكل الآراء متاحة

المستشار عدلى منصور قام بدور وطنى فى مرحلة شديدة الصعوبة

رانيا سالم





بقلم: يوسف القعيد
yalkaied@yahoo.com

وتهل علينا الذكرى العاشرة لثورة الثلاثين من يونيو، التى تبدو للإنسان كأنها حدثت بالأمس فقط. وأنه لا يمكن أن تفصله عنها 10 سنوات يقول عنها المؤرخون المحترفون إنه عقدٌ من الزمان. وفى حياة الأمم والشعوب تبدو «فركة كعب» قصيرة الأمد. وإن كان الإنسان يعيشها باعتبارها فترة من الزمن لا أول لها ولا آخر.

من يذكر تلك الأيام؟!

10 سنوات على الثلاثين من يونيو 2013

كم تغيرت مصر بين الأمس البعيد واليوم الحاضر المجيد؟

ها نحن بعد عشر سنوات كاملة من تلك الأيام المجيدة التى وضعتنا على أعتاب عصر مجيدٍ وجديد ومُغاير لكل ما سبقه، نعيشه ونحن نتابع ونرى فى كُل صباح ما يُبنى فى بلدنا ونتصور مع كل نهار جديد أنه لم يكن له أمس.. مع أن الأمس كان موجودًا ولا يجب أن ننساه أبدًا. فقد كان كابوسًا بغيضًا مُرعبًا، اهتزت له قلوب المصريين من أقصى البلاد شمالاً إلى أقصاها جنوبًا. ومن أبعدها شرقًا إلى النائى منها غربًا.

إنها ثورة الثلاثين من يونيو 2013، التى قامت قبل عشر سنوات من الآن. وعلينا فى هذه اللحظة التى نعيشها أن نتوقف بكل فخر واعتزاز وإحساس بعظمة مصرنا الغالية لكى نتذكرها ونعيشها ونضع أيدينا على الفارق الضخم والمهول بين ما كان قبلها وما جاء إلينا بعدها.

إننى أكتب تلك الكلمات وأنا أتساءل:

- من يذكر تلك الأيام؟!

وقبل محاولة الإجابة عن التساؤل. أقول:

- وهل هناك من يجرؤ على نسيان الحدث العظيم والأيام المجيدة التى لولاها ما كُنا على ما نحن فيه الآن؟.

كان التحرير المكان الأوحد لمظاهرات الخامس والعشرين من يناير 2011، حتى عندما انتقل التظاهر لميادين أخرى فى عواصم محافظات مصر ابتداءً من الإسكندرية، مرورًا بأسيوط وطنطا وغيرها من المحافظات وصولاً إلى أسوان جنوبًا. ومن الغردقة شرقًا حتى السلوم غربًا.. سميت ميادين التحرير فى بر مصر.. لكن فى 6/30 لم يحتكر التحرير فكرة التظاهر. ما من ميدان فى أى مدينة من مدن مصر إلا وكان فيه مظاهرات. وكل ميادين القاهرة الكبرى والصغرى كانت فيها مظاهرات. لدرجة أن شوارع بعض الأحياء الواسعة شهدت مظاهرات.

عن نفسى ذهبت لمظاهرات شارع الخليفة المأمون أمام وزارة الدفاع لمرة واحدة. وذلك بعد ذهابى إلى ميدان التحرير والعودة منه أكثر من مرة. ثم ترددت على الاتحادية مرات عديدة.. كان آخرها فى الوقت الذى ألقى فيه الفريق أول عبد الفتاح السيسى بيانه يوم الأربعاء 7/3.

شارع الخليفة المأمون

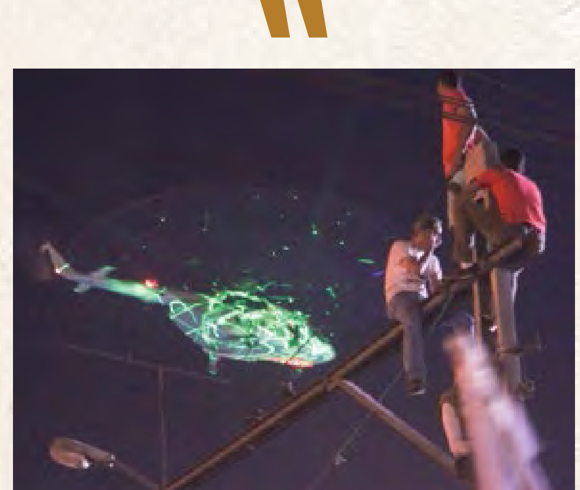
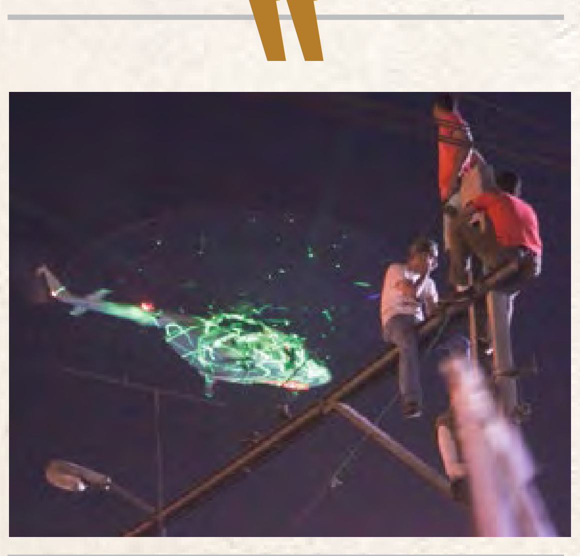
شارع الخليفة المأمون يوجد فيه ضريح جمال عبد الناصر.. وأنا مندهش أن يدفن عبد الناصر فى هذا الشارع ولا يطلق اسمه عليه. سألت من يتتبعون أسماء الشوارع. فقالوا لى إن اسم الخليفة المأمون أطلق على الشارع فى زمن جمال عبد الناصر.. لأن عبد الناصر كانت لديه تعليمات محددة بعدم إطلاق اسمه على أى شوارع أو ميادين أو أمكنة فى بر مصر.

احترت كيف أدخل لشارع الخليفة المأمون؟ من ميدان العباسية صعب. ومن ناحية كوبرى القبة، حيث ضريح عبدالناصر أصعب. لأن الموانع والسواتر تقلل من مرور المارة وتترك جزءًا بسيطًا للسيارات.. ولذلك دخلت من الشارع الجانبى الذى يوجد عند آخره مستشفى عين شمس التخصصى وقبله مباشرة دار ضيافة جامعة عين شمس. وقبلها وبالقرب من طريق صلاح سالم توجد قيادة المنطقة العسكرية المركزية التى ترددت عليها بعد 25 يناير الماضى لزيارة اللواء حسن



كان الشعار الذى أجمع عليه الشعب المصرى.. «يسقط يسقط حكم المرشد»

اللافتات التى كانت بأيدى المتظاهرين الذين تحولوا إلى معتصمين كانت نفس الشعار الذى يتردد بين الناس: انزل يا سيسى.. مرسى مش رئيسى. وقفت فى وسطهم. مظاهراتهم مثل مظاهرات التحرير.. بشر مصريون جاءوا من كل مكان فى بر مصر.. أغلبهم من القاهرة. ليست لديهم دوافع كثيرة ولا متداخلة ولا حتى نقاشات من أجل الاتفاق على هذا الشعار أو ذاك. فالهدف واحد. من الممكن أن يكون هناك هتاف ضد جماعة الإخوان. وحاكمهم أو مندوبهم فى قصر الاتحادية

لم يكن التظاهر على الأرض فقط. فقد مرت تشكيلات من طائرات القوات المسلحة الباسلة، 6 طائرات اختلفنا ونحن وقوف على نوعها كعادة المصريين فى أسفل كل طائرة علمان.. علم مصر وعلم السلاح الذى تنتمى إليه.. لكن فى كل الطائرات كان ثمة ضوء أخضر فى أسفله رأيناه جيدًا عندما استتب الليل ونزلت على الدنيا سكينته وظلامه

الروينى قائد المنطقة فى ذلك الوقت.. والذى أصبح صديقًا حميمًا بعد اللقاء الأول.. فالرجل يدخل قلبك منذ الكلمة الأولى والمصافحة الأولى. وجدت لديهم درجة عالية من التحضر.. لم يغلقوا الشارع تمامًا. سمحوا للسيارات بأنٍ تمر خلال جزء من الشارع. وكانت شعاراتهم معروفة ومحددة سلفًا أنهم يطلبون من القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسى النزول للشارع وأخذ زمام المبادرة من جماعة الإخوان.

اللافتات التى كانت بأيدى المتظاهرين الذين تحولوا إلى معتصمين كانت نفس الشعار الذى يتردد بين الناس: انزل يا سيسى، مرسى مش رئيسى. وقفت فى وسطهم، مظاهراتهم مثل مظاهرات التحرير.. بشر مصريون جاءوا من كل مكان فى بر مصر.. أغلبهم من القاهرة. ليست لديهم دوافع كثيرة ولا متداخلة ولا حتى نقاشات من أجل الاتفاق على هذا الشعار أو ذاك. فالهدف واحد. من الممكن أن يكون هناك هتاف ضد جماعة الإخوان. وحاكمهم أو مندوبهم فى قصر الاتحادية. لكن طلب النزول من السيسى كان هو اللحن الأساسى الذى دارت حوله كثير من الهتافات.

ملايين من المتظاهرين

بالنظر المجرد يمكن أن تقول إن مجموعهم يتعدى الآلاف. لكنهم وصلوا إلى الملايين.. ولأنه شارع فقد وصل آخرهم من ناحية وسط القاهرة إلى أوائل ميدان العباسية.. فى حين أن أولهم من نواحى مصر الجديدة وصل إلى أول ضريح جمال عبد الناصر.

من السهل أن تذهب على قدميك من مظاهرة أو مسيرة وزارة الدفاع إلى قصر الاتحادية. المكان كان اسمه روكسى. ويبدو أن هذا القصر كان مكانًا للحكومة الاتحادية فى زمن الوحدة المصرية السورية.. أو ربما الوحدة التى تلتها التى كانت موسعة. وكانت شكلية أكثر منها حقيقية. وكان فيها أكثر من دولة عربية.

القصر مهيب.. فيه الكثير من العمارة الحديثة. وأيضًا من أشكال البناء التى عرفتها القاهرة فى عصورها المختلفة. أمامه مباشرة نادى هليوبوليس ومن الناحية الأخرى بدايات مصر الجديدة التى بناها وأسسها البارون إمبان بالبواكى الشهيرة ونمط البناء الجميل.. وبالقرب من القصر مقهى كنا نجلس عليه فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة. وجروبى مصر الجديدة. وأحد الفنادق التى تحمل اسم مصر الجديدة. وشكله الخارجى من فنادق القاهرة العريقة والقديمة.

مظاهرات الاتحادية

أفضل طريقة للوصول إلى مظاهرات واعتصام الاتحادية أن تأتى من خلال طريق صلاح سالم.. وفوق الكوبرى الذى يمر من تحته نفق صلاح سالم. والذى أقيم فى زمن مبارك يمكن أن تبدأ رحلتك التى تقودك إلى آخر الشارع عند نهاية روكسى وبدايات حى منشية البكرى.

لكل مكان طابعه فى التظاهر. ففى الاتحادية وجدت من يبيعون مجلات ومنشورات الاشتراكيين الثوريين.. ووجدت فرقة الفن ميدان تقدم عرضًا شبه مسرحى، شبه غنائى يتفرج عليه المارة لبعض الوقت ثم يمضون لحال سبيلهم. أيضًا كانت هناك سيارات نصف نقل تأتى وفوقها جهاز تسجيل ضخم مما يستخدم فى الأفراح. وتسميها العامة: دى جى. وبعد وقوفه يتم تشغيل أغان وطنية من أغنيات ستينيات الزمن الجميل. فتتجمع الناس لكى تستمع لهذا الغناء وتردده. وتعلو معه لعنان السماء.

لم يكن التظاهر على الأرض فقط. فقد مرت تشكيلات من طائرات القوات المسلحة الباسلة، 6 طائرات اختلفنا ونحن وقوف على نوعها كعادة المصريين.. بعض الناس قالت إنها هليكوبتر، وبعضهم قال إنها أباتشى. وبدأ من تصرفوا كما لو كانوا خبراء طيران من الطراز الأول. يحكون أن طلعة طائرة الأباتشى تكلف الشىء الفلانى.

فى أسفل كل طائرة علمان.. علم مصر وعلم السلاح الذى تنتمى إليه.. لكن فى كل الطائرات كان ثمة ضوء أخضر فى أسفله رأيناه جيدًا عندما استتب الليل ونزلت على الدنيا سكينته وظلامه.. ويبدو أن الضوء الأخضر كان فيه إشارة الترحيب بالمتظاهرين وإعطائهم الأمان والقول لهم من خلال الإشارة الخضراء، إننا جئنا هنا لحمايتكم والدفاع عنكم. من الهتافات التى توقفت أمامها: لو كنت عاوز السكر وعاوز الزيت، روح لسنية لحد البيت.. وأنا لم أحب ذكر اسم الأم فى هتاف جماهيرى.. لكنى اكتفيت بعدم الترديد ولم أبد أى اعتراض.. فالجماهير الغفيرة من حقها أن تفعل أى شيء وأن تهتف بأى كلام وما تفعله صواب.. لأن هدفها الأول والأخير هو سلامة الوطن. ربما بسبب ميراث قريتى. فقد كان والدى يرحمه الله ينادى أمى باسمى أنا. ولم ينطق أبدًا اسمها وهو فى الشارع. كانت أياما مجيدة عبَّر المصريون فيها عن أنفسهم بطريقة مبتكرة وفريدة، نتجت عنها ثورة تُعتبر الأندر والأكثر خلودًا بين كل ثورات الشعوب فى كل العصور. إنها الثورة التى صنعت لنا حاضرنا المزدهر والمجيد الذى نعيشه الآن. لولاها ما كانت اللحظة التى نحياها.

د. محمد عبدالوهاب
أستاذ تاريخ العلاقات الدولية بجامعة عين شمس

الرئيس والشعب أجبروا العالم على احترام الإرادة المصرية

ثورة لتصحيح المسار، هكذا يصف الدكتور محمد عبدالوهاب أستاذ تاريخ العلاقات الدولية بكلية آداب جامعة عين شمس لثورة 30 يونيو، فهى ثورة شعبية أدارها الشعب المصرى الذى احتشد على مدار ثلاثة أيام لإسقاط الجماعة الإرهابية. تصحيح المسار لم يتوقف على إسقاط الجماعة والحفاظ على الهوية المصرية كما بين أستاذ تاريخ العلاقات الدولية، ولكنه شمل تصحيح مسار العلاقات الدولية المصرية، فنجحت القيادة السياسية فى أن تغير من مواقف بعض الدول وتجبرها على الاعتراف بإرادة الشعب المصرى وقبول 30 يونيو شهدت تقاربًا مع عدد كبير من الدول، فمصر لم تعد أسيرة لاتجاه أوحد كما كان فى الماضى.

حوار: رانيا سالم

كيف ترى ثورة 30 يونيو؟

ثورة تصحيحية لإعادة مصر للمسار الحقيقى الذى يجب أن تكون عليه، فمصر هى مصر، ووضع مصر فى مكانتها على خريطة العالم، مصر رائدة، فلا تخضع لتيار بعينه يؤدى بها إلى مسارات ليست فى الحسبان، فلا يمكن أن تصبغ الدولة المصرية بأيديولوجية بعينها، فهو أمر ليس مطرودًا على مر العصور التاريخية، فخلع مصر من هويتها ومحاولة الزج بها فى قضايا أخرى هى محاولة للقضاء على الهوية المصرية.

لكن ثورة 30 يونيو جاءت لإعادة مصر للمسار الطبيعى، فهى ثورة شعبية خرج فيها ملايين المصريين للإطاحة بجماعة إرهابية أرادت أن تستبد بالحكم، تحت غطاء الدين.

ماذا يميز ثورة 30 يونيو مقارنة بالثورات المصرية الأخرى على مر التاريخ المصري؟

ميزتها الحقيقية أن مطلبها الأساسى الحفاظ على الهوية المصرية، فأردت أن تعيد مصر إلى مصريتها وهو أمر لم يكن موجودًا فى باقى الثورات المصرية من قبل، فثورة 1952 أحدثت تأثيرًا اجتماعيًا وسياسيًا فارقًا، شُيدت بعدها جمهورية مصرية بعد إلغاء الملكية، أما ثورة 1919 فهى ثورة شعبية جمعت ما بين المسلمين والأقباط للنضال ضد الاحتلال البريطانى، وثورة 25 يناير اندلعت بعد 30 عامًا وطالب فيها المصريون بالعيش والحرية والعدالة اجتماعية.

أما ثورة 30 يونيو فقد أدارها الشعب شيوخًا ورجالًا ونساء وشبابًا وأطفالًا، وتجمع القوى الوطنية بكافة الانتماءات الأيديولوجية، فالشعب بأكمله كان المحور الأساسى بها، وفى 30 يونيو لم تكن نضالًا ضد استعمار أو احتلال، وإنما أراد الشعب الحفاظ على هويته الأصلية، وهى أرقى أنواع النضال لأنه ناضل من أجل شيء غير مادى، ولكنه محسوس وهو ما يعبر عن وعى وولاء وإخلاص ووطنية الشعب المصري، والقضاء على محاولة فرض هوية مغايرة، ترغب فى استغلال الدين من أجل السياسة.

هل حملة لجمع توقيعات الشعب المصرى أمر مستحدث؟

هى فكرة قديمة ترسخ أن المصريين يلتفون من أجل الحفاظ على وطنهم ويصطفون من أجل الدفاع عنهم وأنهم دائمًا ما يلجئون للأساليب السلمية من أجل تحقيق أهدافهم، ومن قبل استخدم المصريون طريقة جمع التوكيلات من أيام حزب الوفد لجمع التوكيلات للزعيم سعد زغلول، وبالتالى التوقيع على استمارات تمرد فى 30 يونيو لها جذور تاريخية، فلم يكن شيء جديد على الشعب المصري، سواء كانت توكيلات أو توقيعات.

هل الشعب المصرى شعب متمرد، خرج فى ثورتين على مدار عامين؟

ليس تمردًا ولكن الشعب ثار من أجل الحفاظ على وطنه، وفى 25 يناير 2011 خرج الشعب بعد سكون دام على مدار 30 عامًا، أما فى ثورة 30 يونيو فكان لابد عليه أن يخرج، لأنه خُدع، فالشعب أدرك خداع الجماعة الإرهابية فى أقل من عام، فتحت ظروف معينة وجد الشعب المصرى نفسه أمام استغلاله من جماعة إرهابية احتكرت صورة 25 يناير لتحقيق مصالحها الإقليمية.

فرغم أن الصناديق الانتخابية وإن كانت غير صحيحة أجلست الجماعة الإرهابية على صدارة الحكم فى مصر، لكن التجربة العملية أثبتت فشلها وأن ما ترفعه من شعارات لم تكن سوى شعارات زائفة، من أجل تحقيق مصالح الجماعة وأوهام الخلافة، فكانت الأسلمة السياسية ما هو إلا شعار خادع لتحقيق أطماعهم، فى صبغ البلد بصبغة دينية تتماشى مع أوهام الخلافة من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها.

وهنا جاء الشعب المصرى بذكائه المعهود واستشعر حجم المخاطر والتحديات التى تواجهه وبدأ السؤال إلى أين تأخذنا هذه الجماعة الإرهابية، وكان الرد لا بد من تصحيح المسار، وهذا يفسر الالتفاف غير العادى فى توقيع استمارات تمرد، فهو مشهد شعبوى يُدرس لشعب تسرى الوطنية فى عروقه سيران الدم، ولم يتوقف عند حد التوقيع، بل شارك فى مظاهرات استمرت ثلاثة أيام وهو أمر يؤكد أن الشعب هو الذى أدار هذه الثورة هو الذى أعاد نضالًا سلميًا عبر فيه عن خوفه من اختطاف دولته، وهو أمر ليس بغريب على أصالة الشعب المصرى على مر التاريخ فحين يستشعر خطرًا ينتفض لمواجهة هذا الخطر.

وكان هناك توقعات بعدم خروج المصريين فى مظاهرات بعد 25 يناير؛ ظنًا منهم أن المصرى يميل بطبيعته إلى الاستقرار، الأمر تطلب ثلاثين عامًا حتى يخرج فى ثورة، لكن فى 30 يونيو كان مختلفًا وأنا وقتها لم استغرب احتشاد الملايين فى الميادين والشوارع.

فالجماعة الإرهابية لعبت دورًا مجتمعيًا على مدار الـ30 عامًا قبل ثورة يناير، بصورة واضحة أصبحوا مسيطرين على الشارع بصورة أو بأخرى، يحركونهم كيفما شاءوا، لكن خلال هذا العام تم استيضاح الرؤية للمصريين، بأن ما تقوم به هذه الجماعة الإرهابية من الدعاية المضللة، كما أن التجربة كشفت عن وجه قبيح خائن لا يستطيع إدارة دولة بحجم مصر، قد يكون لهم قدرة على إدارة أعمال تجارية لكنهم غير قادرين على إدارة دولة، لها قواعد ولها أهداف ودولة كمصر صنعت التاريخ يصعب إدارتها من جماعة تسعى فقط لتطبيق مخططاتها، دولة تم بناؤها منذ 7 آلاف سنة، مر عليها كثير من الأحداث، لكنها ظلت ثابتةً بهويتها الأصلية دون تغيير، وبالتالى كان عام تولى الإرهابية للحكم كاشفًا عن ووجها القبيح الذى لفظه الشعب المصري، وخرج مرة ثانية ليسقطها من الحكم.

ورغم التاريخ الأسود للجماعة لكنه لم يكن يعرف للعوام، القادة السياسيون والمثقفون كانوا على علمٍ بهذا الوجه، لكن الشعب المصرى كان يرى فيها جماعة مدينة تقدم أعمالًا مجتمعية غابت عنها الدولة، لهذا توغلوا فى المجتمع، وأصبح لهم شرعية مجتمعية، من خلال جمعياتهم الخيرية والمراكز الطبية والمدارس الإخوانية وهى خدمات تلامس فيها احتياجات المواطن البسيط، وبالتالى نجحوا فى أن يسيطروا على هذه القواعد، لكن مع وضوح الرؤية خلال عام الظلام عام حكم الإرهابية بجانب عدم قدرتهم على الإدارة أصبح الأمر جليًا أمام الشعب المصري، وتم فضح مخططات هذه الجماعة الإرهابية أمام الشعب.

> **لعب الفريق عبدالفتاح السيسى كوزير للدفاع والمؤسسة العسكرية كلها دورًا سيسجل بأحرف من ذهب فى التاريخ المصري، وأكد على أن الجيش المصرى سيظل يدافع عن الشعب والدولة المصرية**

كيف نجحت ثورة 30 يونيو فى إحداث تغيير على مستوى مصر والمنطقة بأكملها؟

بلا شك هناك تغيير أحدثته ثورة 30 يونيو، فاستعادت مصر مكانتها على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية والإفريقية كافة، فلا يزال لمصر الريادة فى المنطقة العربية، وعودة قوية للريادة الإفريقية برئاسة الإتحاد الإفريقى، كما وسعت مصر علاقتها الدولية، ولم تعد كما كان مخططا لها من قبل، لكن قيادة 30 يونيو نجحت أن تعبر بسلام بالدولة المصرية، ولم تعد تنطوى تحت أى مظلة، كما كانت الإرهابية تريد أن تقع مصر تحت مظلة الخلافة، وما فعلته 30 يونيو هو إعادة وضع مصر فى مكانتها الطبيعية.

عدد من الركائز المهمة التى استندت عليها 30 يونيو فى مقدمتها الشعب؟

الشعب كان الركيزة الأساسية والمحرك ولعب دورًا كبيرًا فى ثورة 30 يونيو، فالشعب أثبت أنه ليس مغيبًا وأنه يتابع بدقة ما يدار فى دولته، ولم تلهيه الخدمات الاجتماعية التى تصورت الجماعة الإرهابية أنها يمكنها أن تلهى الشعب به، وفى ظنى أن الشعب أعطي الصفعة الأولى لهذه الجماعة الخائنة، ففور إدراكه للوجه القبيح للجماعة وقّع على استمارات تمرد واحتشد فى الميادين، واستمر ثلاثة أيام، وحينما استشعر خطورتها فى اعتصام مسلح فى رابعة والنهضة خرج مرة ثانية ليعلن تفويض الفريق عبدالفتاح السيسى القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع وقتها لمحاربة الإرهاب.

هل الشعب المصرى شعب متمرد؟

الشعب المصرى شعب مسالم، وهو أمر أصيل كُرر على مر العصور التاريخية فهو لا ينتفض إلا إذا واجه خطرًا له أو دولته.

وماذا عن القوى السياسية والتفافها حول مطالب الشعب؟

كان هناك التفاف حقيقى حول هدف واضح ومحدد، وهو إسقاط الجماعة الإرهابية، وهنا القوى السياسية لعبت دورها المنوط بها فى الالتفاف وعدم التشرذم والإجماع رغم اختلاف الانتماءات الأيديولوجية على هدف واحد وهو إعلاء مصلحة الوطن، وفى الحقيقة هذه الحالة من الالتفاف بين عناصر القوى الوطنية دائمًا ما تظهر فى الأزمات وبالتأكيد يكون لها تأثير إيجابى، وهو ما حدث فى ثورة 1919 وصورة 1952 وحتى 30 يونيو، ولهذا جنت هذه الثورات ما ناضلت من أجله، وفى 30 يونيو دعمت القوى السياسية مطالب الشعب، ليكن الجميع تحت مطلب وشعار واحد هو إسقاط حكم الجماعة الإرهابية.

كيف ترى الدور الوطنى للجيش وقائده فى مساندة الشعب وحماية ثورته؟

لعب الفريق عبدالفتاح السيسى كوزير للدفاع والمؤسسة العسكرية كلها دورًا سيسجل بأحرف من ذهب فى التاريخ المصري، وأكد على أن الجيش المصرى سيظل يدافع عن الشعب والدولة المصرية ولن يكون ابدا أداة فى أيد أحد، ومن هنا جاء الدور المحنك الذى لعبه الفريق السيسى، فحاول إيجاد توافق بين مؤسسة الرئاسة والقوى الوطنية وحاول مرارًا وتكرارًا معهم ولكن الجماعة رفضت أى قدر من التحاور أو التوافق بشيء من الغطرسة مرددة أنها وصلت لصدارة الحكم من الصناديق الانتخابية، وبالتالى كان طبيعيا أن تنحاز المؤسسة العسكرية للشعب، وأن تعطى الفرصة للقوى السياسية لتصحيح المسار وفقًا لإرادة الشعب، التى خُضعت بشعارات زائفة وتم استغلالها بخدمات اجتماعية، وبالتالى كانت جرأة ووطنية وشجاعة أن يعلن الفريق عبدالفتاح السيسى انحياز المؤسسة العسكرية لإرادة الشعب وليس لمؤسسة الرئاسة، وهذا يرجع إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية نابعة من الشعب المصري، فالجنود والقادة هم من أبناء الشعب المصري، ولهذا فانتماء وولاء وإخلاص هذه المؤسسة للوطن والشعب وليس لجماعة أو تيار أو حزب، ومن مهام هذه المؤسسة الوطنية حماية الشعب ومكتسبات الشعب المصرى والحفاظ عليها وهو ما بدا واضحًا فى خطابات وبيانات الفريق عبدالفتاح السيسى حينما كان وزيرا للدفاع قبل اندلاع ثورة 30 يونيو، فأظهر حرصه على الحفاظ على أمن وأمان الدولة المصرية والحفاظ على كرامته.

متى يتم التأريخ لثورة 30 يونيو؟

بالنسبة للمؤرخين يتم التأريخ حينما تتاح الوثائق، ولكن فى العصر الحالى الأمور واضحة من خلال وجود شهود عيان لا يزالون على قيد الحياة ومن خلال المذكرات التى يدونونها ومن خلال البيانات التى تُصدر من كل مؤسسة، فالأكيد أنه لا تاريخ بدون وثائق، والوثائق تشمل ضوابط للاجتماعات التى كانت تدور أثناء وقبل وبعد ثورة 30 يونيو، والمراسلات، ورؤية الغرب لما كان يدور من خلال وسائل الإعلام الأجنبية وبيانات الغرب عن الثورة، وكلها وثائق يتم جمعها حتى يتاح التأريخ السليم لهذه الفترة الهامة من تاريخ الوطن المصري، لكن الأكيد الذى يمكن تأريخه أنها كانت ثورة شعبية للإطاحة بجماعة إرهابية، وثورة عبرت عن نبض الشعب المصرى.



عادت مصر إلى صدارة القارة الإفريقية بفضل نجاح الدبلوماسية الرئاسية

> **العلاقات الدولية المصرية تسير نحو الاتجاه الصحيح، فهناك تقارب مع كثير من القوى التى كانت لها مواقف سلبية من الثورة، ولكن تم تغيير هذه المواقف، بسبب النجاح المصرى كما أن هناك انفتاح على كافة القوى سواء كان فى الشرق أو الغرب، فلم نعد أسرى لاتجاه أوحد كما كان فى الماضى، لأن هناك إدراك عالمى بأن مصر قادرة على أن تلعب دورًا محوريًا فى المنطقة**



> **30 يونيو لم تكن نضالًا ضد استعمار أو احتلال، وإنما أراد الشعب الحفاظ على هويته الأصلية، وهى أرقى أنواع النضال لأنه ناضل من أجل شىء غير مادى، ولكنه محسوس وهو ما يعبر عن وعى وولاء وإخلاص ووطنية الشعب المصرى، والقضاء على محاولة فرض هوية مغايرة، ترغب فى استغلال الدين من أجل السياسة**

كيف غيرت 30 يونيو العلاقات المصرية الدولية؟

مصر دولة محورية فى الشرق الأوسط، وكل ما حدث يحدث فى مصر يؤثر على المنطقة العربية بأكملها، والكل يترقب ما يحدث فى مصر، فمصر قوى إقليمية يحسب لها ألف حساب، وبالتالى لاقت ثورة 30 يونيو ردود أفعال متباينة، أيدها الأشقاء العرب وهاجمتها قوى الشر وطالبت مساندة العالم للتصدى لهذه الثورة الشعبية.

ولكى تعى حجم التغيير الذى حدث فى العلاقات المصرية الدولية عليك أن تعرف ردود الأفعال التى وجهها العالم، وكيف نجح الشعب المصرى وقائده عبدالفتاح السيسى تدريجيًا فى إحداث تغيير فارق وواضح فى هذه العلاقات، لتأسيس علاقات ود واحترام عبر زيارات مكوكية لكافة بلدان العالم، لينجح الشعب والرئيس السيسى أفى اجبار العالم على احترام إرادة ومطالب الشعب المصرى والاعتراف وقبول ثورة 30 يونيو.

فالعلاقات الدولية المصرية تسير نحو الاتجاه الصحيح، فهناك تقارب مع كثير من القوى التى كانت لها مواقف سلبية من الثورة، ولكن تم تغيير هذه المواقف، بسبب النجاح المصرى كما أن هناك انفتاح على كافة القوى سواء كان فى الشرق أو الغرب، فلم نعد أسرى لاتجاه أوحد كما كان فى الماضى، هناك انفتاح، لأن هناك إدراك عالمى بأن مصر قادرة على أن تلعب دورًا محوريًا فى المنطقة.

هل يمكننا القول إن بناء جمهورية جديدة هى نتاج ثورة 30 يونيو؟

تدشين جمهورية جديدة يتطلب عدة مراحل، ثورة 30 يونيو هى مرحلة أولية نحو جمهورية جديدة، فلو لم يتم إسقاط النظام الإخوانى والتصدى للإرهاب ما قامت الجمهورية الجديدة، فالثورة كشفت عن ملامح الوضع الجديد للدولة المصرية، فبالتأكيد ما بعد ثورة 30 يونيو لن يكون كما كان من قبلها، وطموحات وتوقعات الشعب الذى ناضل ضد الإرهابية لن يرضى ببقاء الوضع القديم.

هل يمكن للجماعة الإرهابية أن تتواجد فى المجتمع المصرى؟

الجماعة تم كسر شوكتها، لم تعد كما كانت من قبل، ورغم أننا لا نقدر القضاء على أيديولوجيات ولكن استطيع القول إن قواهم السياسية لم تعد كما كانت من قبل، فتم تقليصها، كما أن العالم لم يعد قابلًا للأفكار التى يطرحونها، كما أن هناك تحولًا فى العالم ككل، فكل القوى التى كانت يمكن أن تساند هذه الجماعة أصبح هناك تقارب ومصالح معها، كما أن هناك تحولات فى المنطقة، فهذا التيار لم يعد مقبولًا، وهناك تحولات عالمية جعلت هناك رفضًا لهذه التيار وهذه الجماعة.

كيف ترى ملامح الجمهورية الجديدة؟

هناك بالتأكيد ملامح وتغيرات، وهى ظاهرة للجميع لا يمكننا أن نغفلها على كافة المستويات، فهناك بناء وتعمير واصلاح اقتصادى وإصلاح سياسى داخلى وتعديل للعلاقات الخارجية، وهناك محاولات جادة وحسيسة للاجتياز وتغيير ما كنا عليه من قبل، فهناك حراك واضح على كافة المستويات إلى الأمام.

هل الحوار الوطنى أحد ملامح ومؤشرات الجمهورية الجديدة؟

مصر شهدت حوارات وطنية على مر العقود الماضية ومنها حوار الاتحاد الاشتراكى، لكن ما يميز الحوار الوطنى الحالى أنه مخطط له تخطيطا علميا، وتم تقسيمه لمحاور ولجان متخصصة لمناقشة قضايا بعينها، بالإضافة إلى دعوته لكافة أطياف وفئات الشعب والتيارات السياسية، وإتاحة الفرصة لكافة التيارات لإبداء رأيها وتوجهاتها فى كافة الأمور، فلا يقتصر الأمر على المحور السياسى فقط، وهى من مميزات هذا الحوار أنه وطنى شامل، سياسى واقتصادى وتعليمى واجتماعى، وهو ما تم طرحه فى الحوار الوطنى.

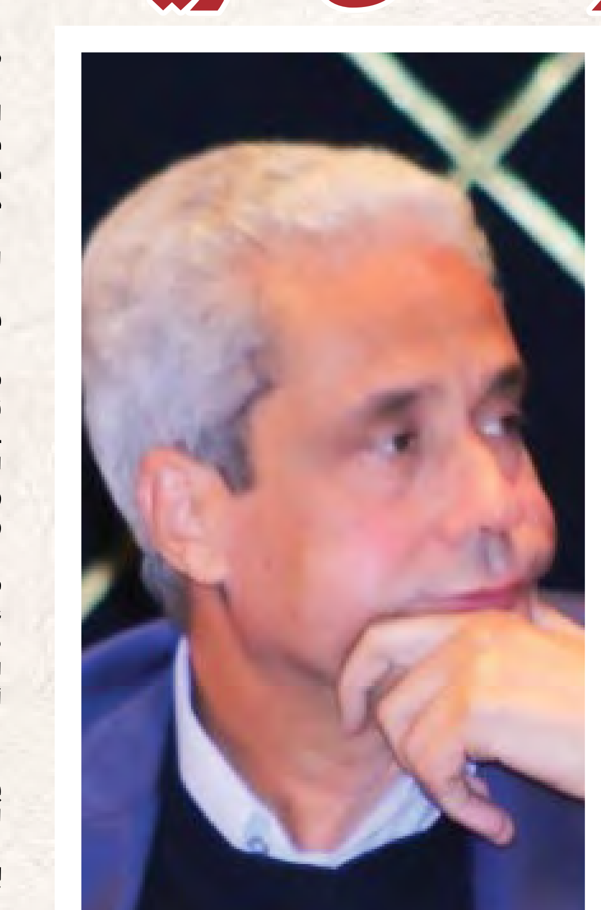


المؤرخ الدكتور محمد عفيفى:

لحظة فارقة فى تاريخنا الحديث

يؤكد المؤرخ الدكتور محمد عفيفي، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب فى جامعة القاهرة، والأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للثقافة، أن 30 يونيو تاريخ فاصل وفارق فى تاريخ مصر الحديث، وإذا لم تقم ثورة 30 يونيو 2013، لتعرضت مصر لحرب أهلية، وتجنيب مصر هذا الخطر هو الإنجاز الأكبر لثورة 30 يونيو.
وعدم نجاح ثورة 30 يونيو كان سيدخلنا نفقا مظلما، كان سيبقينا فترة طويلة جدا فى حالة انقسام وفى حالة ضياع للدولة المركزية وأن تكون مصر أشبه بليبيا أو السودان.. وبالتالى هذا ما يجعلنى أقول إن أكبر إنجاز لـ 30 يونيو هو استعادة مصر لفكرة الدولة المركزية، وهذا ما أراه كمؤرخ.

حوار: أشرف التعلبى



ماذا تقول كمؤرخ عن ثورة 30 يونيو بعد مرور 10 سنوات على قيامها.. وما هى المشاهد التى يمكن أن تسجلها فى كتبك عنها؟

ثورة 30 يونيو حدث مهم فى تاريخ مصر، وتاريخ المنطقة كلها، لأنه جنب مصر بالفعل حرب أهلية كانت من الممكن أن تحدث، فقبل قيام ثورة 30 يونيو بأيام شهدت مصر لأول مرة حروب شوارع بين اتجاهات وعناصر مختلفة، وهذا غريب على مصر فى الحقيقة، ففكرة حرب شوارع وأن تكون هناك اتجاهات مختلفة تتحارب فى مصر، هو أمر غريب على العقلية المصرية المسالمة بشكل كبير، وبالتالى تطور الأحداث بهذه الوتيرة كان من الممكن أن يدفعنا إلى حرب أهلية.

الأمر الآخر أن ثورة 30 يونيو لها تأثير فى المنطقة العربية بأكملها، لأنها حجمت انتشار جماعات الإسلام السياسى بشكل كبير، ففشل تجربة الإسلام السياسى فى مصر وغباء جماعة الإخوان الإرهابية عجل بنهايتهم، فأتصور لو خرج علينا محمد مرسى الرئيس المعزول قبل ثورة 30 يونيو، وأعلن عن انتخابات رئاسية مبكرة، وأنه سيترك الرئاسة ويتيح الفرصة لانتخابات جديدة، لكانت الدنيا تغيرت بشكل كبير جدا، وكنا سنقول إن لدى هذه الجماعات ذكاء سياسيا، لكن فى الحقيقة كان لديها غباء سياسى منقطع النظير.

فعلى أى حال 30 يونيو أضعفت انتشار الإسلام السياسى فى المنطقة العربية، وكانت ضربة قوية لهم، سواء فى لبنان أو العراق أو ليبيا أو اليمن أو تونس أو المغرب.. ومن هنا نقول إن تأثير 30 يونيو قوى ليس فى مصر فقط، كما ذكرت، لكن على مستوى الوطن العربى.

ماذا لو استمرت جماعة الإخوان الإرهابية فى حكم مصر.. وما الذى كان سيحدث؟

أستطيع القول كمؤرخ إن جماعة الإخوان الإرهابية لم تكن ستستمر بأى حال من الأحوال، لأنهم أظهروا غباء سياسى، فقالوا فى البداية بعد قيام ثورة 25 يناير إن السياسة مشاركة لا مغالبة، وفجأة تحولوا إلى التمكين، وهم لا يدركون طبيعة الشعب المصرى والدولة العميقة ومؤسسات الدولة، وفكرة أنهم يستمرون فى الحكم، فلم تكن ستحدث أو تستمر من وجهة نظرى، صحيح أنهم كانوا أذكياء فى البداية عندما أعلنوا عدم ترشحهم للرئاسة، ثم أظهروا غباء سياسى عندما ترشحوا للرئاسة، وسياسة التمكين التى قام بتطبيقها فى كل مفاصل وقطاعات الدولة، فإدارة جماعة دينية أو سياسية غير إدارة دولة كبيرة مثل مصر، وهم لم يدركوا هذه الحقيقة الواضحة.

هل يمكن القول أن ثورة 30 يونيو أنقذت مصر من حكم هذه الجماعة الإرهابية؟

أكبر إنجاز للدولة المصرية بعد ثورة 30 يونيو هو نجاحها فى القضاء على الإرهاب.. لكن لابد أن تكون هناك مواجهة فكرية مع أفكار جماعات الإسلام السياسى فى القرى والنجوع لأنه الخطر الأكبر

نعم 30 يونيو أنقذت مصر من حكم جماعة الإخوان الإرهابية، لكن يبقى فى الحقيقة المواجهة الأكبر مع فكر الإسلام السياسي، فالثورة أنقذت مصر من حكم جماعات الإسلام السياسى ليس فقط الإخوان، لكن أيضا السلفيين، فعندما كان يخرج علينا حازم صلاح أبو إسماعيل أو ياسر برهامي، كنا نخاف على مصر.

المشكلة هى فى مواجهة فكر جماعات الإسلام السياسى، الذى لم يمت، ويحتاج مواجهة جريئة ومستمرة.

هل أدرك المصريون الفكر المتطرف لهذا التيار المسمى بالإسلام السياسى؟

أنا أطمئن على مصر من الفكر فى الريف، لأن الريف دائما ما يصدر للمدن الطلاب والنخب الفكرية، فالمواجهة لابد أن تكون مواجهة فكرية فى المرحلة القادمة، أنت واجهت حكم جماعة الإخوان الإرهابية، إنما الفكر لا يزال موجودا، وفكر الإسلام السياسى بشكل عام وليس فكر جماعة الإخوان الإرهابية فقط، ويجب مواجهة هذا الفكر لأنه الأخطر، فعندما حكم الإخوان ظهر واتضح فشلهم، لكن المشكلة أن فكرهم مازال موجوداً.

لقد تم حل جماعة الإخوان الإرهابية سنة 1949 لكن رجعوا مرة أخرى، ثم تم حل الجماعة سنة 1954 أيام حكم جمال عبدالناصر ثم رجعوا مرة ثالثة 1965، ثم تم حل الجماعة سنة 1965 وعادوا فى السبعينيات، كل هذا لأننا لم نواجه الفكر بالفكر، المشكلة الكبرى فى الريف أكثر من المدينة، على الدولة أن تواجه أفكار هذه الجماعات المنتشرة فى القرى والنجوع.

كيف تنظر لنجاح الدولة فى القضاء على الإرهاب؟

من وجهة نظرى أن أكبر إنجاز للدولة المصرية بعد ثورة 30 يونيو هو قدرتها ونجاحها فى المواجهة الأمنية بالقضاء على الإرهاب، وهذا أكبر إنجاز يمكن أن يحسب للدولة.

دولة المواطنة والحديث عن الحوار الوطنى.. أليس هذا إنجاز كبير؟

.. نحن نحاول أن نؤسس لدولة المواطنة ومازلنا فى مراحل تأسيس دولة المواطنة بشكل كبير، وقطعنا خطوات كبيرة فى هذا.

ولم تظهر نتائج الحوار الوطنى بعد لأنه بدأ منذ فترة قريبة، لكن الحوار بشكل عام شىء مطلوب ومهم للغاية، وعلينا أن ننتظر النتائج وتطور الحوار.

هناك مبادرات مهمة مثل حياة كريمة ومبادرات صحية.. كيف تنظر لما تحقق من إنجازات على مستوى العدالة الاجتماعية التى كنا نتحدث عنها؟

... بالنسبة للمبادرات الرئاسية انظر إليها باعتبارها الإنجاز الثانى للدولة بعد مواجهة الإرهاب، سواء تكافل وكرامة أو المبادرات الصحية أو حياة كريمة، هى جزء رئيسى من فكرة إرساء المواطنة، فالمواطنة ليس فقط أن نتحدث عن مسلمين وأقباط، لكنها هى حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة، ففى الحقيقة المبادرات الرئاسية كانت ناجحة بشكل كبير، والمهم أن تنتقل من مجرد مبادرة إلى سياسة دائمة وثابتة وهذا هو الأهم.

الموقف الدولى تغير كثيرا.. كيف ترى تأثير 30 يونيو فى استعادة مصر لدورها الدولى والإقليمى؟

.. هنا التاريخ يلعب دوره.. مصر بلد لها تاريخ ومهما كان لديها مشاكل اقتصادية وسياسية لديها أيضا مشاكل، فالتاريخ يقدم قوى معنوية وقوى استراتيجية فى المنطقة، لذلك مصر استعادت علاقاتها ودورها فى المنطقة، لأن أغلب الدول فى المنطقة لن تستمر فى عداء مصر، وأتذكر بعد توقيع الرئيس السادات على اتفاقية كامب ديفيد دون الدخول فى تفاصيل موقفنا من اتفاقية كامب ديفيد، لكن ما أود قوله إن كثيرا من الدول العربية قطعت علاقاتها بمصر، وهذا لم يستمر فترة كبيرة، وعادت العلاقات المصرية العربية.. فمن الصعب تجاهل مكانة ودور مصر فى المنطقة، ولذلك أقول إن التاريخ يلعب دوره، فليس هناك دولة يمكنها أن تتجاهل تاريخ ومكانة مصر، وهذا «كارت» يمكن أن تلعب به مصر دائما حتى فى لحظات الضعف الاقتصادى.

ماذا لو لم تحدث ثورة 30 يونيو؟!

الإخوان وضعوا مصر أمام الفوضى وفرضوا عليها مسارين: إما السيناريو الليبى أو السيناريو السورى!



بقلم:
د. رفعت سيد أحمد

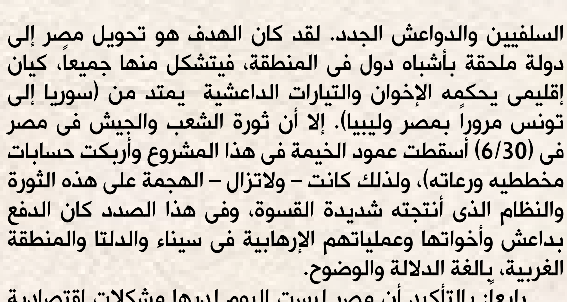
رغم المشكلات الاقتصادية التى تعانيها مصر اليوم (2023) مثل بقية دول العالم بسبب الأزمة العالمية، ورغم أن الآمال التى بنيت عشية ثورة 30 يونيو 2013 لا تزال تحتاج إلى تحقق كامل، إلا أن مصر (الدولة) فى وضع أفضل كثيراً عما كانت الأمور ذاهبة إليه لو لم تحدث هذه الثورة، ولنفصل قليلاً؛ ونحن فى الذكرى العاشرة لثورة الشعب والجيش فى 30 من يونيو:

أولاً: كانت البلاد تحت حكم الإخوان ومشروعهم الشرق أوسطى ذى القشرة الإسلامية والقلب (أو المضمون) الأمريكى، متجهة ناحية أحد سيناريوهين لا ثالث لهما، الأول السيناريو السورى بحربه الأهلية والطائفية والتآمر الغربى - الإقليمى (83 دولة تآمرت على سوريا الدولة وهدفت إلى تفكيكها عبر هذه المؤامرة والحرب الأهلية التى أسماها الإعلام الساذج بالثورة) أو الثانى وهو السيناريو الليبى، والهادف إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات تتنازعها جميعا روح الانتقام وتهيمن عليهم عقلية داعش وأخواتها من التنظيمات الإرهابية الملتحفة زيفاً بالإسلام.

* إن المتأمل لحال مصر قبل 30 يونيو 2013، كان يلاحظ وبوضوح الحال الذى تتجه إليه البلاد، فى فوضى هذين المسارين: السورى، والليبى.

ثانياً: أن المشهد السياسى الأخير لجماعة الإخوان الإرهابية ولمندوبها فى قصر الرئاسة (محمد مرسى)، وهو فى مؤتمر استاد القاهرة يوم 2013/6/15 وإلى جواره (أركان حرب) الدعوة والجبهة السلفية، وقيادات الإخوان والتيارات المتشددة، هذا المشهد بقراراته المتطرفة ضد جميع القوى الوطنية المصرية، وإعلانه (الجهاد فى سوريا) ومحاولة توريط جيش مصر فى المؤامرة الإخوانية – الأمريكية المدعومة بالمال والمليشيات من أجهزة مخابرات إقليمية ودولية فى سوريا، كان هذا المشهد هو بمثابة إعلان حرب على (الدولة المصرية التاريخية) وعلى الأمن القومى المصرى فى ركائزه، ولو قدر له النجاح لتحولت البلاد إلى مستنقع من الصراع الدموى فى الداخل ومع الخارج، لقد كان مشهد مؤتمر استاد القاهرة فى 2013/6/15، شديد الإيحاء والدلالة عما ينتظر البلاد على أيدى هؤلاء الدواعش القدامى والجدد، الذين كانوا ينظرون للوطن (مصر) بازدراء تام، وأنه مجرد (حلقة) فى إطار مشروعهم وتنظيمهم الدولى وليس دولة مستقلة ذات سيادة وكرامة!!.

ثالثا: لو قدر لمخطط الإخوان ومن آزرهم ودعّمهم من أجهزة مخابرات إقليمية ودولية (تقدر الوثائق الدولية أن الإخوان تعاملوا ونسقوا عبر تاريخهم منذ 1928 مع 16 جهاز مخابرات دولى) أن يتحقق، وأن ينتصر على إرادة الشعب فى 30 يونيو، لتحولت مصر إلى دولة مخترقة يسهل فيه البيع للأمن القومى والتجسس عليه (لنتأمل الأحكام الصادرة فى قضايا التخابر الخاصة بالإخوان منذ ثورة يناير 2011 إلى ثورة 30 يونيو)، ولتحولت البلاد إلى بؤرة للإرهاب الداعشى، ولتعطلت المصالح العليا للبلاد، وازدادت المعاناة فى الأمن والاقتصاد وانهارت القوة العسكرية والشرطية للبلاد وفق المخطط التفكيكى الذى وضعه التنظيم الدولى للإخوان وحلفائه من السلفيين والدواعش الجدد. لقد كان الهدف هو تحويل مصر إلى دولة ملحقة بأشباه دول فى المنطقة، فيتشكل منها جميعا، كيان إقليمى يحكمه الإخوان والتيارات الداعشية يمتد من (سوريا إلى تونس مروراً بمصر وليبيا). إلا أن ثورة الشعب والجيش فى مصر فى (6/30) أسقطت عمود الخيمة فى هذا المشروع وأربكت حسابات مخططيه ورعاته)، ولذلك كانت – ولاتزال – الهجمة على هذه الثورة والنظام الذى أنتجته شديدة القسوة، وفى هذا الصدد كان الدفع بداعش وأخواتها وعملياتهم الإرهابية فى سيناء والدلتا والمنطقة الغربية، بالغة الدلالة والوضوح.



قيام هذه الثورة قطع الطريق على استمرار الفوضى المسلحة فى مصر وفى باقى بلداننا العربية.. ولقد أكد لى مسئولون عرب كبار أنه لولا ثورة 30 يونيو 2013 وإسقاط (عمود الخيمة الرئيسى فى المنطقة: حكمهم مصر) لكان أغلب بلادنا العربية اليوم ممتلئة بالتنظيمات الداعشية الإرهابية.. لماذا؟ لأن جماعة الإخوان كانت هى الحاضنة لتلك التنظيمات والراعية لها

رابعاً: بالتأكيد أن مصر ليست اليوم لديها مشكلات اقتصادية وهى مثل كل دول العالم العربى ، ولكن هل كان حكم الجماعات المتطرفة بقيادة الإخوان الذى كان يهيمن على القرار والسياسات فى البلاد قبل 6/30، سيأخذ البلاد إلى (الجنة) الاقتصادية والأمنية؟! وهل أصحاب هذا الفهم الغليظ للدين، من التكفيريين والإرهابيين كانوا سيبقون على أى قوة سياسية أو أية قيمة إنسانية تعيش فى هذه البلاد، إن هم استمروا يحكمون وفق الطريقة الكارثية الفاشلة التى حكموا بها فى العامين التاليين لثورة يناير 2011 ؟!.

* إن مصر تحت حكمهم شهدت سحلاً وقتلاً للمختلفين سياسياً ومذهبياً مع بعض الجماعات المتطرفة المتحالفة وقتها مع الإخوان (لنتذكر حادثة أبوالنمرس فى الجيزة 2013/6/23 وقتل وسحل الشيخ حسن شحاتة لمجرد أنه يعتنق مذهباً إسلامياً مغايراً لهؤلاء القتلة، تم قتله و3 من أصحابه حرقاً وسحلاً باسم الحكم الإسلامى آنذاك فى مشهد يرفضه حتى كفار قريش!!). تم كذلك ضرب ومحاصرة العديد من القوى السياسية الليبرالية واليسارية باسم (الحكم الإسلامى).. لقد كانت مصر على موعد مع حكم سيستمر 500 عام كما أشاع الإخوان وقتها، يكون التكفير والإرهاب والقتل والسحل عنواناً ثابتاً له فى إدارة البلاد والعتاد!!.

خامساً: لا مبالغة فى القول إن مصر قد تم إنقاذها من مصير سياسى واجتماعى مظلم كان ينتظرها، لقد تمت استعادة الهوية المصرية الحقيقية، بعبارة أخرى تمت استعادة مصر التى كانت مختطفة باسم (الحكم الإسلامى) وهو برئ مما فعلته جماعة الإخوان والمتحالفون معها من التيارات الداعشية، إن الحفاظ على (الدولة)، والوحدة الوطنية، وكرامة الإنسان وحرمة دمه، عند الله، وفى حكم التاريخ، أهم كثيراً من ادعاءات البعض بأنهم كانوا يحكمون باسم الله، والإسلام، والواقع أكد العكس تماماً حيث إن ما جرى فى 30 يونيو، حفظ فى تقديرنا الإسلام، حين حفظ مصر وأعادها من منفاها الذى كانت قد أجبرت على الذهاب إليه، ربما لم تتحقق كثير من أحلام وأهداف تلك الثورة، ولاتزال العديد من ملفاتها قيد التنفيذ، ولكن يكفى أن الوطن لايزال بخير وموحد وهو.. بهذه (الوحدة) قادر على تجاوز صعاب اللحظة، وقسوتها، ولن تذهب دماء شهداء الوطن فى سيناء، هباء، لأنها ستنير لنا طريق الحق، والثورة، ضد الإرهاب الذى هزم من قبل فى 30 يونيو عام 2013.

خلاصة القول إذن ومع الذكرى العاشرة لثورة الشعب والجيش فى 30 يونيو.. إن قيام هذه الثورة قطع الطريق على استمرار الفوضى المسلحة فى مصر وفى باقى بلداننا العربية.. ولقد أكد لى مسئولون عرب كبار أنه لولا ثورة 30 يونيو 2013 وإسقاط (عمود الخيمة الرئيسى فى المنطقة: حكمهم مصر) لكان أغلب بلادنا العربية اليوم ممتلئة بالتنظيمات الداعشية الإرهابية.. لماذا؟ لأن جماعة الإخوان كانت هى الحاضنة لتلك التنظيمات والراعية لها وخاصة بلاد الشام (العراق –سوريا – الأردن – لبنان –فلسطين)، ومن ثم لا يمكن نسيان أو تجاهل الخدمة التاريخية الكبرى التى قدمتها ثورة 30 يونيو إلى شعوب أمتنا العربية وإلى جوهر أمنها القومى الذى حمته.. بإسقاطها هذا الحكم الإخوانى الفاشى والفاشل معا.. حفظ الله مصر.

Issue NUM: 5151
28 يونيو 2023

شهادة يرويها السفير محمد توفيق.. سفير مصر الأسبق بأمريكا:

هزمنا مخطط الإخوان ضد الثورة فى قلب واشنطن

ربما سمعنا كثيرًا من الشهادات عن إرهاصات ثورة 30 يونيو، من الجميع: من دعا للتظاهر ضد حكم جماعة الإخوان الإرهابية، أو من شارك فى مسيرات حاشدة أبهرت العالم، أو من أيّد قرارات خارطة الطريق فى 3 يوليو، لكن ثمة شهادة مختلفة قادمة من العاصمة الأمريكية واشنطن، يرويها السفير محمد توفيق والذى كان سفير مصر فى أمريكا بين عامى 2012–2015، إبان فترة شهدت العديد من التحولات فى مسار العلاقات «المصرية–الأمريكية».

يقول «توفيق» فى حوار مع «المصوّر»، إنَّه وبعد لحظات من الإعلان عن خارطة الطريق استجابة لمطالب الشعب، لم ينتظر، بل بادر بالاتصال بوزارة الخارجية، وأبلغهم بتحركه الفورى لتوضيح حقيقة ما حدث فى مصر للإدارة الأمريكية، ولأعضاء الكونجرس، ولوسائل الإعلام الدولية، استباقًا لنوايا عناصر الإخوان فى إظهار مظلومية باطلة أمام الرأى العام الأمريكى.

«توفيق» كشف، أن الرئيس الإخوانى محمد مرسى تواصل مرارًا مع السلطات الأمريكية لمقابلة أوباما، لكنه رفض مرتين، واكتفى بلقاء وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون، مشيرًا إلى أن نقطة تحول وجهة نظر الإدارة الأمريكية مع ما جرى فى مصر بعد 30 يونيو، كان فى سبتمبر 2014 حين حدث تغير مهم بزيارة الرئيس السيسى لنيويورك لإلقاء كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطلب الرئيس أوباما مقابلته، ومن حينها عادت الأمور إلى طبيعتها على المستويات الرسمية.. وإلى نص الحوار:

حوار – أحمد جمعة

فى البداية.. كيف تابعت إرهاصات ما قبل ثورة 30 يونيو خلال وجودك كسفير لمصر فى العاصمة واشنطن؟

الحقيقة أنه خلال فترة ثورة يونيو 2013، كان هناك الكثير من التوتر فى مصر، وكان واضحًا للجميع أن الشعب المصرى لفظ الإخوان، لكن بالنسبة لنا كدبلوماسيين كنا نتبنى الموقف الرسمى المصرى، وننتظر التطورات التى تحدث يومًا تلو الآخر.

وعلى المستوى الشخصى كنا قلقين على بلدنا، ونتابع لكل التفاصيل التى تحدث، وبدأ دورنا الحقيقى فى الأحداث يوم 3 يوليو 2013، فور الإعلان عن خارطة الطريق وعزل محمد مرسى.

لكن كيف كانت الأوضاع وقتها فى واشنطن؟

فى صباح 3 يوليو كنت فى مكتبي، وخارج المكتب كانت هناك مظاهرة للجالية المصرية معادية للإخوان، ودخلت المكتب وبدأت متابعة التطورات، وتابعت مؤتمر خارطة الطريق لتحقيق مطالب الشعب، وإعلان وزير الدفاع آنذاك الفريق أول عبدالفتاح السيسى، تحقيق مطالب المصريين.



بمجرد انتهاء الخطاب شعرت بأنه لا وقت لضياعه وإنما لا بد من التحرك الفورى، لتوضيح ما يحدث، واتصلت بوزير الخارجية فى هذا الوقت الوزير محمد كامل عمرو، وكان فى اجتماع بمقر الوزارة، وسألته عن الخطوات الواجب اتخاذها والتنسيق الدبلوماسى لإظهار الموقف المصرى الوطنى حينها، وكان الوزير قد قدّم استقالته قبيل الثورة، ولكنه كان يمارس عمله بشكل مؤقت.

وكان هناك فرق 7 ساعات بين واشنطن والقاهرة، الوزير قال لى: «بنجهز تعليمات لكل السفارات فى الخارج وسنرسلها لك». لكننى أبلغت وزير الخارجية أن «الوضع عندى لا يسمح أن أنتظر التعليمات»، وأننى سأتصرف على مسؤوليتى، وتفهم ذلك الوزير، بعد هذه المكالمة طلبت من الزملاء فى السفارة أن يتم إدخال المظاهرة إلى السفارة، واستقبلت المصريين وتحدثت معهم وطمأنتهم على الأوضاع فى مصر، وأنه سيستقر بسرعة وستكون البلد قادرة على النهوض.

> محاولات كثيرة حدثت من جماعة الإخوان الإرهابية وأنصارها للتحرك بشكل مضاد للدبلوماسية المصرية، وهذا أمر معروف، لكنه فشل بشكل كامل فى كل أنحاء العالم

فى تلك الفترة جاء صحفى أمريكى من إحدى وكالات الأنباء الأمريكية، طلب مقابلتي، واستقبلته وأعطيته أول حديث يخرج من جهة رسمية مصرية لشرح الأوضاع والتطورات، وتم نقله فى أغلب المحطات والجرائد.

بعد ذلك وصلنى طلب من قناة «سى إن إن» فى واشنطن لإجراء حديث، ووافقت على الفور، وتم إجراء المقابلة هاتفيًا مع المذيعة كريستيان آمانبور، وبعد نهايته بدأت أتشاور مع الزملاء بالسفارة حول خطة التحرك فى الفترة المقبلة، وطلبت من المستشار الإعلامى ترتيب لقاء مع هيئة تحرير «واشنطن بوست»، وتم ذلك.

كيف كان تناول الإعلام الأمريكى فى هذا التوقيت لثورة 30 يونيو؟

الإعلام الأمريكى بصفة عامة كانت له مواقف غير إيجابية تجاه التحرك الجارى فى مصر، وبالتالى كانت مهمتنا مضاعفة لتوضيح الحقائق بحيث تصلهم معلومات ووجهات نظر صحيحة تمثل الشعب المصرى، لأنه كان هناك تحرك مضاد من أنصار جماعة الإخوان الإرهابية فى أمريكا قبل إزاحة مرسى بشهرين على الأقل وخاصة فى مايو ويونيو، وكانوا يروجون معلومات مغلوطة للغاية عن رغبة الشعب المصرى والمؤسسات المصرية.

على الجانب الآخر كنا ملتزمين للغاية بالموقف الدبلوماسى والوطنى المصرى، وبدأنا التحرك الفعلى بعد الإعلان عن خارطة الطريق التى تضمنت قرارات عدّة من بينها إزاحة محمد مرسى بناءً على الرغبة الشعبية، وهذا السبب الذى دفعنى لإبلاغ وزير الخارجية أننى لا أستطيع الانتظار أكثر من ذلك.

كان للإعلام الأمريكى وقتها مواقف غير متفهمة لحركة الشعب المصرى، وبالتالى كان علينا طرح ٍوجهة نظر الشعب، والرد على استفسارات الميديا الدولية، وثالثا مواجهة الادعاءات الكاذبة بحق الدولة المصرية ومؤسساتها الوطنية، وخاصة فى بعض الأحيان، فالمقالات كانت تعبر عن وجهة نظر الجرائد الأمريكية ذاتها فى شكل «افتتاحية»، وكان ينبغى الرد والقيام بتحرك إعلامى مضاد.

هذا فيما يخص الإعلام الأمريكى.. ماذا عن موقف الإدارة الأمريكية وقتها وكيف كان تعاطيها مع الثورة الشعبية المصرية؟

الإدارة الأمريكية كانت تتعامل مع التطور المصرى بحذر وبالتالى كانت تتطلب وقتا لكى تغير التوجه السياسى الخاص بها.

بالطبع، فى هذه اللحظات كانت الإدارة الأمريكية متحفظة للغاية، وكانت هناك اتصالات مباشرة سواءً مع الخارجية الأمريكية أو البيت الأبيض.

وهل تم التواصل مع الكونجرس الأمريكى؟

بالفعل، كان هذا محورا مهما لاهتمامى لتوضيح الصورة الحقيقية، بالتواصل مع الكونجرس لأنه مهم للغاية فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وله دور علنى أكثر من الإدارة التى قد يكون الحوار على المستويات الرسمية والدبلوماسية مختلفا عما عليه الوضع مع الكونجرس، الذى يتخذ مواقف علنية.

ولهذا قمت بعدد كبير من المقابلات مع أعضاء الكونجرس المؤثرين والمهتمين بهذا الموضوع، وكان التحرك إعلاميًا، وعلى مستوى الإدارة الأمريكية، وكذلك الكونجرس.

وكان هناك نطاق آخر للتحرك، وهو الجالية المصرية، وكما ذكرت فأول ما قمت به هو الترحيب بالجالية وتواصلت معهم، لأن بعض الجالية كانت مؤيدة لإزاحة الإخوان، لأن الجالية ليست مسيسة فى أمريكا، بل أفراد وأسر يعيشون حياة طبيعية فى الولايات الأمريكية، وكان مهما التواصل معهم، ومساعدتهم عندما يريدون القيام بدور لتوضيح ما يجرى فى مصر.

وقتها كان هناك نشاط كبير للسفارة على مواقع التواصل المختلفة، ونفذنا شبكة اتصالات، ووصل الأمر لمقابلة أعضاء الكونجرس والبعض منهم أبلغونى أن مواطنين مصريين راسلوهم لتوضيح المعلومات، وهذا كان له تأثير للدور المهم للجالية فى هذه الفترة.

هل وصلت للإدارة الأمريكية صورة خاطئة عما حدث فى مصر أم كان هناك تعمد لاتخاذ مواقف مضادة لثورة 30 يونيو؟

الإدارة الأمريكية لديها أدوات كثيرة للغاية لجمع المعلومات، وسفارة نشطة فى القاهرة، وأجهزة كثيرة، وبالتالى لديها الكثير من المعلومات الدقيقة.

المشكلة بالنسبة للإدارة دائما تكمن فى استخلاص النتائج من المعلومات لديها، وكذلك التحرك فى إطار أنها تنظر لمصر كدولة إقليمية مهمة، ولكنها تُـدرج مصر فى إطار سياستها العالمية.. ولهذا إدارة أوباما تطلبت وقتا لإحـداث تغيير فى توجهاتها، لكن بالطبع فالحديث مع الإدارة كانوا على دارية كاملة بأدق التفاصيل والأحداث، فكانت المشكلة بالنسبة للإدارة بخلاف الإعلام، وكانت القضية بالنسبة لنا كيف يمكن أن تساعد الجناح البرجماتى فى الإدارة أن يتغلب على الجناح الذى لم يكن مؤيدا للثورة المصرية، وكنا نتابع بدقة المسئولين المختلفين فى الإدارة ومواقفهم وأتواصل معهم جميعًا، مع تقوية حجج المتعاطفين معنا.

متى على وجه التحديد شعرت بأن هناك تغييرًا طرأ على الإدارة الأمريكية تجاه 30 يونيو؟

عملية تغيير وجهة نظر الإدارة الأمريكية استغرقت بعض الوقت، فنحن نتحدث بداية من يوليو 2013، وحتى سبتمبر 2014، أى ما يزيد عن عام وبضعة شهور.

فى سبتمبر 2014، حدث تغيير مهم للغاية وهو زيارة الرئيس السيسى لنيويورك لإلقاء كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطلب الرئيس أوباما مقابلته، وبالفعل حدث لقاء بين الرئيسين وبناءً على اللقاء عادت الأمور إلى طبيعتها على المستويات الرسمية.

وفى مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادى المهم للغاية بالنسبة لمصر، شهد مشاركة وفد أمريكى كبير برئاسة وزير الخارجية الأمريكى آنذاك جون كيري، ورؤساء شركات أمريكية كبرى، وهذا الأمر تطلب مجهودًا كبيرًا من الدبلوماسية المصرية. لكنه كان رسالة مهمة بتفهم الأمريكان لما حدث فى مصر.

الولايات المتحدة تضم مقرات لعدد كبير من المنظمات الدولية.. كيف كان الموقف بالنسبة لهم أيضًا والرد على تساؤلاتهم؟

بالفعل العاصمة واشنطن تضم عـددًا كبيرًا من مقار المنظمات الدولية على غرار البنك الدولى وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية، وجزء أساسى من جهد السفارة كان فى التنسيق مع هذه المؤسسات، لأنها مؤسسات مهمة ومؤثرة فى الاقتصاد المصرى والعالمي، وتتأثر للغاية بالسياسة الأمريكية، ولهذا فمهمتى فى واشنطن لم تقتصر على متابعة الأحداث هناك، بل الدور الأمريكى داخل هذه المؤسسات، وقمنا بما يلزم للرد على استفساراتهم وشواغلهم.

بمجرد إعلان بيان 3 يوليو فتحت أبواب السفارة للمصريين ليحتفلوا بالثورة

> 30 يونيو كانت ضرورية بالتأكيد، لأنه بعد وصول جماعة الإخوان الإرهابية إلى الحكم كشفوا عن توجهاتهم ونواياهم التى كانت بعيدة تماما عن الديمقراطية التى كانوا يتحدثون عنها

بعد 30 يونيو، سافر بعض عناصر الجماعة الإرهابية إلى الولايات المتحدة وحاولوا التواصل مع مسئولين أمريكيين وتأليب الرأى العام الأمريكى تجاه مصر.. كيف واجهتم ذلك؟

هذا صحيح. بالنسبة للتواصل مع العناصر الإخوانية، فيجب أن نضع فى تقديرنا أن الولايات المتحدة بها جالية مصرية كبيرة، وهم مواطنون بعضهم مزدوجو الجنسية، ومن ضمن الجالية كان هناك عناصر إخوانية، وكنا نتعامل معهم بهذه النظرة، لكن هم مواطنون أمريكيون أيضا، وكان هذا يصعب من فكرة مواجهتهم.

وبالفعل حدثت محاولات من الإخوان أن يتواصلوا مع أعضاء الكونجرس، وتواصلوا مع الخارجية الأمريكية، وقمنا بتحرك نشيط لتوضيح الموقف، لكنه كان بحساسية شديدة لأنه فى علاقات الدول لن تستطيع فرض موقف على دولة أخرى أو تحدد مقابلاتها.

وقتئذ كان التحرك الذى قام به مجموعة أصدقاء مصر داخل الكونجرس فى هذه الفترة، بالتنسيق مع السفارة المصرية، وتضم أعضاء كونجرس من الحزب الديمقراطى والجمهوري، وهذه المجموعة صاغت مشروع قرار من الكونجرس باعتبار جماعة الإخوان إرهابية، ولم يكن هناك فى الوضع السياسى ما يسمح بصدور وتمرير هذا القرار، لكن لم يكن الهدف منه أن يتم إصداره لأن الظروف السياسية لم تسمح بذلك حينها، لكن مجرد وجود مشروع القرار وتداوله ومناقشته كان يضع حرجًا شديدًا على أعضاء الكونجرس أو الإدارة أن تقوم بمقابلات علنية مع أنصار الإخوان الإرهابية.

هذه الطريقة كانت غير مباشرة، لكننا تعاملنا بناءً عليها، وتوقفت بعدها المقابلات العلنية.

إذا عدت قليلًا إلى ما قبل 30 يونيو.. هل شعرت بأن قيادات الإخـوان يحاولون العبث بالدبلوماسية المصرية وعلاقات القاهرة بالخارج؟

محاولات كثيرة حدثت من جماعة الإخوان الإرهابية وأنصارها للتحرك بشكل مضاد للدبلوماسية المصرية، وهذا أمر معروف، لكنه فشل بشكل كامل فى كل أنحاء العالم.

أقصد أثناء فترة وجودهم فى الحكم.. هل لمست تلك المحاولات الخبيثة؟

الحقيقة أن العام الذى تواجد فيه الإخوان بحكم مصر، كان هناك شد وجذب بين الرئاسة الإخوانية أثناء وجود محمد مرسي، ووزارة الخارجية، وكان وزير الخارجية محمد كامل عمرو حريصا على الحفاظ على تماسك الوزارة وعدم السماح بتغلغل العناصر الإخوانية إلى داخل الـوزارة، حيث بقيت متماسكة واستطاعت القيام بدورها بعد 30 يونيو، وفى نفس الوقت الحفاظ على المصالح القومية المصرية التى تتعدى الأبعاد الحزبية.

شخصيًا وأثناء وجودى فى واشنطن وأثناء لقاء مع وفد من الرئاسة أوضحت لهم ذلك وأن وظيفة السفارات المصرية هى الحفاظ على المصالح القومية المصرية، وليس تمثيل أحزاب أو جماعات بعينها.

هل كان من بين هذه المحاولات ما يخص علاقات مصر مع الإدارة الأمريكية؟

الإخـوان كان لهم علاقات كجماعة مع الإدارة الأمريكية، وكذلك علاقات أثناء وجودهم فى السلطة مع الإدارة الأمريكية.

أيعنى ذلك أن هناك ازدواجًـا فى التعامل مع الإدارة الأمريكية بين قيادات الجماعة من جانب، وممثليها فى السلطة من جانب آخر؟

لا أستطيع قول ذلك، لأننى أرى الجانب الرسمي، لكن مع ذلك أستطيع استنتاج وجود اتصالات كثيرة على مستوى الإخوان كجماعة مع الإدارة الأمريكية بشتى مستوياتها.

هل أثر علينا ذلك؟!

شخصيًا أرى أنهم بذلوا جهودًا وتحركات كبيرة للغاية ضد حركة الشعب المصرى فى 30 يونيو، لكن فى غضون عام باءت تلك المحاولات بالفشل، ونجحنا أن نتصدى لكل هذه الجهود ونوقفها بشكل كامل.

هل استغرق الأمر وقتًا طويلًا لاستعادة متانة العلاقات المصرية-الأمريكية؟

هذا حدث بشكل قاطع فى سبتمبر 2014، لكن قبل هذه المرحلة كان هناك تقدم مستمر، قبل أن نصل إلى لقاء الرئيس السيسى وأوباما، وشخصيات فى الكونجرس، ومجموعة من كبار رجال الأعمال ورؤساء الشركات الأمريكية، وفى مجمل هذه اللقاءات كان واضحا أن العلاقات استعادت قوتها ومتانتها.

محمد مرسى زار واشنطن خلال وجـودك سفيرًا لمصر هناك.. كيف كان التعامل معه؟

محمد مرسى طلب زيارة واشنطن لكن أوباما لم يوافق على إتمام الزيارة.

مرسى لم يلتق أبدًا مع أوباما، لكنه قام بزيارة إلى نيويورك لإلقاء كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر 2012، ووقتها التقى بوزيرة الخارجية هيلارى كلينتون، ولم يوافق أوباما على أن يلتقيه فى نيويورك أيضا.

بشكل عام.. لماذا كانت ثورة 30 يونيو ضرورية فى هذا التوقيت؟

30 يونيو كانت ضرورية بالتأكيد، لأنه بعد وصول جماعة الإخوان الإرهابية إلى الحكم كشفوا عن توجهاتهم ونواياهم التى كانت بعيدة تماما عن الديمقراطية التى كانوا يتحدثون عنها، والمواجهة حصلت اعتبارًا من شهر نوفمبر 2012 مع المناقشات التى حدثت حول الدستور الجديد وانسحاب الغالبية العظمى من لجنة صياغة الدستور وانفراد الإخوان وحلفائهم بالقرار فى هذا الأمر، وإصدار دستور كان من شأنه أن يؤثر على الهوية المصرية.

المصريون كشعب متدين طوال عمره، لكن له هوية خاصة ويعتز بها ولا يقبل أن تتغير هويته، فاعتبارًا كما قلت من أزمة الدستور والاعتراضات أمام قصر الاتحادية وصولا إلى 30 يونيو وإزاحة الإخوان، فهذه المرحلة حاول الإخوان الانفراد بالحكم بعيدا عن الغالبية العظمى من الشعب المصرى، وهذا كان مستحيلا أن يستمر لأن الشعب المصرى لديه إرث تاريخى وثقافى يعتز به ولا يفقده.

الإخـوان حاولوا تغيير معادلة الهوية التاريخية والثقافية للمصريين، وبالتالى لفظهم الشعب المصرى، ولم يقبل ذلك.

أخيرًا.. ما الإنجاز الأكبر الذى تراه للدولة المصرية خلال الـ 10 سنوات الماضية منذ ثورة 30 يونيو؟

هناك إنجازان وهدفان بصفة عامة.. الأول: هو تأكيد الهوية المصرية وعدم السماح لجماعات تستغل الدين لتحقيق أهداف أخرى، وهذه المقاومة تمت على مستويات عديدة سواءً المستوى الأيديولوجى أو السياسى، وكذلك المستوى الأمنى وفى مجمله نجح بشكل واضح، حيث تحقق استمرار كامل فى مصر.

الهدف الثانى: هو أطول فى المدى بإعادة تشكيل خارطة مصر والتى ظلت لآلاف السنوات قاصرة على المساحة المحدودة المرتبطة بالوادى والدلتا، فجرى إعادة تخطيط الخريطة بما يضمن توزيعًا أوسع للشعب المصرى فى مساحة أكبر من أراضيه، وهذا الهدف كان معقدا وتطلب جهودا كبيرة، ورأينا الكثير من المشروعات التى تحققت فى سبيل هذا الهدف، ويبقى أمامنا خطوات إضافية فى المستقبل.



السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 30 يونيو

كيف أصبحت مصر فى قلب خريطة الإقليم والعالم؟



بقلم: د. طارق فهمى
أستاذ العلوم السياسية

نجحت مصر على المستوى الدولى بعد ثورة 30 يونيو برغم كل الصعوبات والتحديات الكبيرة التى واجهتها فى المرحلة الأولى فى إقناع الرأى العام بحق الشعب المصرى فى خياراته الوطنية، وأنها قادرة على حجز موقعها الريادى عبر دبلوماسية رئاسية جادة وقوية، بل وشيدت دوائر سياسية جديدة للتحرك والعمل فى اتجاهات مختلفة، ويُحسب لمصر أنها شيدت دوائر تأثير سياسية واستراتيجية مختلفة وعملت على الحفاظ على استقلالية القرار الوطنى، فذهبت مصر إلى شرق المتوسط ومنه إلى قلب التفاعلات الآسيوية.





وكانت، ولا تزال، الرسالة أن مصر قادرة أن تعيد تقديم نفسها من خلال مقاربة مختلفة، ومهمة وعبر استراتيجية العمل بندية ووفق حسابات وطنية خالصة، وأصبحت عقيدة الرئيس عبدالفتاح السيسى البناء على دوائر التأثير والنفوذ للدولة المصرية وعدم التموضع فى مساحة واحـدة، بل نجحت مصر فى بناء علاقات متوازنة اعتمادا على أسس التعامل، والبناء المهم وهو ما جرى فى الفترة الراهنة، وعبر مخطط متكامل وعبر تطوير قدرات الدولة، وبالأساس القوة العسكرية والتى جعلت الجيش المصرى فى مصاف الجيوش الكبرى فى العالم وفقا للتقارير الاستراتيجية الكبيرة فى العالم ومنها تقرير راند وسيبرى، وكانت الرسالة فى سياق الامتداد الطبيعى للمهام الكبرى التى يعمل عليها الرئيس السيسى، والتى جعلت الحضور المصرى مهما وفاعلا فى المنظومتين الإقليمية والدولية.

تحركات متعددة

تحركت مصر وسعت لجمع الشمل العربى عبر سلسلة من اللقاءات الرئاسية وعبر دبلوماسية رئاسية كبيرة وبـارزة، وهو ما يؤكد أن مصر قادرة على جمع الصف العربى، وقد برز ذلك فى مشاركة مصر فى قمم مجلس التعاون الخليجى والمشاركة البارزة فى القمة العربية الأمريكية والعربية الصينية والفعاليات الدولية وفى نطاقات التجمعات الاقتصادية البارزة، والتى أكدت عمق العلاقات المصرية الدولية بصورة كبيرة ومهمة، وأن مصر لا تزال ترتكن لتاريخها العربى وعمقها السياسى والاستراتيجى، والـذى يؤكد أن مصر لا تـزال تضع نطاقها العربى فى رأس أولوياتها باعتباره أحد محاور السياسة الخارجية المصرية الكبيرة إلى جانب الدوائر المهمة للسياسة الخارجية المصرية الراهنة وبصفها المنطلق الرئيسى فى أجندة عمل الجمهورية الجديدة، والتى تسعى الدولة المصرية الكبيرة للوصول إليها والعمل وفق مقاربات عربية وإقليمية خالصة.

وقد نجحت مصر بمهارة فى تجاوز العثرات، وفى هذا يجب التذكير أن القراءة الحقيقية لما يجرى فى الإقليم فى الوقت الراهن من تطورات دفع مصر إلى التدخل وعدم القبول بأى مقاربات أمنية فى العالم العربى، أو استبدال النظام الإقليمى العربى بنظام شرق أوسطى، مع التأكيد على مرتكزات السياسة الخارجية المصرية القائمة على التأكيد على الخيارات العربية بالأساس، وهو ما تؤكده معطيات ومسارات التحرك المصرى للوصول إلى الجمهورية الجديدة وبناء الدولة المصرية المعاصرة.

ومن النطاقات العربية التى عملت عليها مصر فى الوقت الراهن والعمل فى المحيط الإفريقى إقليميًا وعربيًا فقط بل دوليًا، وعلى مستوى النظام العالمي. كان للرئيس عبد الناصر دور فاعل ومؤثر كرمز لتلك السياسة بالكاريزما كان يتمتع بها، ومن خلال طموحه فى بناء استقلال وطنى وتنمية مستقلة.

وفى هذا المضمار يقف الرئيس السيسى فى دائرة المصداقية الكبيرة التى يتمتع بها أمام العالم ومصر، خاصة أنه دائما يتحدث انطلاقا من ثوابت لا تغيب عن أحد سواء فى مجال الأمن القومى العربى أو المصري، ولهذا فإن خطابه الإعلامى والسياسى يتسم بالواقعية والرشادة والوسطية، وكثيرا ما تحدث الرئيس السيسى عن المخاطر التى تحيط بالعالم العربى والإسلامى، ومحذرا من تبعات ما يجرى من مخططات حقيقية تستهدف العالم العربي، ولهذا عندما تحدث عن ضرورة إنشاء القوة العربية المشتركة لتكون عونا للدول العربية فى مواجهة ما يجرى فى الإقليم بأكمله وليس فى المسارح العسكرية العربية التى تعامل معها الإقليم بأكمله، لم يفهم كثيرون مغزى ما طرح وهدف ما تم طرحه فى سياق وطنى وقومى معا، ولهذا أيضا كان المخطط المصرى الاستمرار فى المجابهات والتأهب لما هو قادم، حيث لم تكن ليبيا وحدها الهدف الاستراتيجى للدول الإقليمية، بل ومن قبل كانت سوريا والقضية الفلسطينية؛ ولهذا ظل الرئيس السيسى يطلق تحذيراته الحقيقية من مغبة ترك القضايا والملفات العربية مفتوحة على مصراعيها دون تعامل أو حسم، وكان الاستعداد المصرى الوطنى غير المسبوق فى الإقليم بقيام مصر بتدريبات عسكرية ومناورات فى الإقليم للاستعداد الحقيقي لما يجرى ويتم فى مواجهة تصاعد دور الأطراف الإقليمية التى تسعى لترسيم حساباتها الاستراتيجية الكبيرة فى المنطقة، ومن ثم فإن سعى الأطراف الكبرى مثل روسيا وأمريكا سمحت بحركة الأطراف الإقليمية للوصول إلى هدفها السياسى والاستراتيجى والاقتصادى، وهو ما تم من خلال توجهات عدائية فى الأساس.

تفاعلات مهمة

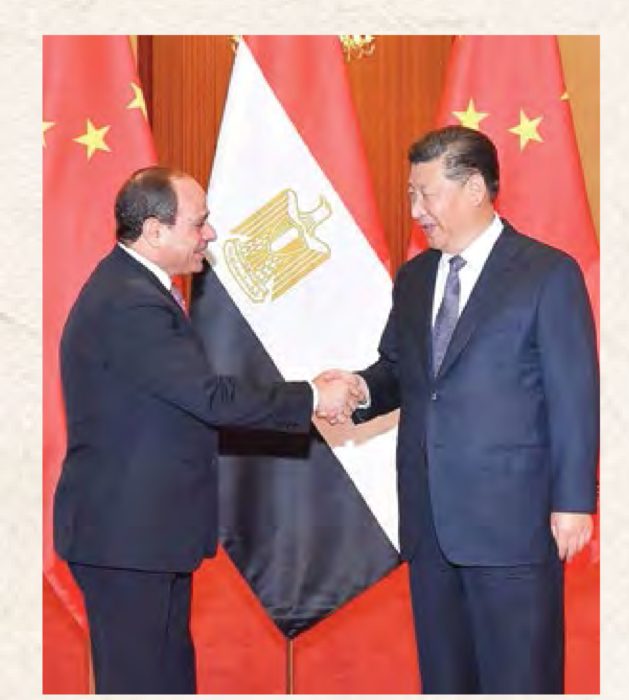
فى كل هذه الأجواء المصرية والعربية يدخل العالم مرحلة جديدة من التفاعلات الإقليمية والدولية تختلف شكلا ومضمونا عما كان قائما منذ سنوات طويلة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصة أن الولايات المتحدة لا تزال تبحث عن إطار جديد لعلاقاتها بكل من روسيا والصين، وتجمع فى هذا بين وسائل ضاغطة من سلسلة الإجـراءات المباشرة والتى لا ترتبط فقط بما قامت به إدارة الرئيس الأمريكى السابق فقط وإنما أيضا بعقيدة بايدن، والتى عبر مبادئها فى ضرورة الخروج إلى مواجهة اقتصادية شاملة مع الصين تحقيقا لواقع سياسى واقتصادى يتشكل إضافة للبحث عن مظلة الأمان الاقتصادى مع الانطلاق لتأسيس حضور أمريكى اقتصادي، واستراتيجي عبر سلسلة من الإجراءات مع الحلفاء مثل بريطانيا وأستراليا واليابان، وهو ما يؤكد أن إعادة تموضع القوات الأمريكية فى مناطق النفوذ ستأخذ مزيدا من الوقت وكثيرا من الإجراءات فى الفترة المقبلة، خاصة مع إعادة انتشار القوات الأمريكية فى مناطق الصراعات والبؤر الساخنة، ليس فى القوقاز أو بالقرب من مناطق جمهوريا آسيا الوسطى فقط بل وفى البلقان، الأمر الذى سيؤدى إلى مزيد من المواجهات المحتملة، ليس فقط فى تحجيم الانتشار الأمريكى الغربى، خاصة أن الولايات المتحدة لا تزال تعيد تحديد مهام حلف الناتو فى هذا السياق، وتعمل على إعادة تعريف مهامه الكبرى فى المنطقة وخارجه، ومن ثم فإن التوقع بأن تسفر الترتيبات الأمنية الكبرى والتى تتحرك فى إطارها كل من الصين وروسيا، ودول الناتو عن استراتيجية ثابتة لن يحدث، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تبنى استراتيجية متعددة التوجهات فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الدورية الأخيرة، والتى لم تتغير مبادئها بالمعنى العام فى إطار ما يجرى من تحولات كبرى ومهمة فى المدى الطويل، خاصة أن روسيا ستظل تبنى مواقفها وفق استراتيجية تحولية ارتباطا بحساباتها القديمة فى مناطق حضورها العسكرى، كما يجرى الآن، ومن خلال إعادة تمركز قواتها فى مناطق المصالح والنفوذ الكبرى، والتى تمثل امتدادا حقيقيا لحضورها السابق فى دول الاتحاد السوفيتى.

ولعل ما يجرى فى أوكرانيا نموذج جيد لما يحدث، ويرتبط بما هو قادم سواء فى الجمهوريات الكبرى التى كانت تابعة لها بامتدادات ما يُعرف بالبحر الأسود، والذى يعد الإطار الاستراتيجي للتحرك فى الفضاء الروسى، مثلما يعد بحر الصين الجنوبى نقطة تمركز، وانتشارا للوجود الصينى، والذى لا يمكن تجاوز المصالح الصينية الكبرى فى أى ترتيبات أمنية واستراتيجية، كما أن روسيا ومن خلال حضورها الكبير فى سوريا والمتوسط ستتمكن من استكمال ترتيباتها الأمنية والاستراتيجية فى إطار لعبة التوازنات الكبرى، وانطلاقا من قاعدة تعمل على تأسيسها، وهى قاعدة المقايضات الكبرى فى الشرق الأوسط وخارجه مع الولايات المتحدة بالأساس، ولربما مع دول إقليمية أخرى، خاصة أن ما يجرى من ترتيبات ستنتقل من العام والإطـار الأكبر لنطاقات محددة فى الشرق الأوسط، وهو ما ينطبق على ما سيجرى فى الملف النووى الإيرانى، وتبعاته المباشرة على الأطراف الأخرى المعنية، وسينطبق أيضا على إتمام تسويات مؤقتة فى الشرق الأوسط حيث لن تتم أى تسويات كاملة، بل سلسلة من الاتفاقيات التى قد تبقى الأوضاع على ما هى عليه، مثل الحالة السورية.

تأثيرات ممتدة

ومثل ما يجرى من تقسيمات تخص الحالة الليبية بكل تعقيداتها، كما سيجرى فى اليمن حيث الطرف الإيرانى القابض على توجيه دفة الاستقرار أو التصعيد، وفى ظل غياب الدور الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة، كما أن الحدود التى رُسمت وستُرسم فى نطاق البحر المتوسط ستظل عنصرا مهما وموجها وحقيقيا لما هو قادم من تسويات مؤجلة وتشمل تركيا واليونان وسوريا ولبنان وإسرائيل، وهو ما سيقف حجر عثرة فى مواجهة إتمام ما يُطرح من مشروعات كبرى، أطرافها الرئيسة كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة، وإسرائيل ودول أخرى، وهو ما ينطبق على خريطة مشروعات النقل اللوجستى والغاز والترتيبات الاستراتيجية وخطوط التماس، والرسالة أن التحالفات الكبرى وإعادة تعريف دور كل الأطراف وفق خريطة المصالح ستحتاج إلى استشراف ورسم سياسات، وإعادة تأطير التوجهات لكل طرف فى إطار تشابك وتقاطع وتفاعل المصالح الدولية والإقليمية، خاصة أن المعادلات الدولية الجديدة والطارئة ليس فيها خاسر ورابح ولن تكون معادلات صفرية، كما يتصور البعض، بل بالعكس لا بد من تقاطعات تشمل تلاقى بعض المصالح، وتعارضا فى بعضها الآخر، وهو ما تدركه الدول الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة، والصين فى ظل بزوغ دول أخرى مثل الهند واليابان دوليا وإقليميا، مثل: البرازيل، ومجموعة الآسيان، وغيرها.

إن انجازات ثورة يونيو وبعد عشر سنوات تنطلق من وقائع مهمة، أبرزها أن النظام الدولى الجديد متعدد الأقطاب سيعيد تشكيل قواعده على أسس راسخة وبرغم الحضور الكبير فى التكتلات الدولية وخارجه، فإن الإشكالية الكبرى فى تركيز الدول على مصالحها الجوهرية والمركزية، وهو ما قد يتعارض مع الحسابات والتقييمات السياسية والاستراتيجية لبعض الدول الكبرى، وما يجرى من ترتيبات أمنية واستراتيجية مستجدة، ما يؤكد هذا التوجه وستكون له آثاره الكبرى على أمن الأقاليم ومناطق النفوذ القديمة والجديدة معا، وهو ما ينبغى وضعه فى الاعتبار، وسيبقى السؤال: أين موقعنا العربى فى إطار ما يجرى؟، وفى ظل مشروعات وترتيبات ستكون وبصورة أو بأخرى منضوية فى بعض تفاصيلها حتى مع إبداء بعض التحفظات، ومن ثم فإن على الدول العربية الإعداد لمقاربات واقعية وحقيقية ترسم السيناريوهات وتضع المشاهد المستقبلية، سواء من خلال عمل جماعى قد يكون غائبا على مستوياته الكلية أو على مستوى وحداته، ودوله الرئيسة والتى ينوط بها القيام بهذا، فى ظل ما يجرى من تحولات مفصلية ستؤثر على مصالحنا السياسية والاستراتيجية الكبرى.



تؤمن مصر بعد 10 سنوات من عمر ثورة يونيو بأن العلاقات المصرية مع كل من الصين وروسيا تتجه إلى مقاربة من نوع آخر، خاصة بعد التطورات الأخيرة فى المواقف والتوجهات التى عبرت عنها مواقف البلدين فى جلسة مجلس الأمن، والخاصة بموضوع السد الإثيوبى، ومن الواضح أن البلدين الصين وروسيا تسعيان لبناء علاقات جديدة ارتكانا إلى التاريخ الراهن للعلاقات والذى تجاوز النمط التقليدى فى العلاقات



الحوار الاستراتيجى قد أسس لعودة العلاقات المصرية – الأمريكية لإطارها التقليدى القائم على أولوية تعزيز المصالح المشتركة مع التحاور حول سبل تعميق الإصلاح السياسى والاقتصادى دون الإضرار بتلك المصالح. ولكن من المهم إدراك أن الكثير من المعطيات قد تغير فى العقود الأخيرة بما يؤسس لعلاقات تتسم بقدرٍ أكبر من التوازن والندية بين الدولتين

القوى الكبرى ومصر

تتعامل مصر وبعد سنوات من عمر ثـورة يونيو 2023 انطلاقا من أن هناك مؤشرات بأن إدارة بايدن ستعود للأطر التقليدية التى حكمت العلاقات المصرية - الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر، خاصة فى ظل إدارتى بوش الأب (1990-1994) وبيل كلينتون (1994-2000)، حيث كانت قضايا السلم والأمن الإقليميين تمثلان أساس العلاقات، بينما تأتى قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى فى مرتبة تالية. وعلى الرغم من الأهمية التى تعطيها إدارة بايدن لقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، فإن خبرة بايدن وفريقه الطويلة فى مجال السياسة الخارجية، واستيعابهم للتعقيدات المرتبطة بعملية الإصلاح السياسى فى المنطقة العربية، وتخوفهم من تصاعد النفوذ الصينى والروسى والإيراني، من المرجح أن يجعل رؤيتهم للمنطقة تتسم بكثير من الواقعية، كما أن إدارة بايدن تفضل الاعتماد على التحالفات والتوازنات الإقليمية كبديل للتدخل المباشر، خاصة فى ظل وجود توجه لخفض الوجود العسكرى فى المنطقة بشكل كبير.

أما فيما يخص قضية «سد النهضة»، فقد أكدت مصر أهمية الوصول لاتفاق ملزم يضمن الحقوق المائية لدول المصب، وقد أقرت الولايات المتحدة بهذا المطلب، حيث نص البيان الختامى للحوار الاستراتيجى على أنه «فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي، جددت الولايات المتحدة تأكيد دعم الرئيس بايدن للأمن المائى لمصر. ودعت الولايات المتحدة ومصر إلى استئناف المفاوضات حول اتفاقية بشأن «سد النهضة» وبرعاية رئيس الاتحاد الإفريقي، اتساقًا مع البيان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى 15 سبتمبر 2021، واتفاق إعـلان المبادئ لعام 2015». وأخيرًا، هناك توافق بين الطرفين حول ضرورة احتواء إيران والحد من تدخلاتها الإقليمية وعودتها للاتفاق النووي.

إذن، فإن الحوار الاستراتيجى قد أسس لعودة العلاقات المصرية - الأمريكية لإطارها التقليدى القائم على أولوية تعزيز المصالح المشتركة مع التحاور حول سبل تعميق الإصلاح السياسى والاقتصادى دون الإضرار بتلك المصالح. ولكن من المهم إدراك أن الكثير من المعطيات قد تغير فى العقود الأخيرة بما يؤسس لعلاقات تتسم بقدر أكبر من التوازنٍ والندية بين الدولتين. فمن ناحية، يشهد النظامَ العالمى تحولاً من نظام الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، مما انعكس على تراجع نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة وتصاعد دور قوى دولية وإقليمية..

مصر والعلاقات مع الصين وروسيا

تؤمن مصر بعد 10 سنوات من عمر ثورة يونيو بأن العلاقات المصرية مع كل من الصين وروسيا تتجه إلى مقاربة من نوع آخر، خاصة بعد التطورات الأخيرة فى المواقف والتوجهات التى عبرت عنها مواقف البلدين فى جلسة مجلس الأمن، والخاصة بموضوع السد الإثيوبى، ومن الواضح أن البلدين الصين وروسيا تسعيان

لبناء علاقات جديدة ارتكانا إلى التاريخ الراهن للعلاقات والذى تجاوز النمط التقليدى فى العلاقات، فالصين - وإن كان لها حضور كبير فى الاستثمارات فى مصر- فإن مشروع الحزام والطريق يبنى للصين شراكات حقيقية وكبيرة مع دول مثل مصر تتمتع باستقرار سياسى وأمنى، وهو ما تحتاجه الصين، والتى تعمل فى مساحات من التواجد السياسى والاقتصادى المستقر، وبرغم عدم سعى الجانب الصينى لدور سياسى، فإن تطورات العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد كورونا تدفع بالفعل لمراجعات سياسية واقتصادية ستطول المنظومة السياسية للصين خاصة فى الشرق الأوسط، وهو ما برز مؤخرا فى إطار المساعى الصينية للعمل فى مناطق رئيسية انطلاقا من الحسابات الجديدة والمهمة والتى تتعامل معها الصين فى مستواها السياسى، والاستراتيجى خاصة مع المخطط الصينى لدخول معترك السياسة والأمن، سواء فى الملف السورى، أو قضية الصراع العربى – الإسرائيلى، وفى الجنوب، ومنطقة حوض النيل، الأمر الذى يشير إلى أن العلاقات المصرية - الصينية ستشهد نقلة نوعية حقيقية تدخل فيها السياسة والاقتصاد والاستثمار، إلى جانب الأبعاد المصلحية فى العلاقات التى تبنى على أسس واقعية حقيقية، كما أن معادلة العلاقات الراهنة بين مصر، والصين سيكون قوامها الرئيسى الانتقال من القضايا المعتادة إلى قضايا أكثر حضورا وأهمية، وهو ما سيكون محل اهتمام مشترك ومهم للجانبين، وهو ما يجب وضعه فى الاهتمام فى الفترة المقبلة، خاصة أن مصر تقدم النموذج الأمثل للعلاقات باعتبار ما تملكه من دور متميز، وريادة يُعتد بها فى الإقليم، كما أن مصر الأحرص على استمرار العلاقات وتنميتها. ولعل تهنئة الرئيس للحزب الشيوعى، وبمناسبة مرور 50 عاما على إنشاء الحزب، ما يؤكد هذا فى ظل سعى القادة الصينيين للعمل على تطوير العلاقات، ومن المؤكد أن حرص الجانب الصينى على تفعيل دور الدبلوماسية ما يؤكد وجود مخطط حقيقى للقفز بمستويات العلاقات إلى مرحلة أكثر حضورا ورسوخا.

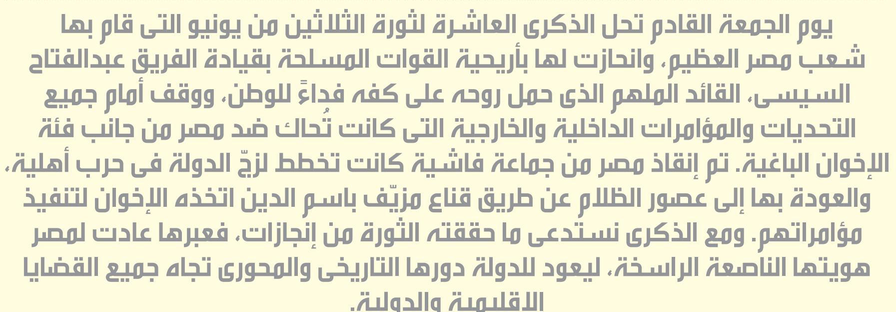
نموذج مطروح

أما العلاقات مع روسيا فيجب النظر إليها على أنها علاقات تتجاوز الإطار التاريخى وحنين الجانبين لما تم فى مسار العلاقات فى حقبة الستينيات، وما تلاها إلى مرحلة أرحب فى العلاقات تتم من خلال دور مستجد يتمثل فى تطوير مؤسسات التعاون المشترك والعمل معا فى المنطقة الصناعية الروسية، إضافة إلى استمرار الإنجاز فى مشروع الضبعة الذى يمكن أن يكون عنوانا للعلاقات المصرية - الروسية على أعلى مستوى فى الفترة المقبلة، حيث التنسيق المصرى - الروسى فى شرق المتوسط ومساعى الجانب الروسى لدخول منتدى غاز المتوسط والعمل من خلال المنظومة الراهنة لملف أمن الطاقة، وهو ما تقره مصر وتعمل على تهيئة الأجواء، مع إتمام عمل حقيقى من خلال ترتيبات أمنية واقتصادية واستراتيجى، محورها القاهرة بما تملكه من ثقل، وبما قامت به مصر طوال الفترة الماضية من تطورات حقيقية فى ملف شرق المتوسط، الأمر الذى سيتطلب دورا رئيسيا لروسيا من خلال دعم ومساندة مصرية على أعلى مستوى، خاصة أن روسيا ترى فى التحرك المصرى فى الملف الليبى ركيزة للاستقرار الإقليم مع مطالبة مصر بضرورة خروج المرتزقة، وبدء مسار سياسى حقيقى يبنى على أسس ومرتكزات حقيقية تخدم الاستقرار المطلوب فى المنطقة المغاربية بأكملها، ومن المؤكد أن التنسيق المصرى الروسى ممتد فى سوريا وفى المتوسط وفى المستوى الإقليمى الذى يضم الأطراف المختلفة، ومع تطلع روسيا للعب دور فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، فإن القاهرة تؤيد دعوة موسكو لسلام الشرق الأوسط مع استعادة روسيا لدورها فى الرباعية الدولية، والمعنى أن مصر تقدم أوراقا حقيقية للحركة الروسية، وبما يتجاوز الحركة المعتادة لدوائر التأثير الروسى فى الإقليم بأكمله، وهو ما يمكن أن يكون مدخلا لتوثيق العلاقات بين الجانبين، وما ينطبق على روسيا ينطبق على الحركة المصرية تجاه الصين والاتحاد الأوربى باعتبار هذه الدول تربطها بالقاهرة علاقات هيكلية ومفصلية، وليست علاقات دبلوماسية فقط..

الخلاصات الأخيرة

تستطيع مصر من خلال دورها الرائد فى الإقليم أن تحقق نجاحات فى سياستها الخارجية ومن خلال استحداث دوائر تأثير ونفوذ جديدة خرجت من نطاقها الكلاسيكى إلى دوائر أكثر رحابة واتساعا وفى مناطق جديدة فى الشرق الأوسط وخارجه وفى النطاقات الدولية، على اعتبار أنه لا يمكن استبعاد الدور المصرى من أى مساحة تحرك لأى قوة سياسية فى الإقليم وخارجه.

د. طارق فهمى



يوم الجمعة القادم تحل الذكرى العاشرة لثورة الثلاثين من يونيو التى قام بها شعب مصر العظيم، وانحازت لها بأريحية القوات المسلحة بقيادة الفريق عبدالفتاح السيسى، القائد الملهم الذى حمل روحه على كفه فداءً للوطن، ووقف أمام جميع التحديات والمؤامرات الداخلية والخارجية التى كانت تُحاك ضد مصر من جانب فئة الإخوان الباغية. تم إنقاذ مصر من جماعة فاشية كانت تخطط لزجّ الدولة فى حرب أهلية، والعودة بها إلى عصور الظلام عن طريق قناع مزيّف باسم الدين اتخذه الإخوان لتنفيذ مؤامراتهم. ومع الذكرى نستدعى ما حققته الثورة من إنجازات، فعبرها عادت لمصر هويتها الناصعة الراسخة، ليعود للدولة دورها التاريخى والمحورى تجاه جميع القضايا الإقليمية والدولية.

بقلم:



سناء السعيد

طوق النجاة للدولة



عادت مصر للمصريين بحنكة وحكمة الرئيس السيسى. إنها الثورة الزاخرة بالآمال والوعود، وهى باقة الضوء المبهر الذى سطع فى سماء القاهرة والمحافظات الأخرى تطالب برحيل الإخوان وعلى رأسهم الرئيس الإخوانى محمد مرسى الذى كان قد أمضى عاما واحدا فى الحكم. لم تكن ثورة الثلاثين من يونيو مجرد ثورة شعبية، بل كانت عن حق قبلة حياة لوطن كاد يفارق مكانه الأصيل بين دول العالم. جاءت الثورة فردت للشعب اعتباره ونجحت فى القضاء على الجماعة الإرهابية وعلى ذيولها داخليا وخارجيا، وهى الجماعة التى سطت على السلطة دون أن تكون مؤهلة لها.

واليوم ما زالت اللحظات الأولى لثورة 30 يونيو الخالدة حية بكل تفاصيلها، فعندما تيقن الشعب المصرى من أن نظام الإخوان ما هو إلا نفق مظلم، وأنه يزداد ظلاما مع الأيام بادر الشعب وتحرك، وعندئذ تبددت الصورة السوداوية مع حلول النهار. وجاء ذلك بعد أن وردت إشارة من القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس السيسى، عندما قال: (إن مصر لن تضيع)، رسالة فهمها الشعب وفهم مضمونها. وعندها انتفض الشعب المصرى بأجمعه على حكم جماعة الإخوان الإرهابية من أجل الإطاحة بنظامها وإعادة مصر إلى المسار الصحيح. فكان الحشد وكانت الملحمة التى ظهرت كاختبار حقيقى للمصرى عندما يشعر بأن الخوف ليس على الحياة المادية اليومية، ولكنه على أرض الوطن. ولهذا سيظل اسم ثورة الثلاثين من يونيو مرتبطا باسم القائد عبدالفتاح السيسى وبالقوات المسلحة الباسلة وجهاز الشرطة الهمام الذى ساعد ودعم وحمى وقدَّم الشهداء من أجل مصر.

ستظل ثورة الثلاثين من يونيو رمزًا لتحقيق الإرادة والانتصار فى معركة الخلود، وأمام بريقها الرائع تذوب المشاكل الاقتصادية، وتتراجع الشكوى من التضخم والغلاء وطاحونة الحياة، حيث إنها فى طريقها للحل، ليقف الجميع إجلالا لليوم الذى استطاع فيه المصريون طرد طيور الظلام بعيدا عن سماء الوطن.

ولهذا لا بد أن نسدى الشكر والعرفان للقائد الكبير الرئيس السيسى الذى يبذل الجهد للارتقاء بالوطن، كى يكفل له الحماية من المخاطر والمؤامرات، وليعبر به إلى شط الأمان والاستقرار.

إنها الثورة الساطعة التى جاءت فى موعدها لتنقذ الوطن من براثن الغرق، وتعبر به إلى شاطئ الأمان، فكانت النموذج الفريد الذى تم عبره القضاء على الجماعة الإرهابية وذيولها فى الداخل والخارج، وهو ما مكن الدولة من العبور إلى واحة الاستقرار والحفاظ على مقدراتها والإبقاء على مؤسساتها وتثبيتها من خلال معركة البناء والبقاء التى قادها الرئيس.

إنها ثورة الثلاثين من يونيو وميض الضوء الساطع الذى بشّر المصريين بالاستقرار والأمن والسلم الاجتماعى والاستمرار فى طريق الإنجازات. والمشروعات القومية الكبرى التى حققتها مصر مع الرئيس السيسى، جاءت الثورة كطوق نجاة للدولة من السقوط فى طريق اللاعودة، ولتعود لمصر هيبتها أمام العالم، وتظهر ثقلها ووزنها ودورها الريادى والمحورى تجاه جميع القضايا الإقليمية والدولية. ولهذا تعد ثورة الثلاثين من يونيو ملحمة تاريخية بكل المعايير، ويكفى أنها كانت السبب فى إبعاد مصر عن مستنقع الفوضى الخلاقة، ونجحت الثورة من خلال تبنيها لخارطة طريق ناصعة فى إنقاذ مصر من احتلال جماعة الإخوان الإرهابية لتعود مصر لدورها التاريخى المحورى كدولة لها وزنها، ولتتمكن من إحراز النجاح فى مواجهة التحديات ويتصدرها مكافحة الإرهاب وتأمين الدولة على كافة الجبهات.



ثورة هوية وتحصين للدور المصرى

حينما سلب الإخوان السلطة فى مصر فى غفلة وصدمة لا مثيل لها، حاولوا المستحيل لتقويض الهوية الوطنية المصرية، وهى الهوية المستقرة فى العقل والسياسة المصرية منذ مصر القديمة وحتى اليوم، فالتنظيم الإخوانى لا يعترف بالهوية المصرية والمستمدة من مصر القديمة، ولا يؤمن بالهوية العربية باعتبار نشأتها وتطورها فى بداية القرن العشرين كانت على يد أشقائنا فى سوريا ولبنان، وأنها كانت أقرب إلى الفكر العلمانى المتقدم، بل إنهم كذلك شككوا فى البعد الإسلامى للهوية، لأنه فى مصر وسطى وسلمى ودعوى ليس إلا. معتقداتهم كلها تدعو إلى العنف والإرهاب واستخدام القوة المفرطة ضد مَن لا ينتمى إليهم.

بقلم:

د.عبدالمنعم المشاط



لقد أدرك المصريون بشتى انتماءاتهم ومعتقداتهم وطبقاتهم أن الإخوان أخطر على الهوية الوطنية من قوى خارجية غزت مصر ولم تفلح فى المساس بهويتهم والتى تعنى صيانة والحفاظ على دولتهم الوطنية، وظهرت معالم ومؤشرات تشير إلى نوايا الإخوان بشأن التشويش على الهوية المصرية، ألم يحاولوا إنشاء ولاية «إسلامية» إرهابية فى سيناء تتشكل من خريجى السجون ممن قتلوا الأبرياء فى مصر؟، ألم يحاولوا تحويل الحرب الأهلية فى سوريا من حرب بين الدولة الوطنية من ناحية والمنظمات الإرهابية مثل «داعش» وجبهة النصرة من ناحية أخرى؟ ألم نشاهد رئيسهم محمد مرسى وهو يقول: «لبيك يا سوريا» وهو يقصد داعش وجبهة النصرة وإخوان سوريا؟.. لقد فطن المصريون بأن الحفاظ على الهوية الوطنية يستلزم القضاء على حكم الإخوان وإعادة مصر الوطن والدولة إلى المصريين غير المرتبطين بأى تنظيمات أو جماعات خارجية تهدد أمنهم واستقرارهم.

وقد يكون من المناسب هنا أن نؤكد على تمسك المصريين بهويتهم الوطنية عبر التاريخ كأساس للوطنية وأمن الدولة والمجتمع، ومن عجائب الشعب المصرى الفريدة أنه تعرض لشتى أنواع الاحتلال الأجنبى عبر تاريخه الطويل، لأن مصر كانت دولة ثرية وموقعها الجيوستراتيجى بقدر ما يزيد من مكانتها بقدر ما يدفع بالقوى الإقليمية والدولية الطامعة إلى محاولة احتلالها والفوز بمواردها، لقد احتلها الفرس والرومان والبريطانيون والعثمانيون والفرنسيون، ولم يؤثر أى منهم على هويتها الوطنية، بل العكس هو الصحيح، لقد يئس المحتلون حتى من فرض لغاتهم على المصريين على غير ما جرى فى دول شقيقة مثل لبنان ودول الشمال الإفريقى والهند ودول غرب إفريقيا، حافظ المصريون على ذاتهم وخصوصية هويتهم عبر الزمن، ولذلك ثاروا على محاولات الإخوان طمس الهوية المصرية وتلبيس مصر هوية هلامية لا جذور لها عند المصريين.

وامتدت محاولات الإخوان البغيضة إلى تقزيم الدور المصري، وتحويل مصر من قوة إقليمية مركزية، ودولة لها وزنها المقرر والمقدر فى النظام الدولى إلى مجرد كيان أو رقم فى منظومة غامضة تحت وهم الخلافة، وقد صرح المرشد العام للإخوان من قبل بأن رئيس مصر يمكن أن يكون من أية دولة «إسلامية»، هكذا لا يعنى المكان وما يترتب عليه من مكانة يشغل الإخوان أو يوجه سلوكهم، طالما تم اختصار الوطن فى حبات الرمل أو تجمعات الطين أو عدة بحار وشواطئ، وقد حاول الإخوان عن طريق وزير ثقافتهم سرقة الوثائق التاريخية من دار الكتب المصرية والتى تسجل تاريخ الدولة المصرية وحدودها المستقرة بغية طمس الدور المركزى لمصر فى محيطها العربى والإفريقى والإسلامي، وسلب أهميتها الاستراتيجية فى النظام الدولي، وزادوا على ذلك بتشجيع المصريين للانتقال إلى سوريا والوقوف ضد الدولة السورية بهدف إسقاطها أو تجزئتها، كما شجعت ويسَّرت العصابات المسلحة للانتقال إلى ليبيا لإسقاط الدولة وخلق تهديد مستدام للأمن القومى المصري.

ولقد أدرك المصريون ذلك بفطنتهم التاريخية، واتفقوا دون ترتيب مسبق على حتمية التخلص من الإخوان وحكمهم، وتحرير مصر من العقال الذى فُرض عليها، وإطلاق كل طاقاتها الحاضرة والكامنة لكى تستعيد الدور الإقليمى والدولى اللصيق بها.

وفى الفترة ما بين 2014 والآن، عادت مصر الفتية إلى مسرح السياسة الدولية، فقد انتُخبت لعضوية مجلس الأمن عام 2016، ورئاسة الاتحاد الإفريقى 2020. ورئاسة مجموعة الكوميسا 2021 وهى سوق تجارية ضخمة أساسها اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا، وتضم كلا من مصر وأنجولا وبوروندى وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية وجيبوتى وإريتريا وكينيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وناميبيا ورواندا وسيشل والسودان وسوازيلاند وأوغندا وزيمبابوى، وشاركت مصر فى جميع المحافل الدولية المتعلقة بتفاعل إفريقيا مع روسيا والصين واليابان، وبادرت بمشروع الطريق السريع كيب تاون - القاهرة، كما كثفت مصر علاقاتها بالأشقاء العرب ونشطت معهم أولا لتحرير المنطقة من التهديد الذى شكلته جماعة الإخوان على الاستقرار والأمن والدولة الوطنية فى الوطن العربي، وتعاونت معهم فى عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وفى الوساطة بين أطراف الصراع فى ليبيا واليمن والصومال، واستمرار التأكيد على حل الدولتين بشأن الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، ثم محاولة احتواء الصراع المسلح فى السودان صيانة لوحدته وحقنًا لدماء شعبه.

فى الفترة ما بين 2014 والآن، عادت مصر الفتية إلى مسرح السياسة الدولية، فقد انتُخبت لعضوية مجلس الأمن عام 2016، ورئاسة الاتحاد الإفريقى 2020. ورئاسة مجموعة الكوميسا 2021 وهى سوق تجارية ضخمة أساسها اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا

إضافة إلى ذلك، انطلقت السياسة الخارجية المصرية إلى بحث سبل صيانة الدور المصرى، وذلك بمد علاقات التعاون مع الدولة الكبرى فى النظام الدولى، لضمان استقلال السلوك الدولى وتكريسه لتحقيق المصالح القومية المصرية، وارتبط بذلك أيضا تنويع مصادر السلاح خصوصا الطيران والبحرية المصرية، حيث صار ترتيب القوات المسلحة المصرية التاسع بين جيوش العالم، والأسطول الجنوبى السابع بين أساطيل العالم، وهو ما دفع مصر إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة ومنتظمة مع العديد من جيوش العالم بما فيها الجيوش العربية الشقيقة.

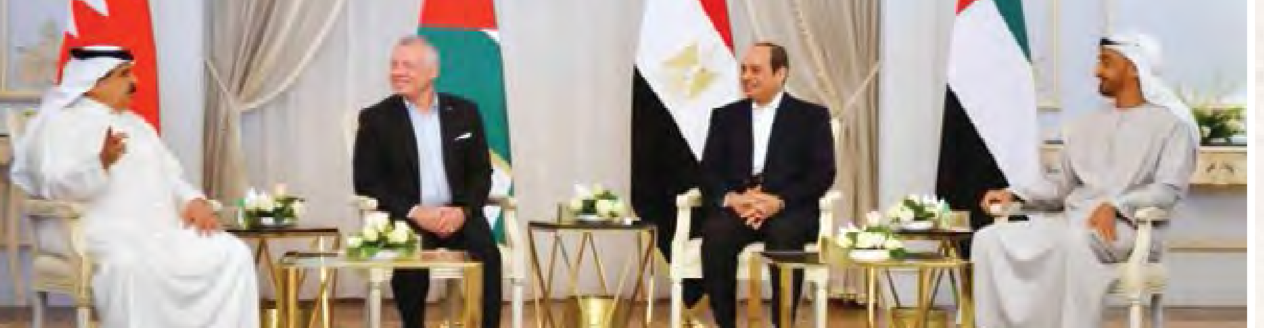
هذه مرحلة شاقة فى تاريخ الدولة المصرية وعملية انتقال صعبة من تهديد بقاء الدولة إلى تحصينها واستدامة هويتها ودورها، والحقيقة أن التحديات لا تزال ماثلة أمامنا، والتى تتمثل فى التفاعل المتنوع مع كافة الأطراف الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتى تستهدف زيادة جودة الحياة للمواطن المصري.

مصر والعرب

مواقف موحدة وثوابت واضحة

العلاقة بين الأشقاء ليست مجرد مصالح متبادلة، إن وجدت توطدت العلاقة وإن انتهت ساءت العلاقة، ما بين الأشقاء العرب علاقة دم وتاريخ مشترك وتحديات ومصير واحد، ما يهدد دولة عربية يهدد كل العرب مهما تباعدت المسافات، إن أصاب مكروه عاصمة عربية كانت آلامها فى كل العواصم، وإن حققت دولة انتصارا أو نجاحًا سادت الفرحة كل الأشقاء، ومثلما كانت ثورة 30 يونيو منقذة لمصر من السقوط، فقد أنقذت أيضًا كل المنطقة العربية من الخطر الداهم الذى كان يهددها والمصير المحتوم الذى كان ينتظرها، سواء من خلال نشر الفوضى فى تلك الدول وإسقاطها، أو مخطط التقسيم الذى كانت جماعة الإخوان الإرهابية مكلفة بتمهيد الأرض له.

أحمد أيوب



ولذلك فكما كنا نرى مشاهد الحزن العربى لما آل إليه الوضع المصرى مع الإخوان، وجدنا الفرحة الغامرة التى عمت أغلب العواصم العربية بما حققته الثورة والخلاص من الإخوان، ووجدنا الدعم العربى لها، فكانت كلمات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى الحاسمة فى قلب باريس والتى جسدت الدعم السعودى وعبرت عن عقيدة كل العرب حين قال: «من أعلن وقف مساعداته لمصر أو يلوح بوقفها، فإن الأمة العربية والإسلامية غنية بأبنائها وإمكاناتها ولن تتأخر عن تقديم يد العون لمصر.. وهذه المواقف التى تتخذها الدول الغربية ضد مصر، إذا استمرت لن ننساها ولن ينساها العالم العربى والإسلامي"، وجدنا أيضًا الدعم السعودى الواضح وقتها ومواقف العاهل السعودى الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وكذلك الدعم الكويتى والإماراتى، فكانت الدول الثلاث ومعها الأردن والبحرين سندًا قويًا للشعب المصرى فى هذه الفترة الصعبة، وكانت أول زيارة يقوم بها مسئول كبير لمصر هو العاهل الأردنى الملك عبدالله.

وكما كانت للثورة نتائج حاسمة على المستوى الداخلى كانت لها أيضًا تأثيرات على رؤية العواصم العربية وتحركاتها، وعلاقات مصر بمحيطها العربى، وخاصة بعد أن تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى قيادة البلاد.

بالطبع لا يمكن أن ننسى ما كانت عليه العلاقات المصرية - العربية خلال عام الإخوان الأسود، والذى سادت فيه نظرة الجماعة فى التوسع والسيطرة ورسم مصائر الدول العربية، وهو ما ترتب عليه توتر شديد فى العلاقات مع الكثير من الأشقاء وتحديدًا دول الخليج، ففى سوريا كان التوجه الإخوانى واضحًا فى دعم الميليشيات الإرهابية المسلحة والقضاء على النظام هناك وفرض سيطرة الإرهابيين على مقدرات سوريا، وكان مؤتمر الصالة المغطاة الذى حضره محمد مرسى وقيادات التطرف بدعوى الحشد لنصرة سوريا خير دليل على تآمرهم ضد العواصم العربية، وبنفس المنطق كان التوجه نحو ليبيا ودعم الميليشيات المسيطرة هناك، بل والتعاون معها فى تهريب الأسلحة والإرهابيين.

وفى دول المغرب العربى كان التحرك الإخوانى واضحًا، بهدف السيطرة السياسية على تونس والمغرب والجزائر.

أما دول الخليج فكان تعبير عصام العريان كاشفًا لموقف الجماعة، وأن خطتهم القادمة الانتقال لهذه الدول والسيطرة عليها، ونفس التوجه كان يحكم النظرة للأردن.

بالطبع بعض الدول كان للجماعة فيها تواجد قوى مثل تونس، حيث سيطروا مبكرًا وقتها على المشهد بعد 2011، وفى الأردن كان لهم تيار قوى قريب من وجودهم فى مصر، كما كان وجودهم فى الكويت من خلال نوابهم فى البرلمان، بجانب السودان التى كان الإخوان يتصدرون الحكم فيها.

كان الجامع فى نظرة الجماعة الإرهابية للدول العربية كافة أنها لا تعترف بالدولة الوطنية ولا مؤسساتها، بل تريد دولة دينية على المقاس الإخوانى، ولا تريد دولة خارج سيطرتها كجزء من مشروع الخلافة الذى كانت تروج له.

كان الخطر يحيط بالدول العربية كافة من المحيط إلى الخليج، الكل كان يبحث عن إنقاذ من هذا المخطط الإخوانى الذى لم يكن خافيا، لذلك جاء بركان 30 يونيو المصرى، ليقتلع جذور الجماعة السرطانية من مصر، والتى كانوا يعتبرونها دولة المركز التى سينطلق منها مشروعهم، وفى الوقت نفسه أنقذ الدول العربية من الخطر الأكبر الذى كانت تمثله تلك الجماعة.

وعندما تولى الرئيس السيسى الحكم فى 2014 كانت إحدى أولوياته استعادة العلاقات العربية والحفاظ على الدولة الوطنية العربية، لأنها هى الحامى والحافظ لكل الدول من السقوط.

ومع إيمانه بأهمية تقوية أواصر العلاقات مع الأشقاء وأن المصير العربى واحد، والأمن القومى المصرى والعربى كل لا يتجزأ، كان توجهه الواضح منذ أول يوم هو التأكيد على ثوابت مصر فى علاقاتها بالأشقاء العرب.

وهذه الثوابت الاثنا عشر كانت تعبيرًا عن رؤية الدولة المصرية وعقيدة وقناعة الرئيس نفسه:

- أول هذه الثوابت أن العلاقة مع الأشقاء تقوم على وحدة الهدف والتحدى والمصير.
- أن المهددات للأمن القومى العربى واحدة وتشمل الجميع، فالأمن القومى العربى كل لا يتجزأ، ولذلك لا بد من التكاتف والتوحد فى مواجهة هذه التحديات.
- أن الإرهاب أحد أخطر المهددات للأمن القومى العربى ووحدة واستقرار هذه الدول، ولا بد من مواجهته برؤية شاملة وجهود موحدة متكاملة للقضاء عليه، وكذلك تجفيف منابعه، واتخاذ إجراءات حاسمة ضد من يموله أو يدعمه.
- إن القضية الفلسطينية هى قضية الأمة الأولى، وأن السعى من أجل حصول الأشقاء الفلسطينيين على حقهم فى دولتهم المستقلة أمر لا تنازل عنه.
- أن العرب يمتلكون ما يجعلهم قوة مؤثرة عالميا، ولكن هذا يعتمد على التماسك والتنسيق المستمر والتشاور الدائم من أجل توحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية.
- أن الحوار الصريح والمباشر يجب أن يكون وسيلة حل المشاكل والخلافات بين الدول العربية، والحل السياسى هو وسيلة حل الصراعات وليس العمل العسكرى.
- أن المصالح المشتركة والاستراتيجية بين الدول العربية لا بد أن تدعم العلاقات وتزيدها قوة.
- أن العلاقات الأخوية القوية لا تعنى التدخل فى شئون الدول الأخرى، لأن لكل دولة سيادتها واستقلالها وخصوصيتها أيضًا، وشعبها هو الوحيد الذى له حق تحديد مصيرها.
- أنه من حق شعوب الدول العربية التى دخلت دوامة الفوضى بفعل فاعل أن تستعيد دولهم الاستقرار والأمن، وأن تعود عواصمهم لينعموا بحياة آمنة مستقرة كريمة.
- أن الدول العربية هى التى تحدد مصيرها وقرارها مستقل، ولا يملى عليها من خارجها، فعلاقات الدول العربية بالقوى الدولية ليست علاقات تبعية، وإنما علاقات قوية ومصالح مشتركة.
- أن الجيوش العربية هى المسئولة عن حماية الأمن القومى العربى، وليس مقبولا السماح للميليشيات أو المرتزقة بالتواجد فى أى دولة عربية.
- أن حجم التجارة بين الدول العربية لابد أن يتضاعف بما يتناسب مع قدراتها وإمكاناتها، وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى الذى أصبح فرضا وضرورة وليس رفاهية.

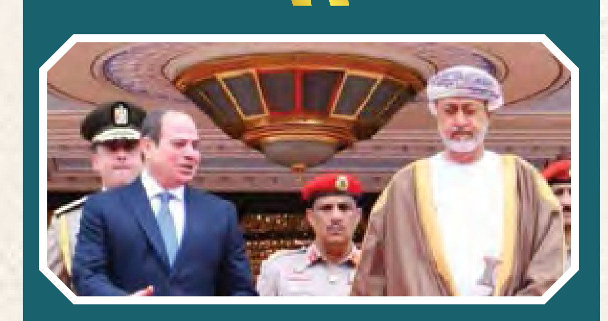
وفقًا لهذه الثوابت كان التحرك المصرى المستمر نحو تعزيز العلاقات المصرية- العربية، بل والعلاقات العربية - العربية، وكان التأكيد الواضح للرئيس السيسى بأن الأمن القومى العربى جزء لا يتجزأ من الأمن القومى المصرى، وأن مصر لا تسمح بأى تهديد للأمن القومى للأشقاء وخاصة فى منطقة الخليج، وكانت جملته التى أصبحت شعارًا حدد الموقف المصرى من أى تهديد يمكن أن يتعرض له الأشقاء العرب "مسافة السكة".

وخلال السنوات التسع الماضية كان الحرص المصرى الواضح على مد جسور الأخوة مع كل العرب، بل والتجاوز عن أى إساءات أو مواقف لا تتناسب مع طبيعة علاقات الأشقاء، عقلانية مصرية وهدوء فى التعامل وحرص على كل ما يدعم التقارب مع الأشقاء ويزيد التعاون، ولم يكن هذا الحرص المصرى إلا عن قناعة واضحة بأن العرب مهما شهدت علاقاتهم خلافات أو أزمات ستظل القاعدة أنهم أمة واحدة ومصيرها واحد.

ووجدنا خلال السنوات الماضية حرصًا مصريًا على المشاركة فى كل الفعاليات والمناسبات والاجتماعات العربية، وفى مقدمتها اجتماعات



على مدى السنوات التسع الماضية توطدت العلاقات المصرية الخليجية بشكل كبير وربما يكون غير مسبوق، لقاءات وزيارات متعددة وتنسيق دائم وتشاور مستمر فى كافة المناسبات ومواقف واحدة فى أغلب القضايا، وظهر بشدة خلال هذه السنوات حرص القيادة المصرية على أن تتخذ العلاقات مع الأشقاء اتجاهًا قائمًا على ما يحمى الأمن القومى العربى، ويحفظ استقرار الدول ويحقق تطلعات الشعوب العربية



وجدنا ثوابت مصرية معلنة وتحركات واضحة للحفاظ على استقرار الدول التى تحاصرها الفوضى مثل سوريا وليبيا، وكان القرار المصرى أن شعب الدولة هو من يحدد مصيرها ولا مجال للسماح بتدخلات خارجية وضرورة خروج المرتزقة، ووجدنا إعلان القاهرة الذى ساهم بشكل كبير فى إيقاف العنف فى ليبيا، وكذلك الإعلان الحاسم من الرئيس السيسى عن الخط الأحمر "سرت" "الجفرة"، تعبيرا عن حدود لن يسمح بتجاوزها



وقمم الجامعة العربية، كما وجدنا حرصًا على دعم كل الأشقاء فى مواجهة التحديات التى تهددها، وتجسد ذلك فى اليمن وانضمام مصر إلى تحالف "عاصفة الحزم" من أجل الحفاظ على استقرار الدولة الوطنية - اليمنية، وكذلك فى الدعم السياسى الذى تقدمه مصر للدول العربية الشقيقة سواء لبنان أو العراق، وحرص القاهرة على تقديم كل سبل المساندة لهم، حتى تخرج من أزمتها، كما كان ومازال التحرك المصرى فى كل المحافل والمناسبات الدولية من أجل القضية الفلسطينية والدفع بعملية السلام من أجل الوصول إلى حلم الدولة الفلسطينية المستقلة، ومواجهة التعنت الإسرائيلى من خلال مواقف واضحة، حماية للدم الفلسطينى وفى الوقت نفسه العمل على توحيد الصف الفلسطينى.

ووجدنا أيضًا دعمًا ومساندة مصرية لكل ما يؤدى إلى عودة العلاقات العربية- العربية، وتجسد ذلك فى "قمة العلا"، وقبول مصر بالوساطة العربية لتطبيع العلاقات مع قطر وطى صفحة الماضى وفتح صفحة علاقات أخوية جديدة، بدأت بالفعل تؤتى ثمارها فى توطيد العلاقات.

وجدنا ثوابت مصرية معلنة وتحركات واضحة للحفاظ على استقرار الدول التى تحاصرها الفوضى مثل سوريا وليبيا، وكان القرار المصرى أن شعب الدولة هو من يحدد مصيرها ولا مجال للسماح بتدخلات خارجية وضرورة خروج المرتزقة، ووجدنا إعلان القاهرة الذى ساهم بشكل كبير فى إيقاف العنف فى ليبيا، وكذلك الإعلان الحاسم من الرئيس السيسى عن الخط الأحمر "سرت" "الجفرة"، تعبيرا عن حدود لن يسمح بتجاوزها، والدعم المصرى للأشقاء السوريين فى مواجهة محنة الزلزال، وكذلك الموقف المصرى والتحركات المكثفة لعودة سوريا إلى مقعدها فى الجامعة العربية.

كما كان الموقف المصرى والتحركات المكثفة، من أجل عودة الاستقرار إلى السودان ووقف إطلاق النيران واستبدال الصراع المسلح بحوار سياسى.

كما وجدنا التزام مصر بكل ما يضمن الوحدة والتوافق العربى، وظهر ذلك فى العديد من المواقف، مثلما ظهر الحرص المصرى على تنسيق المواقف العربية وتواصل التشاور الدائم فى كل المناسبات والأحداث، وتجسد هذا بوضوح فى أعقاب الحرب الروسية- الأوكرانية، والجهد المصرى المبذول لنجاح القمة العربية - الأمريكية، ثم القمة العربية- الصينية عبر توحيد الموقف العربى، والذى كان له تأثير كبير.

كما لاحظنا خلال السنوات الماضية حرص القيادة المصرية على فتح مسارات علاقات جديدة مع دول عربية لم تكن هناك أولوية للعلاقات معها قبل ذلك، مثل جيبوتى والصومال، فقد شهدت الفترة الماضية خطوات مهمة لتوطيد العلاقات مع هذه الدول، وكان الإعلان المصرى عن الاستعداد لتقديم كل ما يمكن لدعم هذه الدول الشقيقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

وربما يمكن أن نعتبر العلاقات المصرية- الخليجية خلال السنوات العشر الماضية صورة تجسد بوضوح رؤية دولة 30 يونيو والرئيس السيسى لكيف تكون علاقات الأشقاء.

فعلى مدى السنوات التسع الماضية توطدت العلاقات المصرية الخليجية بشكل كبير وربما يكون غير مسبوق، لقاءات وزيارات متعددة وتنسيق دائم وتشاور مستمر فى كافة المناسبات ومواقف واحدة فى أغلب القضايا، وظهر بشدة خلال هذه السنوات حرص القيادة المصرية على أن تتخذ العلاقات مع الأشقاء اتجاهًا قائمًا على ما يحمى الأمن القومى العربى، ويحفظ استقرار الدول ويحقق تطلعات الشعوب العربية.

ولكل هدف من هذه الأهداف إجراءات وخطوات تم اتخاذها، ففى كل المناسبات يحرص الرئيس السيسى على تأكيد مبدأ الأخوة مع هذه الدول ووحدة المصير، وفى كل الأحداث التى مر بها العالم وكان لها تأثير على المشهد العربى، كان التحرك المصرى للتشاور والتنسيق مع الأشقاء فى الخليج لبناء موقف موحد وواضح، ونجح هذا بالفعل فى مواجهة تحديات وقضايا عديدة منها الإرهاب وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وحالة الاستقطاب التى سادت خلال العامين الماضيين.

وعندما نراجع لقاءات القمة التى جمعت الرئيس السيسى بقادة دول الخليج، سواء السعودية، الملك سلمان أو ولى العهد الأمير محمد بن سلمان، أو رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، أو أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد أو ملك البحرين حمد بن خليفة أو سلطان عمان هيثم بن سعيد، سنجد تأكيدات على المصالح المشتركة وما يحمى الأمن القومى ويلبى طموحات الشعوب فى تلك الدول، ويحقق مستوى الرخاء والازدهار الذى نحلم به جميعًا، وهو ما تترجمه إجراءات على الأرض سواء تمثلت فى اتفاقات تعاون أو استثمارات.

كما كان هناك حرص مصرى على الوقوف بجانب الأشقاء فى مواجهة كل التحديات، وكان التأكيد الرئاسى فى كل المناسبات على وحدة الأمن القومى المصرى الخليجى دليلًا على هذا المبدأ المصرى.

فى الوقت نفسه اتخذت العلاقات الثنائية بين الأشقاء اتجاهًا تصاعديًا تمثل فى زيادة وتيرة التعاون الاقتصادى والاستثمارات المشتركة، مثلما حدث بين مصر والسعودية والإمارات والكويت، ومؤخرًا قطر، فحجم الاستثمارات تزايد بشكل كبير، وكذلك حجم التبادل التجارى، بما يتناسب مع قوة العلاقات السياسية بين قيادات الدول أو الشعوب.

خلاصة الأمر أن السنوات التسع الماضية وبفضل العقيدة التى يحملها الرئيس السيسى شهدت العلاقات المصرية العربية عصرا جديدا قائما على التعاون الكامل وتأكيد أواصر المودة والتقارب، والحوار المستمر والتشاور الدائم، المواقف الموحدة والعمل الجاد من أجل تدعيم العمل العربى المشترك وتوطيد أركان الاستقرار والأمن والتنمية وكانت النتيجة أن العرب استعادوا تأثيرهم الدولى، ليصبحوا رقما مهما فى المعادلة العالمية سياسيا واقتصاديا.

الردع بالقوة الذكية

ماذا حدث فى مصر خلال السنوات العشر أمنيًا واستراتيجيًا؟

ما بين التحديات التى واجهتها مصر وهى فى طريقها إلى النهوض، وما بين إلمام القيادة السياسية المصرية الممثلة فى الرئيس عبدالفتاح السيسى بهذه التحديات، جاء المشروع الوطنى لدولة 30 يونيو خلال السنوات العشر مستهدفًا تعزيز القوة المصرية الشاملة عبر تثبيت أركان ودعائم الدولة، واستعادة مكانتها الإقليمية والدولية، وفى إطار هذه المعطيات شهدت مصر نقله نوعية على المستويين الأمنى والاستراتيجى على خلفية إدراك العقل الاستراتيجى المصرى للمفهوم الأعمق والشامل للأمن المتمثل فى «الأمن الإنسانى» فكان الهدف الرئيسى لمشروع دولة 30 يونيو هو حماية وكفالة أمن الوطن والمواطن.

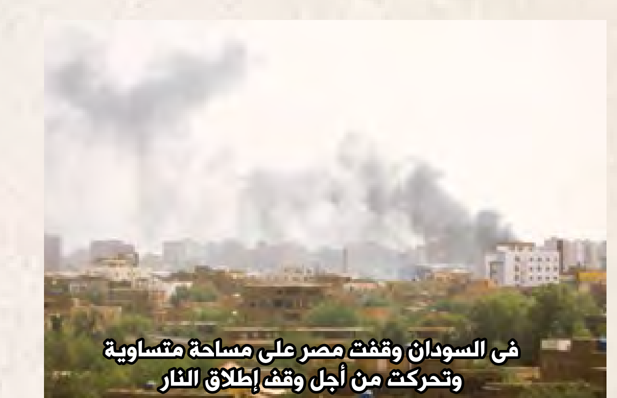
بقلم: تقى النجار
باحث بالمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولًا: الردع وتحديث المنظومة العسكرية

هدفت الدولة المصرية منذ ثورة 30 يونيو إلى حماية الأمن القومى المصرى على كافة الاتجاهات الاستراتيجية، الأمر الذى تطلب تعزيز قدرة الردع المصرية، إذ يشير مفهوم الردع إلى التدابير التى تعدها وتتخذها الدولة بهدف عدم تشجيع الأعمال العدائية التى يمكن أن تشنها دولة أخرى ضدها، وارتباطا بهذا الهدف الاستراتيجى جاءت النقلة غير المسبوقة تسليدًا وتدريبًا للقوات المسلحة المصرية على أصعدة مختلفة.

إذ اتبعت الدولة المصرية استراتيجية مفادها التحديث الشامل للبنية العسكرية بما يتلاءم مع التحديات والتغييرات التى فرضها السياق الإقليمى والدولى، وذلك عبر توقيع عدد من الاتفاقيات فى مجال التسليح بهدف تعظيم القدرات لمواكبة أحدث النظم العسكرية عالميًا، وفى هذا السياق امتلكت مصر حاملتى مروحيات «جمال عبدالناصر» و«أنور السادات» من طراز «ميسترال» والتى تعد من أحدث السفن على مستوى العالم، بجانب تدشين عدد من القواعد العسكرية المتكاملة كالأسطول الجنوبى (يناير 2017) وقاعدة محمد نجيب (يوليو 2017) وقاعدة برنيس العسكرية (يناير 2020) وقاعدة 3 يوليو البحرية (يوليو 2021) وذلك لتكون مرتكزا لتنفيذ أى مهام توكل إليها بنجاح فى ضوء تغطيتها كافة

> اتبعت الدولة المصرية استراتيجية مفادها التحديث الشامل للبنية العسكرية بما يتلاءم مع التحديات والتغييرات التى فرضها السياق الإقليمى والدولى، وذلك عبر توقيع عدد من الاتفاقيات فى مجال التسليح بهدف تعظيم القدرات لمواكبة أحدث النظم العسكرية عالميًا


فى السودان وقفت مصر على مساحة متساوية وتحركت من أجل وقف إطلاق النار

الاتجاهات الاستراتيجية.

كذا انتهجت دولة 30 يونيو نهجًا قائمًا على تنويع مصادر التسليح، بحيث لا تقتصر على دولة بعينها، بل تشمل عددا كبيرا من الدول منها الولايات المتحدة والصين وروسيا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا، وذلك بهدف الحفاظ على استقلال القرار المصرى وعدم الخضوع لأى ضغوط من ناحية، وعطفًا على رغبتها فى زيادة قدراتها العسكرية من ناحية أخرى، بما ينعكس بشكل مباشر على حمايتها لمصالحها الحيوية وأمنها القومى.

وبالتوازى مع تنويع مصادر التسليح، عملت الدولة المصرية على اتباع سياسات من شأنها توطين الصناعات العسكرية والدفاعية، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتى عبر تلبية الاحتياجات الرئيسية للقوات المسلحة المصرية من أسلحة وذخائر، فضلًا عن تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والخبرات المتراكمة التى تمتلكها مصر. ويعد افتتاح «مصنع 300 الحربى» (فبراير2020) دليلًا واضحًا على حجم الجهود المبذولة فى هذا الصدد.

ولم تكن هذا الخطوات بمعزل عن محورية بناء الفرد المقاتل، إذ أولت دولة 30 يونيو أهمية خاصة إلى رفع الكفاءة القتالية لأفراد القوات المسلحة باعتبارهم الركيزة الأساسية لتنفيذ مختلف المهام، فقد تنوعت الإجراءات التى تم اتخاذها فى هذا الصدد، حيث تم تطوير المؤسسات التعليمية العسكرية وفقًا لأحدث برامج العلوم العسكرية، فضلًا عن زيادة كثافة المناورات العسكرية بهدف اكتساب المزيد من الخبرات الميدانية وتبادل الخبرات القتالية، ومن بين أبرز هذه المناورات «النجم الساطع» و«سهم الصداقة»، «ودرع العرب» بالإضافة إلى مناورات «حسم» و«كليوباترا» و«قادر»، وغيرها من المناورات العسكرية الثنائية ومتعددة الأطراف.

ثانيًا: التطوير الشامل للشرطة المصرية

تحركت دولة 30 يونيو فى تعاطيها مع جهاز الشرطة عبر استراتيجية قوامها الرئيسى «التطوير المتوازن» التى تستهدف بشكل مباشر تهيئة البيئة الوظيفية المواتية لزيادة فاعلية كفاءة الشرطة المصرية، ومن ثم اتخذت وزارة الداخلية فى هذا الصدد جملة من الإجراءات؛ يتعلق أولها بتطوير القدرات اللوجستية لجهاز الشرطة بما فى ذلك رفع كفاءة عدد من المنشآت الشرطية من ناحية، وتحديث أسطول المركبات الخاص بوزارة الداخلية من ناحية أخرى.

وينصرف ثانيها إلى تعزيز مهارات رجال الشرطة، حيث حرصت على تطوير المناهج الدراسية، واستحداث المواد التعليمية، بجانب الارتقاء بخطط التدريب، فضلًا عن توقيعها عددا من مذكرات التفاهم مع بعض الدول من أجل تفعيل التدريبات المشتركة سعيًا لنقل الخبرات، ويتصل ثالثها بتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بالمواقع الشرطية الخدمية، مثل الأحوال المدنية والمرور والجوازات، ما يتيح حصول المواطنين على بعض الخدمات من الماكينات دون التعامل مع الموظفين، وذلك فى إطار نهج التحول الرقمى الذى تتبعه الدولة المصرية.

هذا إلى جانب اتباع وزارة الداخلية فلسفة قائمة على التخلى عن فكر العقاب وتبنيها رؤية هدفها التقويم، ومن ثم دشنت الوزارة عددا من مراكز الإصلاح والتأهيل المتطورة على رأسها مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة وادى النطرون، حيث اعتمد فى تصميمه على الأسلوب العلمى والتكنولوجيا المتطورة، بهدف تأهيل المحتجزين للاندماج الإيجابى فى المجتمع عقب قضائهم فترة العقوبة.

ولم تكن هذه الخطوات سالفة الذكر بمعزل عن الجانب الإنسانى والاجتماعى للشرطة المصرية، حيث أطلقت وزارة الداخلية العديد من المبادرات الإنسانية على رأسها مبادرة «كلنا واحد»، التى هدفت إلى توفير المواد الغذائية بأسعار مخفضة، وبالتالى تعكس كل هذه التحركات تعزيز أطر التواصل المجتمعى بين الوزارة ومؤسسات الدولة المختلفة، ما يساعد على تحقيق مفهوم الأمن الإنسانى الذى تبنته دولة 30 يونيو.

ثالثا: القوة الذكية ومكافحة الظاهرة الإرهابية

اعتمدت دولة 30 يونيو فى حربها ضد الإرهاب على توظيف «القوة الذكية»، ويشير هذا المفهوم إلى الدمج بين القوة الصلبة والناعمة، وفى ضوء ذلك الطرح جاءت المقاربة المصرية تجاه الظاهرة الإرهابية متعددة الأبعاد والمحاور؛ حيث أطلقت الدولة المصرية عملية «حق الشهيد» فى الفترة (سبتمبر 2015 - فبراير 2018) والتى نجحت فى محاصرة الإرهاب عبر تدمير البنية التحتية للتنظيمات الإرهابية، وتجفيف منابع التمويل، بجانب القضاء على عدد من القيادات والعناصر الإرهابية، وفى سياق المكافحة الشاملة للظاهرة الإرهابية، كان التشريع ساحة أساسية لمواجهة الإرهاب، وذلك عبر إصدار قانون مكافحة الإرهاب فى أغسطس 2015، إذ حدد المشرع المصرى بشكل واضح وصريح تعريف الدولة المصرية للإرهابى والعمل الإرهابى وتمويل الإرهاب، وبالتوازى مع التحرك الأمنى والقانونى، أطلقت القيادة السياسية الدعوة لتجديد الخطاب الدينى، كجزء محورى لمواجهة التطرف الفكرى، وقد استجابت المؤسسات الدينية الوطنية ممثلة فى الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء المصرية لهذه الدعوة فى ضوء جملة من الإجراءات منها: إنشاء دار الإفتاء لمرصد الفتاوى التكفيرية، كذلك إطلاق مؤسسة الأزهر «وثيقة الأزهر»، والتى برهنت على انحيازه لقيم الحوار والتعايش، وتصديه لمحاولة تشويه الإسلام من قبل بعض التنظيمات المتطرفة، هذا بجانب إعداد وزارة الأوقاف لبرامج لتأهيل الدعاة وأئمة المساجد لصياغة خطاب مناسب لمواجهة الفكر المتطرف، وفى إطار الإدراك الاستراتيجى لصانع القرار المصرى للبواعث والمحفزات الحقيقية للظاهرة الإرهابية، كانت التنمية هى السلاح الأمثل لتقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية على خلفية تجفيف منابع التجنيد عبر إطلاق جملة من المشروعات القومية التى تستهدف تحسين مستوى المعيشة، وخفض معدلات البطالة، بجانب تعزيز قيم الولاء والانتماء، وخير مثال على هذا الطرح المشروع القومى «حياة كريمة» الذى عمل على توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية، وفى هذا السياق لا يمكن إغفال دور الدراما الوطنية، التى ساهمت بشكل بارز فى كشف حقيقة الفكر المتطرف وتشكيل الوعى، على خلفية قدرتها فى الوصول إلى قطاعات كبيرة من المواطنين وتقديم الأحداث بصورة سلسة مبسطة، إذ حققت الأعمال الوطنية التى عُرضت فى السنوات الأخيرة نجاحًا جماهيريًا واسعًا فى ضوء وجود إرادة سياسية حقيقية داعمة لتشكيل الوعى الوطنى، وقد عكست العديد من المؤشرات نجاح التجربة المصرية فى الحرب على الإرهاب، يأتى على رأسها انخفاض عدد العمليات الإرهابية من حوالى (182) عملية إرهابية خلال عام 2014 (طبقًا لتقديرات الهيئة العاملة للاستعلامات) إلى عملية إرهابية واحدة فى عام 2022، كذلك حظيت الدولة المصرية بإشادات دولية موسعة على خلفية نجاحها فى تقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية، إذ أشاد تقرير صدر عن مجلس الأمن الدولى فى فبراير 2020 بالدور الذى لعبته الدولة المصرية فى مكافحة الإرهاب، وأثنى على السياسة التى اتبعتها الدولة المصرية فى مكافحة الإرهاب وذلك على المستويين العسكرى والتنموى.



> تسعى الدولة المصرية لامتلاك القدرة والقوة ليس بهدف الدخول فى صراعات، ولكن رغبةً فى الحفاظ على أمنها القومى، وصيانة مصالحها الحيوية، والتأكيد على مكانتها الاستراتيجية، وقد يكون أصدق وأعمق ما يعبر عن أهمية مصر ومحورية دورها قول الأديب الكبير «عباس العقاد» حينما كتب مقالًا جاء تحت عنوان «نحن المصريين» قال فيه «نحن فى بقعة من الأرض لا يستقر العالم إذا اضطربت، ولا يضطرب العالم إذا استقرت

فى ليبيا.. كان الهدف الأول لمصر هو دعم مؤسسات الدولة الليبية

> تحركت دولة 30 يونيو فى تعاطيها مع جهاز الشرطة عبر استراتيجية «التطوير المتوازن» ومن ثم اتخذت وزارة الداخلية فى هذا الصدد جملة من الإجراءات؛ يتعلق أولها بتطوير القدرات اللوجستية لجهاز الشرطة بما فى ذلك رفع كفاءة عدد من المنشآت الشرطية من ناحية، وتحديث أسطول المركبات الخاص بوزارة الداخلية من ناحية أخرىينصرف ثانيها إلى تعزيز مهارات رجال الشرطة

رابعًا: الدبلوماسية الاستراتيجية فى الإقليم المضطرب

وضعت دولة 30 يونيو على رأس أولوياتها خطة عمل هادفة إلى دعم الاستقرار الإقليمى، حيث اعتمدت الدولة المصرية على الدبلوماسية الاستراتيجية والتى تركز على الأولويات والأهداف طويلة الأجل بما يحقق مصلحة حيوية للدولة المصرية وينصرف إلى أمن الإقليم، ومن ثم تبنت مصر مقاربة رصينة، قوامها الرئيسى دعم وحدة الدول الوطنية، ودفع مسارات التسوية السليمة للصراعات، ورفض التدخلات الخارجية المعرقلة لجهود تحقيق الاستقرار، وقد تمسكت دولة 30 يونيو بهذه الثوابت فى ضوء تعاطيها مع مختلف الأزمات الإقليمية فى المنطقة، كالأزمة الليبية والسورية واليمنية وغيرها، وذلك على خلفية تحركاتها الرامية إلى التسوية السلمية لهذه الأزمات، فبالنسبة للأزمة الليبية، نجد أنها احتلت مساحة واسعة على أجندة عمل الدولة المصرية؛ وذلك على خلفية عوامل الجوار الجغرافى والتاريخ المشترك، بالإضافة لانعكاسات المشهد الليبى المضطرب على الأمن القومى المصرى.

وقد كان التحرك المصرى تجاه ليبيا قائمًا على دعم المؤسسات الوطنية الليبية، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، مع الدعوة إلى وقف القتال، والانحياز إلى أطر التسوية السلمية، ويحسب لمصر إطلاقها «إعلان القاهرة» 2020، الذى ساهم بشكل حاسم فى وضع حد لدائرة العنف فى ليبيا، أما على صعيد التعاطى المصرى مع الأزمة السورية، نجد أنها تبنت رؤية قوامها الحفاظ على وحدة أراضى الدولة السورية، ورفض التدخل العسكرى فى الشأن السورى، وإعطاء الأولوية للمساعى الدبلوماسية، ولم يختلف الموقف المصرى من الأزمة اليمنية عن مثيلتها الليبية والسورية، حيث تبلور الموقف المصرى فى الحفاظ على سيادة الدولة اليمنية، وضمان سلامة مؤسساتها الوطنية، بالإضافة إلى دعم الحل السياسى للأزمة، مع الدعوة إلى ضرورة وقف استغلال الأراضى اليمنية لاستهداف دول الجوار، أو لعرقلة حركة الملاحة فى مضيق باب المندب؛ على خلفية الارتباط العضوى بالأمن القومى المصرى، وذلك فى إطار أمن منطقة البحر الأحمر.

مجمل القول، تسعى الدولة المصرية لامتلاك القدرة والقوة ليس بهدف الدخول فى صراعات، ولكن رغبةً فى الحفاظ على أمنها القومى، وصيانة مصالحها الحيوية، والتأكيد على مكانتها الاستراتيجية، وقد يكون أصدق وأعمق ما يعبر عن أهمية مصر ومحورية دورها قول الأديب الكبير «عباس العقاد» «حينما كتب مقالًا جاء تحت عنوان «نحن المصريين» قال فيه «نحن فى بقعة من الأرض لا يستقر العالم إذا اضطربت، ولا يضطرب العالم إذا استقرت، ولم يحدث فى الزمن الأخير حدث عالمى قط إلا كان رده وصداه على هذه البقعة من الكرة الأرضية، فإذا ملكنا إرادتنا فى هذه البقعة فهى حاجز الأمان بين المشرق والمغرب، وبين المتنازعين فى كل وجهة..».



11 هدفاً استراتيجياً نجحت دولة 30 يونيو فى تحقيقها

كثر الحديث عن مصطلح الأمن القومى فى جميع وسائل الإعلام والأوساط السياسية والعلمية والاجتماعية، فمقاومة الإرهاب أمن قومى والتعليم والبطالة والمخدرات أمن قومى وانخفاض مستوى الصحة العامة للشعب أمن قومى، وهكذا إلى أن نصل إلى أن إضراب عمال أو مظاهرة واعتصام وقطع طريق أو كبت حرية التعبير والاعتداء على حقوق الإنسان أمن قومى، فمن هنا أصبح ضروريًا تعريف ما هو مصطلح الأمن القومى؟

بقلـم:

لواء دكتور محمد الغبارى
مدير كلية الدفاع الوطنى الأسبق

إن الإنسان بطبيعته الغريزية يسعى إلى توفير احتياجاته المادية (المأكل– المشرب– الملبس...) واحتياجاته النفسية والمعنوية (حب- تآلف- استئناس- زهو – تفاخر.....)، ويضع الإنسان ترتيبًا وأولوياتٍ لحاجته المادية والنفسية بالفطرة، فمثلا العيش والسكن أولاً وبتحقيقهما يبحث عن الحب والألفة والأنس وعندما يطمئن ويأمن على رزقه واستقراره يبحث عن التقدير والانتماء والرضا، ثم ينتقل بعد ذلك إلى تأمين حياته ومعيشته ضد اعتداءات الآخرين، وهو ما يسمى بالبعد الأول للأمن القومى (البعد الداخلي)، فإذا انتقلنا إلى الحاجة للتأمين الجماعى (العائلة/ الحى/ المدينة/ الدولة) فإنه يهتم بدراسة المؤثرات الخارجية على أمنه، والتى قد تتعارض مع مطالبه وحصوله على احتياجاته (لشخصه أو للمجتمع أو الدولة) مع الآخرين، وتصطدم بمصالح أو أهداف قومية لمجتمعات أو دول أخرى، وهو ما يسمى بالبعد الثانى للأمن القومى (البعد الخارجى).

البعد الداخلى للأمن القومى:

يتحدد هذا البعد على أرض أو إقليم الدولة نفسها، أى داخل حدودها السياسية أو الجغرافية المعترف بها، وتكون فى أحسن حالاتها الأمنية إذا انطبقت كل منها على الأخرى، ويتأثر استقرار الأمن كلما زاد الاختلاف، ويحتاج إلى إجراءات للتعويض، ويتم العمل فى هذا البعد على توفير الاحتياجات المادية والنفسية/ المعنوية للفرد والمجتمع من خلال الإمكانيات الذاتية المتاحة للدولة بقدر الإمكان، أى محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى من مواردها الذاتية (قوى الدولة الشاملة)، وتحدد الاحتياجات الأخرى (المطالب) لتوفيرها من الخارج فى حالة نقصانها فى مواردها الذاتية والعمل على تحقيقها بالتعاون مع دول الجوار الإقليمى أو

> كانت أحداث 25 يناير كجزء من أحداث الربيع العربى هى نتيجة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الاستعمارى الحديث منذ العقد الأخير من القرن الماضى وبداية هذا القرن، حيث أعلنت كوندا ليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أنه حان الوقت لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد ولو بالقوة، وكان الهدف منها هو إحداث الفوضى بالمنطقة العربية وتغيير نظم الحكم فيها

المحيط الدولى، وذلك بالاتفاقيات الاقتصادية أو الدخول ضمن التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية التى تحقق تلك المطالب.

البعد الخارجى للأمن القومى:

يتسع هذا البعد ليتخطى حدود الدولة السياسية والجغرافية، ويشمل مناطق إقليمية وأخرى دولية وليس له حدود ثابتة، والتى بها مصالح الدولة (حيوية كانت أو أقل) واهتماماتها فى مجالات الأمن القومى كلها (سياسية –اقتصادية– عسكرية –اجتماعية– وجيو بوليتيكية– معلوماتية)، وكذلك المؤثرات على عناصر تلك المجالات الأمنية، وهو هنا بخلاف البعد الداخلى، حيث تتغير حدوده واتساعها بتغير محدداته (نوع المطلب – المدى الزمنى – استراتيجية ونوعية السلعة – مدى الإقبال الدولى عليها -العلاقات الدولية -الانضمام إلى تجمعات سياسية أو اقتصادية.....).

يقسم البعد الخارجى لسهولة التعامل مع مكوناته الكثيرة إلى بعد جغرافى قريب يطلق عليه إقليمى مباشر أو غير مباشر، وقد يكون متعدد الانتماءات، وخاصة فى المنطقة العربية، فكل دولة عربية لها بعد إقليمى عربى وآخر إفريقى أو آسيوى، وبعد إقليمى إسلامى وآخر متوسطى وبعد إقليمى نيلى أو بحرى، وكلها أبعاد جغرافية قريبة، أما المناطق الأكثر بعدًا فيطلق عليها البعد الخارجى الدولي, وقد زادت أهمية هذا البعد بتطور وتقدم المواصلات والاتصالات وتنوعت وأصبحت المتغيرات والمؤثرات والأحداث البعيدة (مسافة-أهمية) ذات تأثير مباشر على الأمن القومى للدولة يمكن صياغتها فيما يسمى بالتحديات والتهديدات الداخلية أو الخارجية.

> **ثورة 30 يونيو بنجاحها فى تنحية الإخوان المتأسلمين عن حكم مصر هى والعناصر المدعية الليبرالية والمؤيدة من الخارج أوقفت تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، إيقافًا مؤقتًا، مما نتج عنه زيادة عنف الإرهاب وتهديده المباشر للأمن القومى المصرى فى كافة مجالاته ودوائره، وكان لزامًا على القيادة السياسية الجديدة مواجهته، وبكل حزم ووضع الاستراتيجية القومية الشاملة لمجابهة تلك التهديدات، فكانت الرؤية الاستراتيجية 2030**

إن المهمة الرئيسية لأى سلطة سياسية للدولة أو الكيان السياسى هو العمل على تحقيق الأمن القومى لتلك الدولة أو الكيانٍ السياسى وذلك بمواجهة الآتى:

أولاً: كل من التحديات الداخلية مثل البطالة والفقر والمرض والجهل، وما يتسبب عنها من اضطرابات ومظاهرات واعتصامات، وكذا التهديدات الداخلية مثل الإرهاب الدولى أو محاولات البعض باستخدام العنف لتقسيم الشعب وتفتيت كيان الدولة.

ثانيًا: التحديات والتهديدات الخارجية مثل تهديد استقلال الدولة، أو استقطاع جزء من حدودها، أو الاعتداء عليها وإيقاف وتعطيل تنفيذ هدف قومى أو مصلحة قومية

مسئولية تحقيق الأمن القومى.

هى مسئولية جماعية لجميع عناصر الشعب وفئاته ومؤسساته التنفيذية والتشريعية عامة، ونص الدستور المصرى على تلك المهمة الخاصة، والتى كلف بها القوات المسلحة، حيث جاء النص فى المادة 200 كالآتى:

القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هى التى تنشئ هذه القوات، ويحظر على أى فرد أو جهة أو جماعة أو هيئة إنشاء تشكيلات، أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذى ينظمه القانون.

نتائج أحداث 25 يناير 2011:

كانت أحداث 25يناير وهى من ضمن أحداث الربيع العربى هى نتيجة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الاستعمارى الحديث منذ العقد الأخير من القرن الماضى وبداية هذا القرن، حيث أعلنت كوندا ليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أنه حان الوقت لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد ولو بالقوة، وكان الهدف منها هو إحداث الفوضى بالمنطقة العربية وتغيير نظم الحكم فيها وتحقيق انهيار دولها وكياناتها السياسية.

وفى مصر قامت مجموعة من الشباب بالمظاهرات والاعتصامات بأعداد تفوق قدرة الشرطة على فضها، ولدعم هذا العمل المادى قامت العمليات النفسية المدارة من الخارج بزيادة الحشد والتأييد الشعبى والشباب الطاهر غير الواعى، وذلك ببث معلومات تزيد الكراهية للشرطة والحاكم من محطات فضائية لها مصداقية سابقة مدعمة بفيديوهات تزعم تعذيب الشرطة للمواطنين (خالد سعيد) وحوارات فى تلك الاتجاهات ونقل أحداث الفتنة من أماكن الحشد بواسطة الحرب النفسية وإدارة تنفيذها الإشاعات، حيث يؤكدها بعض الإعلاميين المأجورين فى قنوات تلفزيونية خارج مصر أو محلية، وكذا وسائل التواصل الاجتماعى مثل «فيس بوك» و«تويتر» ونشر قضايا تعذيب وضياع حقوق الإنسان المصرى وسلب حرياته ونهب أموال الدولة من رئيس البلاد، وقيامه بتهريبها خارج البلاد مع إذاعة تصريح لمسئول أجنبى يؤكد فيه بأن حجم أموال الرئيس فى بلد ذلك المسئول بلغت كذا مليار دولار، مما يدفع الشعب إلى زيادة الثورة والإصرار عليها، حتى يحدث العزل وإسقاط القيادة السياسية للدولة.

> كان أحد المهام الأساسية للاستراتيجية المصرية العمل على الحد من ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب ومحاولة الوقوف على أسبابها، حتى يمكن الوصول إلى حلول يتم من خلالها القضاء على الأسباب المؤدية إليه، وبالتالى عدم إمداد التنظيمات الإرهابية بالشباب أى بالقوة البشرية الفاعلة فى الحرب بالوكالة

وهنا تبدأ المرحلة الثانية لمخطط التنفيذ وهى وجوب فك هذا التحالف والوحدة بين الثوار والشعب، لأن الهدف هو الفوضى، فتبدأ العمليات النفسية فى طرح موضوعات الانقسام بين المتظاهرين والمعتصمين والشعب، وخاصة عنصر الشباب المندفع والمتحمس للتغيير، فتكون البداية مناقشات جدلية بسيطة تتطور بسرعة للحدة والانقسام مثل هل نبقى على النظام الجمهورى أم نعيد النظام الملكى وولى العهد موجود فى دولة أجنبية قريبة؟ فينقسم المجتمعون فى الميدان، وبالتالى أتباعهم ومؤيدوهم ثم يعرض سؤال ثانٍ هل نبقى على نظام الحكم الرئاسى أم نغيره إلى برلماني؟ فيزيد الانقسام، وسؤال ثالث هل نبقى على مجلسى الشعب والشورى أم نكتفى بمجلس الشعب فقط لأننا دولة فقيرة؟، كل ذلك مدعوم بالحوارات التلفزيونية والندوات السياسية وأحاديث فى الصحافة، كل يؤيد فكرة أو نقدًا ضد الفكرة ما بين معارضين ومؤيدين لوجهات النظر المنقسمة، وفى خضم ذلك يأتى طلب من المتآمرين والإخوان المدعين دائمًا بأنهم الأكثر تضررًا من الشرطة، وهم فى قلب المتظاهرين بأنه يجب الانتقام من الشرطة وما تبقى منها بالأقسام ومديريات الأمن ومقارات مباحث أمن الدولة، ويتم حرق معظمها وقتل من فيها، وامتد العنف إلى مقرات المحاكم ومنشآت الدولة؛ انتقامًا من القضاء أو إحداث شلل للمشكلات بين الناس وعدم حلها ومحاولة الهجوم على وزارة الدفاع أو اقتحام مدينة الإنتاج الاعلامى ومحاصرة المحكمة الدستورية، وهنا ينقسم المتظاهرون إلى عدة أقسام فمنهم من ينغمس بالاستمرار فى ممارسة العنف، ومنهم من يبقى فى الميدان والاعتصام دون الاشتراك فى ذلك العنف والتدمير والتخريب غير المبرر، ومنهم من ينسحب من الاشتراك فى الانحراف الذى أصاب تلك الثورة، وبهذا يتم التفريق والتشتت ويبقى الفصيل الأكبر تنظيميًا (جماعة الإخوان) على الأرض محتميًا بقدرته على الحشد مرة أخرى مع الشباب المدرب فى الخارج والمدعوم من الدول القائدة لمشروع الشرق الأوسط للتفاوض مع من بيده السلطة المؤقتة، ويعمل بكل الوسائل الممكنة، حتى تقع السلطة فى يده وهو المطلوب وصولها إليهم، لأنهم هم الحاضنون للإرهاب الدولى فى المنطقة كلها، وهو أداة تنفيذ الحرب بالوكالة، ويتم ذلك مدعومًا بجميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة داخليًا وخارجيًا.

ويمكننى أن ألخص وأوجز أهم التحديات والتهديدات التى نتجت عن ثورة 25 يناير فى مصر فى الآتى:

فى المجال السياسى والأمنى:

(1) تحديات وتهديدات فى شبة جزيرة سيناء: تكرار تفجير خط أنابيب الغاز بسيناء، وتعرض أقسام الشرطة لهجمات متكررة، مثل تعرض موقع مصرى حدودى عند رفح يوم 5 أغسطس 2012 إلى هجوم أسفر عن استشهاد (16) جنديًا مصريًا، وانتشار التنظيم الإرهابى بيت المقدس فى المنطقة من رفح إلى العريش، وقد ترتب على ذلك التخطيط الاستراتيجى لعملية القضاء على الإرهاب فى سيناء وقيام القوات المسلحة والشرطة فى آخر مرحلة بعملية واسعة سيناء 2018 لإعادة السيطرة المصرية على سيناء، وعلى جانب آخر فإن إسرائيل ظلت تروج لفكرة عدم قدرة مصر على بسط سيطرتها على سيناء وتحولها إلى مرتع للجماعات الإرهابية التى اتخذت منها قاعدة لشن الهجمات عليها لكن تأكد الجميع من كذب هذا وأن مصر قادرة على القضاء على الإرهاب بجيشها وشرطتها.

(2) المطالب الفئوية والاعتصامات وقطع الطرق والتعامل الخاطئ معها: نشأت ظاهرة اعتصام المواطنين للمطالبة بمطالب فئوية، أو للاعتراض على القرارات الحكومية، حيث وصلوا فى

اعتصامهم إلى قطع الطرق واعتراض السكك الحديدية، ومن المؤسف أن الحكومة فى هذا التوقيت اعتادت على الاستجابة لمطالبهم، مما أدى إلى شيوع وتفاقم هذه الظاهرة.

(3) تحديات وتهديدات سياسية ذات طابع دينى: صعود التيار الدينى المتطرف ووقوع أحداث عنف طائفية مما يهدد الاستقرار ويثير الفتنة. والزج بالدين فى الحياة السياسية منذ أن قررت جماعة الإخوان تأسيس حزب الحرية والعدالة، ليكون ذراعًا سياسية لها ووصولهم إلى سدة الحكم بنجاح مرشحهم فى الانتخابات الرئاسية مع ظهور أحزاب دينية أخرى.

فى المجال العسكرى:

(1) استمرار جهود ومحاولات بعض القوى المعادية للإضرار بالمصالح المصرية، خاصة يما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة للتأثير على حجم المساعدات العسكرية، أو تعليق فرص الحصول على أنظمة تسليح متطورة.

(2) التأثير على مكانة مصر ودورها فى مستقبل الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمى.

(3) الاتجاه لتغيير الترتيبات الأمنية فى شبة جزيرة سيناء بما يهدد الأمن القومى المصرى ويخدم الرؤية الإسرائيلية.

فى المجال الاقتصادى:

(1) تراجع عجلة الإنتاج، وتوقف المصانع عن العمل (حوالى 1200 مصنع).

(2) خروج كثير من رؤوس الأموال الأجنبية من مصر.

(3) تراجع حجم الصادرات المصرية.

(4) إضرابات العمال بقطاعات كبيرة وتأثرها بالشغب، مما أثر سلبًا على عجلة الإنتاج.

(5) انخفاض الناتج القومى المصرى من 8.2 إلى 2 فى المائة.

فى المجال الاجتماعى:

(1) اختلال منظومة القيم بعد الثورة، وظهور عناصر خلل جديدة أهمها (الاعتداء على الملكية العامة والخاصة عدم احترام القوانين والآداب العامة عدم مراعاة مصالح الآخريين - التطاول على الرؤساء فى العمل - العنف فى مخاطبة الآخرين- الجدال العنيف من أجل فرض الرأى) انعكس هذا الخلل فى النفس البشرية، حيث إحداث شعور عام لدى المصريين بأن ثمة نتائج سلبية للثورة، وأن الثورة كشفت عن الجوانب السلبية فى الشخصية المصرية.

(2) معضلة الأمن، حيث شكلت أحد التحديات الاجتماعية الهامة، والتى يعد أهم أسبابها نقص الفاعلية الأمنية، فقد ظلت الشوارع لمدة طويلة دون تواجد أمنى يذكر، مما ترتب عليه انتشار ظاهرة حيازة السلاح للدفاع عن النفس أو تحقيق مآرب أخرى مع انتشار البلطجة، بالإضافة إلى مشاعر عدم الثقة بين المواطنين ورجال الأمن، وعدم قدرة الجهاز الأمنى وقتها على استعادة الثقة وعدم قدرته على تغيير استراتيجياته الأمنية بسبب تزايد التحديات.

فى المجال الإعلامى:

(1) عدم مواكبة الإعلام الرسمى المصرى للأحداث.

الهدف الاستراتيجى الأول بعد الثورة كان بناء مصر القوية ذات الدعائم الراسخة التى تتخذ من التنمية الشاملة والمستدامة سبيلًا لتفوقها وركيزة لانطلاق دورها الخارجى، والاعتماد على قوتها الشاملة فى التأثير على محيطها الإقليمى والدولى، للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها


تحولت سيناء من بؤرة إرهابية إلى منطقة تنمية ومشروعات عملاقة

استمرت القيادة السياسية للبلاد فى تنفيذ المخطط الاستراتيجى وتحقيق طفرة فى كثير من المشكلات، والتى كان من أهمها توفير الوقود والكهرباء والمواد الغذائية ومحاربة البطالة، حتى انخفضت النسبة من 14 فى المائة إلى 7 فى المائة والقضاء على الإرهاب وبدء تعمير سيناء وتغيير وتجديد البنية التحتية فى مصر كلها وفى جميع مجالاتها ومازال العمل مستمرًا

(2) زيادة عدد القنوات الفضائية الخاصة دون وجود تشريعات حقيقية تنظيم عملها.

(3) وجود شبهات تمويل أجنبى لبعض الفضائيات.

(4) زيادة الإقبال على استخدام الإعلام الإلكترونى دون وجود تشريعات واضحة.

المشهد الأول لتدخل القوات المسلحة

بناء على تفويض الرئيس مبارك بان تتولى القوات المسلحة زمام الأمور فى مصر نزلت القوات المسلحة إلى الشارع المصرى للحفاظ على الأهداف الحيوية ومصالح الشعب، مع محاولة إرجاع الشرطة المدنية ولو تدريجيًا، والعمل على إنهاء التواجد فى الميادين، وكذا الاعتصامات، أى إنهاء كل ما هو ضار بالأمن القومى.

- يضطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة المؤقتة للحكم إلى تعديل الدستور والاستفتاء عليه وإجراء انتخابات لمجلسى الشعب والشورى والرئاسية، والذى عزف الشباب الثورى عن الترشح فيها فخلا المسرح السياسى الداخلى منهم، واستقر فى جانب التنظيمات الإسلامية، وعلى رأسهم جماعة الإخوان، وتنجح فى الاستئثار بالسلطة مدعومة من تنظيمات السلفيين.

- تفشل جماعة الإخوان فى الحكم بعد تنحيتها لكل داعميها وانفرادها بالحكم، مما أثار وشكك جميع عناصر وطوائف الشعب فى منهجهم الذى استمرت عليه الجماعة، وكان أبرز أهم مظاهر الفشل الآتى:

1 - اقتصار التعيينات الحكومية والمناصب العليا فى الجهاز الإدارى على عناصر الجماعة.

2 - الفشل فى إدارة أزمة نقص الوقود وانقطاع الكهرباء والمياه المستمر.

3 - عدم قدرة الجماعة على حل مشاكل المصانع المتوقفة نتيجة الثورة.

4 - الفشل الذريع فى السياسة الخارجية على المستوى الاقليمى والدولى.

5 - ضعف القيادة السياسية وإثارة موضوع سد النهضة وفضيحة مؤتمر الرئيس الإخوانى مرسى على الهواء مما أثار الإثيوبيين والأفارقة، وأظهر مصر بالدولة المعتدية ولم يلجأ لمجلس الأمن القومى المصرى كما نص الدستور.

6 - مشروعات اقتصادية فاشلة مثل إقليم قناة السويس، حيث تقسيم مصر إلى الوادى وإقليم قناة السويس وإمارة سيناء ومحاولة بيع الآثار المصرية لإحدى الدول لتوفير سيولة الإصلاح.

7 - إعلان فرض حظر التجوال على منطقة القناة، وخاصة بورسعيد دون التمكن من تنفيذه.

8 - عدم القدرة أو الرغبة فى إعادة الأمن والأمان إلى الشارع المصرى وعودة الشرطة ورفع كفاءتها.

المشهد الثانى لتدخل القوات المسلحة

أدى ذلك الفشل إلى احتقان الشعب وبدأ فى الاعتراض والنزول إلى الشوارع والميادين، ولكن لا إجابة من القيادات الإخوانية وتصاعدت ثورة الشعب ونزول الجماهير إلى الاتحادية، مطالبة بتنفيذ الإصلاح لنيل حقوقها وإسقاط هذا الحكم القاصر


لجأت الجماعة إلى العنف لإرهاب معارضيها


فشلت الجماعة الإرهابية فى إدارة ملفات الدولة وتحقيق مطالب المواطنين فى حياة آمنة فزادت الطوابير وتحول الحصول على خدمة إلى معركة

وتحشد جماعة الإخوان ميليشياتها وأصبح الصدام وشيكًا بين جموع الشعب الأعزل وعناصر الإخوان المسلحة.

وتدخل وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسى لتحقيق الوفاق بين النخبة السياسية والرئاسة، ولكن مكتب الإرشاد للجماعة يرفض، وتتصاعد الأمور إلى الأسوأ وينزل الجيش إلى الميادين العامة ولتأمين المنشآت الحيوية، ويحشد الإخوان ميليشياتهم فى ميدانى النهضة ورابعة ولمنع التصادم بين الجماهير الثائرة وميليشيات الإخوان، ويوجه وزير الدفاع مهلة أسبوعًا لجميع الأطراف لإنهاء التوتر بالمباحثات، ولكن لا مجيب، ويرسل آخر إنذار للرئيس الإخوانى مرسى، إما انتخابات رئاسية مبكرة أو إنهاء التوتر مع الثوار خلال 48 ساعة.

ثورة 30يونيو

- تنتهى المهلة الأخيرة بقرار مكتب الإرشاد الحاكم الفعلى الذى أمر مرسى برفض اللقاءات، مما زاد من الثورة والتى تبلورت فى صورة مظاهرات 30 يونيو 2013 ضد مرسى وتنظيمه وخرجت ميليشيات الإخوان لتأييد رئيسهم المعزول محمد مرسى، وأصبحت الحرب الأهلية وشيكة لولا انتشار الجيش بين الشعب وميليشيات الإخوان، وفى يوم 3 يوليو عام 2013 قام وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي بإعلان عزل الرئيس الرافض لإجراء انتخابات مبكرة، وبعد توافق جميع عناصر الأمة وإصدار بيان للشعب وحضره ممثلوا جميع الأطياف السياسية والأزهر والكنيسة، وتم تعيين المستشار عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا للبلاد وإصدار خريطة طريق/ المستقبل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتعديل الدستور، ذلك الحدث الذى أحدث انقسامًا داخليًا وخارجيًا، حتى على تسميته، ففى حين يسميه البعض ثورة استجاب لها الجيش وهى العناصر الوطنية المقاومة لمشروع الشرق الأوسط والمؤامرة على البلاد، ويسميه البعض الآخر انقلابًا عسكريًا وهم الإخوان والعناصر الليبرالية المؤيدون من الخارج والمدعمون لمشروع المؤامرة على البلاد؛ اعتقادًا منهم أنهم قادرون على إقامة دولة الخلافة أو دولة مدنية طبقًا لرؤية كل منهما، مما أدى إلى قيام احتجاجات ومعارضة مسلحة من قبل تنظيم الإخوان مدعومًا من السلفية الجهادية وتنظيماتها المتشددة والمتطرفة مع اعتصامهم فى منطقتى تقاطع طرق مسجد رابعة بمدينة نصر وميدان نهضة مصر بالجيزة.

- استمر الحال فى مناشدات ومفاوضات مع قادة الإخوان لفض الاعتصامات والحوار السياسى دون جدوى، بل زيادة تحصينات وتسليح الاعتصامات حتى شهر أغسطس حين قام الجيش والشرطة بفض الاعتصامين بعد عدة إنذارات وتحديد ممرات آمنة للخروج وترك الأسلحة. واستمرت القيادة الجديدة المؤقتة برئاسة المستشار عدلى منصور فى إدارة البلاد لتحقيق خريطة الطريق مع استمرار الأعمال الإرهابية من الجماعة وحلفائها من السلفيين الجهاديين وأنصارها فى سيناء مثل جماعة أنصار بيت المقدس، التى تم تدعيمها فى فترة المعزول مرسى.

- سارت خريطة الطريق فى تنفيذ ما اتفق عليه فيها، وتم مطالبة جماهير الشعب المصرى بجميع طوائفه وفئاته المشير عبدالفتاح السيسى بالترشح للرئاسة، فترشح وفاز بالانتخابات باكتساح، واتخذ مبدأ التنمية الشاملة والإصلاح الاقتصادى منهجًا لخروج مصر من أزمتها، بالإضافة إلى إعلانه الحرب على الإرهاب بعد أن أخذ موافقة الشعب بنزوله إلى الميادين؛ إعلانًا عن التأييد يوم 26 يوليو سواء كانت عناصر الإرهاب داخل القاهرة والمحافظات وسيناء والمدعومة بالكامل من جماعة الإخوان الهاربة خارج البلاد.

- قامت ثورة 30 يونيو وبنجاحها فى تنحية الإخوان المتأسلمين عن حكم مصر هى والعناصر المدعية الليبرالية والمؤيدة من الخارج أوقفت تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، إيقافًا مؤقتًا، مما نتج عنه زيادة عنف الإرهاب وتهديده المباشر للأمن القومى المصرى فى كافة مجالاته ودوائره، وكان لزامًا على القيادة السياسية الجديدة مواجهته، وبكل حزم ووضع الاستراتيجية القومية الشاملة لمجابهة تلك التهديدات، فكانت الرؤية الاستراتيجة 2030 التى أعلنها الرئيس السيسى والتى اتخذتها مصر منهجًا للتنمية الشاملة، ويمكن تلخيص أهم أهدافها فيما هو آتٍ بعد.


أحدث الأسلحة لدعم القدرات القتالية للقوات المسلحة


نجحت القوات المسلحة فى القضاء على الإرهاب كأكبر تحدٍ واجهها بعد 30 يونيو

أهداف الاستراتيجية

1 - بناء مصر القوية ذات الدعائم الراسخة التى تتخذ من التنمية الشاملة والمستدامة سبيلًا لتفوقها وركيزة لانطلاق دورها الخارجى، والاعتماد على قوتها الشاملة فى التأثير على محيطها الإقليمى والدولى، للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها.

2 - تعبئة الموارد والإمكانيات المادية والمعنوية للدولة (قوى الدولة الشاملة) وضمان أنسب أسلوب لاستغلالها مع البدء فى عملية الإصلاح الاقتصادى لتحقيق متطلبات وعوامل الحفاظ على الأمن القومى المصرى فى مواجهة التحديات والتهديدات الناجمة عن الحروب من الجيل الرابع أداة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير/ الجديد.

3 - تطوير القوات المسلحة المصرية والعمل على تحديثها بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا التسليح، مع تنويع مصادر السلاح ولما يلزم للحرب على الإرهاب الدولى وحماية أمن مصر القومى المصالح الاقتصادية فى المياه الإقليمية والاقتصادية الاستراتيجية المصرية بعد ترسيم الحدود البحرية والردع لأى عدو.

4 - دعم الأمن القومى المصرى من خلال مجابهة التطرف والعنف والإرهاب فى المجالين السياسى والاجتماعى، ومواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية فى هذا الصدد.

5 - تكامل جهود المؤسسات ذات الصلة بالتطرف والعنف والإرهاب الدولى على الأصعدة الوطنى والإقليمى والدولي.

6- التصدى لكل أشكال التطرف والعنف ومنع تسريبها إلى داخل جميع قطاعات المجتمع المصرى ومجابهة تداعياتها الخارجية والداخلية.

7 - العمل على الحد من ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب ومحاولة الوقوف على أسبابها، حتى يمكن الوصول إلى حلول يتم من خلالها القضاء على الأسباب المؤدية إليه، وبالتالى عدم إمداد التنظيمات الإرهابية بالشباب أى بالقوة البشرية الفاعلة فى الحرب بالوكالة.

8 - التنمية الشاملة والمستدامة للمناطق المهمشة والعشوائيات والقرى الأكثر فقرًا والجماعات الأكثر عرضة للخطر.

9 - تمكين الشباب ودعم اندماجهم بهدف الحد من التهميش الاقتصادى والتطرف السياسي.

10 - تعزيز جهود مكافحة الفساد ونشر الشفافية والمساءلة.

11 - إنشاء «استراتيجيات خروج» لمساعدة الأفراد عند ترك التطرف والعنف.

استمرت القيادة السياسية للبلاد فى تنفيذ المخطط الاستراتيجى وتحقيق طفرة فى كثير من المشكلات، والتى كان من أهمها توفير الوقود والكهرباء والمواد الغذائية ومحاربة البطالة، حتى انخفضت النسبة من 14فى المائة إلى 7فى المائة والقضاء على الإرهاب وبدء تعمير سيناء وتغيير وتجديد البنية التحتية فى مصر كلها وفى جميع مجالاتها ومازال العمل مستمرًا. من أجل مصر، الجمهورية الجديدة المدنية الحديثة التى تسود فيها المواطنة، والتنمية الشاملة وكرامة المواطن.

كان أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لدولة 30 يونيو تطوير القوات المسلحة المصرية والعمل على تحديثها بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا التسليح، مع تنويع مصادر السلاح ولما يلزم للحرب على الإرهاب الدولى وحماية أمن مصر القومى والمصالح الاقتصادية فى المياه الإقليمية والاقتصادية الاستراتيجية المصرية بعد ترسيم الحدود البحرية والردع لأى عدو

التنمية الشاملة والمستدامة للمناطق المهمشة والعشوائيات والقرى الأكثر فقراً

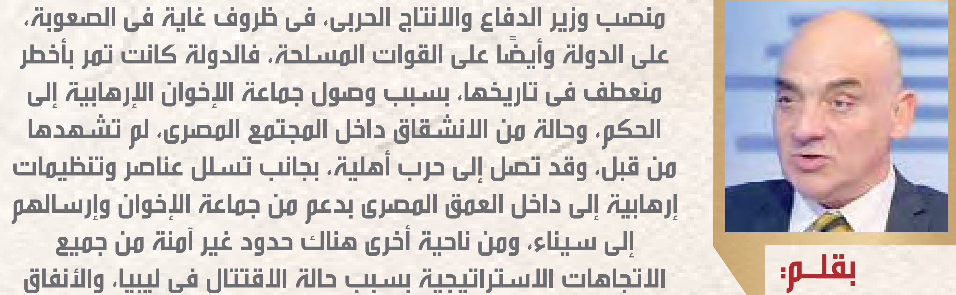
تم العمل على دعم الأمن القومى المصرى من خلال مجابهة التطرف والعنف والإرهاب فى المجالين السياسى والاجتماعى، ومواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية فى هذا الصدد وتكامل جهود المؤسسات ذات الصلة بالتطرف والعنف والإرهاب الدولى على كل الأصعدة الوطنى والإقليمى والدولى

محمد الغبارى

استعادة الدولة..
هزيمة الإرهاب..
بناء الجمهورية الجديدة
Issue NUM: 5151
28 يونيو 2023

المهمة الأصعب فى التاريخ المصرى

30 يونيو الطريق إلى القدرة والردع



بقلم:
جميل عفيفى
مدير تحرير جريدة الأهرام

فى يوم 12 أغسطس 2012 تولى الفريق أول عبدالفتاح السيسى منصب وزير الدفاع والانتاج الحربى، فى ظروف غاية فى الصعوبة، على الدولة وأيضًا على القوات المسلحة، فالدولة كانت تمر بأخطر منعطف فى تاريخها، بسبب وصول جماعة الإخوان الإرهابية إلى الحكم، وحالة من الانشقاق داخل المجتمع المصرى، لم تشهدها من قبل، وقد تصل إلى حرب أهلية، بجانب تسلل عناصر وتنظيمات إرهابية إلى داخل العمق المصرى بدعم من جماعة الإخوان وإرسالهم إلى سيناء، ومن ناحية أخرى هناك حدود غير آمنة من جميع الاتجاهات الاستراتيجية بسبب حالة الاقتتال فى ليبيا، والأنفاق فى الاتجاه الشمالى الشرقى، والجنوب، وساهمت تلك الحدود غير الآمنة فى تهريب أعداد كبيرة من الأسلحة إلى داخل الدولة، مما يهدد الأمن القومى للدولة بالكامل.



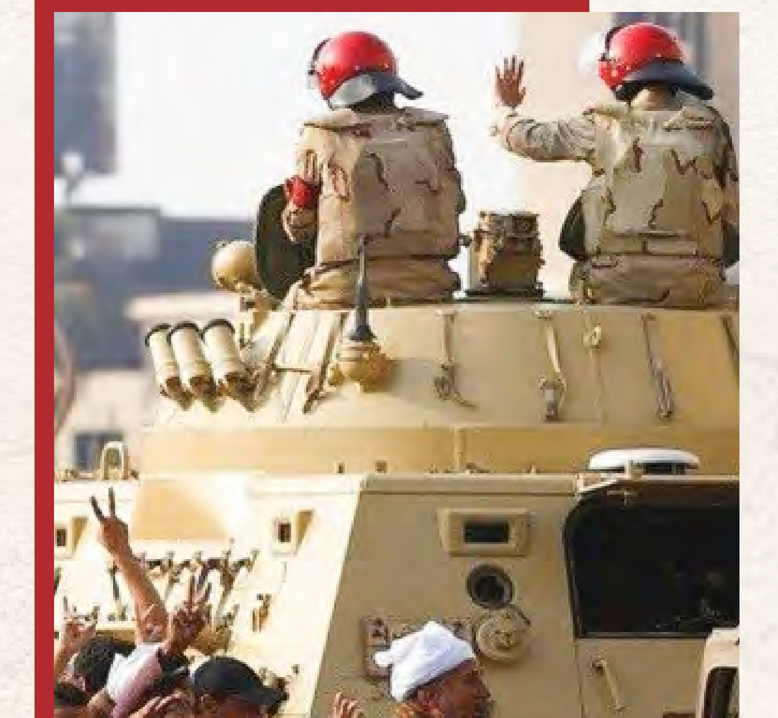
استراتيجية عسكرية جديدة لمواجهة المخاطر والتهديدات

ومع كل التهديدات السابقة فى الداخل كانت القوات المسلحة قد أنهكت بسبب تواجدها فى الشارع لتحقيق الأمن والانضباط منذ يوم 28 يناير 2011، والمحاولات المستمرة لجر الجيش للانزلاق فى صراع مسلح مع الشعب لإحداث الفرقة، وتنفيذ سيناريوهات الفوضى، ولهذه الأسباب كانت المهمة فى غاية الصعوبة من كافة الاتجاهات على وزير الدفاع وقتها وعلى القوات المسلحة بصفة عامة. ومن منطلق الدور المنوط بالقوات المسلحة المصرية لحماية الأمن القومى بمفهومة الشامل والحفاظ على الدولة من أى تهديدات، بدأ العمل داخل القوات المسلحة على مسارين الأول العمل على إعادة الثقة لضباط وصف وجنود القوات المسلحة، ورفع الكفاءة التدريبية والقتالية، وتجلى ذلك بلقاءات وزير الدفاع مع أفراد القوات المسلحة فى كافة المواقع، والحديث معهم لرفع روحهم المعنوية، واطلاعهم على كافة المستجدات فى الداخل والخارج، والاهتمام بالتدريب القتالى أيضا لاستعادة القدرة القتالية مرة أخرى، بل إن وزير الدفاع وقيادات القوات المسلحة كانوا يشاركون الجنود تدريباتهم حتى تصل الرسالة صحيحة، بجانب العمل على ضبط الحدود بالكامل ومنع التسلل وتهريب السلاح، والمهمة الأعظم وهى مواجهة التنظيمات والجماعات الإرهابية على أرض سيناء ومحاولة السيطرة على الوضع.

وعلى الجانب الآخر الذى لا يمكن أن تنفصل عنه القوات المسلحة وهو الحفاظ على الاستقرار الداخلى داخل الدولة، والعمل على تقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف، حتى لا تسقط الدولة من الداخل، ودائمًا ما كان يسعى وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسى أن ينقل الصورة الحقيقية للمجتمع والشارع المصري، إلا أن تنظيم الإخوان ورئيسهم يصم آذانه ولا يرغب فى تحقيق أى استقرار داخل الدولة والعمل فى نفس الوقت للسيطرة على مفاصل الدولة بالكامل.

امتلاك جيش قادر على الردع أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة المصرية

ومع تصاعد أعمال العنف فى الداخل وعمليات ترهيب المواطنين المستمرة دعت القوى الوطنية للنزول يوم 30 يونيو؛ بناء على استمارات حركة تمرد، وعلى الجانب الآخر حشدت جماعة الإخوان الإرهابية أنصارها فى ميدان رابعة العدوية، وعندما نزل أكثر من 34 مليون مواطن مصرى إلى الشارع من أجل إزاحة هذا التنظيم عن سدة الحكم، هنا جاء الدور الحقيقى والبطولى للقوات المسلحة المصرية فى الحفاظ على الأمن القومى المصري، والحفاظ على البلاد من الانهيار، فأعطت مهلة حتى يوم 3 يوليو لتعيد جماعة الإخوان الإرهابية حساباتها وتنصاع لمطالب الشعب، إلا أنها تكبرت ورفضت كل الحلول، فما كانت من القوات المسلحة إلا أن تعلن فى بيان 3 يونيو والذى حضرته القوى السياسية المختلفة، بتعطيل العمل بالدستور وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا للبلاد لحين إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك من منطلق الدور الاساسى والأهم للقوات المسلحة وهو الحفاظ على الأمن القومى المصرى.



وبعدها تعرضت مصر للكثير من الضغوط الخارجية والتهديدات التى كانت تواجهها، إلا أن القيادة الواعية للقوات المسلحة وقتها بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسى قررت، مواجهة كل تلك التهديدات بناء على تفويض الشعب لوزير الدفاع لمواجهة الإرهاب والتهديدات المحتملة.

وفى نفس التوقيت بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة فى تغيير الاستراتيجية العسكرية، وذلك بناء على التهديدات والمخاطر التى قد تواجهها الدولة، وترجم ذلك فى شكل التسليح الجديد، وأيضا الارتقاء بالفرد المقاتل، والتدريب الراقي، لحماية الأمن القومى للدولة المصرية، وأن تكون القوات المسلحة هى قوة الردع الحقيقية للدولة تحمى الحدود، والمصالح الحيوية وتواجه الإرهاب، وتساهم فى إعادة بناء الدولة مرة أخرى بعد حالة الانهيار التى وصلت إليه.

بعد ثورة 30 يونيو كانت هناك العديد من التهديدات والتحديات أمام الدولة، من أهمها:

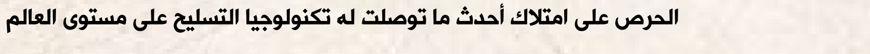
أولا: محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مصر وإعادة الإخوان إلى الحكم من خلال تجميد المعونة العسكرية وعدم تسليم مصر صفقة الطائرات الـ(اف 16) وأيضًا طائرات الاباتشى التى كانت فى مرحلة الصيانة، وبعض الأسلحة الأخرى.

ثانيًا: الإرهاب من خلال الجماعات الإرهابية المتواجدة على أرض سيناء، المدعومة من الخارج وسعيها إلى الانتقال إلى الدلتا لتنفيذ عمليات إرهابية على أرض مصر.

ثالثا: تهديد الملاحة فى البحر الأحمر وقناة السويس، من خلال محاولة سيطرة بعض الدول الإقليمية على مضيق باب الندب، وزرع تنظيمات إرهابية بها.

رابعًا: إقامة معسكرات جديدة للتنظيمات الإرهابية على أرض دولة الصومال والعمل على إعادة نشرهم على أراضى بعض الدول الأخرى فى القارة الإفريقية.

> تحركت القوات المسلحة فى أكبر عملية لإعادة التسليح فى تاريخها، وانفتحت على جميع دول العالم، وكانت البداية التعاقد مع فرنسا على الطائرات المتعددة المهام من طراز رافال بعيدة المدى، ووصل حتى الآن عدد الطائرات من هذا الطراز إلى 54 طائرة، ومن بعدها المدمرة من طراز فريم الحديثة، ثم بعد ذلك النقلة النوعية فى الاستراتيجية، وهى امتلاك البحرية المصرية حاملتى مروحيات من طراز ميسترال



الحرص على امتلاك أحدث ما توصلت له تكنولوجيا التسليح على مستوى العالم

خامسًا: حدود غربية شاسعة تصل إلى 1200 كيلومتر، تشكل ضغطا كبيرًا فى ظل عدم وجود قوات لليبيا تحمى الحدود من اتجاهها، وعمليات التسلل وتهريب السلاح إلى الدولة المصرية.

سادسًا: انتشار تنظيمات إرهابية مختلفة على الحدود الغربية التى تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومى المصري.

سابعًا: محاولة سيطرة دول إقليمية على شرق المتوسط وإعادة الترتيبات التى تحدث فى تلك المنطقة.

ثامنًا: الدعم اللامحدود للعناصر والتنظيمات الإرهابية التى تقاتل بالوكالة على أرض مصر.

كل تلك التهديدات وضعتها القيادة المصرية أمامها وقررت البدء الفورى فى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للقوات المسلحة.

التسليح

وبداية الفكر الاستراتيجى الجديد هو التسليح وتم تحديد نقاط هامة منها

أولا: امتلاك أحدث ما توصلت له تكنولوجيا التسليح على مستوى العالم.

ثانيًا: تنوع مصادر السلاح والانفتاح على جميع الدول التى تمتلك التكنولوجيا الحديثة، حتى لا تكن مصر صاحبة إرادتها لا تتبع دولة بيدها المنح والمنع.

ثالثا: الاهتمام بالتصنيع المحلى للسلاح، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وتوطينها فى مصر بالتعاون مع الدول الصديقة.

رابعًا: تطوير وتحديث الأسلحة الموجودة فى الخدمة لتتناسب مع الاستراتيجية الجديدة.

وفى هذا الإطار تحركت القوات المسلحة فى أكبر عملية لإعادة التسليح فى تاريخها، وانفتحت على جميع دول العالم، وكانت البداية التعاقد مع فرنسا على الطائرات المتعددة المهام من طراز رافال بعيدة المدى، ووصل حتى الآن عدد الطائرات من هذا الطراز إلى 54 طائرة، ومن بعدها المدمرة من طراز فريم الحديثة، ثم بعد ذلك النقلة النوعية فى الاستراتيجية، وهى امتلاك البحرية المصرية حاملتى مروحيات من طراز ميسترال، بالإضافة إلى 54 مروحية من طراز كاموف 52 الروسية الصنع التى تعمل على سطح تلك الحاملات، ثم من بعدها توالت الصفقات العسكرية واستلمت مصر 4 غواصات حديثة من ألمانيا، إضافة إلى لنشات صواريخ من كوريا الجنوبية وروسيا، والمدمرات من إيطاليا طراز فريم، بالاضافة إلى مقاتلات من طراز(ميج 29) الروسية، إضافة إلى صفقة الطائرات الأمريكية من طراز (إف 16) الأمريكية التى رفضت تسليمها فى البداية، بالإضافة إلى أنظمة حديثة من الدفاع الجوى والصواريخ والأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

وجاءت الطفرة الحقيقية فى نقل التكنولوجيا إلى مصر فى مجال الصناعات العسكرية من خلال التعاقد مع الجانب الفرنسى على صفقة 4 فرقاطات من طراز (جو ويند) تصنع الأولى فى فرنسا والثلاث الباقيات فى الترسانة البحرية بالإسكندرية بأياد مصرية خالصة، وتتميز تلك الفرقاطة بأنها شبحية لا يمكن التقاطها بالرادارات، وأيضًا تتميز بتكنولوجيا عالية، فوصول تلك التكنولوجيا إلى مصر هو المكسب الحقيقى فى تلك الصفقة.

وبالتوازى استطاعت الصناعات المحلية من خلال الهيئة العربية للتصنيع والإنتاج الحربى من تصنيع العديد من الأسلحة منها عربات



نقل الجنود والمدرعات ولنشات الصواريخ وكاسحات الألغام والصواريخ والأسلحة المتوسطة والخفيفة والذخائر.

كل تلك المنظومات الجديدة من الأسلحة شكلت قوة ردع حقيقية للدولة المصرية واستطاعت أن تحقق هدفها.

القواعد العسكرية والأساطيل

ومع امتلاك تلك المنظومات الحديثة من الأسلحة، جاء الفكر الاستراتيجى المتطور للقيادة المصرية بالتوجه إلى إنشاء الأساطيل البحرية والقواعد العسكرية، وهذا الفكر الجديد لتأمين الدولة بالكامل من كافة الاتجاهات الاستراتيجية، فتم إنشاء الأسطولين الشمالى ونطاقه البحر المتوسط من قناة السويس وحتى الحدود الغربية، ومدعوم بحاملة طائرات وعدد من الفرقاطات والغواصات واللنشات والأجهزة المعاونة، بالإضافة إلى قوات العمليات الخاصة البحرية التى تم إنشاؤها، والأسطول الجنوبى ومقرة سفاجا لحماية البحر الأحمر وصولا إلى باب المندب وتأمين المجرى الملاحى لقناة السويس، وتقود القوات فى الأسطول الجنوبى حاملة مروحيات، بالإضافة إلى القطع البحرية المعاونة الأخرى. وجاءت الطفرة فى إنشاءٍ قاعدة محمد نجيب العسكرية فى نطاق المنطقة الشمالية وصولاً إلى الحدود الغربية، والتى تضم جميع الأفرع والتشكيلات للقوات المسلحة لحماية المنطقة الغربية بالكامل وردع أى عدوان من تلك المنطقة وتأمين المصالح الحيوية فى البحر المتوسط، ثم بعد ذلك قاعدة برنيس العسكرية فى جنوب مصر لتأمين الملاحة فى البحر الأحمر وباب المندب وتامين الحدود الجنوبية بالكامل، وتضم أيضا جميع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المشتركة.

قوات جديدة

ووفقًا للتهديدات التى تواجهها مصر قررت القيادة استحداث قوات جديدة هدفها مواجهة الإرهاب بشكل أساسي، وهى قوات التدخل السريع والتى أنشأها الرئيس عبدالفتاح السيسى وقت أن كان وزيرًا للدفاع وقبل ترشحه للرئاسة، وتلك القوات تضم عناصر من الأفرع الرئيسية للقوات القوات المسلحة والأسلحة المشتركة هدفها مواجهة الإرهاب، وأيضا الوصول إلى أبعد نقطة خارج الحدود المصرية لضرب أى موقع يهدد الأمن القومى المصري، وتلك القوة على أعلى درجة من التدريب والتسليح والكفاءة. والقوة الثانية هى قوات شرق القناة لمواجهة الإرهاب، والتى بها أكبر غرفة عمليات لإدارة العمليات العسكرية، على أرض سيناء وتتسلح تلك القوات بأحدث الأسلحة وعلى أكبر قدر من الكفاءة والخبرة.

التعليم والتدريب

ومع امتلاك أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية كان العمل يسير على قدم وساق لتدريب عناصر القوات المسلحة لمواكبة النظم الحديثة من التسليح، بالإضافة إلى استيعاب الاستراتيجية الجديدة لمواجهة التهديدات المختلفة، فبدأ الاهتمام بالكليات والمعاهد العسكرية بشكل كبير، من حيث انتقاء الطالب وتدريبه بأحدث الوسائل ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وهذا الأمر يوليه الرئيس عبدالفتاح السيسى اهتمامًا كبيرًا، بجانب تحديث معهد ضباط الصف.

كما وضعت القيادة العامة للقوات المسلحة برنامجها التدريبى السنوى لجميع أفرع ووحدات القوات المسلحة التى تنفذ فى نطاقات الجيوش والمناطق العسكرية، وصولا إلى التدريبات الشاملة مثل (بدر وقادر وحسم)، والتى نفذت على جميع الاتجاهات الاستراتيجية لتنفيذ عمليات عسكرية على الحدود المختلفة، وقد تم تنفيذ جميعها بنجاح باهر.

ومع وصول القوات المسلحة المصرية إلى أعلى درجات القدرة والكفاءة القتالية واستيعاب التكنولوجيا العالية، أصبحت معظم دول العالم تطلب إجراء تدريبات مشتركة مع الجانب المصري، وللمرة الأولى نرى تدريبات مع الجانب الروسى واليونان وقبرص وفرنسا وبريطانيا، وباكستان وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية وتونس، وحلف شمال الأطلنطي والهند، بجانب الدول الشقيقة، مثل المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وتونس، والسودان.

وبالطبع أشادت جميع القوات بالمستوى العالى الذى وصلت إليه كفاءة وقدرة القوات المسلحة المصرية، وبالطبع التدريبات المشتركة تزيد من كفاءة القوات وتكسبهم الخبرات المختلفة فى التعامل، والانفتاح على المدارس المختلفة يحقق التفوق.

مواجهة الإرهاب

وكان التحدى الأكبر للقوات المسلحة المصرية هو مواجهة الإرهاب وضبط الحدود الاستراتيجية منعًا لتسلل عناصر وتنظيمات إرهابية لمصر، فكانت العمليات الكبرى تتم فى سيناء بداية من العملية نسر، ثم حق الشهيد بمراحلها الأربع، ثم العملية العسكرية الشاملة سيناء 2018، واستطاعت كل عملية أن تحقق أهدافها المرجوة منها، حتى تم القضاء على البنية التحتية للإرهاب فى سيناء وقطع جميع وسائل الدعم اللوجيستى له، بالإضافة إلى تدمير آلاف الأنفاق، مع المحافظة الكاملة على المدنيين وممتلكاتهم خلال العمليات العسكرية، التى نفذت بدقة متناهية بعد أن حاولت تلك العناصر أن تتخذ من المدنيين ساترًا لهم.

كما استطاعت القوات المسلحة أن تفرض سيطرتها بالكامل على الحدود الغربية فى عمل مضاعف من أجل منع تسلل العناصر والسلاح من الأراضى الليبية.

ولم يتوقف دور القوات المسلحة المصرية على مكافحة الإرهاب داخل الحدود فقط، ولكنها بالطبع تسعى إلى القضاء عليه داخل محيطها، فكانت البداية فى إحياء تجمع الساحل والصحراء، تلك المنطقة التى تعانى كثيرًا من الإرهاب لوجود تنظيمات عديدة بها مثل القاعدة وداعش، وبوكو حرام وغيرها من التنظيمات المستحدثة، وقامت مصر بمبادرة بتدريب ألف ضابط من دول الساحل والصحراء على مواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى إقامة مركز رئيسى بالقاهرة لمكافحة الإرهاب فى تلك الدول.

وبعد أن كانت مصر من أكثر دول الشمال الإفريقى التى يتم من خلالها الهجرة غير الشرعية إلى دول شمال المتوسط، استطاعت القوات البحرية المصرية أن تسيطر بالكامل على سواحلها، وتم تحقيق الإنجاز، فلم يخرج قارب واحد هجرة غير شرعية من المياه المصرية منذ عام 2016، وهو ما جعل دول شمال المتوسط تشيد باستمرار الدور المصرى فى هذا الإطار.

إن الاستراتيجية العسكرية الجديدة للقوات المسلحة استطاعت أن تحقق نجاحات ملموسة على الأرض يومًا بعد يوم، ما جعل ترتيب القوات على مستوى العالم فى مراتب متقدمة، واستطاعت أن تحارب الإرهاب؛ نيابة عن العالم على أرض سيناء وتحقق الردع الدائم، وبناء على تلك القدرة العسكرية الرادعة استطاعت الدولة أن تسير فى خطط التنمية الشاملة وتنطلق اقتصاديًا، وتصبح القوة الفاعلة فى منطقة الشرق الأوسط.

إن ما حدث من طفرات فى القوات المسلحة المصرية هو نتاج ثورة 30 يونيو الملهمة لتلك الاستراتيجية الجديدة لحماية الأمن القومى المصرى وحماية الشعب ومكتسباته.

> كان التحدى الأكبر للقوات المسلحة المصرية هو مواجهة الإرهاب وضبط الحدود الاستراتيجية منعًا لتسلل عناصر وتنظيمات إرهابية لمصر، فكانت العمليات الكبرى تتم فى سيناء بداية من العملية نسر، ثم حق الشهيد بمراحلها الأربع، ثم العملية العسكرية الشاملة سيناء 2018، واستطاعت كل عملية أن تحقق أهدافها المرجوة منها، حتى تم القضاء على البنية التحتية للإرهاب



استحداث قوات التدخل السريع القادرة على الوصول لأبعد نقطة لمنع أى تهديد للأمن القومى



تدريبات مشتركة غير مسبوقة مع أغلب القوى فى العالم دليل على الكفاءة العالية للجيش المصرى

ثورة أطاحت بطيور الظلام

فى الثلاثين من يونيو تمر علينا الذكرى العاشرة لثورة الشعب المصرى ضد حكم فاشى ديكتاتورى أراد أن يمحو الوجه الحضارى لمصر.. ثورة هب فيها ملايين المصريين يملأون الشوارع والميادين فى مختلف المحافظات يصدحون بصوت هادر: «يسقط يسقط حكم المرشد». وتأتى عظمة أى ثورة من سمو أهدافها ووطنية أبطالها ومدى حرصها على سلامة الوطن ومكتسباته، ولقد كانت ثورة الثلاثين من يونيو تجسيدًا حقيقيًا لإرادة شعب، وتصحيحًا لمسار ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م.

بقلم: د. سامى الشريف

تلك الثورة التى فقدت بوصلتها حين تصدرت مشهدها قوى إقليمية ودولية لا تريد لمصر أمنًا ولا استقرارًا فكانت النتيجة حزينة ومأساوية، إذ وصلت جماعة الإخوان الإرهابية إلى سدة الحكم على أكتاف الشرفاء من الشباب والمواطنين البسطاء الذين كانوا يطالبون بالعيش والحرية والكرامة.

لقد حكمت الجماعة الإرهابية مصر لمدة عام واحد فقط، وسرعان ما انكشفت عوراتها وبدا خبث مقاصدها ووضاعة أفكارها، وفى حين صبر المصريون ثلاثين عامًا على نظام شاب أداؤه العديد من الأخطاء والسلبيات إلا أنه كان حكمًا وطنيًا بامتياز، ليخرج الشعب مطالبًا بإسقاطه، فإنهم لم يحتملوا عامًا واحدًا من حكم نظام دموى فاشى ارتدى عباءة الدين وحاول أن يسلب مصر والمصريين هويتهم ويشوه حضارتهم، ويمحو تاريخهم لصالح أهداف الجماعة ومآربها، تلك الجماعة التى تحالفت مع أعداء الوطن وساومتهم على بيع سيناء ورهن إرادة المصريين ومستقبلهم لحساب قوى خارجية مقابل تثبيتها فى الحكم والاعتراف بشرعيتها.

إن ثورة الشعب المصرى ضد الجماعة الإرهابية جاءت منطقية وطبيعية نتاج ما ارتكبته من أخطاء فادحة وما اتخذته من إجراءات تعسفية خلال سنة سوداء تولت فيها الحكم، والحقيقة أن محمد مرسى لم يكن رئيسًا حقيقيًا لمصر بقدر ما كان ألعوبة فى أيدى قيادات الجماعة الإرهابية ومرشدها العام، وهو أمر غريب لم تمر به مصر طوال تاريخها، وكما يقول رجال التصوف الأخيار: «ألسنة الخلق أقلام الحق» يعنى: أن ما يدور على ألسنة الناس فى الخفاء أو العلن من ثناء أو ذم فى حق شخص أو جماعة ما هو عنوان الحقيقة إلى حد كبير، ولقد كانت ألسنة الغالبية العظمى من المصريين تتفق على أن هذا الرئيس «الوهمى» لا يليق بهم، وتلك الجماعة الإرهابية لا تمثلهم ولا تعبر عنهم، وأنها لا تعدو أن تكون وصمة عار فى جبين مصر.

> فى ظل حكم الجماعة الإرهابية عاث المتطرفون والإرهابيون فى الأرض فسادًا، واستوطنوا سيناء وسعوا لإقامة إمارة إسلامية متطرفة، وتلوثت أيديهم بدماء المئات من رجال القوات المسلحة والشرطة والأبرياء من أبناء الشعب المصرى، ورفعت شعار «القتل على الهوية»

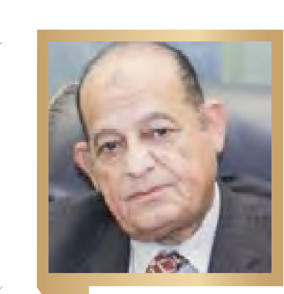
ومن دروس التاريخ أن البدايات فى حياة البشر والجماعات هى التى تصنع النهايات، وهى التى تصنع للمرء خاتمة تليق به وتكشف حقيقته، والواقع أنه منذ بداية وصول الجماعة الإرهابية لحكم مصر عاشت البلاد حالة من الاستقطاب الحاد الذى لم تعرفه طوال تاريخها، وفى ظل حكم الجماعة الإرهابية عاث المتطرفون والإرهابيون فى الأرض فسادًا، واستوطنوا سيناء وسعوا لإقامة إمارة إسلامية متطرفة، وتلوثت أيديهم بدماء المئات من رجال القوات المسلحة والشرطة والأبرياء من أبناء الشعب المصرى، ورفعت شعار «القتل على الهوية»، وفى ظل حكم الجماعة سادت حالة غير مسبوقة من الفوضى والتسيب، وسعى الإخوان إلى أخونة كل مؤسسات الدولة والسيطرة على مناصبها، وفشلوا فى إدارة كافة الملفات السياسية والاقتصادية والثقافية، وقدموا صورة هزيلة باهتة قزمت من مكانة مصر وأساءت لتاريخها وريادتها للمنطقة كقوة فاعلة إقليميًا ودوليًا، وإذا أردنا أن نصف ثورة الثلاثين من يونيو فنقول إنها: ثورة أطاحت بطيور الظلام من فوق سماء الوطن، وإنها ثورة ضد قوى الشر التى أرادت اختطاف الوطن، ثورة حررت مصر من قبضة جماعة إرهابية استهدفت تغيير هويتها.

نعم إن الثلاثين من يونيو ثورة شعب حماها الجيش وأسست لخارطة طريق لبناء الجمهورية الجديدة.

تحية لشعب مصر الأبى وقيادته الرشيدة، تحية لجيش مصر العظيم وشرطتها الباسلة وقضائها الشامخ.

وتحية تقدير واحترام لأرواح الشهداء من رجال القوات المسلحة والشرطة والمدنيين الذين بذلوا أرواحهم رخيصة، من أجل الحفاظ على حرية وكرامة مصر وبناء مستقبل أفضل للأجيال الجديدة.





سوف يذكر التاريخ أن الدولة المصرية منذ العام 2011 وحتى قيام ثورة 30 يونيو 2013 شهدت حالة من الانفلات الأمنى غير المسبوق فى تاريخ البلاد، فبالتزامن مع رغبة جماعة «الإخوان» الإرهابية فى إسقاط الدولة ومؤسساتها ضمن سلسلة الجرائم التى اشتهرت بها الجماعة منذ تاريخ تأسيسها عام 1928، استغل الخارجون عن القانون والبلطجية حالة الفراغ الأمنى فى تلك الفترة، لارتكاب أعمالهم الإجرامية من قتل وسرقة وتدمير وسطو على الأموال العامة والخاصة وإشاعة الفوضى فى البلاد.



بقلم: لواء د. سيد محمدين

الإدارة الاستراتيجية الأمنية المصرية ودورها فى نجاح الثورة

لقد شهد العالم على الهواء مباشرة عبر الشاشات والمحطات الفضائية المختلفة فى التو واللحظة، فاعليات ثورة الثلاثين من يونيو عام 2013، عندما خرج ملايين المصريين إلى الشوارع للإطاحة بحكم جماعة الإخوان الإرهابية وإفشال مخططاتها لإدخال البلاد فى دائرة الفوضى وعدم الاستقرار، وفى هذه اللحظات لم يكن أمام القوات المسلحة المصرية الباسلة خِيار آخر سوى الاستجابة لإرادة الشعب، وحماية ثورته التى مثّلت لحظة فارقة فى تاريخ مصر الحديث، وأسقطت مخططات العناصر الإرهابية لتدمير البلاد.

لم يكن أحد يتخيل أن مشاهد التخريب والدمار ولغة العنف والدم وأعمال التخريب التى ارتكبتها جماعة الإخوان عقب الإطاحة بهم فى الثلاثين من يونيو من خلال ثورة شعبية، سيتم استبدالها بمشاهد مبهجة ومشروعات تنموية بعد سنوات، لتعود مصر من جديد لشمسها الذهبي.

وفى هذه الأيام وبعد مرور عشر سنوات، وبالتزامن مع الاحتفال بذكرى انتصار ثورة الثلاثين من يونيو لإرادة الشعب، ونجاحها فى إسقاط المخطط الإرهابى لجماعة الإخوان، نستعرض

> لم يكن أحد يتخيل أن مشاهد التخريب والدمار ولغة العنف والدم وأعمال التخريب التى ارتكبتها جماعة الإخوان عقب الإطاحة بهم فى الثلاثين من يونيو من خلال ثورة شعبية، سيتم استبدالها بمشاهد مبهجة ومشروعات تنموية بعد سنوات، لتعود مصر من جديد لشمسها الذهبي

فيما يلى أبرز التحديات التى أطاحت بها دولة الثلاثين من يونيو لتصحيح المسار وإنقاذ البلاد من براثن الإرهاب.. ويأتى فى مقدمة هذه التحديات المخططات الإجرامية التى نفذتها الجماعة فى إطار سعيها المحموم للوصول إلى الحكم، وما أسفرت عنه تلك المخططات من إشاعة الفوضى وإسقاط المئات من شهداء الجيش والشرطة والمدنيين.. وقد جاءت أخطر التحديات الأمنية التى واجهت الجهاز الأمنى بعد وأثناء فوضى الخامس والعشرين من يناير 2011 على النحو التالي:

اقتحام السجون وحرق الأقسام وتهريب العناصر الإجرامية:

لقد شهدت مصر خلال الفترة من عام 2011 وحتى 2013 تكوين ثلاثة آلاف عصابة مسلحة، وهروب ثلاثة وعشرين ألف سجين جنائي، واقتحام عددٍ كبير من مراكز وأقسام الشرطة، بما يزيد على تسعين قسماً ومؤسسة شرطية بمختلف المحافظات وحرق مئات من سيارات الشرطة، فضلاً عن سرقة كميات كبيرة من الأسلحة النارية لاستخدامها فى الأعمال الإجرامية والتخريبية.

استغلت جماعة الإخوان حالة الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد فى تلك الأثناء فى تهريب عناصرهم الموجودة داخل السجون، وكان أبرزهم المعزول محمد مرسي، والذى تم تهريبه من سجن وادى النطرون، ولا يخفى على الجميع مكالمته الشهيرة مع قناة «الجزيرة»، والتى أقر فيها بعملية تهريبه من سجن وادى النطرون برفقة أربعة وثلاثين من أعضاء الجماعة.

المحاولات المستميتة لمحو ذاكرة الأمن المصري:

حاولت الجماعة الإرهابية وأجنحتها المسلحة، المتمثلة فى العديد من الحركات أطلقت عليها «حسم» و«لواء الثورة» و«كتائب حلوان» بكوادر من شبابها برئاسة القيادى الإخوانى المجرم «محمد كمال»، وغيرها من الحركات الإرهابية المنبثقة جميعاً من رحم جماعة الإخوان، ضرب البلاد بالفوضى الخلاقة التى تم تنفيذها وسبق نجاحها فى بلاد كثيرة، لكن باءت أحلامهم بالفشل على أرض مصر.

وارتكبت جماعة الإخوان عقب الإطاحة بهم عدة جرائم لم تشهدها مصر من قبل، فاعتصموا فى رابعة والنهضة، وخطفوا المواطنين وعذبوهم واستهدفوا رجال الشرطة لدى فض الاعتصامين المسلحين، واستهدفوا أقسام ومراكز الشرطة يوم الفض، فقتلوا 11 ضابطاً فى مذبحة كرداسة، وأحرقوا الكنائس، وأطلقوا الكتائب والاغتيالات لاستهداف الشخصيات العامة والأبرياء، فاغتالوا المستشار الراحل هشام بركات، وحاولوا اغتيال اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية الأسبق، والدكتور على جمعة مفتى الجمهورية السابق، واغتالوا المقدم محمد مبروك، وعدداً من الضباط، واستهدفوا الأكمنة، وزرعوا المتفجرات والقنابل فى كل مكان، واستهدفوا أبراج الكهرباء، وحولوا عدة مناطق لساحات قتال، مثل: «بين السرايات» و«محيط المنصة»، وألقوا الأطفال من أعلى العقارات فى الإسكندرية، واستهدفوا الجنود والأبطال فى سيناء، وفجّروا الكنائس يوم الأحد، واستهدفوا الركع السجود يوم الجمعة.

تردى الوضع الأمنى بالمحافظات:

نتيجة هروب العديد من العناصر الإجرامية من السجون، وتسللها فى أنحاء مختلفة من البلاد؛ عاشت العديد من المحافظات حالة من تردى الأوضاع الأمنية جراء قيام العناصر الإجرامية ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان بممارسة أعمالهم التخريبية.

وتنوعت عملياتها الإرهابية بين المسيرات المسلحة بمحيط المنشآت الحيوية وأقسام الشرطة، وزرع العبوات الناسفة واستهداف المنشآت والتمركزات الأمنية واغتيال ضباط الجيش والشرطة، واستهداف أبراج ومحولات الكهرباء والكنائس. وتنوع النطاق المكانى لتلك العمليات بين وادى النيل وشمال سيناء.

تضاعف معدلات الجريمة:

فى أعقاب يوم الثامن والعشرين من شهر يناير 2011، تضاعفت معدلات الجريمة بنسبة 200 فى المائة خلال شهرى فبراير ومارس، وبنسبة 300 فى المائة أثناء شهر أبريل، مقارنة بمعدلات الجريمة فى الأشهر نفسها من عام 2010. وقد تنوعت الأعمال الإجرامية ما بين قتل وخطف أطفال، واغتصاب، وسرقة بالإكراه تحت تهديد السلاح للمنازل والمحال التجارية والآثار، واقتحام أقسام الشرطة.

كما ارتفعت معدلات الخطف بهدف الحصول على الفدية من 107 حالات قبل الثورة، إلى 400 حالة بعد ثورة يناير، وكذا تصاعدت سرقات المنازل من 7000 حالة إلى أكثر من 11000، وتضاعف السطو المسلح 12 مرة، من 233 حالة عامٍ 2010 إلى ما يقرب من 3000 حالة سطو مسلح عام 2012، فضلاً عن ارتفاع حالات سرقة السيارات نحو 4 أضعاف، من 5000 سرقة على أكثر من 21000 حالة فى عام 2012.

كما استهدفت الجماعة الإرهابية مقار جهاز مباحث أمن الدولة فى مصر (الأمن الوطنى حاليا) فى محاولة لمحو ذاكرة الأمن المصري، وإسقاط أكبر جهاز أمنى فى منطقة الشرق الأوسط. حيث كان الجهاز الأمنى عقبة أمام الجماعة الإرهابية فى تنفيذ مخططاتها فى مصر، ورصد ووثق جرائمها، وأحبط الكثير منها، وتابع ورصد تخابرها مع الجهات الأجنبية.

ثورة الثلاثين من يونيو وتصحيح المسار

فى ضوء رغبة المصريين للإطاحة بالدمار الشامل الذى اجتاح البلاد بالإضافة إلى الزيادة الرهيبة فى الجرائم المشار إليها سابقا، جاءت ثورة الثلاثين من يونيو 2013، مطالبة بسقوط حكم الإخوان، واستعادة الدولة المصرية بعد اختطافها من أيادى الشر، وبالفعل نجحت إرادة المصريين فى إزاحة ستار الظلام والعنف الذى وُصمت بها الدولة المصرية، بعد أن ارتكبت جماعة الإخوان الكثير من الخطايا والجرائم للإضرار بأمن الوطن ووحدة وسلامة أراضيه.

كيف أعادت الشرطة الأمن إلى الشارع المصرى؟

على الرغم من كل هذا الخراب والدمار ولغة الدماء فى البلاد، ومصر تتصدى وتقاوم، وتؤكد الوعد الإلهى بأنها ستكون دوماً بلد الأمن والأمان، كما قال عنها القرآن الكريم: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين».. ولكن السؤال المهم الذى كان يُطرح آنذاك: كيف يمكن تحقيق ذلك على أرضٍ الواقع؟

وكانت الإجابة أن هناك عيوناً ساهرة، كانت قد قررت التصدى ببطولة وتسطر ملاحم جديدة فى تاريخ جهاز الشرطة، حيث قادت وزارة الداخلية ضربات استباقية قوية، أربكت العناصر الإرهابية ونجحت فى القضاء على (992) بؤرة إرهابية، وبالاشتراك مع القوات المسلحة الباسلة طهرت الصحراء من معسكرات المتطرفين، وفكّكت الخلايا العنقودية للجماعة، وضبطت المتورطين فى كافة أعمال التخريب بالبلاد، لتتراجع الحوادث الإرهابية من (481) حادثا عام 2014 إلى (22) حادثا فقط عام 2017، ثم بدأت فى التلاشى خلال عامى 2018 و2019.

إن شهداء ومصابين سقطوا وهم يسطرون الملاحم البطولية، ويعيدون مصر لسابق عهدها بلد الأمن والأمان، لقد دفع هؤلاءٍ الأبطال الحقيقيون «فاتورة» الأمن من أرواحهم، لنعيش جميعاً فى سلام وأمان.

لقد نجحت ثورة الثلاثين يونيو فى إفشال المؤامرات الدولية التى كانت تُحاك لتقسيم مصر ومحاولة تفكيك الجيش وخلق فوضى خلاقة فى البلاد، وانتصرت الثورة لإرادة المصريين فى الثالث من يوليو 2013 بعد فترة حكم عصيبة للجماعة الإرهابية، واستطاع الشعب المصرى ومعه قيادة مخلصة أدركت خطورة ما يُحاك للوطن أن يكتبوا «الخلاص» للوطن من حكم الإخوان الذين مارسوا كل السياسات القمعية، وأضروا بمصلحة البلاد.

> حاولت الجماعة الإرهابية وأجنحتها المسلحة، المتمثلة فى العديد من الحركات أطلقت عليها «حسم» و«لواء الثورة» و«كتائب حلوان» بكوادر من شبابها برئاسة القيادى الإخوانى المجرم «محمد كمال»، وغيرها من الحركات الإرهابية المنبثقة جميعاً من رحم جماعة الإخوان، ضرب البلاد بالفوضى الخلاقة التى تم تنفيذها وسبق نجاحها فى بلاد كثيرة، لكن باءت أحلامهم بالفشل على أرض مصر



> قادت وزارة الداخلية ضربات استباقية قوية، أربكت العناصر الإرهابية ونجحت فى القضاء على (992) بؤرة إرهابية، وبالاشتراك مع القوات المسلحة الباسلة طهرت الصحراء من معسكرات المتطرفين، وفكّكت الخلايا العنقودية للجماعة، وضبطت المتورطين فى كافة أعمال التخريب بالبلاد



دراما الاختيار قدمت صورة حية من جهود الشرطة وتصديها للبؤر الإرهابية الإخوانية

> استهدفت الجماعة الإرهابية مقار جهاز مباحث أمن الدولة فى مصر (الأمن الوطنى حاليا) فى محاولة لمحو ذاكرة الأمن المصري، وإسقاط أكبر جهاز أمنى فى منطقة الشرق الأوسط.لأنه كان عقبة أمام الجماعة الإرهابية فى تنفيذ مخططاتها فى مصر، ورصد ووثق جرائمها، وأحبط الكثير منها، وتابع ورصد تخابرها مع الجهات الأجنبية

لولا تضحياتهم ما تحقق الاستقرار والبناء

شهداء الوطن

شهداء الوطن، أبطال ضحوا ليحيا هذا الوطن برفعة وعزة، الأسماء كثيرة لأبطال واجهوا إرهاب الجماعة الدموية بكل جسارة وقوة، ونالوا الشهادة، وسيظل الجميع يذكرها بالخير والبطولة، فالتاريخ لن ينسى شهداءنا من الجيش والشرطة الذين فقدوا حياتهم على يد الجماعة الإرهابية.

فمنذ عزل الإخوان فى عام 2013، والإرهابية تواصل استهداف رجال الجيش والشرطة بخسة وجبن، القائمة كبيرة، لكن كل هذا لم يزد الأبطال من أبناء مصر إلا قوة وإصرارًا على المواجهة والدفاع عن الوطن واجتثاث الإرهاب، ولأن من يدافع عن وطنه دائما على حق، فقد انتصرت إرادة مصر وهزمت الإرهاب.. فى هذه السطور نتذكر بعض هؤلاء الأبطال، لكن القائمة كبيرة، وسنظل نتذكر كل شهيد فيها وسنظل نتذكر أيضا غدر وخيانة الجماعة الإرهابية..

طابور الشهداء ممتد، كله أسماء تحمل الفخر، وتؤكد على العزة للوطن.. طابور يمتد بطول ثلاثة آلاف بطل، ومعهم أكثر من 13 ألف مصاب، كلهم أيقونات لن تنسى، ويستحق كل واحد منهم أن تسطر حكايته بماء الذهب، لكن فى هذا العدد سنقدم بعضهم كنماذج للفداء والتضحية؛ حبا فى الوطن ودفاعا عن ترابه.

▪ الشهيد محمد جودة صقر، أول شهداء فض اعتصام رابعة، البطل الذى تخرج فى أكاديمية الشرطة عام 2010 وقف أثناء فض الاعتصام بساعات، مناديًا المعتصمين الانصراف عبر الممرات الآمنة التى خصصها الأمن لمن أراد مغادرة الاعتصام، ولكن الخونة باغتوه برصاصة غدر أودت بحياة من شهد له الجميع بأخلاقه وشهامته، رصاصة أكدت حقيقة كانت الجماعة الإرهابية تحاول نفيها، وهى أن اعتصام رابعة هو بؤرة إرهابية مسلحة.

▪ الشهيد النقيب شادى مجدى، من أوائل شهداء الشرطة صباح يوم 14 أغسطس 2013 بعد أن أظهر شجاعة وبطولة منقطعة النظير لم تكن غريبة عليه، إذ شارك الشهيد فى تأمين منشآت حيوية هامة وكان واحداً من الأبطال الذين نالوا الشهادة خلال فض اعتصام رابعة المسلح.

▪ الشهيد اللواء محمد جبر مأمور قسم كرداسة، حاصرته عناصر الجماعة الإرهابية، محاولين اقتحام القسم فى أعقاب فض اعتصام رابعة، إلا أن الشهيد وقف جسورًا متصديًا لتلك المحاولات، مجسدًا ملحمة بطولية، رافضًا تسليم القسم للخونة، حتى سقط شهيدًا وسط ضباطه الذين كانوا يعتبرونه الأب والقائد.

▪ الشهيد أحمد أبو شقرة ابن محافظة الفيوم، أحد ضباط الأمن الوطنى بمديرية أمن شمال سيناء استشهد فى 9 يونيو عام 2013، بعد أن لعب دورًا كبيرًا فى كشف مؤامرات التنظيمات الإرهابية ومخططاتهم التخريبية، مما جعله هدفًا لعناصرهم المأجورة، فهاجمه 4 إرهابيين يستقلون سيارة دفع رباعى، ولأنه أحد أكفأ ضباط الأمن الوطنى استطاع قتل اثنين منهم، لكن 9 رصاصات غدر تمكنت منه.

▪ الشهيد العقيد محمد مبروك، كان كلمة السر الكبيرة فى كشف مؤامرة وخيانة وتخابر المعزول محمد مرسى وجماعته الإرهابية، كاشفًا أمام الجهات القضائية بكل شجاعة وإخلاص للوطن مخططاتهم مقدمًا حياته؛ حفاظًا على مصر من مآرب الجماعة الإرهابية، ما دفعهم للتخطيط للخلاص منه، فسقط شهيدًا فى 17 نوفمبر 2013 تاركًا إرثًا عظيمًا يتباهى به المصريون فى الإخلاص والتفانى فى خدمة الوطن.

▪ الشهيد هانى سليمان، رئيس عمليات اللواء 58 وقائد فرقة تأمين كوبرى السلام، اغتالته يد الإرهاب الآثمة يوم فض اعتصام رابعة، وهو فى طريقه من الشرقية متجهًا لوحدته بعد أن تم استدعاؤه من إجازة، مقدمًا حياته دفاعًا عن الوطن فى مواجهة مخططات الجماعة الإرهابية.

> الشهيد اللواء محمد جبر مأمور قسم كرداسة، حاصرته عناصر الجماعة الإرهابية، محاولين اقتحام القسم فى أعقاب فض اعتصام رابعة، إلا أن الشهيد وقف جسورًا متصديًا لتلك المحاولات، مجسدًا ملحمة بطولية، رافضًا تسليم القسم للخونة، حتى سقط شهيدًا وسط ضباطه الذين كانوا يعتبرونه الأب والقائد

▪ الشهيد المستشار هشام بركات النائب العام الأسبق استهدفته عناصر الإرهابية باستهداف موكبه فى 29 يوليو 2015 على بعد 300 متر فقط من منزله، وهو الانفجار الذي عجزت سيارته المصفحة عن مقاومته، فسقط المستشار شهيدًا لجريمة عبرت عن كراهية الجماعة الإرهابية تجاه الوطن ورجاله الشرفاء، وأكدت أن قضاة مصر، هدف للجماعة الإرهابية لأنهم قضاة وطن يدافعون عنه بعدالتهم.

▪ الشهيد العميد طارق المرجاوى، قدم روحه فداءً للوطن، مدافعًا عن أبنائه حينما استهدفته عبوة ناسفة أثناء قيامه بممارسة عمله فى تأمين طلاب جامعة القاهرة صباح يوم 2 إبريل 2014، فسقط مصابًا بين العديد من زملائه، ولم تفلح محاولات إسعافه لتنتهى مسيرة مهنية حافلة بالتضحيات والجهد فى الحفاظ على الوطن وحماية مقدراته امتدت لـ29 عامًا من الوطنية والعمل من أجل مصر.

▪ الشهيد العقيد وائل طاحون، انتظره 6 إرهابيين أمام منزله يوم 22 إبريل 2015 أثناء ذهابه إلى مقر عمله لينال الشهادة التى توجت مسيرة ناصعة من العطاء وحب الوطن استطاع خلالها ضبط العديد من الخلايا الإرهابية والقبض على عناصر شديدة الخطورة.

▪ الشهيد العقيد رامى حسنين، قائد الكتيبة 103 صاعقة، صاحب الأرقام القياسية فى اصطياد الإرهابيين من سيناء، حتى أنه كان قائدًا للبطل الشهيد أحمد المنسى الذى اعتبر العقيد «رامى» أستاذًا وقدوة له، خدم بالمجموعة 127 والمجموعة 129 ومدرسة الصاعقة كمعلم ومحاضر والمجموعة 777 والمجموعة 999، وفى يوم 29 أكتوبر عام 2016 استشهد البطل إثر انفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارته جنوب الشيخ زويد.

▪ الشهيد إيهاب مرسى، كان ضمن القوات التعزيزية التى اتجهت لقسم شرطة كرداسة حيث لقى الشهادة مدافعًا عن القسم ورافضًا إطلاق النار على الإرهابيين الذين استخدموا الأطفال كدروع بشرية فى مهاجمة القسم.

▪ الشهيد باسم فاروق نال الشهادة بالتزامن مع فض اعتصام رابعة، وكانت الشهادة رجاءه الدائم التى طالما حلم بها على أعتاب قسم ثالث العريش، فبعد عام من تخرجه الأول لبى نداء الواجب، مدافعًا عن أرض الفيروز، بعدما طلب نيل شرف الخدمة فى العريش، فقدم روحه دفاعًا عن مؤسسات الدولة المصرية.

▪ الشهيد الرائد حسام بهى استهدفته أيادى الجماعة الآثمة بطلقات الغدر أثناء قيامه بتأمين مكتبة الإسكندرية، بعد محاولة عناصر الجماعة الإرهابية اقتحام المكتبة وإضرام النار بها، فتصدى لهم لينال شرف الشهادة فى 14 أغسطس 2013.

▪ الشهيد عامر عبدالمقصود، نائب مأمور مركز كرداسة حينما وقف شامخًا أمام جرائم الجماعة الإرهابية، وظل صامدًا أمام هجومهم البغيض، وعندما تمكنوا من السيطرة على القسم رفض الفرار والهروب واختار الشهادة ضاربًا أروع الأمثلة فى حب الوطن، ويبقى أثره بين بنى وطنه الذين يحملون له أطيب المشاعر.

▪ الشهيد العميد مصطفى العطار، نائب مأمور مركز مطاى أحد أبطال الشرطة المصرية ممن قدموا أرواحهم؛ فداءً للوطن الذى صمد أمام محاولات إحراق وتدمير مؤسسات الدولة المصرية، متصديًا لهجوم شنته الجماعة الإرهابية فى محافظة المنيا، محاولين إحراق سيارته، وعندما فشلوا فى اغتياله مباشرة تتبعوا سيارته إلى المستشفى وهو أعزل، ليجهزوا عليه هناك لاقيًا الشهادة.

▪ الشهيد العقيد أحمد المنسى، الذى تحول إلى أيقونة فى التفانى من أجل وطنه، حينما واجه وزملاؤه 150 عنصرًا إرهابيًا مستخدمين 12 سيارة مفخخة مدججين بمختلف الأسلحة، محاولين اقتحام والسيطرة على كمين البرث فى معركة امتدت أربع ساعات متواصلة، أظهر خلالها وزملاؤه الأبطال معدن المصرى وبطولاته، مسطرين بدمائهم ملحمة خالدة لن ينساها المصريون.

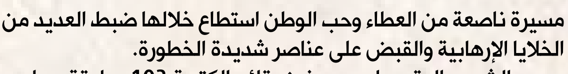
> الشهيد العقيد رامى حسنين، قائد الكتيبة 103 صاعقة، صاحب الأرقام القياسية فى اصطياد الإرهابيين من سيناء، ، وفى يوم 29 أكتوبر عام 2016 استشهد البطل إثر انفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارته جنوب الشيخ زويد

▪ الشهيدة اللواء نجوى عبدالعليم الحجار، أول شهيدة للشرطة قدمت روحها كباقى أبناء مصر الخالدين من أبطال الشرطة أثناء مباشرة مهامها فى تأمين الكنيسة المرقسية بمحطة الرمل يوم 9 إبريل 2017، لتفاجأ بعنصر انتحارى يفجر نفسه أمام الكنيسة، فتلقى الشهادة مع 7 من زملائها لتصبح أول شهيدة للشرطة.

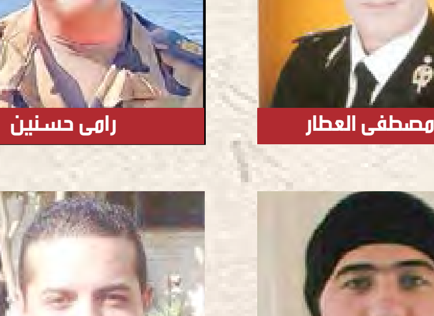
▪ الشهيد المقدم نبيل الردة نال الشهادة أثناء عودته إلى المنزل على طريق 15 مايو، حيث رصدته عناصر من جماعة الإخوان الإرهابية فى مساء 14 أغسطس لعام 2013 دافع باستماتة عن سلاحه الميرى.

الشهيد عادل رجائى، أحد أبطال المهام الصعبة على أرض سيناء وقائد الفرقة 9 المدرعة والمسئول عن هدم الأنفاق الواصلة من قطاع غزة إلى شمال سيناء، وبالرغم من تعرضه فى ذلك لكثير من المخاطر، لكنه رفض مغادرة شمال سيناء قبل تطهيرها من العناصر الإجرامية؛ حبًا للوطن، وأملًا فى الشهادة من أجله التى نالها في 22 أكتوبر 2016 بعد استهدافه من مجموعة إرهابية.

▪ الشهيد اللواء مصطفى الخطيب، كان مساعدًا لمدير أمن الجيزة لقطاع شمال، لكنه ارتبط بكرداسة، فقد كان يفضل البقاء فى القسم والمرور عليه من حين لآخر من أجل إعادة الانضباط للمنطقة التى نال الشهادة فيها برصاص غدر يوم فض اعتصامى «رابعة» و«النهضة».



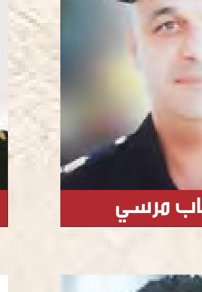

مصطفى العطار

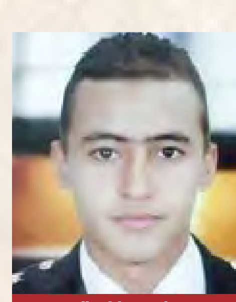

رامى حسنين


محمد أبو شقرة

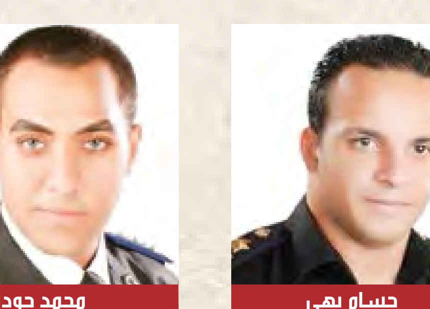

شادى مجدى

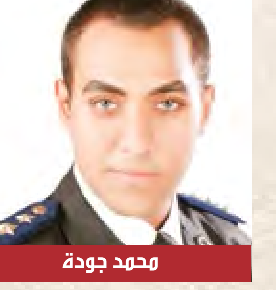

إيهاب مرسى


طارق المرجاوى


باسم فاروق


عامر عبد المقصود


حسام بهى


محمد جودة


محمد صفوت حسن


محمد جبر


محمد جودة


نجوى الحجار

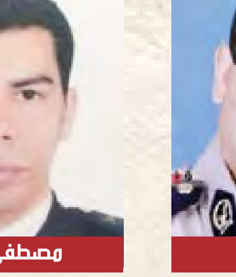

هشام شتا


مصطفى الخطيب


وائل طاحون


هانى سليمان


نبيل الردة


مصطفى يسرى


عادل رجائى




محمد فاروق



ثلاثية الخلاص

إرادة شعب.. قوة جيش.. شجاعة بطل



بقلم: طه فرغلى

هذه لحظة فارقة فى عمر الوطن المديد.. ثورة 30 يونيو – التى نحتفل بذكراها العاشرة – ليست مجرد نقطة ضوء عابرة فى تاريخنا، ولكنها شمس أنارت طريق الوطن وبددت ظلمات ليل طويل عشنا أحداثه وتفاصيله القاتمة الخانقة منذ 2011.

30 يونيو أثر باقٍ وسيبقى مئات السنين يحكى عن الشعب الأبى الذى ثار رافضًا تغيير هويته وتبديل ثوابته، وإذا حلت الذكرى فواجب علينا أن نتذكر ونتفكر ونتدبر ونعتبر، حتى لا تسكن الذكرى فى عالم النسيان، وننسى أيامًا سوداء عشناها وعانينا خلالها، وكنا ندعو من قلوبنا أن يرفع اللّٰه الغمة عن الأمة.

النسيان جريمة فى حق الوطن الذى دافعنا عنه وكاد أن يضيع من بين أيدينا بعد أن سرقته جماعة فاشية إرهابية لا تعرف للوطن قيمته ولا تؤمن به من الأساس.

ثورة 30 يونيو 2013 كانت قدرًا محتومًا ومكتوبًا ومقدرًا منذ دخل الوطن فى متاهة 2011، ولولاها ما خرجنا من المتاهة سالمين، وما كان مخططًا تشيب من هوله الولدان وآخر الطريق تقسيم للوطن وحرب أهلية لا تُبقى ولا تذر.

أدرك الشعب مبكرًا المخطط الذى بدأ تنفيذه منذ تمكنت جماعة الإخوان الإرهابية من مفاصل الوطن، واستطاعت أن تركب موجة 2011 حتى تصل إلى ما خططت له، الاستحواذ التام والسيطرة الكاملة على الحكم، أخونة تامة لكل المؤسسات ومواجهة حاسمة لكل مخالف للرأي، كان العنوان العريض الذى تندرج تحته كل تفاصيل المخطط «مصر إخوانية».

كانوا يريدونها ولاية ضمن خلافة مزعومة، لا عبرة بتاريخ ولا هوية، ولا قيمة لثوابت وطنية، معتقدهم «الوطن حفنة من تراب عفن»، تجبروا وتكبروا وأيقنوا أن اللحظة الحاسمة قد حانت وأن عليهم أن يضربوا ولا يبالوا، معتقدين أن الشعب قد خضع لهم، وأن ميليشياتهم سترهب من يجرؤ على المعارضة أو الوقوف فى وجه مخططهم الآثم، لا صوت يعلو فوق صوتهم، ولا مكان فى الوطن إلا لمن كان معهم معلنًا التأييد التام ورافعًا شعار السمع والطاعة، هم الدين والدنيا، يملكون صكوك الغفران، يمنحون ويمنعون، ينعمون ويسخطون.

كل شيء صار ملوثًا بهم حتى الهواء أصبح خانقًا، سماء مصر باتت مظلمة، وشوارعها كئيبة، والحزن مرسوم على الوجوه، والقلق يسكن القلوب، والكل يتساءل أين المفر والمخرج؟!.

لا يمر يوم منذ وصل الغربان إلى الحكم فى العام المشؤوم دون حادث أو فاجعة أو كارثة، كل لحظة تمر تزداد حدة الانقسام، ويتعزز خطاب الكراهية والتعالي، ويشعر المصريون أن وطنهم يختطف منهم.

عام واحد كان كفيلاً بأن تغير الجماعة الإرهابية من تربة الوطن وتنثر بذور الكراهية والتطرف والعنف، وتعلى خطاب الفرقة والانقسام، وتنقلب على الثوابت الوطنية والهوية المصرية التى تشكلت عبر آلاف السنين.

مصر التى كانت مثالاً ونموذجًا للتعدد باتت بلدًا منغلقًا، لا يعترف بالآخر ولا يؤمن بالحرية أو التعددية، ليس فيها إلا جماعة واحدة تحاول فرض هويتها وإرادتها على المصريين، تعتنق التطرف والتشدد ولا تؤمن بهوية الوطن، ولديها اعتقاد راسخ فى أدبياتها أن الشعب على طريق الباطل، ولابد من إجباره على العودة إلى الطريق الصحيح.

كل نهار تحت حكم الجماعة الإرهابية كان كئيبًا لا يحمل تباشير الأمل، ولكنه ينذر بمزيد من الخراب والفشل وضياع الوطن، وكان الإعلان الدستورى الذى يعطى صلاحيات مطلقة لمندوبهم فى قصر الرئاسة، بمثابة التأكيد على أن هذه الجماعة الماكرة المخادعة لا تضمر إلا شرًا للوطن، ولا تريد إلا السيطرة على مقدراته وفرض عقيدتها العفنة على المصريين، وفتح أبواب الوطن أمام أعوانها وحلفائها من الجماعات الإرهابية حول العالم، حتى تكون نصيرًا ومساندا لها وقت الحاجة.

الشر كان مستطيرًا محدقًا بالوطن الأبي، وكادت سبيكته التى تشكلت عبر آلاف السنين وتحمل هويته وثوابته أن تنصهر بفعل الجماعة المارقة.

تفاصيل ثورة 30 يونيو متفردة لأنها حملت الدفاع عن الهوية والثوابت المصرية ضد من أرادوا سرقة الوطن وتبديد هويته وتغيير ثوابته، وفور أن شعر المصريون بالخطر الداهم وأن هويتهم الوطنية على المحك وأن ثوابتهم التاريخية قاب قوسين أو أدنى من الضياع، أيقنوا أنه لا بد من التصدى لهذه الجماعة الإرهابية، بل والقضاء عليها وإزاحتها من سدة الحكم الذى كانت لا تصلح له منذ البداية.

عقيدة المصريين الثابتة والتى تشكلت عبر آلاف السنين أنهم قد يتهاونون فى أى شيء ويتسامحون فى حقوقهم ويرضون بالقليل، ولكن عندما يتعلق الأمر بالوطن والثوابت والهوية يزأرون كالأسود يهبون للدفاع عن وطنهم وقيمهم وثوابتهم وهويتهم، اعتقدت الجماعة الإرهابية أن بمقدورها السيطرة على الشعب العظيم، وأن أمره هين طالما وصلت إلى سدة الحكم، ورأت أنها تستطيع أن تفرض عقيدتها وتنفذ مخططها، فكان الشعب لها بالمرصاد.



جيش الوطن حسم الأمر وحمى الشعب وثورته

خرج الملايين إلى الشوارع فى جميع المحافظات والميادين، تحولت المدن والقرى والعزب والنجوع إلى فيضان من البشر، يعبر عن إرادته ويفرض رؤيته ويصرخ فى وجه الجماعة الفاشية يطالبها بالرحيل عن الحكم، وذكاء الشعب أنه وصف هذه الجماعة بالاستعمار الإخوانى الذى يريد أن يسرق الوطن وهويته، أدرك الشعب بفطنته أن هذه الجماعة الإرهابية لا يمكن أن تكون من نبت الأرض المصرية الطيبة، ولكنها احتلال غاشم يجب التحرر منه.

> خرج الملايين إلى الشوارع فى جميع المحافظات والميادين، تحولت المدن والقرى والعزب والنجوع إلى فيضان من البشر، يعبر عن إرادته ويفرض رؤيته ويصرخ فى وجه الجماعة الفاشية يطالبها بالرحيل عن الحكم، وذكاء الشعب أنه وصف هذه الجماعة بالاستعمار الإخوانى الذى يريد أن يسرق الوطن وهويته، أدرك الشعب بفطنته أن هذه الجماعة الإرهابية لا يمكن أن تكون من نبت الأرض المصرية الطيبة، ولكنها احتلال غاشم يجب التحرر منه

ثورة 30 يونيو كانت قاعدتها الرئيسية إرادة الشعب الذى خرج باحثًا عن استعادة وطنه، والحفاظ على هويته وثوابته، ومن وراء هذه القاعدة جيش قوى هو فى الأصل جيش الشعب الذى يحمى إرادته، وفى القلب من هذا قائد فذ من طراز فريد بطل شجاع كان قراره إنفاذ إرادة الشعب وحماية مطالبه، قائد قلما يجود الزمان بمثله، اسمه البطل عبدالفتاح السيسى.

دوى هتاف «يسقط يسقط حكم المرشد» فى جميع أرجاء الوطن، حتى هز جدران مكتب الإرشاد فى المقطم، هبت ذعران الجماعة الإرهابية تهدد بالقتل والحرق والتعذيب والتنكيل محاولة إجبار الملايين على التخلى عن إراداتهم، ولكن كلما كان يزيد التهديد كانت الميادين تمتلئ أكثر وأكثر، وبعض التقديرات ذهبت إلى أن أكثر من 30 مليون مصرى خرجوا إلى الشوارع فى 30 يونيو، حتى امتلأت الميادين عن آخرها، ولم يعد هناك موضع لقدم، والقلوب تهفو وتشتاق إلى الخلاص من حكم الجماعة الفاشية التى تتمسك بالحكم حتى الرمق الأخير، وترفع شعارها الفاجر «يا نحكمكم يا نقتلكم»، تصاعدت وتيرة التهديدات عبر منصات الجماعة الإرهابية مهددة ومتوعدة بالويل والثبور وعظائم الأمور، ترمى بالتكفير كل من يطالب برحيل الإخوان الإرهابية، وتتهم المصريين بالكفر والضلال وأن مصيرهم إلى النار، ورغم القتل والتعذيب لم تتزعزع عقيدة المصريين ولم تفتر عزيمتهم، وارتفعت وتيرة الهتاف «يسقط يسقط حكم المرشد»، كان إيمان المصريين كبيرًا بأن من ورائهم جيش عظيم لن يخذلهم أبدًا ولن يتخلى عنهم ولن يتركهم فريسة فى وجه عدو بغيض، وصدق حدس المصريين وتوالت بيانات جيش مصر العظيم التى تؤكد انحيازه لمطالب الشعب الأبى، وتطالب بضرورة النزول على إرادته، ومع كل بيان كان الشعب الأبى يزداد صمودًا فى وجه الجماعة الإرهابية، مؤمنًا أن من ورائه جيشًا قويًا يحميه ويحمى إرادته، وقائدًا عظيمًا شجاعًا حمل روحه على كفه ولم يأبه بتهديد أو وعيد، ولكن كان همه حماية إرادة المصريين وحفظ الوطن من الضياع والانزلاق فى أتون صراع يقضى عليه.



هكذا كانت الفوضى التى يريدون فرضها على مصر



وحانت لحظة الخلاص بعد ثورة يونيو العظيمة حينما وقف القائد العظيم يعلن أن إرادة الشعب نافذة وأن ما يطلبه لا بد أن يُستجاب له دون شرط أو قيد، وجاء بيان 3 يوليو الخالد ليكتب سطر النهاية فى حكم جماعة إرهابية فاشية أرهبت المصريين وأرادت أن تضيع الوطن، وليعلن للعالم نجاح ثورة 30 يونيو بفضل إرادة الشعب العظيم الأبى الذى ثار للحفاظ على وطنه وهويته وثوابته، وبفضل جيش قوى حمى هذه الإرادة، وشجاعة بطل عظيم لم يتردد لحظة فى حماية إرادة الشعب وتنفيذ مطالبه.

> قوة الجيش وشجاعة القائد حمت مصر من فوضى عارمة كانت تخطط لها الجماعة الإرهابية



مبادرات ومشروعات قومية ومواطنة وإرادة سياسية جادة

وطن يتسع للجميع

بقلم: عصام شيحة
رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان

تحتفل مصر بذكرى ثورة 30 يونيو من كل عام، تلك الثورة التى استطاع من خلالها المصريون إزاحة جماعة الإخوان الإرهابية من حكم البلاد، فقد خرج المصريون على قلب رجل واحد إلى الشوارع والميادين، مُعلنين رفضهم لسياسة الإخوان، إذ حاول الإخوان الاستحواذ على كل مفاصل الدولة، وعزل مصر عن محيطها الإقليمي. ثم جاء «الإعلان الدستورى» الذى أعطى صلاحيات غير مسبوقة للرئيس الإخوانى محمد مرسى، ومن هنا كانت بداية الشرارة التى أسقطتهم عن حكم مصر فى عام شهد أحداثا غير مسبوقة حيث انعدام للأمن، وتراجع الاقتصاد ومعدلات السياحة، مما دفع إلى تحرك الشعب فى 30 يونيو 2013، معلنًا ملحمة تاريخية شارك فيها أكثر من 30 مليون مصرى فى محافظات الجمهورية كافة، وساندهم الجيش والشرطة بحمايتهم وهم يعبِّرون عن رفضهم هذا النوع من الحكم الاستحواذى الفاشى.

وفى ذكرى مرور عشر سنوات لثورة 30 يونيو نرى مصر قد تغيرت إلى الأفضل، إذ شهدت تطورات كبيرة فى عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولم يكن هذا ليتحقق إلا بعودة الاستقرار الأمنى للبلاد واستقرار الأوضاع، ويرجع ذلك للجهود التى قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسيِ، الذى خاض حربًا ضد الإرهاب، فضلا عن تحقيق العديد من الإنجازات على جميع الأصعدة، منها على سبيل المثال وليس الحصر، تطوير العشوائيات وتوفير سكن ملائم للمصريين، حيث قامت الحكومة بإزالة العشوائيات غير الآمنة والمناطق الخطرة وإحلالها بأخرى آمنة تليق بالمواطن المصري. كما نفذت خطة متكاملة الأركان تشمل تطوير المناطق غير الآمنة، والمناطق غير المخططة، بالإضافة إلى تطوير الأسواق التجارية العشوائية. وتم إعلان مصر دولة خالية من العشوائيات الخطرة، كما أولت الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا بمدّ وتدعيم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، فقد شهدت مشروعات مياه الشرب تطورًا ملحوظا فى خدماتها ومشروعاتها على مدار السنوات العشر الماضية، وبلغت نسبة التغطية الحالية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية، نحو 98.7 فى المائة على مستوى الحضر و97.3 فى المائة على مستوى الريف، وكانت مبادرة «حياة كريمة» مبادرة رئاسية تهدف إلى توفير حياة كريمة للأسر المصرية فى الريف، خاصةً الأسر الأكثر احتياجًا، والعمل على دعم بناء الإنسان، وتُنفذ هذه المبادرة بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى ووزارتى التخطيط والتنمية المحلية، وكذلك جميع الهيئات الحكومية وعدد من منظمات المجتمع المدني، وتم تطوير القطاع الصحى بشكل كبير بعد ثورة 30 يونيو، حيث تعد مصر ضمن أفضل دول العالم أداءً بمؤشر تغطية الرعاية الصحية الشاملة، وساعد على ذلك المبادرات الرئاسية واستطاع المواطن المصرى البسيط الشعور بها فى جميع الخدمات الصحية، ومن أهم هذه المبادرات 100 مليون صحة، والقضاء على فيروس «سى»، التأمين الصحى الشامل، وتطوير ورفع كفاءة المستشفيات العامة، بالإضافة إلى تنظيم قوافل طبية ضمن مبادرة «حياة كريمة» للكشف على الأهالى فى كل التخصصات الطبية، بالإضافة إلى إطلاق العديد من برامج الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية والفقراء، فبعد أن ظل ملف الحماية الاجتماعية يعانى الإهمال على مدار سنوات كثيرة، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعى العديد من البرامج ومبادرات الحماية الاجتماعية، ومن أهم هذه البرامج برنامج «تكافل وكرامة» لصرف مساعدات نقدية للأسر الأولى بالرعاية من كبار السن ومن ذوى الإعاقة، وفى لمحة إنسانية جديدة من نوعها أطلقها الرئيس السيسى «سجون بلا غارمات»، والهدف من هذه المبادرة تحرير هؤلاء السيدات اللواتى دفع بهن الفقر إلى الاستدانة لتحقيق حياة أفضل لأبنائهن، ومن ثمَّ ذهب الحال بهن إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، ويتم سداد ديونهن من خلال صندوق «تحيا مصر»، واتجهت وزارة الثقافة بتوجيهات من الرئيس السيسى منذ ثورة 30 يونيو إلى افتتاح الصروح الثقافية والفنية فى ربوع الجمهورية كافة، خاصة فى قرى الريف المصرى والصعيد والمناطق الحدودية، وقد كان ذلك بهدف القضاء على الفكر المتطرف وتوعية المواطنين فى ربوع الجمهورية كافة بثقافة وطنهم، وأهمية قبول الآخر والانفتاح والتنوع والتسامح والمواطنة ومعرفة قيمة المواطن.



اهتمام كبير بالشباب وقضاياهم

> أولى الرئيس اهتمامًا كبيرًا بقضايا الشباب، وعمل على تمكينهم وإعداد جيل جديد من القيادات الشابة، لإيمانه بالأفكار الجديدة وحماس الشباب، ورغبتهم فى تطوير بلدهم، وتبلورت إرادة الرئيس فى البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب ومؤتمرات الشباب الدورية التى تُوِّجت بمنتدى شباب العالم وإنشاء الأكاديمية الوطنية للشباب، بالإضافة إلى إصداره قرارا بتعيين 4 مساعدين و4 معاونين لكل وزير من الشباب

أما فى المحور الاقتصادي، فقد شهد عام 2018 تحسنًا ملحوظا فى عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة، فى ظل برنامج اقتصادى صعب وجريء تنفذه الحكومة المصرية، وسط إشادة من مؤسسات التمويل الدولية، حيث انعكست تلك الإصلاحات على العديد من المؤشرات مثل النمو والبطالة والتضخم، من أهمها: مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان، وأولت الدولة اهتمامًا بتنفيذ العديد من المشروعات القومية فى القطاع الزراعى والإنتاج. وتم اتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى العديد من السلع وسدّ الفجوة الغذائية التى ظلت مصر تعانى منها طوال السنوات الماضية. وتمت زراعة واستصلاح أكثر من أربعة ملايين فدان. وتم تنفيذ مشروع الـ 100 ألف فدان زراعى لسد الفجوة الغذائية وتقديم كل أشكال الدعم للفلاح، بخلاف مشروعات التوسع الأفقى بتوشكى وشرق العوينات وسيناء التى تستهدف زيادة الرقعة الزراعية، بما يسهم بقدر كبير فى تحقيق الأمن الغذائى وتوفير فرص عمل، من خلال استخدام أساليب حديثة للزراعة تعتمد على تطوير منظومة الري، بل ركزت الحكومة بمختلف مؤسساتها على إنقاذ الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات عبر استراتيجية إصلاحية وتنموية أثبتت لاحقا أنها كانت الورقة الأهم على طاولة الدولة المصرية، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادى ليصل إلى 5.6 فى المائة لعام 2019، وهى السنة التى سبقت جائحة كورونا، وأزمة الحرب الروسية - الأوكرانية التى ألقت بظلالها على الاقتصادات العالمية، وأدت إلى تباطؤ معدلات النمو العالمية، ويرجع هذا النمو إلى السياسات التى تبنتها الحكومة، حيث سمحت بتحقيق فائض على الرغم من التوسع فى الإنفاق الاستثمارى والسياسات الحمائية، والصحة والتعليم، ومشاريع البنية التحتية، ومع استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وضخّ قدر كبير من الاستثمارات خلق فرص عمل، حيث تم توظيف ما يزيد على 5 ملايين عامل، فقد بلغ معدل البطالة 7.1 فى المائة خلال الربع الأول من 2023، مقارنة بعام 2013 حيث وصلت ذروتها 13.2 فى المائة، ووضعت الدولة خطة طموحة لتوطين العديد من الصناعات، مثل: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، النقل والمواصلات، التسليح، الكيماويات، الفضاء والاستشعار عن بُعد، الطاقة، الألعاب الإلكترونية، الصناعات الدوائية، للعمل على خفض أسعار المنتجات، وتنمية البيئة الاستثمارية، وامتلاك حقوق التصنيع والتصدير للدول المجاورة، وبالفعل استطاعت مصر جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية، نظرًا لاستقرار الأوضاع الداخلية، وتوفير المناخ الجيد للاستثمار، حتى وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبى عام (2021-2022) إلى نحو 8.9 مليار دولار بمعدل نمو 7.4 بالمائة مقارنة بالعام المالى السابق عليه، كما أولت الدولة اهتمامًا بالغًا بجنوب مصر، من خلال إقامة العديد من المشروعات القومية والتنموية، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فعمدت الحكومة إلى إنشاء عاصمة صناعية جديدة بتكلفة 19 مليار دولار فى صعيد مصر، والمثلث الذهبي سيخلق نهضة فى كل محافظات الصعيد المطلة عليه لما يحويه من معادن وثروات طبيعية تساهم فى إحداث نهضة حقيقية، ويشمل المشروع تطوير المدن والموانئ والطرق المحيطة

أطلق الرئيس السيسى الحوار الوطنى ليمثل خطوة تضاف إلى خطوات بناء نموذج مصرى قائم على الإصلاح السياسى

> خضعت السجون المصرية عقب ثورة 30 يونيو للعديد من ضوابط حقوق الإنسان لكى تصل إلى المعايير الدولية، فقد لعبت مؤسسات الدولة دورا كبيرا بجانب وزارة الداخلية لتأهيل السجناء والارتقاء بالسجون وفقا للمعايير الدولية، فقد وضعت وزارة الداخلية على أجندتها الأمنية الارتقاء بقطاع السجون والتوسع فى رعاية النزلاء،

بالمناطق الصناعية مثل ميناء سفاجا. بهدف خلق مجتمعات عمرانية وتنموية جديدة، فقد استهدف المشروع تحقيق عائد سنوى للدولة يقدر بـ 6 مليارات دولار بشكل مبدئي، وحققت مصر معجزة بكل المقاييس، لقيام الحكومة بتنفيذ المشروعات العملاقة لأول مرة فى تاريخ مصر، وهو المشروع القومى للطرق والكبارى والذى أطلقه الرئيس السيسى فى يونيو 2014 بأطوال 7 آلاف كيلومتر، وذلك لما لها من بعد تنموى لخدمة المواطنين من خلال تقليل التكدس المرورى بشوارع القاهرة الكبرى والمناطق الداخلية.

وعلى صعيد آخر، خضعت السجون المصرية عقب ثورة 30 يونيو للعديد من ضوابط حقوق الإنسان لكى تصل إلى المعايير الدولية، فقد لعبت مؤسسات الدولة دورا كبيرا بجانب وزارة الداخلية لتأهيل السجناء والارتقاء بالسجون وفقا للمعايير الدولية، فقد وضعت وزارة الداخلية على أجندتها الأمنية الارتقاء بقطاع السجون والتوسع فى رعاية النزلاء، سواء كان ذلك صحيا عن طريق توجيه قوافل للكشف الطبى، آخرها فيروس سى أو من خلال دعم مستشفيات مراكز الإصلاح والتأهيل بأحد الأجهزة الطبية والاستشاريين من مختلف التخصصات، أو دراسيًا، أو تعليم حرفة من خلال المشروعات الضخمة بالمراكز، أو توفير فرص عمل للنزلاء المفرج عنهم دون تمييز، ونجحت الدولة المصرية فى كسر شوكة الإرهابيين، ودحر الجماعات التكفيرية والإرهابية عبر استراتيجية متكاملة، وامتدت أذرع الأجهزة الأمنية المصرية لتوجيه ضربات قوية للعناصر الإرهابية التى كانت تهدد أمن مصر القومي، وأحبطت الكثير من العمليات الإرهابية، وتمكنت من خفض وتيرة العمليات لمعدلات غير مسبوقة مقارنة بعام 2014 الذى شهد تصاعد وتيرة الإرهـاب ردا على سقوط جماعة الإخوان الإرهابية، بالإضافة إلى نجاح الدولة فى تعقب مصادر التمويل وتشكيل لجان لمكافحة تمويل الإرهاب وهو ما ساهم فى تجفيف منابعه. وقد عقب ذلك إلغاء مد حالة الطوارئ فى أكتوبر 2021 فى جميع أنحاء مصر لأول مرة منذ سنوات طويلة.

ونشطت السياسة الخارجية المصرية كثيرا فى مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013، وتم استحداث أهداف جديدة للنشاط الدبلوماسى المصرى، منها مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومى فى مناطق الأزمات، وكذلك تكثيف النشاط فى عدد من الدوائر غير التقليدية ومنها آسيا وشرق المتوسط، وعملت القيادة السياسية على تمكين وإنصاف المرأة، من خلال خطوات قوية وسريعة متمثلة فى القوانين والتشريعات والاستراتيجيات التى تحفظ حقوقها، وعملت بجدية على السير فى طريق النهوض بملف تمكين المرأة، ووضعت الدولة يدها على أخطر وأهم القضايا التى تواجه النساء والفتيات، وعملت على إزالة العقبات التى تقف حائلا دون حصولهن على حقوقهن لتصبح المرأة المصرية خطا أحمر بالعهد الجديد، فقد جعل الرئيس السيسى عام 2017 عام المرأة المصرية، وقد بدأت الإنجازات، حيث أطلق استراتيجية 2030 التى يعمل من خلالها على تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وتفعيل دور المجلس القومى للمرأة بشكل أكبر وقيامه بالكثير من المبادرات المهمة التى تهدف لمناهضة العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة سياسيًا، من خلال عضوية البرلمان وتولى المناصب العليا مثل القضاء.

وقد أولى الرئيس اهتمامًا كبيرًا بقضايا الشباب، وعمل على تمكينهم وإعـداد جيل جديد من القيادات الشابة، لإيمانه بالأفكار الجديدة وحماس الشباب، ورغبتهم فى تطوير بلدهم، وتبلورت إرادة الرئيس فى البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب ومؤتمرات الشباب الدورية التى تُوِّجت بمنتدى شباب العالم وإنشاء الأكاديمية

نجحت الدولة المصرية فى كسر شوكة الإرهابيين، ودحر الجماعات التكفيرية والإرهابية عبر استراتيجية متكاملة، وامتدت أذرع الأجهزة الأمنية المصرية لتوجيه ضربات قوية للعناصر الإرهابية التى كانت تهدد أمن مصر القومي، وأحبطت الكثير من العمليات الإرهابية، وتمكنت من خفض وتيرة العمليات لمعدلات غير مسبوقة مقارنة بعام 2014 الذى شهد تصاعد وتيرة الإرهاب ردا على سقوط جماعة الإخوان الإرهابية


مراكز التأهيل.. تطور غير مسبوق فى الفلسفة العقابية بالسجون


المناطق الحضارية.. توجه أكد أن الدولة تضع الفئات الأكثر احتياجا فى مقدمة أولوياتها



الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان.. تأكيد على أن الجمهورية الجديدة تقوم على احترام كرامة المواطن وحقوقه

الوطنية للشباب، بالإضافة إلى إصداره قرارا بتعيين 4 مساعدين و4 معاونين لكل وزير من الشباب، وفى مارس 2022، انطلق نشاط التحالف الوطنى للعمل الأهلى بمشاركة كبرى مؤسسات العمل الأهلى والتنموي، حيث يضم 24 جمعية ومؤسسة أهلية وكيانا خدميا وتنمويا، بهدف دعم الأسر الأكثر احتياجا ومساندة الحكومة فى تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتلبية احتياجاتهم بالقدر المستطاع، كما يهدف إلى مساندة جهود الحكومة فى دعم الفئات الأكثر احتياجًا، وتقديم الدعم العينى للأيتام والأرامل والمقبلات على الزواج ومشروعات التمكين الاقتصادى وغيرها من المشروعات التى تساعد تلك الفئات وغيرها، حيث يتكامل عمل كل من «المجتمع المدنى – الحكومة - القطاع الخاص» لتحقيق التنمية المجتمعية والأنشطة الخدمية لجميع المواطنين.

وفى 26 أبريل 2022، أعلن الرئيس السيسى عن إطلاق حوار وطنى بين القوى السياسية ليمثل خطوة جديدة تضاف إلى مجموعة الخطوات المهمة، فى إطـار بناء نموذج مصرى قائم على الإصلاح السياسى، وتعزيز لغة الحوار والتواصل بين جميع فئات المجتمع المعارضين قبل المؤيدين، والتى تصب فى دعم وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فالهدف النبيل من الحوار الوطنى هو التوافق حول الأولويات وخلق مساحات مشتركة، بما يحقق التلاحم الوطنى، ويفتح مجالات للعمل والتطوير لمعالجة القضايا السياسية محل الخلاف، وتصحيح المسارات السلبية التى تعوق خطة التنمية التى تقودها الدولة المصرية فى الوقت الراهن. ويأتى ذلك بفتح قنوات الحوار والتواصل بين مختلف فئات المجتمع السياسية والحزبية والشبابية لإيجاد حلول لهذه القضايا والمشكلات التى يواجهها المجتمع المصري، ومن أبرز القضايا التى يتناولها الحوار الوطنى: الأحزاب السياسية والنظام الانتخابى وحرية الرأى والتعبير والحبس الاحتياطى وقانون الجمعيات الأهلية ولائحة مراكز الإصلاح والتأهيل، فالحوار الوطنى يمهد الطريق لبناء الأولويات الوطنية خلال المرحلة المقبلة؛ لكونه أداة التوفيق بين القوى السياسية المشاركة فيه، ومن ثمَّ محاولة الوصول إلى حلول جذرية لأهم القضايا التى تعوق تطوير الملف الحقوقى فى مصر.

وفى ضوء ذلك، نجد أن 30 يونيو كانت أمل المصريين فى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تحقق آمـال المصريين وتوفر مستقبلًا مشرقًا للحاضر والمستقبل، حيث وطن يسع الجميع دون تمييز، يتمتع فيه كل المواطنين بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد قطعت الدولة على نفسها عهدًا أمام الشعب بانطلاقة جديدة، ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال المبادرات والمشروعات القومية كافة التى قامت بها الدولة ومازالت تعمل على تنفيذ المزيد منها على الرغم من الأزمات التى تعانى منها فى الوقت الحالى بسبب الحرب الأوكرانية - الروسية وتحديات الاقتصاد العالمي، وتبقى الإرادة ويبقى التحدي، فالمؤكد أن إدراك التقدم ليس سهلًا، ويقينًا أن هناك تحديات تتطلب عملًا مدروسًا وفعلًا غير تقليدى ينقل مصر إلى آفاق المستقبل.

عصام شيحة

استطاعت مصر جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية، نظرًا لاستقرار الأوضاع الداخلية، وتوفير المناخ الجيد للاستثمار، حتى وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبى عام (2021-2022) إلى نحو 8.9 مليار دولار بمعدل نمو 7.4 بالمائة مقارنة بالعام المالى السابق عليه، كما أولت الدولة اهتمامًا بالغًا بجنوب مصر، من خلال إقامة العديد من المشروعات القومية والتنموية، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فعمدت الحكومة إلى إنشاء عاصمة صناعية جديدة بتكلفة 19 مليار دولار فى صعيد مصر، والمثلث الذهبي سيخلق نهضة فى كل محافظات الصعيد



ثورة 30 يونيو.. انطلاقة جديدة لتطوير قطاع الطيران

5 مطارات فى زمن قياسى.. وتحديث أسطول مصر للطيران بـ 45 طائرة جديدة

تقرير يكتبه: وليد سمير

شهد قطاع الطيران عدة إنجازات كانت نتاجًا لتوجيهات القيادة السياسية والدعم المستمر الذى قدمه الرئيس عبدالفتاح السيسى لقطاع الطيران المدنى خلال الفترة الماضية لاستكمال مسيرة البناء لتخطى العديد من العقبات التى كان يعانى منها القطاع، خاصة أن قطاع الطيران المدنى يعد واحدًا من المحاور الرئيسية فى إنجاح خطط التنمية الاقتصادية لدوره فى تنشيط حركة السياحة وتنمية التجارة ودعم الاقتصاد القومي، لذا حرصت وزارة الطيران المدنى العمل باستراتيجية واضحة ووضع أسس ثابتة نحو التطوير وتحقيق التنمية الشاملة من أجل النهوض بالقطاع فى مختلف المجالات، وتحقيق التناغم مع كافة الجهات والوزارات الأخرى، بما يدفع عجلة الإنتاج ويحقق التكامل بين جميع هيئات الاقتصاد الوطنى.

التطوير فى قطاع الطيران بدأ بتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى بتدشين خمسة مطارات على مستوى الجمهورية دفعة واحدة وفى زمن قياسى، بما يخدم قطاع الطيران والسياحة، إضافة إلى ربط أنحاء الجمهورية بالمطارات وجاء على رأسها:

مطار العاصمة الإداريــة الــذى بـدأت وزارة الطيران المدنى تشغيله، تجريبيًا فى يونيو 2019، وافتتحه الرئيس السيسى رسميًا فى شهر يونيو 2020، تحت اسم مطار العاصمة الدولى ويخدم سكان المدن الجديدة ومدن القناة، المطار تم تجهيزه بأحدث النظم الحديثة لتأمين وإدارة وتشغيل المطارات وتزويده بأحدث كاميرات المراقبة الحرارية فى العالم، وأنظمة للمراقبة وكشف الحقائب بالإكس راى وتركيب نظام للإنذار الآلى ضد الحريق، ونظام للتحكم بالدخول وأنظمة مراقبة بالكاميرات ترصد أدق التفاصيل وأنظمة لكشف الحقائب بالأشعة، ويعمل المطار لتخفيف الضغط عن مطار القاهرة الدولى وتم تصميمه وإنشاؤه وفقًا لأعلى المواصفات العالمية بخبرات مصرية فقط وشركات وطنية وإشراف من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

مطار سفنكس

فى يونيو 2020 افتتح الرئيس عبدالفتاح السيسى، مطار سفنكس الدولى، الواقع غرب القاهرة، ويبعد 12 كيلومترًا عن منطقة الأهرامات، ويعد من أهم المطارات التى تعمل وزارة الطيران المدنى على زيادة الطاقة الاستيعابية بها لاستقبال أكبر عدد من الركاب، ووفقًا للإحصائيات المتوقعة سوف يشهد زيادة كبيرة فى أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة المقبلة، خاصة بعد افتتاح المتحف المصرى الكبير، وتطوير منطقة الأهرامات وتحويلها إلى مزار سياحى عالمى يليق بمكانة مصر الحضارية أمام القادمين من مختلف أنحاء العالم.

المطار تم تطويره وتحديثه وتحسين جودة الخدمات المقدمة به لتضاهى المطارات العالمية، خاصة أنه سوف يستقبل عددا من رؤساء الدول وكبار الشخصيات العالمية المدعوين لحضور افتتاح المتحف.

ويسمح تصميم مطار سفنكس بالرحلات بنوعيها محليًا ودوليًا، ويزيد من أهميته قربه من منطقة الأهرامات والمتحف المصرى الجديد والساحل الشمالى، بالإضافة إلى قدرته على استقبال عدد أكثر من الطائرات فى وقت واحد، بحيث يأتى السائح سواء على رحلات منتظمة أو شارتر أو حتى بطائرات خاصة فى سهولة ويسر، كما يخدم حركة الصادرات نظرًا لقربه من مدينة الساحل ووادى النطرون.

الفريق محمد عباس حلمى

مطار برنيس

يقع مطار برنيس جنوب البحر الأحمر، وافتتحه الرئيس السيسى فى يناير 2020، ويعد من أهم المطارات التى تسعى وزارة الطيران المدنى لتشغيلها رسميًا خلال الفترة المقبلة، حيث تم تحويله إلى مطار مدنى وتجهيزه لاستقبال الرحلات السياحية الدولية القادمة لمحافظة البحر الأحمر، ويخدم ما يزيد على 265 منتجعا سياحيا، و280 ألف غرفة فندقية بمدينة الغردقة، وتم تخطيط المطار لاستيعاب 600 راكب فى الساعة بتكلفة 430 مليون جنيه.

ويسع مطار برنيس الدولى، لاستقبال 8 طائرات، ويساهم فى تقريب المسافات الطويلة إلى حلايب وشلاتين، ويزيد من فرص الاستثمار بالمنتجعات السياحية.

مطار البردويل

وفى أكتوبر 2020 شهد الرئيس السيسى، افتتاح عدد من المشروعات منها افتتاح مطار البردويل الدولى، بوسط سيناء تحديدا بمنطقة المليز لخدمة المناطق الصناعية، بما فيها مصانع الأسمنت ومحاجر الرخام والمناطق الزراعية ومناطق الصيد فى كل أرجاء سيناء، وذلك فى إطار دفع عجلة التنمية بشبه جزيرة سيناء، وتكريمًا لأبنائها الشرفاء.

وفـى جنوب سيناء وافـق الرئيس عبدالفتاح السيسى على تخصيص مساحة أرض لإنشاء مطار جديد برأس سدر، بتكلفة 3 مليارات جنيه، على أن يشمل المشروع منطقة مارينا، وهو ما سيجعل منها منطقة جذب امتداد لمدينة شرم الشيخ.

إنشاء المطار سيكون بنظام BOT على أرض تبلغ مساحتها حوالى 34 مليون متر، بالإضافة إلى تنمية سياحية متكاملة على مساحة أرض تبلغ 6 ملايين متر بمنطقة شمال عيون موسى بمدينة رأس سدر بسيناء.

مشروعات مستقبلية:

استراتيجية لـوزارة الطيران المدنى للتطوير تضمنت خطة شاملة وتحديث المطارات المصرية لتضاهى أكبر المطارات العالمية من خلال الاتفاق الذى بحثه الفريق محمد عباس حلمى وزير الطيران المدنى، مع «وكاتو كين» مدير مكتب هيئة التعاون الدولى اليابانى «جايكا» بالقاهرة، ويتضمن مشروعات تطوير مطارى برج العرب والغردقة، بما يتماشى مع زيادة حركة الركاب والسفر.

ويتضمن الاتفاق زيـادة طاقته الاستيعابية لمطار الغردقة الدولى بالإضافة إلى إنشاء مبنى ركاب جديد وتزويده بأحدث التقنيات التكنولوجية فى مجال المطارات لتقديم أفضل الخدمات للسائحين المترددين على المطار، وكذلك الزيادة المتنامية فى حركة الركاب المتوقعة، كونه من أهم المطارات السياحية المصرية.

كما يشمل الاتفاق مشروع مبنى الركاب رقم 2 بمطار برج العرب، كأول مبنى «صديق للبيئة» وتقديم كافة التسهيلات لإنهاء المشروع فى التوقيتات المحددة بالتزامن مع قرب افتتاحه، ويأتى ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية لـوزارة الطيران المدنى لتطوير وتحديث المطارات المصرية لتضاهى أكبر المطارات العالمية.

تحديث أسطول مصر للطيران

وفى إطار الخطة الشاملة لتطوير قطاع الطيران، حققت مصر للطيران أهم إنجازاتها فى تحديث أسطولها خلال تلك الفترة، بإعلانها عن صفقة شراء 9 طائرات جديدة تنضم لأسطولها من أحدث طرازات البوينج، وهى الـB737--2019 800NG، وجاء عيد مصر للطيران الـ 85 فى شهر مايو 2017 مواكبًا لتسلم الطائرة الثالثة من هذا الطراز، وشهدت نهاية عام 2017 تعاقد مصر للطيران على تأجير وشراء ونية شراء 45 طائرة من أحدث الطرازات بمعدل 24 من طـراز الـــCS300s لشركات بومبارديية الكندية والتى استحوذت عليها بعد ذلك شركة إيرباص العالمية، لتصبح هذه الطائرات من طراز الإيرباص A220-300 والتى تسلمت مصر للطيران منها 12 طائرة، وكذلك التعاقد على 6 طائرات من طراز البوينج دريمـــ لاينرB787-9، هذا بالإضافة إلى 8 طائرات من طراز الإيرباص A320Neo.

مشروع التنمية في دولة 30 يونيو



بقلم:
د. سامح فوزى
كبير باحثى مكتبة الإسكندرية
عضو المجمع العلمى المصرى

من أبرز إنجازات دولة 30 يونيو هو المضى على طريق التنمية الذى تأخر كثيرا فى المجتمع المصرى على مدار عقود، حيث أدى التعثر فى الملف التنموى إلى نشوء العديد من المشكلات أبرزها الفقر والتهميش والتطرف وغيرها.

ويقصد بالتنمية تغيير المجتمع إلى الأفضل، وهى تشمل أنماطا متعددة، منها التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، وجميعها تصب فى هدف واحد هو المواطن أولا، أى جعل المواطن طرفا أساسيا فى التغيير، فهو ليس متلقيا سلبيا للتنمية، ولكنه مشارك إيجابي، يتمتع بثمار التنمية، ويكون حافظًا لها.

ومن أبرز المبادرات التى قدمت فى مجال التنمية، إلى جانب المشروعات الكبرى فى مجال البنية الأساسية، وهى مبادرة حياة كريمة، التى أخذت فى اعتبارها العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وحققت العديد من الإنجازات على أرض الواقع، فهى ليست مبادرة اقتصادية فقط، ولكنها تأخذ فى اعتبارها التمكين البشرى والثقافى والاجتماعى.



الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

جاءت مبادرة«حياة كريمة»فى مواجهة اختلال ميزان خطط التنمية قبل عام 2014م، والتصدى للآثار الجانبية لإجراءات الإصلاح الاقتصادى، التى رغم الاحتياج الشديد إليها، إلا أنه ينبغى مراعاة ما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على الطبقة الوسطى، والفقراء على وجه الخصوص، وهى تمثل بعض الفئات الاجتماعية التى تعانى بشدة من تراجع الدخل وضعف القوة الشرائية ونقص توفر الكثير من الخدمات العامة أو انخفاض جودتها وانخفاض مستوى معيشة هذه الفئات.

وعادة يأخذ الفقر أبعادا متداخلة، فهو ليس فقرا ماديا فقط، ولكنه أيضا فقر ثقافى واجتماعي، يرافقه تهميش وعدم مشاركة سياسية، وبالتالى فإن الاهتمام الحقيقى بحقوق الإنسان، خاصة فى مجال الحقوق والحريات العامة، يكون بالقضاء على كافة صور التهميش الاجتماعى أو ما يطلق عليه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تناولت مؤشرات الفقر بشكل واضح الأوضاع الصعبة التى يعانى منها الفقراء والمهمشون، سواء على مستوى الفقر المادى (انخفاض الدخل وضعف القدرة على الإنفاق) أو الفقر الذى يقترن بتدهور البنية الأساسية وتراجع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وكشفت إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام 2018 عن وجود 1000 قرية مصرية تزيد فيها معدلات الفقر على 50 بالمائة، وتصل أحيانا إلى ما يتجاوز 90 بالمائة.

دولة تتحرك

فى إطار منظومة الحوكمة تتضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والعمل الأهلى فى سبيل تحقيق التنمية، كل من هذه الأضلاع الثلاثة لها مسئوليتها، والأدوار التى تقوم بها، ولكن يظل القضاء على الفقر بأبعاده المتعددة من المسئوليات الأساسية التى تقوم بها الدولة، ويأتى إلى جوارها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وحين تتراجع التنمية على مستويات عديدة، يكون العمل فى المجال التنموى أيضا على عدة جبهات. وهذه هى معضلة التنمية فى البلدان التى أهملت جهود التنمية لعقود طويلة.

وحظيت حالة التنمية متعددة الأبعاد باهتمام القيادة السياسية، ووجه الرئيس عبد الفتاح السيسى فى بدايات عام 2019 بتبنى مبادرة شاملة ومتكاملة لمحاربة الفقر متعدد الأبعاد، بما يوفر«حياة كريمة»للفئات الأكثر احتياجا.

وتُعد مبادرة«حياة كريمة»جزءا من سياق عام يشهد عودة الدولة التنموية فى مصر، حيث ظهرت العديد من المبادرات والمشروعات التى تكاملت معا فى مواجهة التهميش، سواء بين المناطق الجغرافية المتعددة، أو بين فئات متعددة. فى هذا السياق تتكامل مبادرة «حياة كريمة» مع برامج أخرى تركز على الاستهداف الجغرافى للفقر كبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، وتتكامل أيضا مع برامج أخرى تستهدف الفئات الأكثر هشاشة اجتماعيا مثل «تكافل وكرامة»، وأيضا تتكامل مبادرة«حياة كريمة»مع المبادرات الصحية على المستوى القومى مثل مبادرة القضاء على فيروس «سى والأمراض غير السارية»، ومبادرة إنهاء قوائم الانتظار فى العمليات الجراحية.

وتُعد «حياة كريمة» من هذا المنظور جزءا مهما وجوهريا فى تحقيق العدالة التنموية بأسلوب مخطط من خلال توجيه الاستثمارات الحكومية لتلبية الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة، والتى يعيش فيها نحو 12.5 مليون مواطن.

مواجهة الفقر من منظور شامل

تبنت مبادرة «حياة كريمة» مدخلا شاملا متكاملا لمواجهة الفقر، متعدد الأبعاد، لأن ظاهرة الفقر ذاتها متعددة الأبعاد، ويشمل ذلك ما يلي:

البعد الأول: خدمات البنية الأساسية (مياه شرب - صرف صحي- الكهرباء-طرق).

> مبادرة «حياة كريمة» جزء من سياق عام يشهد عودة الدولة التنموية فى مصر، حيث ظهرت العديد من المبادرات والمشروعات التى تكاملت معا فى مواجهة التهميش، سواء بين المناطق الجغرافية المتعددة، أو بين فئات متعددة. فى هذا السياق تتكامل المبادرة مع برامج أخرى تركز على الاستهداف الجغرافى للفقر

البعد الثاني: خدمات التنمية البشرية المتمثلة فى الخدمات التعليمية والصحية والشبابية.

البعد الثالث: تعزيز فرص التنمية الاقتصادية وإتاحة التمويل الميسر والتدريب وتنفيذ المشروعات كثيفة العمالة بهدف خلق فرص العمل.

البعد الرابع: دعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال تحسين أوضاع السكن وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية.

وتركز «حياة كريمة» عند العمل بالقرى المستهدفة على البعدين الأول والثانى بما يخفض نسب الفقر بنسبة 50 بالمائة، كما يمهد السبيل لنجاح العمل على البعدين الثالث والرابع، حيث يمثل توفير البنية الأساسية المتكاملة (صرف صحي-مياه شرب- إنارة) وربطها بشبكة طرق فعالة الأساس المطلوب لتفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، بما يؤدى إلى خفض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل مؤقتة لأبناء القرى أثناء تنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى ضخ قروض ميسرة وتوفير تدريب تحويلى يحول هذه القرى إلى قرى منتجة، أو ما يطلق عليه الآن فى أدبيات التنمية الدولية «تمكين الريف».. كما يؤدى تطوير خدمات الصحة والتعليم ورفع الوعى إلى تطوير رأس المال البشرى اللازم لتفعيل واستدامة التنمية الاقتصادية المحلية مع استمرار دعم الفئات الأكثر احتياجا بالشكل، الذى يؤدى إلى تمكين الفقراء وخلق قرى خالية من الفقر بجميع أشكاله بعد القضاء على الفقر بنسبة 100 بالمائة.

يعمل هذا المدخل بشكل أساسى على تكامل التدخلات التنموية وتكثيف الاستثمارات الحكومية وتوجيه بنود الدعم وفرص زيادة الدخل من خلال التعاون المنسق بين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية وتكامل أبواب الموازنة ذات الصلة.

تجارب مهمة

هناك تجارب مهمة فى التنمية يجدر التوقف أمامها، وقد استعنت فى توثيقها بالعروض التى قدمت من جانب وزارة التنمية المحلية، والتى قدمت فى مؤتمرين مهمين عقدتهما مكتبة الإسكندرية عام 2021 بعنوان «مصر تتغير»، و»الصعيد يتغير»، وقد أشرفت على كليهما، وجرى توثيق مهم للعديد من تجارب التنمية التى أينعت فى ظل مبادرة «حياة كريمة».

> بادرت «حياة كريمة» بتنفيذ مشروع الصرف الصحى المتكامل لقرية عرابة أبو الدهب، والذى يتضمن محطة معالجة ومحطات رفع وشبكات وخطوط طرد باستثمارات إجمالية 190 مليون جنيه، كما يمول البرنامج إنشاء آبار ارتوازية لزيادة كمية المياه المنتجة بالقرية.





> فى إطار منظومة الحوكمة تتضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والعمل الأهلى فى سبيل تحقيق التنمية، كل من هذه الأضلاع الثلاثة لها مسئوليتها، والأدوار التى تقوم بها، ولكن يظل القضاء على الفقر بأبعاده المتعددة من المسئوليات الأساسية التى تقوم بها الدولة

عرابة أبو الدهب بسوهاج

عرابة أبو الدهب هى إحدى القرى التابعة لمركز سوهاج بمحافظة سوهاج، تقع القرية على الحدود الغربية للمركز ويعيش فيها كتلة سكانية كبيرة تصل إلى 33 ألف نسمة مقسمة بين أربع نجوع رئيسية.

كانت القرية نموذجًا للقرى المحرومة، التى يعانى السكان بها من عدم توفر خدمات البنية الأساسية الجيدة خاصة الصرف الصحى ومياه الشرب، فضلا عن ارتفاع كثافة الفصول فى المدارس، فضلا عن تدهور حالة المباني، ووجود عدد كبير من المساكن تحتاج إلى رفع كفاءتها وتأهيلها لتوفر«حياة كريمة»لقاطنيها، كما كانت القرية تواجه مشكلة ضعف التواصل الجغرافى، سواء بين النجوع المكونة لها وبعضها البعض، أو بين القرية وشبكة الطرق الرئيسية التى يمكن أن تساعد مواطنيها على الوصول إلى المناطق الحضرية والأسواق، وضاعف من تأثير المشكلة الضعف الشديد فى مستوى إنارة هذه الطرق وضعف حالة شبكة المحولات العامة.

بالإضافة إلى ذلك لم تكن الخدمات الصحية بالقرية فى أفضل حالاتها، إما بسبب حاجة المركز الطبى القائم لرفع كفاءة وتجهيز وتوفير الكوادر الطبية اللازمة للتشغيل، أو بسبب وجود مشكلات بيئية تؤثر على الصحة العامة كضعف منظومة التخلص من المخلفات ووجود مجارى مائية مكشوفة تمثل بؤر للتلوث، إضافة إلى غياب خدمة الصرف الصحى وارتفاع قيمة الاستثمارات المطلوبة لتوفير هذه الخدمة لقرية بحجم وجغرافية عرابة أبو الدهب.

ووفق تحليل وزارة التنمية المحلية، فإن مهمة تنمية قرية كعرابة أبو الدهب لم تكن سهلة على الإطلاق، فنحن أمام نموذج ريفى يتسم بكتلة سكانية عالية، وموقع جغرافى على أطراف الحدود الإدارية للمركز، واتساع مساحة القرية التى تصل إلى حوالى 2690 فدانا، وكل هذه الشروط تعنى باختصار ارتفاع قيمة المخصصات المالية المطلوبة.

فعلى سبيل المثال خدمة عرابة أبو الدهب بالصرف الصحى استلزم إنشاء محطة معالجة، وهى المرحلة الأعلى تكلفة ضمن مراحل أى مشروع للصرف الصحي، وتحسين الخدمات التعليمية كان يستلزم تنفيذ مشروعات فى أربع مدارس قائمة بالقرية، واستلزم تحسين التواصل الجغرافى رصف أكثر من طريق وتغطية بعض المجارى المائية وتحويلها إلى طرق مرصوفة وإنارة الشوارع وجعلها أكثر أمانًا.

بادرت مبادرة «حياة كريمة» بتنفيذ مشروع الصرف الصحى المتكامل لقرية عرابة أبو الدهب، والذى يتضمن محطة معالجة ومحطات رفع وشبكات وخطوط طرد باستثمارات إجمالية 190 مليون جنيه، كما يمول البرنامج إنشاء آبار ارتوازية لزيادة كمية المياه المنتجة بالقرية.

فى نفس الوقت بادرت هيئة الأبنية التعليمية بتنفيذ أربعة مشروعات متوازية لإضافة فصول جديدة لطاقة المدارس بالقرية.

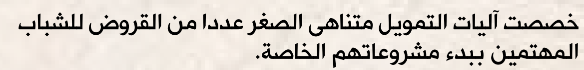
قامت محافظة سوهاج بالتعاون مع مديرية الرى بتغطية المجارى المائية الملوثة، ورصف الطرق الرئيسية والواصلة بين المكونات المختلفة للقرية ـوالواصلة بين القرية والمحاور الرئيسية.

وتدخلت وزارة الصحة لرفع كفاءة تطوير وتجهيز وتوفير الكوادر الطبية لمركز الأمومة والطفولة المتميز بالقرية.

وقد اجتذب نموذج عرابة أبو الدهب أيضا للشركاء وأجهزة الدولة المعنية بالتنمية الاقتصادية، فقامت وزارة القوى العاملة والهجرة بتوفير وحدة تدريب متنقلة بالقرية تم من خلالها تقديم فرص التدريب والتأهيل الحرفى لعدد كبير من شباب القرية الذى كان عاطلا عن العمل أو راغبا فى تغيير مساره المهني، وبالتوازى







خصصت آليات التمويل متناهى الصغر عددا من القروض للشباب المهتمين ببدء مشروعاتهم الخاصة.

وتحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي، قامت جمعية تحسين الصحة بسوهاج بتنفيذ حزمة واسعة من التدخلات لصالح الفئات والأسر الأولى بالرعاية، سواء على مستوى رفع كفاءة المنازل أو تركيب أسقف، فضلا عن تنفيذ عدد كبير من التدخلات الصحية استفاد منها مئات المواطنين، الذين كانوا على قوائم انتظار العمليات الجراحية أو يحتاجون إلى النظارات والأجهزة التعويضية.

وقد بادر المواطنون ومنظمات المجتمع المدنى وبعض رجال الأعمال الذين تمتد جذورهم الاجتماعية هناك بالمساهمة فى النقلة النوعية التى شهدتها القرية، حيث قاموا بتطوير مكتب البريد، بالإضافة لإنشاء مسجد وكنيسة بالجهود الذاتية، وهو ما يعنى أن التغيير الذى طال قرية عرابة أبو الدهب ألقى بظلاله على توجهات وقيم الناس ودوافعهم نحو المشاركة.

وادى العلاقي.. نموذج تنموى من أقصى الجنوب

على بعد 180 كيلو مترا جنوب شرق بحيرة ناصر تقع قرية وادى العلاقى التى يزيد فيها معدل الفقر عن 92.3 بالمائة بين سكان القرية الذين ينتمون إلى قبائل العبابدة والبشارية، وهى بذلك تعد القرية الأكثر فقرا فى مصر.

سكان وادى العلاقى يتركز وجودهم بالجزء السفلى المجاور لبحيرة ناصر، وذلك للاستفادة من موارد المياه والمراعى المحيطة وكذلك يوجد السكان فى الجزء العلوى من وادى العلاقى ومنتصف الوادى يكاد يكون خاليا من السكان لقلة الموارد (الماء، المراعي).

قبل تنفيذ مبادرة«حياة كريمة»كانت القرية تعانى من غياب للخدمات، سواء خدمات البنية الأساسية كالصرف الصحى ومياه الشرب والإنارة العامة أو الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمات الإدارية، وكان غالبية المواطنين يعانون من تراجع المستوى الاقتصادى والحاجة إلى الإغاثية العاجلة والرعاية الطبية ورفع كفاءة المنازل غير الآدمية التى يعيشون فيها.

من خلال مبادرة «حياة كريمة» تضافرت جهود الحكومة والمجتمع المدنى لتغيير أوضاع سكان منطقة وادى العلاقي، حيث تم إدراج حزمة من الاستثمارات بالقرية على عامين ماليين 2020/2019م، 2021/2020م، استهدفت ما يلي: -

توفير خدمة الصرف الصحى للقرية من خلال مشروع باستثمارات 2.2 مليون جنيه يعتمد على التكنولوجيا المناسبة منخفضة التكلفة. كسر حلقة الظلام التى تعيش فيها القرية من خلال توفير المولدات الكهربائية وأعمدة الإنارة، حيث تم تركيب عدد (94) عامودا بالكشاف والزراع والمشتملات ومهمات الإنارة، ومولدين كهربائيين، ومن المخطط تنفيذ مزرعة طاقة شمسية متجددة قدرة 250 ك وات شاملة الانفرتر وكابلات التوصيل وهياكل التثبيت وقدرة كل لوح 260 وات خلال العام المالى 2021/2020م. تطوير مبنى الوحدة الصحية بالقرية باستثمارات 25 مليون جنيه، حيث تقع على مساحة 450 م2 وتضم عيادة لصحة الأسرة، ومعملا للتحاليل الطبية، بجانب صيدلية ومكاتب إدارية وسكنا للأطباء وأطقم التمريض.

وحل مشكلة نقص المياه بالقرية من خلال توريد وتركيب ماكينتي رفع مياه ديزل وتوريد محركين محرك كهرباء بطاقة 60 حصانا بالطلمبة لرفع المياه، وإجراء صيانات شاملة لماكينات رفع المياه ومولدات الكهرباء والمحركات التى تغذيها، ومن المخطط تنفيذ مشروع مد وتدعيم شبكات مياه بقطر 4 بوصة بطول حوالى 2.5 كم وإنشاء خزان علوى سعة 250م2 لخدمة المنطقة.

وبناء وتأهيل مبنى الوحدة المحلية لتقديم الخدمات الإدارية المتنوعة لأبناء القرية وتزويده بالأجهزة والمعدات اللازمة للعمل.

ورفع كفاءة منظومة النظافة وإدارة المخلفات بالقرية من خلال توريد سيارات تلسكوب وقلاب حمولة 6 أطنان لخدمة أبناء القرية.

ورفع كفاءة خدمات التعليم الموجهة للأطفال من خلال بناء وتأثيث وتجهيز قاعة لاستيعاب الأطفال فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى.

والمساهمة فى الدعم الاقتصادى لأبناء القرية من خلال ضخ قروض ميسرة بقيمة 168 ألف جنيه خلال العام المالى 2020/2019م، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى لتوفير 5 أطنان من المواد الغذائية لأبناء القرية. بناء ورفع كفاءة منازل الأسر الأكثر احتياجا بالقرية بعدد 52 منزلا، وجار توفير نظارات طبية وأجهزة تعويضية وإجراء العمليات الجراحية للفئات المستحقة.

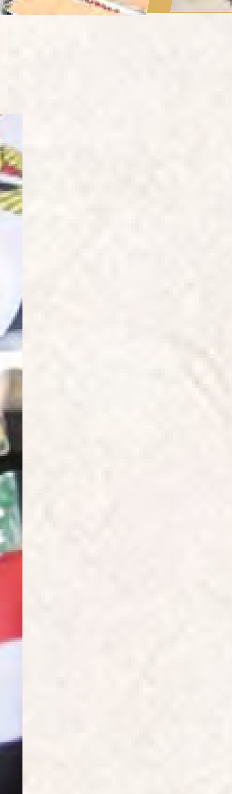
وبالتأكيد تختلف حياة مواطنى قرية وادى العلاقى بعد إتمام مشروعات المبادرة، ولكى يصبح المواطنون أكثر وعيا بما تقدمه الدولة لهم، فقد حرص فريق مبادرة«حياة كريمة»على إشراكهم فى كل مراحل التخطيط والتنفيذ للمشروعات الجارية، حيث يتم عقد جلسات تشاورية دورية مع الأهالى لوضع الخطط ومتابعة مراحل تنفيذ المشروعات الجارية، وهو ما كان له بالغ الأثر على المواطنين المصريين فى وادى العلاقي.

الدولة والتنمية والمستقبل

تحوى مبادرة «حياة كريمة» العديد من نماذج التنمية، وقد حرصت فى هذا المقال على الاعتماد على البيانات والتحليلات التى قدمها باحثون وخبراء من وزارة التنمية المحلية فى المؤتمرين اللتين عقدتهما مكتبة الإسكندرية المشار إليهما آنفا. وفى تقديرى فإن الدرس المستفاد من هذه التجارب، فى ضوء النظر إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، نصل إلى قناعة بأن التنمية لم تعد تحرك على مراحل متباعدة، أو هى مهم متفرقة تسلم كل منها الأخرى، فلم تعد المجتمعات المحرومة تمتلك ترف التنمية على مراحل، بل ينبغى العمل على مسارات عديدة فى وقت واحد: البنية الأساسية، الصحة، التعليم، التوظيف، مياه الشرب النظيفة، الصرف الصحي، المسكن المناسب الخ، وذلك حتى نستطيع أن ننتشل المجتمعات من التهميش، وقد كان ذلك يمثل الفلسفة الأساسية التى قامت عليها أهداف التنمية المستدامة، وهى مخاطبة كل احتياجات التنمية فى وقت واحد، بالتوازي، وليس بالتتابع الذى يستهلك الزمن، ولم تعد المجتمعات قادرة على الانتظار بعد أن عانت عقودا من التجاهل والتهميش.

> تعد المجتمعات المحرومة تمتلك ترف التنمية على مراحل، بل ينبغى العمل على مسارات عديدة فى وقت واحد: البنية الأساسية، الصحة، التعليم، التوظيف، مياه الشرب النظيفة، الصرف الصحي، المسكن المناسب الخ، وذلك حتى نستطيع أن ننتشل المجتمعات من التهميش، وقد كان ذلك يمثل الفلسفة الأساسية التى قامت عليها أهداف التنمية المستدامة

د. سامح فوزى



عودة هيبة الدولة



بقلم: د. عبدالله عيسى الشريف
الباحث والكاتب السياسى

> كان الأزهر الشريف ولا يزال داعمًا لرأى الشعب الحر ومؤيدًا لحريته فى اختياراته وقراراته المصيرية التى ينتهج فيها نهجًا سلميًا حضاريًا. ففى ثورة الشعب ضد حكم الإخوان فى الثلاثين من يونيو 2013، عبّر الشعب عن رفضه لحكمهم بنفس الطريقة التى عبَّر بها فى الخامس والعشرين من يناير 2011، وهو تعبير عن عدم قدرة الشعب المصرى على تحمل سوء إدارة البلاد، ورفضه التام لما أحدثته جماعة الإخوان الإرهابية من تفكك داخل الشعب المصرى تسبب فى انقسامه

ومع التغيرات الهائلة التى يشهدها العالم، وفى ضوء العولمة وما صاحبها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، فضلاً عن دور العوامل الداخلية التى شهدتها الدولة المصرية فى أعقاب أحداث يناير 2011 وما تلاها من هيمنة تنظيم الإخوان الإرهابى على مقاليد الحكم وسيطرته على مفاصل الدولة وتحكمه فى تفاعلات القوى المجتمعية، فإن نفس القضايا والأمور المتعلقة بالعلاقة بين الدولة والمجتمع باتت تطرح نفسها من جديد، خاصة بعد مرور 10 سنوات على ثورة 30 يونيو المجيدة. ليس ذلك فحسب، بل إنها سوف تظل تُناقش وتُطرح على الساحة بين الحين والآخر طالما أن العلاقة بين الدولة والمجتمع هى علاقة تكيفية بالأساس تتغير بتغير الأرضية التى تقف عليها الدولة، وتنطلق منها فى ذات الوقت للاضطلاع بالدور أو الأدوار المنوطة بها، ووفقاً لطبيعة المرحلة التى تمر بها، والمؤثرات والعوامل التى تتعرض لها سواء من الداخل أو الخارج. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع تتوقف على طبيعة الدولة وطبيعة المجتمع، فضلاً عن كل ما يؤثر فيهما داخلياً كان أو خارجياً.

وقد كان طبيعياً فى ظل هذه التطورات والتحولات المتسارعة التى يشهدها العالم منذ مطلع القرن الحادى والعشرين أن تثير دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع أمام الباحثين والمهتمين العديد من القضايا والتساؤلات التى غطت تقريباً مختلف مجالات تلك العلاقة انطلاقاً من تساؤل بحثى رئيس يتمثل فى دراسة أنماط /أشكال/ أنواع العلاقة بين الدولة والمجتمع أى كيف يؤثر كل منهما فى الآخر ويشكله؟ وإلى أى مدى تعبر الدولة عن خصائص مجتمعها؟ وإلى أى مدى تسيطر الدولة على مجتمعها وتؤثر فيه؟ أى أن السؤال المركزى هو ما هى طبيعة العلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع؟، فموضوعات مثل موضوع بناء الدولة State Building وبناء الأمة Nation Building، فضلاً عن صفات الدولة، وإلى أى مدى تتوافر صفات الدولة وتقاليدها، وما تأثيرات ذلك ودلالاته على العلاقة بين الدولة المجتمع؟

ومن الجدير بالذكر أن الدولة تعد أهم مؤسسة تسهر على تسيير المجتمع وتدبير شئونه؛ وهى بذلك أشمل وأقوى وأهم تنظيم يعكس مجموع أفراد المجتمع، بما يعنى التمثيل السياسى الأعلى للمجتمع بطموحاته وتوقعاته وفئاته وقواه الفاعلة. ويتجلى هذا التنظيم فى عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ التى تتطابق مع متطلبات المجتمع ورغباته. فالدولة وهيبتها شرط أساسى لبقاء المجتمع وحفظ أمنه واستقراره، وهنا نشير إلى أخطر ما قاله المفكر اليابانى «نوتوهارا»، الذى أراد أن يُقدم رأياً للقارئ العربى فى بعض مسائله وشئون دنياه، من خلال كتابه «العرب وجهة نظر يابانية»، هو أن العرب لا يفرقون بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة، ولذلك لا يفرقون بين ممتلكات الدولة والحكومة، حيث إنهم يدمرون الممتلكات العامة لاعتقادهم بأنها ممتلكات الحكومة وليست ممتلكاتهم. فعلى الرغم من أن مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة يستخدمان بالتناوب كمترادفات فى كثير من الأحيان، إلا أنه يجب التمييز بينهما من ناحية، وتأطير العلاقة بين الدولة والمجتمع الذى تعيش فيه من ناحية أخرى. فلا يمكن إنكار أن الدولة تؤثر على مختلف جوانب حياتنا، وهو ما يطلق عليه «مايكل مان» القوة الأساسية أو قدرة الدولة على اختراق المجتمع، فالدولة يمكنها الوصول إلى أموالنا وتحصيل الضرائب من دخلنا وثرواتنا من المنبع، والدولة التى تُخزن كميات هائلة من البيانات وتسترجعها وقتما تريد، وكلها بيانات متصلة بحياتنا، يمكنها فرض إرادتها فى أى مكان طوال اليوم داخل حدود مجالها الجغرافى، كما أن تأثير الدولة على الاقتصاد بات ضخماً وهائلاً، فهى تقدم الدعم لبعض السكان، وتوظف البعض الآخر.

وختاماً، فإن «ماكس فيبر» يُعرف الدولة على أنها مجتمع بشرى يزعم لنفسه احتكار الاستخدام الشرعى للقوة المادية داخل حدود إقليم جغرافى معين، وذلك لفرض القانون بواسطة أفراد يشغلون مناصب رسمية داخل بيروقراطية هذه الدولة. وباختصار، فالدولة تملك القوة والسلطة على حياة المواطنين والمقيمين داخل حدودها. فكل من يُقيم أو يتواجد مؤقتاً داخل حدود الإقليم الجغرافى لدولة ما، مُضطر إلى طاعة أوامر سلطات هذه الدولة حتى لو لم يكن من مواطنيها. فمواطن أمريكى يتواجد فى فرنسا مُضطر لطاعة القوانين الفرنسية طالما تواجد داخل حدود الدولة الفرنسية. كما أن احتكار الدولة للحق الشرعى فى استخدام القوة لفرض القانون، لا يعنى أن الدولة سوف تستخدم القوة حتماً، بل يعنى فقط قدرة الدولة على استخدام القوة وأحقيتها فى ذلك. وهو ما يعنى السلطة، فالسلطة هنا هى قوة وقد اتسمت بالشرعية. فالآباء مثلاً ليسوا محتاجين لضرب أطفالهم كل مرة يريدون فيها منهم تنفيذ أمر ما، فالأطفال يعرفون أن عليهم طاعة آبائهم وأن آباءهم لهم الحق فى عقابهم لو لم يطيعوهم، وهنا تتمثل السلطة فى أبهى صورها. وعليه؛ فالدولة وحدها هى مَن تُقرر مَن له الحق فى استخدام القوة، وما هى الظروف التى تسمح له بذلك، وما هو نوع القوة المسموح باستخدامها، ومتى يُسمح باستخدامها. وهذا يدفعنا للحديث عن الشرعية؛ فالسائق يُطيع ضابط المرور ليس لأن الضابط يحمل مسدساً، بل لأن المواطنين يعترفون بحق رجال المرور فى إيقاف السيارات بالنيابة عن الدولة. فعندما تتواجد الدولة فيجب على المواطنين أن يطيعوا السلطة التى يزعمها لنفسه الشخص الذى يمثل الدولة، والدولة فقط هى التى تحدد حدود ونوعية هذه السلطة وكيفية ممارستها. وهذا هو ما يسمى (الشرعية LEGITIMACY).

ويرتبط ما سبق بمفهوم «الضبط أو التحكم الاجتماعى Social Control» باعتباره الوظيفة الرئيسية التى لا غنى عنها فى أى مجتمع أو جماعة بشرية لضمان استمرارية المجتمع وضبط أمنه واقتصاده وقوامه إجمالاً. ويقصد بالضبط الاجتماعى فى أوسع معانيه وضع الحدود والقواعد لتنظيم حياة البشر فى تعاملهم مع بعضهم البعض، أى وضع القواعد التى تحدد ماهية السلوكيات والتصرفات المقبولة أو المرفوضة فى المجتمع فى مختلف المجالات وفرض احترام هذه القواعد من خلال آليات متعددة من بينها توقيع الجزاءات على المخالفين لها، وهو ما وضعته ثورة 30 يونيو حينما كان الوضع أشبه ما يكون بحرب الكل ضد الكل، فالدولة فى عداء مع المجتمع، والمجتمع منقسم على نفسه ويقترب من أتون حرب أهلية، فكان لابد من عودة هيبة الدولة للحفاظ على الدولة الوطنية بمؤسساتها المختلفة وكذا مقدرات المجتمع وأمن ومستقبل فئاته وأفراده.



القاهــرة فى الجمهورية الجديدة.. مبهرة

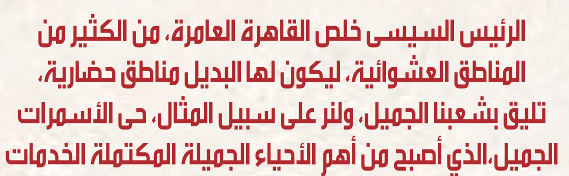


بقلـم: غالى محمد

عشر سنوات على ثورة 30 يونيو
عشر سنوات بناء لدولة قوية
عشر سنوات لكل مشروعات التنمية التي تنتشر في ربوع مصر المحروسة
عشر سنوات لأكبر مشروعات للبنية الأساسية التي لم تشهدها مصر من قبل.
عشر سنوات أعادت الشباب والحيوية للقاهرة العامرة، عاصمة مصر المحروسة
نعم عشر سنوات، أعادت بناء مصر القوية، لكنها غيرت وجه القاهرة الساحرة العامرة، وأزالت عنها القبح الذي تجسد في الكثير من المشاهد أبرزها المناطق العشوائية.
نعم، قاهرة 30 يونيو بوجه جميل يليق بها لأن تكون عاصمة الشرق وعاصمة الشمال الإفريقي.







> الرئيس السيسى خلص القاهرة العامرة، من الكثير من المناطق العشوائية، ليكون لها البديل مناطق حضارية، تليق بشعبنا الجميل، ولنر على سبيل المثال، حى الأسمرات الجميل،الذي أصبح من أهم الأحياء الجميلة المكتملة الخدمات







قاهرة 30 يونيو التي أتحدث عنها سوف يكون بالقليل من الكلام والحروف ولكن بالكثير من الصور الناطقة التي تجسد مشروع الرئيس عبدالفتاح السيسي، لكى يكون لـدى مصر المحروسة عاصمة جميلة، تليق بالجمهورية الجديدة وكل المصريين.

بالكلام والحروف، فلنسجل، تخليص القاهرة الساحرة العامرة، من المناطق العشوائية التي كانت أشبه بـالأورام السرطانية القاتلة، لكن الرئيس السيسى خلص القاهرة العامرة، من الكثير من المناطق العشوائية، ليكون لها البديل مناطق حضارية، تليق بشعبنا الجميل، ولنر على سبيل المثال، حى الأسمرات الجميل،الذي أصبح من أهم الأحياء الجميلة المكتملة الخدمات.

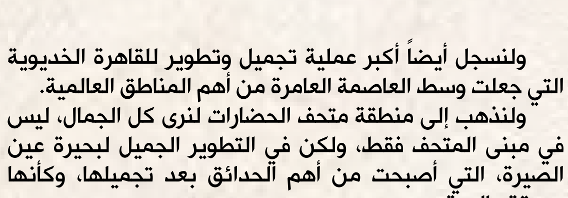
ولنر على سبيل المثال، العمارات الجميلة على نيل القاهرة التي جعلت ماسبيرو بعد أن كان منطقة عشوائية قبيحة، من أهم المناطق الجميلة على نيل القاهرة.

ولنتوقف عند عملية التطوير في منطقة مجرى العيون، التي أصبحت تتزين بأهم الأحياء الجميلة التي تضاهى مبانى وأحياء في عواصم أوربية.

ولنتوقف أيضاً عند الحى الجميل الذى حل محل القبح الذى كان سائداً في تل العقارب بالسيدة زينب، لتذهب إلى هناك لترى منطقة سياحية جميلة، سوف تتكامل مع تطوير وبناء بقية المناطق العشوائية التي تقع في زمام السيدة زينب وحى الخليفة أبو الريش.

ولنسجل أيضاً أكبر عملية تجميل وتطوير للقاهرة الخديوية التي جعلت وسط العاصمة العامرة من أهم المناطق العالمية.

ولنذهب إلى منطقة متحف الحضارات لنرى كل الجمال، ليس في مبنى المتحف فقط، ولكن في التطوير الجميل لبحيرة عين الصيرة، التي أصبحت من أهم الحدائق بعد تجميلها، وكأنها حديقة عالمية.



ولنذهب إلى بقية أحياء ومناطق القاهرة، في عين شمس، في المطرية، في مصر الجديدة، في مدينة نصر، في كل مكان، التطوير لا يتوقف.

ولنشهد في حى القلعة، أكبر عملية تطوير، لكى تستعيد القلعة جمالها وتخليصها من المباني العشوائية التي حجبتها على مدى عقود وعقود.

ولننتظر حياً جديداً مكتمل التطوير، ليكون من أهم المناطق العالمية مع اكتمال تطوير بقية المنطقة والمساجد والآثـار الإسلامية التي تقع بها.

قاهرة 30 يونيو، أصبحت صورة أخرى في ميدان التحرير، وكل الميادين.

والأهم تخليص القاهرة العاصمة من أخطر أزمات المرور على مدى عقود، جعلت التلوث المرورى هو الأساس.

تخليص القاهرة العامرة من أزمات المرور بإنشاء أكبر شبكة للطرق والكبارى والمحاور المرورية بها فضلاً عن أكبر شبكة لمترو الأنفاق، وتطوير وسائل النقل العام بها.



قاهرة 30 يونيو التي لاتـزال تشهد تنفيذ الكثير من المشروعات لحل أزمة المرور من خلال تطوير طريق صلاح سالم، والكثير من المحاور الرئيسية بها، مثل الطريق الدائرى الذى يحيط بها والكثير من المحاور التي تربط مداخلها ببقية المحافظات، حتى أصبح المحور، ينساب بها بدون أدنى زحام.

قاهرة 30 يونيو، حتى تتخلص من الزحام القاتل، جرى ويجرى أكبر مشروع لنقل الوزارات والمصالح الحكومية منها إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

ومن ثم أصبح يتم اختصار زمن الرحلات المرورية بأكثر من 50 في المائة لأى مكان في القاهرة.

قاهرة 30 يونيو، التي تعيد النيل لكل المصريين من خلال مشروع "ممشى مصر" ومشروعات أخرى تبرز جمال النيل لكل المصريين وللسياح العرب والأجانب.

قاهرة 30 يونيو، تشهد بالفعل أكبر المشروعات لتطويرها واستعادة جمالها، وتخليصها من مظاهر القبح، وسوف تشهد الكثير من المشروعات التي تجعل القاهرة، تستعيد مكانتها بقوة، لتستمر بلا منازع، عاصمة الشرق، عاصمة الشمال الإفريقي، عاصمة الجمال بكل ما فيها من مقومات تاريخية ومشروعات حديثة تنهى أي مشاكل بها، لكي تستمر العاصمة الشابة الجميلة.

إنها قاهرة 30 يونيو



سنوات البناء والإنجاز

شهدت السنوات العشر الأخيرة طفرة نوعية على صعيد جميع القطاعات في جميع المحافظات المصرية، واستطاعت الدولة المصرية تحقيق إنجازات تنموية تمثل خطوات هامة في مسيرة بناء الجمهورية الجديدة وتوفير حياة كريمة لمواطنيها، وتضمنت تلك الفترة إنجاز عدد من المشاريع، وإبرام العديد من الاتفاقيات، وتدريب ورفع كفاءة الكوادر والعمالة المصرية لتتكامل تلك المحاور السابقة مع رؤية مصروالأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030.

بقلم: محمد صبرى حنفى
باحث بالمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية



أولاً: قطاع النقل والطرق

يعتبرالمشروع القومى للطرق أحد أهم المشروعات التى تم تنفيذها بقطاع النقل والمواصلات:بهدف تحسين ورفع كفاءة الطرق والكبارى والمحاور الحالية، إضافة إلى إنشاء أخرى جديدة، لتسيير حركة النقل وفتح آفاق جديدة للاستثمار بمختلف أشكاله -صناعيا، زراعيا، وسكنيا-، وتحسين البنية التحتية، والربط بين المحافظات، وفى ذلك الصدد فقد تم إنشاء7000كم طرق جديدة و34 محورًا على النيل و1000 كوبرى علوى بتكاليف وصلت إلى نحو 1.7 تريليون جنيه، وبذلك تصل أطوال شبكة الطرق الحرة والسريعة والرئيسية 30 ألف كم، ويصل إجمالى المحاور إلى « 72كوبرى» ومحورا على النيل، و 2500 كوبرى علوى ونفق على الشبكة.

أما عن نقل السكك الحديدية والمونوريل فقد تم إنشاء شبكة مصر للقطارات السريعة بإجمالى أطوال حوالى 2000 كم وتطوير شبكة السكك الحديدية الحالية من خلال تطوير نظم الإشارات على 4 خطوط رئيسية بإجمالى 1900 كم، ويعتبر المونوريل هو المشروع الأول من نوعه فى مصر،وينقسم إلى خطين رئيسيين مونوريل شرق ومونوريل غرب النيل. وقد تم استكمال شبكة النقل والمواصلات بمصر بإنشاء محاور للنقل وللوجستيات تربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمراكز اللوجستية مثل محور «السخنة - الإسكندرية» وتم التخطيط وجار تنفيذ أرصفة جديدة بأطوال 35 كم ليصل إجمالى أطوال الأرصفة حوالى 73 كم تستوعب 370 مليون طن و22 مليون حاوية مكافئة بما يمهد لتحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية.

ثانياً: التعليم والصحة والإسكان

شهد القطاع التعليمى تنفيذ العديد من المشروعات القومية التى نفذتها الدولة خلال السنوات العشر الماضية، والبالغ عددها 902 مشروع بتكلفة إجمالية 179,5 مليار جنيه، كما تم تحديث عدد البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية ليبلغ 450 برنامجًا جديدًا؛ بهدف تأهيل الخريجين لمتطلبات سوق العمل وفقًا للمعايير الدولية، من أهم المشروعات التعليمية التى تم تنفيذها (إحلال وتجديد مدارس التعليم العام، التعليم عن بعد، تطوير الجامعات العامة).

أما عن قطاع الصحة فقد استطاعت الدولة المصرية خلال الفترة من 2014 وحتى 2020، الانتهاء من تنفيذ (960) مشروعًا فى مجال الصحة والإسكان بإجمالى استثمارات بلغ 81 مليار جنيه وقد تمثلت أهم الإنجازات فى تنفيذ نحو (200) مشروع متعلق بتطوير المستشفيات والمعاهد الطبية ومراكز الخدمات الطبية المتخصصة، وكذلك تم تنفيذ (40) مشروعًا مرتبطا بهيئة الإسعاف المصرية، ونحو (19) مشروعًا قوميًا للمستشفيات النموذجية، إلى جانب تطوير الوحدات الصحية، وتنفيذ نحو (25) مبادرة داخل مصر و(13) مبادرة لدعم القطاع الصحى بإفريقيا.

ولأن تطوير المنظومة الصحية يقاس بمدى استفادة المواطنين، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الرئاسية لتحسين صحة المواطنين بمصر، واستفاد من تلك المبادرات أكثر من 90 مليون مواطن استطاعوا الحصول على الخدمات الطبية، وجاءت أبرز المبادرات فى المجال الصحي، مبادرة 100 مليون صحة للقضاء على فيروس «سي» والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، مبادرة رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن «الأنيميا» و«السمنة» و «التقزم»، ودعم صحة الأم والجنين، المبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، مبادرة رئيس الجمهورية لاكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثى الولادة، مبادرة رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية.

أما عن الإسكان فقد تم إنشاء 414 ألف وحدة إسكان اجتماعى فى الفترة ما بين 2014 وحتى 2021، قدرت تكلفة تلك الوحدات بـ51 مليار جنيه، وتم تطوير ما يقرب من 298 منطقة عشوائية غير آمنة حتى الآن قدرت تكلفتها41 مليار جنيه وجار تنفيذ 74.9 ألف وحدة سكنية.أما عن مدينة الأسمرات الشبابية والرياضية فقد بلغت التكاليف التقديرية لها 230.8 مليون جنيه، كما تم تطوير 53 منطقة غير مخططة، ودخلت مصر عصر المدن الذكية بإنشاء 14 مدينة بمعايير تكنولوجية عالمية، ويأتى على رأس المدن الذكية التى تسعى مصر لإنشائها، العاصمة الإدارية الجديدة، التى يتم بناؤها بالتعاون مع خبراء فى إنشاء هذا النوع من المدن، إلى جانب مدينة العلمين الجديدة، والمُعلن عن إقامتهما.

أما عن ملف قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، فقد شهد تطورا كبيرا وملحوظا عبر السنوات العشرالماضية حيث تم إنشاء 2755 محطة مياه الشرب، و644 محطة رفع، كما يتم معالجة 12.6 مليون م3/يوم من مياه الصرف الصحى على مستوى الجمهورية.

ثالثاً: الصناعة والزراعة

شهد قطاع الصناعة طفرة فريدة من نوعها حيث تم انشاء 4 مدن صناعية جديدة، و17 مجمعا صناعيا للصناعات الصغيرة بـ15 محافظة بتكلفة استثمارية 10 مليارات جنيه، بالإضافة إلى منح تراخيص تشغيل لـ 63 ألفا و736 منشأة وموافقات لإنشاء مشروعات صناعية جديدة وتوسعات لـ82 ألفا و152 منشأة تتيح 4 ملايين فرصة عمل مباشرة، إتاحة 43.5 مليون متر مربع أراضى صناعية مرفقة خلال الـ6 سنوات الماضية، وإعداد قائمة بـ100 إجراء تحفيزى للنهوض بالصناعة المصرية شملت 58 إجراء قصير الأجل و33 إجراء متوسط الأجل و9 إجراءات طويلة الأجل، كما تم إصدار قانون التراخيص الصناعية الجديد ولائحته التنفيذية واللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية واللائحة التنفيذية لقانون تفضيل المنتج المحلى فى العقود الحكومية أبرز التشريعات الصناعية الصادرة خلال السنوات العشر الماضية، بالتالى حقق القطاع الصناعى معدل نمو وصل إلى 8.0 فى المائة عام 2022/2021 ، ووصل معدل النمو فى الصادرات الصناعية إلى 18 – 25فى المائة وساهم بنحو 16.8فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى ذات العام (2022/2021). وقد احتلت الصناعات الغذائية النصيب الأكبر من التراخيص المصدرة خلال الفترة (-2018 2021) بإجمالى 51.2 ألف رخصة.

فى قطاع الزراعة تم تنفيذ حوالى 320 مشروعاً زراعياً بتكلفة 42 مليارجنيه فى مجالات دعم التنمية الزراعية وصغار المزارعين وفى مجالات ضمان الزراعة المستدامة ومكافحة التصحر والحد من آثار التغيرات المناخية، وتم افتتاح مشروع توشكى الخير بجنوب الوادى والذى يستهدف زراعة مليون فدان، بالإضافة إلى إطلاق مشروع الدلتا الجديدة أضخم مشروع استصلاح فى المنطقة تصل التكلفة المبدئية إلى 300 مليار جنيه، كما تم استزراع مساحة 350 ألف فدان فى مشروع مستقبل مصر نواة الدلتا الجديدة، إطلاق مشروع تنمية الريف المصرى لاستصلاح وزراعة المليون ونصف المليون فدان، أدت هذه المشروعات إلى حدوث طفرة غير مسبوقة فى الصادرات الزراعية حيث تجاوزت 5.6 مليون طن لأهم الأسواق العالمية ومصر الأولى عالمياً فى تصدير الموالح والفراولة المجمدة ، حيث يتم



القطارات الجديدة



محطات سيمنز

شهد قطاع الصناعة طفرة فريدة من نوعها حيث تم انشاء 4 مدن صناعية جديدة، و17 مجمعا صناعيا للصناعات الصغيرة بـ15 محافظة بتكلفة استثمارية 10 مليارات جنيه، بالإضافة إلى منح تراخيص تشغيل لـ 63 ألفا و736 منشأة وموافقات لإنشاء مشروعات صناعية جديدة وتوسعات لـ82 ألفا و152 منشأة تتيح 4 ملايين فرصة عمل مباشرة



توشكى الخير

افتتاح مشروع توشكى الخير بجنوب الوادى والذى يستهدف زراعة مليون فدان، بالإضافة إلى إطلاق مشروع الدلتا الجديدة أضخم مشروع استصلاح فى المنطقة تصل التكلفة المبدئية إلى 300 مليار جنيه، كما تم استزراع مساحة 350 ألف فدان فى مشروع مستقبل مصر نواة الدلتا الجديدة، إطلاق مشروع تنمية الريف المصرى لاستصلاح وزراعة المليون ونصف المليون فدان

تصدير أكثر من 350 منتجا زراعيا إلى ما يزيد على 150 دولة حول العالم و إطلاق المبادرة القومية لتطويروتحديث منظومة الرى فى مليون فدان فى الأراضى الجديدة وفى مساحة حوالى 3.7 مليون فدان فى الأراضى القديمة من خلال برنامج تمويلى قومى على 10 سنوات وبدون فائدة.

رابعاً: الاستثمار

تعزيز دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى عن طريق تحسين مناخ الأعمال، وتتمثل أبرز الآليات فى الإعلان عن وثيقة سياسة ملكية الدولة والتى تحدد خريطة تواجد الدولة فى الأنشطة الاقتصادية التى تتواجد فيها خلال السنوات العشر المقبلة، وإتاحة مشاركة القطاع الخاص فى عدد من أصول الدولة بما يقدر بنحو 10 مليارات دولار سنويًا لمدة 4 سنوات فى عدد من القطاعات الواعدة. وقد تمت صياغة الاستراتيجية لتغطى مجموعة من المبادئ التوجيهية التى تغطى عددا من المجالات وهى تتمثل فى إيجاد أساس منطقى لملكية الدولة للأصول وإخضاع سياسات الملكية لعمليات المساءلة السياسية وتوحيد الشكل القانونى لعمليات الشركات وضمان الاستقلال الإداري. عدم إعفاء النشاط من أحكام القوانين الضريبية واللوائح المعمول بها ووضع المبادئ المتعلقة بالإفصاح والشفافية، على أن تلتزم الشركات المملوكة للدولة بأعلى معايير الشفافية والالتزام بنفس معايير المحاسبة والإفصاح والتدقيق عالية الجودة مثل الشركات المدرجة فى البورصات، حيث تصدر الشركة سنويًا ، البيانات المالية تخضع للتدقيق الخارجي، ولمجلس الإدارة كل الصلاحيات والسلطات اللازمتين لأداء عمله، ويتحمل مجلس الإدارة المسئولية النهائية عن نتائج تشغيل الشركة.

رسمت وثيقة سياسة ملكية الدولة صورة متكاملة لتواجد الدولة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية، وقسمتها إلى ثلاثة ألوان مختلفة "حسب إشارة وزيرة التخطيط"، اللون الأخضر وهى القطاعات المتروكة للقطاع الخاص بالكامل والتى تتمثل فى 79 نشاطا اقتصاديًا ستتخارج منهم الدولة كليًا على مدى الثلاث سنوات القادمة، واللون الأصفر وهى القطاعات التى ستتواجد فيها الدولة جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص والتى تتمثل فى عدد 45 نشاطا اقتصاديًا، واللون الأحمر وهى القطاعات التى تمس حياة المواطنين بشكل مباشر وستظل تابعة للدولة وحدها والتى يبلغ عددهم 27 نشاطا اقتصاديًا. تنوى الدولة من خلال تلك الخطة زيادة مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد ليصل إجمالى استثماراته إلى 65 فى المائة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقابل (30 فى المائة فى العام الماضى)، هذا فضلا عن تخطيطها لجذب استثمارات بحوالى 40 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة، إما من خلال بيع حصص ملكية الحكومة بالشركات المحلية، أو الدخول فى شراكات لتأسيس شركات، وحيث إن تلك الوثيقة تمس معظم الأنشطة الاقتصادية فكان من الضرورى إلقاء نظرة على ردود فعل القطاعات الاقتصادية المختلفة ورؤاهم لتلك الوثيقة المهمة لمستقبل مصر.

خامساً: الكهرباء والطاقة

استطاعت الدولة المصرية تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز والعودة للتصدير، حيث تم خلال تلك الفترة تنفيذ (115) مشروعا بإجمالى استثمارات بلغت 15.3 مليار جنيه، وتمثلت أهم الإنجازات فى البترول فى توقيع (84) اتفاقية بإجمالى استثمارات بلغت (14.8) مليار دولار، فضلا عن تشغيل (37) مشروعا لتنمية حقول الغاز والزيت لإضافة (372) مليون برميل زيت متكثفات، إلى جانب تشغيل (202) مركز توزيع بالمدن الجديدة لتوزيع أسطوانات البوتاجاز، وكذلك توصيل الغاز الطبيعى إلى حوالى (5.1) مليون وحدة سكنية، فضلا عن تشغيل (992) محطة تموين للسيارات، وسداد مستحقات الشركاء الأجانب المتراكمة عن فترات سابقة، وهو ما أدى إلى تخفيض حجم المستحقات إلى رقم غير مسبوق ليصل إلى نحو (900) مليون دولار عام 2019/2018.

فى إطار تطوير قطاع الكهرباء، تم إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء حيث نجح القطاع فى تحويل عجز القدرات الكهربائية من 6 آلاف ميجاوات فى عام 2014 إلى فائض بلغ 13 ألف ميجاوات فى 2020، كما تم وضع خطة شاملة لتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء من خلال 375 مشروعا لنقل الكهرباء ويجرى تنفيذها باستثمارات تقارب 70.7 مليار جنيه كما افتتحت مصر أول مراكز التحكم الآلى خلال عام 2021، وهو أول المراكز الآلية فى شبكة التوزيع،بلغ عدد المشروعات التى تم ويجرى تنفيذها 17 مشروعا بتكلفة 51.8 مليار جنيه لإضافة 5 آلاف و303 ميجاوات من الطاقة المتجددة (الرياح/الطاقة الشمسية/الطاقة المائية)، كما بدأت وزارة الكهرباء عقد صفقات الربط الكهربائى مع العديد من الدول، من بينها الربط الكهربائى مع السعودية، ويهدف المشروع إلى تبادل الكهرباء بقدرة 3 آلاف ميجاوات.

يكفينا فخرًا..
الانتصار فى معركة فيروس «سى»



بقلم: إيمان النجار

أربعة من أحبائى من أسرتى الكبيرة، افترسهم فيروس «سى».. نعم، افترسهم بقسوته فى ألمه، فى أعراضه، حتى فى ملامحهم وصورتهم التى يبقيهم عليها حتى النهاية بوجوه شاحبة وبطون وأرجل منتفخة.. ففى سنوات متقاربة، رحلوا واحدا تلو الآخر.. نهاية متكررة عالقة فى ذهنى، لدرجة ترسخت معها صورة ذهنية قاسية لنهاية هذا المرض المؤلم الذى بات من السهل التعرف على مراحل تطوره والمرحلة المنتظرة لمريضنا.. سيناريو تكرر كثيرًا فى معظم بيوتنا، فمَن منا لم يصادفه هذا السيناريو فى أسرته، فى أصدقائه، حتى فى جيرانه، ولسنوات طويلة سيطر فقدان الأمل فى العلاج، حتى لاحت فى الأفق أحاديث عن علاج جديد سينقذ البشرية من آلام فيروس «سى». وقتها تحركت اللجنة القومية لمكافحة الفيروس الكبدية ووزارة الصحة، وتم التوصل للحصول على العلاج بسعر أقل بكثير من ثمنه فى مختلف دول العالم، حتى جاءت نقطة التحول فى هذا الملف، بإطلاق القيادة السياسية لمبادرة قومية تحت شعار «القضاء على فيروس سى والاكتشاف المبكر للأمراض غير السارية»، لتقود الدولة معركة مع هذا المرض، وسخّرت لها كل أسلحة ومقومات النجاح.



الهدف واضح ومحدد من البداية وهو «القضاء على فيروس سى»، وها هو الحلم يقترب من التحقق، فبعد أن ظلت مصر سنوات عديدة واحدة من أكثر الدول التى تعانى من التهاب الكبد الوبائى «سى» وما تتبعه من تداعيات سلبية على المستوى الصحى والاجتماعى والاقتصادى، أصبحت الآن دولة رائدة فى القضاء على فيروسى «سى»، بل وأصبحت أول دولة فى العالم تتقدم رسميا بملف متكامل لمنظمة الصحة العالمية للحصول على الإشهاد الدولى بالقضاء على فيروس «سى»، خلال الأسابيع القليلة المقبلة. مصر ستكون من أوائل الدول على مستوى العالم التى سيتم إعلان خلوها من فيروس «سى» من قِبل منظمة الصحة العالمية، حيث تقدمت مصر بأوراقها للإعلان عن خلوها من فيروس «سى» للمنظمة، بعد أن عملت الحكومة المصرية بشكل عام ووزارة الصحة بشكل خاص ومكثف خلال الفترة الماضية حتى تصبح مصر خالية من فيروس «سى» من خلال المبادرة الرئاسية «100 مليون صحة» التى أشاد بها العالم.

نجاح المبادرة الرئاسية اعتمد على التنسيق والتعاون الذى حدث بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى وكافة الجهات المعنية الداعمة من بينها منظمة الصحة العالمية، والأهم ما قدمته القيادة السياسية من آليات الدعم اللازمة لشركات الأدوية الوطنية للتصنيع المحلى لأدوية فيروس «سى».

وخلال كلمته بالمؤتمر الطبى الإفريقى الثانى استعرض الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، جهود الدولة المصرية فى القضاء على التهاب الكبد الوبائى «سى»، من خلال العمل على استدامة أنشطة المبادرات الرئاسية (100 مليون صحة) التى انطلقت فى 2018 والتى استفاد منها أكثر من 65 مليون مواطن، حيث نجحت المبادرة خلال 7 أشهر، فى خفض معدلات الإصابات الجديدة بنسبة تزيد على 92 فى المائة سنويا، وعلاج أكثر من مليونى مريض بالالتهاب الكبدى الوبائى «سى»، والتوسع فى البرامج الملحقة لتشمل استمرار حملة الكشف المبكر عن فيروس «سى» لطلاب المدارس لمدة خمس سنوات على التوالى ومسح نزلاء السجون ومسح مستشفيات الأمانة العامة للصحة النفسية، لتصبح هذه المبادرة بمثابة تحول تاريخى فى مسار مصر للقضاء على فيروس «سى».

> جاءت شهادة البروفيسور هارفى ألتر، عالم الفيروسات والحاصل على جائزة «نوبل» فى علم وظائف الأعضاء، لتثمن هذه الجهود، قائلا: «إن الدولة المصرية أصبحت تمتلك نظاما صحيا قويا، قادرا على مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية، وقيادتها الرائدة نحو القضاء التام على الالتهاب الكبدى الوبائى «سى»، فمصر مثال ناجح يُحتذى به عالمياً»

وقد جاءت شهادة البروفيسور هارفى ألتر، عالم الفيروسات والحاصل على جائزة «نوبل» فى علم وظائف الأعضاء، لتثمن هذه الجهود، قائلا: «إن الدولة المصرية أصبحت تمتلك نظاما صحيا قويا، قادرا على مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية، وقيادتها الرائدة نحو القضاء التام على الالتهاب الكبدى الوبائى «سى»، فمصر مثال ناجح يُحتذى به عالميا».

الوصول بمصر لهذه المرحلة عالميا فى القضاء على فيروس «سى»، والذى يعد أهم مكتسبات الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، أظنه - كما يرى غيرى - كافيا للدلالة على كون صحة المواطنين فى مقدمة أولويات القيادة السياسية، لخلق جيل خال من فيروس «سى»، بل وخال من الأمراض فإذا كان إنجاز هذا الملفً وحده هو ماتم خلال السنوات التسع الماضية، فهو يكفى، ومع ذلك لم يقف الأمر عند هذه المبادرة، فقد مهّدت الطريق لمبادرات أخرى كثيرة، فالمبادرات الرئاسية التى أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسى بداية من عام 2018، تعد ذراعا مهمة لتقديم الخدمة الطبية خلال السنوات الماضية، وتعد ضمن حزمة الإجراءات التى اتخذتها القيادة السياسية، كحلول سريعة ذات مردود سريع متمثلة فى المبادرات الرئاسية لتحسين الصحة العامة، والتى بلغ عددها 14 مبادرة رئاسية فى التخصصات الطبية كافة، وقدمت 132 مليون خدمة طبية لـ 93 مليون مواطن بتكلفة تجاوزت الـ 32 مليار جنيه، وكل خدماتها «مجانا» لجميع الفئات العمرية من المصريين وغير المصريين المقيمين على أرض مصر، المبادرات الرئاسية تحت شعار «100 مليون صحة» تشمل مجالات مختلفة، منها الاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع، ومنع قوائم الانتظار فى العمليات الجراحية، والكشف المبكر عن فيروس «سى»، والعناية بصحة الأم والجنين، والكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزم، والكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لحديثى الولادة بالحضانات، ودعم صحة المرأة، وفحص المقبلين على الزواج، وفحص وعلاج الأمراض المزمنة، والكشف المبكر عن سرطان الكبد».

معاناة أخرى ظلت سنوات سببا فى مشقة للكثيرين ممن تتطلب حالتهم الصحية جراحات كبرى، فكانت قوائم الانتظار عقبة أمامهم، وكنا نسمع عن حالات تنتظر مدة تصل إلى سنة، بل وأحيانا تصل إلى سنة ونصف السنة، ومنهم من يتوفاهم الله دون اللحاق بدورهم، فكانت المبادرة الرئاسية لإنهاء قوائم الانتظار بمثابة طوق نجاة لهم، قدمت مبادرة القضاء على قوائم الانتظار خدماتها حتى الآن لـ 1.9 مليون مواطن بتكلفة 15 مليار جنيه، منذ انطلاقها فى شهر يوليو عام 2018، المبادرة تشمل جراحات (القلب، العظام، الرمد، الأورام، القساطر المخية، قسطرة القلب، المخ والأعصاب، زراعة الكلى، زراعة الكبد، زراعة القوقعة).

والأمل مستمر فى مزيد من الدعم لهذه المبادرة حتى لا تتكرر المعاناة مرة أخرى، فمجرد الشعور أو التفكير فى العودة إلى شكاوى الانتظار خاصة مع أزمة توفر الدولار خلال الفترة القليلة الماضية - لم تعد مقبولة فى أذهان المرضى، بعدما إعتادوا المرضى السرعة التى تحققت بها هذه الجراحات خلال السنوات الأخيرة، لذا نأمل أن تستعيد المبادرة عافيتها، خاصة بعد التحركات الرسمية التى تمت خلال الفترة الماضية لتوفير الدولار وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة لجراحات قوائم الانتظار، بما فيها المفاصل الصناعية والدعامات والقساطر وغيرها. ووفق تأكيدات الدكتور خالد عبد الغفار،

> أتى التأمين الصحى الشامل، الذى ظل حلمًا لسنوات طويلة نادى خلالها الأطباء والمتخصصون بتطبيقه مرات عديدة، الآن تحقق الحلم بتطبيق المنظومة فى مرحلتها الأولى بـ 6 محافظات حتى الآن هى بورسعيد والإسماعيلية والأقصر وجنوب سيناء والسويس وأسوان، وستمتد المنظومة فى جميع أنحاء الجمهورية طبقا للتوجيهات الرئاسية فى أقل من 10 سنوات

«فالمؤشرات الصحية والمردود من تنفيذ المبادرات الرئاسية لتحسين الصحة العامة أشارت إلى انخفاض معدل انتشار الأنيميا بنسبة 25 فى المائة بين عامى 2022/2019، فضلاً عن زيادة معدل اكتشاف سرطان الثدى لدى السيدات فى المراحل المبكرة للمرض بنسبة 70 فى المائة».

تطوير القطاع الصحى ضمن أولويات الدولة المصرية، وظهر ذلك فى زيادة حجم الإنفاق الحكومى على القطاع الصحى إلى 222 مليار جنيه مقارنة بـ 32 مليار جنيه فى عام 2014، أيضا شهدت الفترة الأخيرة تصديق رئيس الجمهورية على تطوير عدد من المنشآت الطبية الضخمة، لتصبح مقرات ارتكاز علاجية للمحافظات كافة، مثل مدينة النيل الطبية (معهد ناصر للبحوث والعلاج) والذى تعمل الوزارة على قدم وساق للانتهاء من تطويره، ليصبح قبلة الشرق الأوسط فى تقديم الرعاية الصحية المتميزة بطاقة استيعابية أكثر من 1600 سرير، ومن المقرر الانتهاء منه خلال عامين بتكلفة مبدئية تقدر بـ 8.5 مليار جنيه، كما بدأت الدولة فى إنشاء معهد القلب القومى الجديد لاستيعاب الزيادة فى هذا المرض والتعامل معه، بإجمالى 490 سريرا، وبتكلفة 3 مليارات جنيه، وإنشاء مبنى المعامل المركزية الجديد، بتكلفة 1.3 مليار جنيه، ومدينة الطب النفسى وعلاج الإدمان وطب المسنين بإجمالى عدد أسرة 950 سريرا، بتكلفة 5 مليارات جنيه، ومستشفى أم المصريين والذى يعد أول مستشفى يدعم البناء الأخضر فى مصر بتكلفة 3.8 مليار جنيه.

ويأتى التأمين الصحى الشامل، الذى ظل حلمًا لسنوات طويلة نادى خلالها الأطباء والمتخصصون بتطبيقه مرات عديدة الآن تحقق الحلم بتطبيق المنظومة فى مرحلتها الأولى بـ 6 محافظات حتى الآن هى بورسعيد والإسماعيلية والأقصر وجنوب سيناء والسويس وأسوان، وستمتد المنظومة فى جميع أنحاء الجمهورية طبقا للتوجيهات الرئاسية فى أقل من 10 سنوات، ونجحت المنظومة فى تقديم خدمة صحية متطورة وقائمة على نظم عالمية، حيث انضم أكثر من 80 فى المائة من سكان محافظات بورسعيد والأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء للمنظومة، وبلغ عدد المسجلين بالمنظومة (ورقى وإلكتروني) نحو 4.8 مليون شخص، وإجمالى الخدمات المقدمة البالغ نحو 22 مليونا و322 ألف خدمة، بالإضافة إلى أن عدد خدمات طب الأسرة بلغ 10 ملايين و448 ألف خدمة، فضلا عن وصول متوسط نسبة رضا المنتفعين إلى 88 فى المائة، وبلغ عدد العمليات الجراحية 332.709 عملية، وجار اتخاذ الاستعدادات النهائية لإطلاق التشغيل الرسمى لمنظومة التأمين الصحى الشامل بمحافظتى أسوان والسويس، فى إطار استكمال المرحلة الأولى لتطبيق المنظومة، لتشمل المرحلة 6 محافظات ويستمر التطبيق المرحلى للمنظومة، لتشمل التغطية الصحية الشاملة لجميع محافظات الجمهورية، والقرى الفقيرة والنائية والأكثر احتياجا بحلول 2030.

كل هذا جزءاً من كل فى الملف الصحى الذى يؤكد بما حدث فيه أن صحة المواطن، هى الشاغل الأول والأهم عند القيادة السياسية، وأحد ثوابت دولة 30 يونيو.

بالتوسع الزراعى.. وزيادة السعات التخزينية.. وتنوع مصادر الاستيراد

تأمين غذاء المصريين رغم الأزمات العالمية

بقلم: بسمة أبو العزم

بعد مرور نحو 10 سنوات على ثورة يونيو وتعرضنا خلالها للعديد من الأزمات العالمية أكاد أجزم أنه لولا استراتيجية الدولة المسبقة لتحقيق الأمن الغذائى والتى بدأت منذ 2015 لعانت مصر من نقص حاد فى السلع الغذائية، ففى الوقت الذى نبنى فيه وطننا تأتينا الأزمات من الخارج ومع كل أزمة نتأكد أننا نسير فى الطريق الصحيح نحو تأمين غذائنا، ولكنه مليء بالأشواك، فمنذ أيام أعلنت الأمم المتحدة أن انهيار سد كاخوفكا الضخم فى أوكرانيا سيكون له تأثير كبير على الأمن الغذائى العالمى، فالمنطقة المحيطة بالسد تعد سلة خبز ليست فقط لأوكرانيا، بل للعالم كله وبالرغم من التوقعات العالمية بزيادات قادمة فى أسعار القمح والشعير والزيوت إلا أن تلك الأزمات توضح نجاح رؤية القيادة السياسية وخطة الحكومة على مدار السنوات الماضية فى التوسع فى السعات التخزينية لصوامع القمح، إضافة إلى الاستعداد لإقامة المخازن الاستراتيجية للسلع تامة الصنع مستقبلا.

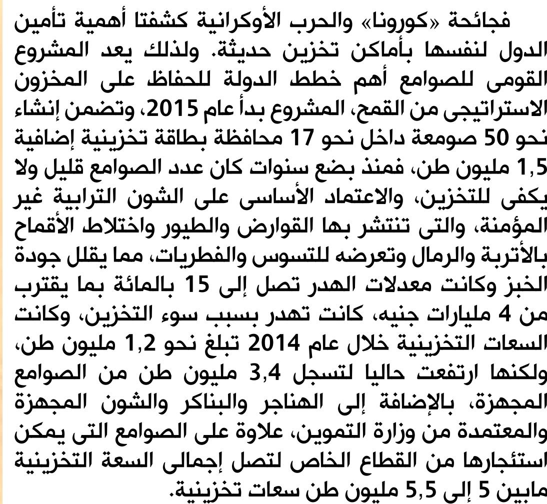
فجائحة «كورونا» والحرب الأوكرانية كشفتا أهمية تأمين الدول لنفسها بأماكن تخزين حديثة. ولذلك يعد المشروع القومى للصوامع أهم خطط الدولة للحفاظ على المخزون الاستراتيجى من القمح، المشروع بدأ عام 2015، وتضمن إنشاء نحو 50 صومعة داخل نحو 17 محافظة بطاقة تخزينية إضافية 1,5 مليون طن، فمنذ بضع سنوات كان عدد الصوامع قليل ولا يكفى للتخزين، والاعتماد الأساسى على الشون الترابية غير المؤمنة، والتى تنتشر بها القوارض والطيور واختلاط الأقماح بالأتربة والرمال وتعرضه للتسوس والفطريات، مما يقلل جودة الخبز وكانت معدلات الهدر تصل إلى 15 بالمائة بما يقترب من 4 مليارات جنيه، كانت تهدر بسبب سوء التخزين، وكانت السعات التخزينية خلال عام 2014 تبلغ نحو 1,2 مليون طن، ولكنها ارتفعت حاليا لتسجل 3,4 مليون طن من الصوامع المجهزة، بالإضافة إلى الهناجر والبناكر والشون المجهزة والمعتمدة من وزارة التموين، علاوة على الصوامع التى يمكن استئجارها من القطاع الخاص لتصل إجمالى السعة التخزينية مابين 5 إلى 5,5 مليون طن سعات تخزينية.

أهم ما يميز الصوامع الحديثة نظام الميكنة والتحول الرقمى بما حقق دورا حيويا فى حوكمة منظومة القمح وضبط إيقاعها فيمكن تخزين القمح بها لمدة عام أو عام ونصف بكامل جودتها، فقبل التوسع فى إنشاء الصوامع كانت الحكومة تستأجر صوامع وأماكن تخزين تابعة للقطاع الخاص بما تسبب فى ظاهرة التوريد الوهمى وخلط القمح المحلى بالمستورد للاستفادة بفارق السعر من قبل مافيا القمح على حساب أموال الشعب، لكن بعد تبنى مشروع التوسع فى الصوامع أصبح لدينا منظومة إلكترونية لمتابعة المخزون من القمح مع تركيب حساسات للضوء وكاميرات لرصد ومتابعة المخزون باستمرار، وتم القضاء على الهادر من القمح، سواء فى النقل أو التخزين.

فى نفس الوقت استهدفت مصر زيادة المساحة المنزرعة من القمح عبر إطلاق مجموعة من المشروعات الزراعية القومية مثل مستقبل مصر والدلتا الجديدة فإجمالى زراعة مصر من القمح 2022 نحو 10 ملايين طن، وخلال الموسم الزراعى الجارى أسهمت المشروعات الزراعية الجديدة بنحو 700 ألف طن قمح، كما اقتربت معدلات التوريد الحكومية من تحقيق المستهدف، وهو توريد 4 ملايين طن لصالح هيئة السلع التموينية ليكفى الاحتياطى من القمح حتى نهاية نوفمبر 2023.

ونظرا لكون مصر دولة مستوردة للقمح ولحين زيادة معدلات الإنتاج المحلى والاكتفاء الذاتى من القمح تعتمد الدولة حاليا على تنويع مصادر الاستيراد من الخارج لتجنب خطر الاعتماد على سوق واحد، خاصة فى ظل الأزمات الدولية خاصة الحرب الروسية الأوكرانية، فمصر تعتمد على 22 منشأ مختلفا فتم التوجه إلى أسواق جديدة مثل السوق الألمانى والليتوانى إلى جانب السوق الفرنسى والأوكرانى والروسى والرومانى.

مثلث الرعب الذى أنهك اقتصادات العالم بداية من كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وختامًا التغيرات المناخية كان له تأثير قوي على الاقتصاد المصرى بشكل عام والأسعار بشكل خاص، فموجة الغلاء التى شهدتها مصر خلال العامين الماضيين مبالغ فيها فوفقا لأحدث تقارير البنك الدولى تحت عنوان «أمن غذائي» تم التأكيد على ارتفاع معدلات التضخم للسلع الغذائية عالميا خلال 2022، كما تعد مصر بين أكثر الدول عالميا تأثرا بموجة التضخم مع تحقيقها معدل 37,3 بالمائة خلال العام الماضى، وبالطبع هناك دول حالة الغلاء بها كانت أشد قسوة، وبالرغم من حالة الغلاء التى عانت منها مصر مثل أغلب دول العالم إلا أنه بفضل التحركات الحكومية









بالرغم من حالة الغلاء التى عانت منها مصر مثل أغلب دول العالم إلا أنه بفضل التحركات الحكومية وفقا لتوجيهات الرئيس السيسى لم تتعرض البلاد لأى نقص سلعى بعكس بعض الدول الكبرى التى عانت من خلو أرفف المحال التجارية بها من السلع لبضعة أسابيع وتحديد كميات بعض السلع للمواطنين، خاصة من الزيوت، لكن شعار الحكومة المصرية الوفرة السلعية

وفقا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى لم تتعرض البلاد لأى نقص سلعى بعكس بعض الدول الكبرى التى عانت من خلو أرفف المحال التجارية بها من السلع لبضعة أسابيع وتحديد كميات بعض السلع للمواطنين، خاصة من الزيوت، لكن شعار الحكومة المصرية الوفرة السلعية، سواء من خلال الإنتاج المحلى أو تنويع مناشئ الاستيراد، مع مراعاة الفئات الأكثر احتياجاً ومحدودى الدخل بعمل المعارض والشوادر الحكومية لكافة السلع والسيارات الحكومية المتنقلة بالميادين والأحياء النائية بتخفيضات كبيرة لمساعدة الفقراء.

على مدار السنوات الماضية كان للقيادة السياسية هدف أساسى تسعى لتحقيقه، وهو تأمين المخزون الاستراتيجى من السلع الغذائية الأساسية فلولا رصد الرئيس السيسى خلال 2017 نحو 1,8 مليار دولار لزيادة المخزون الاستراتيجى للسلع إلى ستة أشهر بدلا من ثلاثة أشهر لعانت مصر من نقص سلعى شديد خلال فترة كورونا، فالأمن الغذائى قضية أمن قومى، لذا عملت الدولة خلال السنوات الماضية على تحقيق أمنها الغذائى قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلى، نظرا لما تتعرض له

مصر أصبحت تحظى باكتفاء ذاتى من الخضر والفاكهة إلى جانب فائض للتصدير، كذلك الأرز والدواجن والبيض واللبن والأسماك، بينما نعانى من عجز يتم استكماله بالاستيراد للقمح والزيوت والسكر واللحوم الحمراء والأعلاف، ولكن بفضل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر 2030 هناك سعى لتحقيق معدلات أكبر من الاكتفاء الذاتى لتلك المنتجات

الواردات السلعية من مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية، فهناك تشجيع قوى من القيادة السياسية للمزارعين ودعمهم وتحفيزهم بأسعار جيدة وتشجيع الزراعات التعاقدية سعيًا لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية محليا، وخاصة القمح والسكر والزيوت، فمصر أصبحت تحظى باكتفاء ذاتى من الخضر والفاكهة إلى جانب فائض للتصدير، كذلك الأرز والدواجن والبيض واللبن والأسماك، بينما نعانى من عجز يتم استكماله بالاستيراد للقمح والزيوت والسكر واللحوم الحمراء والأعلاف، ولكن بفضل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى مصر 2030 هناك سعى لتحقيق معدلات أكبر من الاكتفاء الذاتى لتلك المنتجات.

فالزيت سلعة استراتيجية هامة، لكن معدل الاكتفاء الذاتى منها، لا يتجاوز 3 بالمائة ، وهناك نقص كبير فى المساحات المزروعة من المحاصيل الزيتية، لكن هناك تحركات حكومية جادة لإحياء تلك الصناعة الهامة، كما أن هناك تنسيقا مع وزارة الزراعة لزيادة المساحة المزروعة بمحصولى عبد الشمس وفول الصويا فتم التعاقد هذا العام على زراعة 250 ألف فدان فول صويا و100 ألف فدان عباد شمس فى الأراضى الجديدة، كما توجد خطة حكومية لإنشاء مصانع عملاقة للزيوت بمشاركة القطاع الخاص، فهناك 5 تحالفات محلية وأجنبية تقدمت للفرص الاستثمارية الخاصة بإنشاء 3 مجمعات للزيوت باستثمارات 321 مليون دولار بخلاف مصنع رابع للمنظفات.

هناك أيضاً خطة ناجحة لتقليل فجوة الاستيراد للسكر وزيادة الاكتفاء الذاتى من هذا المحصول الهام، فالسنوات الماضية شهدت طفرة حقيقية فى إنتاج السكر بفضل زيادة المساحات المزروعة من بنجر السكر، والتى عوضت النقص فى زراعة القصب، حيث وصل معدل اكتفائنا الذاتى إلى 85 بالمائة وبعد أن كانت الدولة تستورد مليون طن لاستكمال احتياجات البطاقات التموينية خلال عام 2017، واستمرت تلك النسبة فى الانخفاض، ولم نستورد سكر تموين سوى 200 ألف طن العام الماضى، وهناك خطة لتحقيق اكتفاء ذاتى كامل بنهاية 2025.

كما تنفذ الدولة العديد من مشاريع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية مثل مشروع البتلو وإنشاء مراكز تجميع الألبان والقرى الداجنة فى الظهير الصحراوى ومشروعات الاستزراع السمكى فى محور قناة السويس وبركة غليون، فجهاز الخدمة الوطنية ينفذ 6 مشروعات تنموية كبرى بهدف خفض معدلات استيراد اللحوم والألبان بطاقة استيعابية 20 ألف رأس ماشية لإنتاج الألبان بمتوسط طاقة إنتاجية 600 ألف لتر يوميا و108 آلاف رأس ماشية للتربية والتسمين بطاقة إنتاجية 54 ألف طن لحوم حية بالدورة الواحدة، ورغم جهود الدولة المضنية فى هذا الملف، لكن مازالت أزمة الأعلاف وارتفاع أسعارها تحجم دور الدولة فى ملف التوسع فى الثروة الحيوانية، فهناك خطة بدأت منذ عام لزيادة المحاصيل الزيتية والمستخدمة كأعلاف، لكنها مساحات محدودة مقارنة باحتياجاتنا المحلية، لذا تحدى التوسع فى زراعة الأعلاف يجب أن يحتل أولوية حكومية أكبر الفترة القادمة، فالأعلاف تتحكم فى أسعار اللحوم والطيور والألبان والبيض والسمن وما يتبعه من أسعار المواد الغذائية المصنعة من تلك الخامات، وبالتالى كلما تمكنت الحكومة من الأعلاف وطرحها بأسعار مناسبة، لجمت أغلب الأسعار، ولحين تحقيق ذلك تسعى الحكومة لتنويع مصادر وارداتها من اللحوم لتغطية احتياجات المواطنين فى ظل اشتعال أسعار اللحوم البلدية، فلم يعد السودان وحده المصدر الرئيسى للحوم فتم التوجه نحو تشاد وجيبوتى والهند وتنزانيا وأوغاندا.

لم يتوقف طموح القائمين على شئون الدولة نحو تأمين القمح فقط بصوامع حديثة، بل امتد الحلم إلى باقى السلع تامة الصنع لمواجهة أزمات سلاسل الإمداد التى عانى منها العالم مؤخرا فالمشروع القومى لإنشاء 7 مخازن استراتيجية للغذاء خطوة أساسية لتعزيز الأمن الغذائى، وبالفعل تم وضع حجر الأساس لأول مخزن بالسويس، فالتكلفة الاستثمارية للمخازن السبعة لن تقل عن 10 مليارات جنيه، كما أنها ستدار بأفضل تكنولوجيا على مستوى الشرق الأوسط، ليكون دورها الأساسى زيادة مدة المخزون الاستراتيجى من السلع تامة الصنع بين 8 إلى 9 أشهر بدلا من الفترة الحالية، والتى تتراوح بين 4 إلى 6 أشهر، بما يسهم فى رفع تصنيف مصر فى مؤشر الأمن الغذائى.

Issue NUM: 5151
28 يونيو 2023

بفكر رئاسى يدرك توابع التطورات المتلاحقة..

رقمنة الدولة

تسير بخطى ثابتة لمواكبة الثورة التكنولوجية

170 خدمة حكومية على «مصر الرقمية».. تسريع التحول الرقمى.. رفع كفاءة شبكة الإنترنت.. ركوب قطار الذكاء الاصطناعى.. حماية البيانات الوطنية



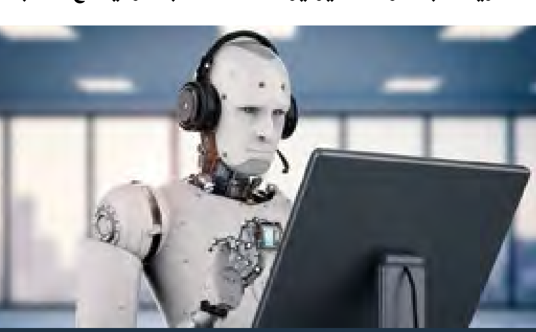
بقلـم:
عبداللطيف حامد

بلغة الأرقام التى تكشف الحقائق، وتجسد الوقائع، وبعيدا عن أى تجميل للصورة أو تحسين للأوضاع، نستطيع أن نقول بالفم المليان إن الدولة المصرية قطعت شوطًا بعيدًا فى ملف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واختصرت من عمر الزمن سنوات طويلة فى اللحاق بركب التطور التكنولوجى نتيجة لإيمان الرئيس عبدالفتاح السيسى منذ تولى مسئولية البلاد بدور التكنولوجيا فى حلّ الكثير من المشكلات والقضايا فى مختلف المجالات، وفى الوقت نفسه توفير الخدمات من دون إهدار الوقت أو الجهد، مع الفصل بين مقدم الخدمة ومن يريد الحصول عليها، من خلال «الميكنة» لمحاربة الفساد، والتغلب على الروتين. وبالفعل حدثت نقلة نوعية خلال السنوات العشر الأخيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر،
تقديم 170 خدمة حكومية مرقمنة حتى الآن على منصة «مصر الرقمية»، ومن المتوقع الوصول إلى 500 خدمة فى الفترة القادمة ليودع المصريون الورق ويتحولوا إلى العصر الرقمي، والسعى المتواصل من الحكومة لتحقيق العدالة التكنولوجية بين كل المواطنين عن طريق ضخّ استثمارات هائلة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية فى القرى المصرية كافة من خلال المشروع القومى «حياة كريمة» لتكون حياة كريمة رقمية، ببناء محطات المحمول فى أكثر من 4 آلاف قرية بواقع 9 ملايين وحدة سكنية خلال السنوات الثلاث القادمة، والاستمرار فى هذا النهج فى المرحلة القادمة من هذا المشروع العملاق، إلى جانب افتتاح 8 مراكز إبداع مصر الرقمية فى 8 محافظات لتهيئة البيئة الداعمة للإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال، وفى 2023 سيتم إطلاق 13 مركزًا جديدًا، حتى يصل العدد إلى 30 مركزًا يغطى كل المحافظات، ناهيك بأن مصر الأولى إفريقيا فى متوسط سرعة الإنترنت الثابت، حتى يكون الدخول والنفاذ للإنترنت حقًا أصيلًا لكل مواطن فى المدينة أو القرية، على غرار ما هو حاصل فى الدول المتقدمة.

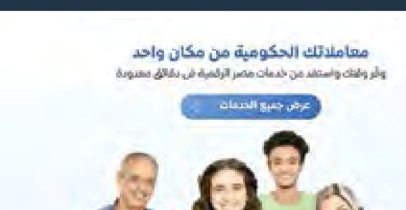


الرئيس السيسى يحرص دائماً على حضور ورعاية الفاعليات التكنولوجية

والشواهد على الأرض منذ عام 2014، وما يشاهده المواطن رؤيا العين فى العديد من القطاعات من الصحة والتعليم إلى التموين، مرورا بالأحوال المدنية والشهر العقارى والإسكان، وصولا إلى منظومة التقاضى تجعله يدرك بلا كلام كثير ولا تنظير قليل، العزيمة الحديدية للدولة فى تحقيق توجيهات الرئيس السيسى للتحول الرقمى الشامل فى الخدمات كافة، وجميع المجالات لصالح المواطن فى المقام الأول، وتذليل العقبات أمامه، إيمانًا أن من حق المصريين فى كل عموم البلاد، التمتع بخدمات حكومية مبسطة وإلكترونية؛ والوصول لبنية تحتية معلوماتية كفء لتلقى جميع أنواع المعارف وأطياف العلم، إلى جانب فتح أبواب فرصة العمل أمام الباحثين عنها، سواء الخريجون الجدد أو الراغبون فى تغيير مسارهم العملى أو تعلم ما يمكنهم من اتخاذ التكنولوجيا داعمًا لعملهم، وأيضا لتكون التكنولوجيا داعمة للمبدعين، ومساندتهم على إنتاج الأفكار الخلاقة، وتحويلها لتطبيق تكنولوجى يحقق قيمة مضافة للمجتمع والاقتصاد القومى لمصر، ويدر عائدات على أصحابها من شبابنا المبرمجين والمطورين، وهذا يفسر قيام استراتيجية مصر الرقمية على ثلاث ركائز أساسية هى دفع عجلة التحول الرقمى فى قطاعات الدولة كافة، وصقل المهارات الرقمية بما يزيد قدرة شبابنا على الالتحاق بوظائف فى ظلّ اقتصاد المعرفة، ورعاية الإبداع الرقمى. وتحقيق هذه الأهداف يتأتى من الاستثمار فى تحسين كفاءة البنية التحتية المعلوماتية، وانتشارها على مستوى الجمهورية، وبناء سياج تشريعى منظم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجاذب للاستثمارات معا.
ويُحسب لدولة 30 يونيو أنها تعاملت باحترافية مع الطلب المتزايد من المواطنين على خدمات حكومية مميكنة سريعة وشاملة، بتسريع التحول الرقمى فى جميع القطاعات الرسمية ومحو الأمية الرقمية وبناء القدرات، وتعزيز الابتكار الرقمى، مع تنفيذ عدد من مشاريع التحول الرقمى العملاقة، بالتعاون مع العديد من القطاعات بدءًا من نظام التأمين الصحى الشامل الرقمى الذى ساهم فى قفزة نوعية بمحافظات المرحلة الأولى وعلى رأسها بورسعيد، والتنسيق مع الجامعات فى إنشاء أنظمة إدارة التعلم الرقمى. وفى عام 2020، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تجربة لمنصة «مصر الرقمية» .www misr.gov.eg»، والتى توسعت بشكل تدريجى لتصل إلى 170 خدمة حكومية مرقمنة حتى الآن، ويجرى العمل على قدم وساق لتدشين معمل الابتكار الحكومى، والذى سيتم من خلاله دعوة الشركات الناشئة للإبداع والابتكار فى مجال تطوير تطبيقات الخدمات الحكومية لتقديمها للمواطنين بشكل ميسر، أم بخصوص بناء القدرات الرقمية، فقد تضاعفت ميزانية التدريب بمقدار 25 ضعفا، وزادت فاتورة برامج التدريب 55 ضعفا مقارنة بعدد المتدربين الذين دربتهم الوزارة منذ 5 سنوات، بالإضافة إلى الدخول فى شراكات واتفاقيات مع عدة كيانات دولية لتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال واستخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء لابتكار حلول للتحديات المجتمعية، ولا يقلّ أهمية عن ذلك أن جهود التحول الرقمى القوية جعلت من قطاع تكنولوجيا المعلومات لاعبًا رئيسيًا فى تعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى، وزيادة صادرات مصر الرقمية إلى 4.9 مليار دولار، وتحقيق ناتج محلى بقيمة 150 مليار جنيه وفقا لتقديرات العام الماضى.
ومن أهم خطوات الدولة فى مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية، مشروع رفع كفاءة شبكة الإنترنت لتحسين جودة الخدمات محليًا، بضخّ استثمارات كبيرة، ومع تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع أصبحت مصر الأولى بالقارة السمراء فى متوسط سرعة الإنترنت الثابت، ونتيجة للجهود المتواصلة التى تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ممثلا عن الدولة لتطوير البنية التحتية للإنترنت، ارتفع ترتيب متوسط سرعة الإنترنت الثابت إلى 46 ميجابت/ ثانية فى عام 2022، مقارنةً بمتوسط سرعة 6.5 ميجابت/ ثانية فى 2019، والتى كانت تشغل فيه مصر المركز 40 على مستوى القارة آنذاك، وهذه التحركات ساهمت فى تضاعف متوسط سرعات الإنترنت الثابت نحو 8 مرات خلال 3 سنوات، كما ساهمت فى دعم قدرة البنية التحتية على استيعاب الزيادة غير المسبوقة فى حركة مرور البيانات وتسريع وتيرة التحول الرقمى، ومع البدء فى المرحلة الثانية من مشروع إحلال الكابلات النحاسية بكابلات الألياف الضوئية، وهذه المرحلة تنقسم إلى قسمين: قسم للمدن، والهدف منها نشر الخدمة باستبدال كوابل الألياف الضوئية محل النحاسية ورفع كفاءة السنترالات والكبائن وزيادة سعتها، كما تعمل وزارة الاتصالات على إنشاء شبكة جديدة من كابلات الألياف الضوئية لربط 33000 مبنى حكومى فى جميع أنحاء البلاد ضمن شبكة الألياف الضوئية، لزيادة سرعة الاتصال وتقديم خدمة أكثر مرونة، أما القسم الثاني: فهو تطوير هذه الخدمة فى الريف المصرى من خلال المشروع العملاق «حياة كريمة»، ومشاركة الوزارة فى تنفيذ هذه المبادرة من خلال مدّ كابلات الألياف الضوئية فى أكثر من 4500 قرية ضمن مبادرة «حياة كريمة» لرفع كفاءة الإنترنت فى 3.5 مليون منزل ويستفيد منه 58 فى المائة من سكان مصر، بتوفير بنية تحتية فعالة، مع تطوير مكاتب البريد لتقديم مجموعة من الخدمات الأساسية للمواطنين، ولا سيما الخدمات الحكومية والشمول المالى، وتعمل مكاتب البريد الآن باعتبارها منفذا لهذه الخدمات.



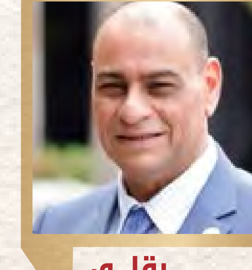
> من الأمور التى يجب التوقف عندها فى ملف التكنولوجيا داخل جنبات الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية هو الإصرار على أن يكون لنا موضع قدم فى أحدث التكنولوجيات الناشئة، ومنها الذكاء الاصطناعي، فقد تم إنشاء المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى فى نوفمبر 2019 بهدف حوكمة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى



ومن الخطوات المهمة التى تتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية والجهود المبذولة لتعزيز المعاملات الرقمية فى مناحى الحياة كافة، للوصول إلى حكومة رقمية تشاركية لا ورقية تعتمد على بنية تحتية قوية وآمنة لضمان تقديم خدمات الحكومة بأحدث التكنولوجيات المتقدمة، يأتى مشروع دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار فى الإدارة العامة بالتعاون مع ألمانيا، من أجل ضمان توفير الخدمات المتكاملة عالية الجودة بكفاءة وفعالية للمواطن من خلال القنوات الرقمية، وباعتراف البنك الدولى مصر قطعت شوطًا طويلًا فى التحول الرقمى بتنفيذ العديد من المشروعات التى تستهدف تطوير البنية التحتية المعلوماتية فى جميع أنحاء الجمهورية، وإطلاق الخدمات الحكومية الرقمية، بدليل أنها جاءت ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) فى مؤشر جاهزية الحكومة الرقمية لعام 2022.
واللافت فى مسيرة الدولة نحو التحول الرقمى خلال السنوات العشر الأخيرة، أنها تحركت فى القطاعات المختلفة معا، ولم تظلم مجالا لصالح آخر، والمثال الواضح هنا المتابعة المستمرة لتطورات مشروع إنشاء منصة «تراث مصر» الرقمية بالشراكة بين وزارتى الاتصالات والثقافة، لإتاحة جميع أنواع المحتوى الثقافى الوطنى لمستخدمى الإنترنت من أجل الحفاظ على الريادة الثقافية للوطن، وحماية تراثه، ونشر ثقافتنا الغنية لكل شعوب العالم، ومن حصاد هذا العمل الدؤوب الانتهاء من تنفيذ أعمال رقمنة المحتوى الورقى المتاح من الهيئة المصرية العامة للكتاب بإجمالى 8461 كتابا و625 مجلة، وتسليم نسخة مرقمنة كاملة للهيئة، ورقمنة المحتوى الورقى المتاح من أكاديمية الفنون بإجمالى 110 كتب و17 عددا من مجلة الفن المعاصر و489 صورة فوتوغرافية و1710 رسائل علمية، وتسليم نسخة مرقمنة كاملة من مخرجات أعمال الرقمنة للأكاديمية، وأيضًا اكتمال استخراج البيانات الوصفية لمحتوى مرقمن لدى دار الكتب والوثائق القومية بإجمالى (11,300) كتاب، ويجرى العمل على رقمنة تسجيلات حفلات دار الأوبرا المصرية من حفلات مسجلة صوتية وفيديو وصورها المتاحة لدى مكتبة الأوبرا، وبالفعل تمت رقمنة 8000 ساعة صوت، مع وجود خطة موسعة بين عدة جهات لتنفيذ مشروع لتوثيق التراث المصرى المسموع والمقروء البالغ الثراء والتنوع من حيث المحتوى والشكل للحفاظ عليه وإتاحته من خلال وسائل رقمية للباحثين والمهتمين بالثقافة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة مهام وزارة الثقافة والحفاظ على كنوزها الثقافية، ومنها مشروع لتوثيق الثروة الفنية لدى الوزارة وجهاتها من لوحات وإتاحتها للمهتمين بالفنون بشكل رقمى، وحفظ كنوز دار الوثائق، والسعى إلى إنشاء قصر ثقافة افتراضى لتمكين أصحاب المواهب ومهارات فى مختلف الفنون من عرض مواهبهم عبر هذه المنصة، على غرار ما يحدث فى قصور الثقافة.
ومن الأمور التى يجب التوقف عندها فى ملف التكنولوجيا داخل جنبات الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية هو الإصرار على أن يكون لنا موضع قدم فى أحدث التكنولوجيات الناشئة، ومنها الذكاء الاصطناعى، فقد تم إنشاء المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى فى نوفمبر 2019 بهدف حوكمة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى من خلال التنسيق بين الجهات ذات الصلة، ويختص المجلس بالإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعتها وتحديثها بما يتماشى مع التطورات العالمية، وتم مؤخرا إطلاق الميثاق المصرى للذكاء الاصطناعى المسئول، الذى يوضح رؤية الدولة المصرية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطر التنظيمية للاستخدام الأخلاقى والمسئول لتقنيات الذكاء الاصطناعى، بتطويع جميع بنوده وتكييفها، بما يتوافق مع طبيعة وأخلاقيات المجتمع المصرى ودمجها مع رؤى قابلة للتنفيذ، الأمر الذى يساعد فى ضمان إدارة وتطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعى فى الدولة، واستخدامها بشكل واع ومسئول، وبما يتواكب مع معطيات العصر الرقمى من أجل تطويَع تكنولوجيات الذكاء الاصطناعى لخدمة المجتمع المصرى فى مجالاته كافة. الخلاصة، أن فكر القيادة السياسية مشغول دائما بتوابع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، وتطويعها لخدمة المصريين جميعا بلا تفرقة فى الموقع الجغرافى أو المستوى الاجتماعى مع تعظيم المكاسب والإيجابيات، ومواجهة التحديات والسلبيات، فمن حقهم الدخول للمستقبل الرقمى من أوسع أبوابه، وفى الوقت نفسه حماية بياناتهم وخصوصيتهم، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات من القرصنة والجرائم الإلكترونية.
حمى الله مصر وشعبها وقيادتها ومؤسساتها الوطنية من كل سوء.

التكنولوجيا.. قاطرة التنمية فى الجمهورية الجديدة

محطات مضيئة على مدار عقد من الزمان



بقلم:
د. محمد عزام
استشارى التحول الرقمى
حساب تويتر @mazzam_egy

تمر علينا خلال هذه الأيام الذكرى العاشرة لثورة 30 يونيو، هذه الثورة التى خرج فيها الشعب المصرى وسانده فيها جيشه الوطنى العظيم وشرطته الباسلة، لإنقاذ مصر من براثن جماعة، أقرب للنبت الشيطانى الذى ظهر فى وادينا الطيب منذ أواخر عشرينات القرن الماضى، جماعة لم تكن ترى مصر إلا حفنة من تراب، جماعة أسست على الخراب والإرهاب والخداع باسم الدين، جماعة استباحت الوطن والشعب والأرواح وكل ما هو مقدس ونفيس، فى سبيل تمكين أعضائها من مفاصل الدولة، لتحقيق أحلامهم المريضة، المرتبطة بخيالهم السقيم، حتى لو كانت الخيانة للوطن هى السبيل. لذا ستظل ثورة 30 يونيو علامة فارقة، ليس فقط فى تاريخ الأمة المصرية، بل فى تاريخ منطقتنا العربية والعالم أجمع. ثورة أثبتت مرة أخرى أن جينات المصريين الأصيلة هى أساس عظمة هذا الشعب، وأنها غير قابلة للتلاعب بها، من أى طرف، مهما كان. ثورة أعادت رسم المنطقة وتصويب المسار نحو آفاق أكثر حداثة وتطور، لتبدأ الدولة المصرية جمهوريتها الثانية، القائمة على العلم والعمل، لتحقيق آمال هذا الشعب فى وجود وطن آمن متطور، ولتكون مصر فى مصاف الدول الكبرى، وهذا ما يستحقه هذا البلد المتفرد، صاحب الحضارة الأعظم والضاربة بجذورها فى الأرض منذ فجر التاريخ.

وخلال العقد المنصرم، شهد قطاع التكنولوجيا الوطنى طفرات كبيرة، نحتاج لصفحات وصفحات لسردها، ولكن دعونا نتوقف على أهم تلك الطفرات التى شهدها هذا القطاع على مدار السنوات العشر الماضية.

ولكن هل للتكنولوجيا تلك الأهمية فى حياتنا؟ فقد يتصور الكثير منا أن الحديث عن التكنولوجيا وأهميتها يقع ضمن نطاق الرفاهية، ولكن هذا ليس بالصحيح! فالتكنولوجيا وأدواتها وتطبيقاتها هى ما تصنع الفرق وحسب. فمنذ قديم الأزل، وبدءاً من العصر الحجرى منذ ملايين السنين وحتى عصرنا الحالى، فإن التكنولوجيا والابتكارات المرتبطة بها هى ما تجعل حياة الأمم والشعوب أفضل وأكثر جودة ورفاهية، وهى ما تكوّن الثروات للأفراد والشركات والمجتمعات وبالتالى الدول، وهى منْ تحدد منْ يكون فى القمة ومنْ يكون فى القاع. وعندما نفكر فى المستقبل، علينا أن نعى ما هى أدوات المستقبل، لأن لكل عصر ظروفه وأدواته، ولا يمكن أن نخطو بخطوات ثابتة للمستقبل إلا بإدراك أن التكنولوجيا وتطبيقاتها هى السبيل الأوحد أن تكون ضمن اللاعبين الرئيسيين فى هذا العالم شديد الترابط والتداخل. وهنا لا أتحدث فقط على توطين واستخدام التكنولوجيا، بل على الأمر الأهم، وهو صناعة وامتلاك التكنولوجيا، لأن ذلك هو ما يجعل الدول والمجتمعات فاعلاً وليس مفعولاً به فى هذا العالم الذى نعيشه اليوم، وسيعيشه أولادنا وأحفادنا فى المستقبل! ولقد علمنا المصرى القديم أن العلم هو أساس الحضارة، وأن إنتاج التكنولوجيا وتطبيقها هو ما يبنى الأمم العظيمة، وهذا قبل اكتشاف العالم كله لهذه الحقيقة بآلاف السنين.

لذا الإجابة هى بالقطع نعم بدون أدنى شك. ومن هنا سأقوم بسرد أهم التطورات التى شهدها قطاع التكنولوجيا المصرى خلال العقد الماضى.

فلقد شهدت مصر تطورًا ملحوظًا فى قطاع البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فطبقاً للتقرير الصادر عن المرصد المصرى التابع للمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، فإن مستوى خدمات الهاتف المحمول ارتفعت نسبة المشتركين الذين يحصلون على تلك الخدمات من 85.44 فى المائة (70.66 مليون مستخدم من إجمالى السكان البالغ 82.7 مليون نسمة) فى عام 2010 إلى 96.19 فى المائة (96.19 مليون مستخدم من عدد سكان مصر البالغ 100 مليون نسمة فى 2020). وارتفع عدد المستفيدين من خدمات الإنترنت باستخدام الهاتف المحمول من 7.36 فى المائة (6.09 مليون مستخدم) فى 2010 إلى 42.51 فى المائة (42.51 مليون مستخدم) فى 2020. أما من حيث عدد مستخدمى الإنترنت فقد ارتفع عدد المستخدمين من 23.2 مليون مستخدم (27.8 فى المائة من السكان) فى عام 2010 إلى 55 مليون مستخدم (55 فى المائة من السكان) فى عام 2020. أما عن عدد مشتركى خدمات الإنترنت عريض النطاق ADSL فقد ارتفع من 1.29 مليون مشترك فى عام 2010 (1.56 فى المائة من السكان) إلى 8.29 مليون مشترك فى عام 2020 (8.29 فى المائة من السكان)، وقد ارتفع متوسط سرعة الإنترنت فى مصر إلى 18 ميجابت/ثانية للوصول إلى 30 ميجابت/ثانية. وكذلك حصلت مصر على جائزة أسرع إنترنت ثابت على مستوى القارة الإفريقية من شركة "أوكلا" العالمية الرائدة فى مجال قياس وتقييم سرعات الإنترنت، وهذا فى عام 2022.

كما أنه منذ أيام قليلة فازت مصر ممثلة فى وزارة الاتصالات بجائزة الأمير طلال الدولية للتنمية البشرية، التى يقدمها برنامج الخليج العربى للتنمية (أجفند)، وذلك عن "مشروع التحول الرقمى من أجل التنمية المستدامة فى مصر" فى الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق والنمو الاقتصادى". وفاز هذا المشروع فى الفئة الثالثة من الجائزة، المخصصة لمشروعات الجهات الحكومية (الـوزارات والمؤسسات العامة) ومؤسسات الأعمال الاجتماعية ومؤسسات القطاع الخاص الموجهة لدعم القطاع الاجتماعى. ويأتى فوز مصر بالجائزة الدولية تتويجًا لجهود وزارة الاتصالات فى تنفيذ استراتيجية متكاملة لتحقيق التحول الرقمى فى ضوء رؤية مصر 2030، إذ يتم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة قطاعات التنمية المجتمعية، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء قدرات المواطن المصرى، وتشجيع الابتكار والإبداع بما ينعكس على تعزيز مكانة مصر على المستويين الإقليمى والدولي. ويهدف مشروع التحول الرقمى من أجل التنمية المستدامة إلى تحسين جودة حياة الأفراد من خلال تعزيز استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، ونشر الوعى المجتمعى بأهميتها، ودعم التنمية المجتمعية المستدامة عن طريق تطوير القدرات الرقمية للمواطنين وتهيئتهم للتعامل مع عملية التحول الرقمى لبناء مجتمع مصرى يتعامل رقميًا فى كافة مناحى الحياة. وينفذ هذا المشروع من خلال عدة محاور، على رأسها مبادرة قدوة-تك لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، ومشروع وظائف ومهارات للأشخاص ذوى الإعاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادرات التعلّم الالكترونى وتأهيل الشباب للعمل الدُر، ومبادرة تفعيل دور نوادى تكنولوجيا المعلومات فى التنمية المجتمعية، قد تنافس مع أكثر من 108 مشروعات، ليكون على رأسها جميعاً، طبقاً للمنشور على الموقع الرسمى لوزارة الاتصالات.

كما تم تقييم تطور برامج التحول الرقمى التى تقوم بها الحكومة المصرية من قبل البنك الدولى فى نوفمبر الماضى، حيث صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) وهو أعلى فئة فى المؤشر الذى يقيس أربعة محاور رئيسية خاصة بالحكومة الرقمية وهم تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، ودعم النظم الحكومية الأساسية (الميكنة)، والمشاركة والتواصل الرقمى مع المواطن، وممكنات الحكومة الرقمية. وكانت مصر ضمن الدول ذات الأداء المرتفع جدا بالتصنيف (B) وفقاً لتقرير البنك الدولى عام 2020؛ بنسبة نضج 0.649؛ بينما حققت هذا العام نسبة نضج بلغت 0.751 متجاوزة المتوسط العالمى البالغ 0.552، وكذلك أعلى من المتوسط الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى يبلغ 0.595. كما أنه يجرى حالياً تنفيذ مشروع "أحمس" الذى يستهدف إعادة هيكلة الإجراءات والتطبيقات فى الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تطوير منظومة البنية المعلوماتية وتعزيز قدراتها لتوفير آلية مستمرة لتحسين جودة البيانات ودعم إطلاق المنصات الخدمية لإتاحة بيانات مرتكزة على أنظمة التحليلات والذكاء الاصطناعى. وهذا بدا واضحاً على تطور منصة "مصر الرقمية"، والتى تضم حالياً 168 خدمة تشمل خدمات التموين والشهر العقارى والتوثيق والأحـوال الشخصية والمدنية والمرور والكهرباء والإسكان الاجتماعى والسجل التجارى والمحاكم والضرائب العقارية والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى الشامل وغيرها. كما وصل عدد مستخدمى المنصة أكثر من 7.3 مليون مستخدم، بإجمالى أكثر من 37 مليون طلب، طبقاً للبيانات الموثقة على المنصة.

كما حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدلات نمو بلغت نحو 16.7 فى المائة فى العام المالى 2022/2021 مقارنة بمعدل نمو 16.1 فى المائة فى العام المالى 2021/2020؛ ليصبح القطاع هو الأعلى نموا بين قطاعات الدولة المختلفة على مدار أربع سنوات متتالية. وبلغت نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر 5 فى المائة فى العام المالى 2022/2021. وكذا حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام المالى 2022/2021 ناتجا محليا يقدر بنحو 150 مليار جنيه مقابل نحو 128.7 مليار جنيه فى العام المالى الذى يسبقه، ونمت الصادرات الرقمية لتصل إلى 4.9 مليار دولار فى 2022/2021 بزيادة قدرها 400 مليون دولار فى العام المالى 2021/2020. وهذا تواكب مع صعود مصر للمركز الثانى عربيا وإفريقيا فى مؤشر التنمية البريدية الصادر عن اتحاد البريد العالمى صعودا من المركز العاشر فى عام 2010. بالإضافة لتقدم ترتيب مصر أربعة مراكز فى مؤشر جاهزية الشبكة الصادر عن معهد "بورتلانز" لتصل إلى المركز 73 فى عام 2022 مقارنة بالمركز 77 فى العام السابق. وشهد عام 2022 تقدم ترتيب مصر فى "مؤشر الابتكار العالمي" 5 مراكز عن ترتيب العام الماضى وفقا لتقرير "المنظمة العالمية للملكية الفكرية"، حيث جاءت مصر فى المركز 89 عالميا مقارنة بالمركز 94 فى 2021، وذلك طبقاً لما نشرته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدلات نمو بلغت نحو 16.7 فى المائة فى العام المالى 2022/2021 مقارنة بمعدل نمو 16.1 فى المائة فى العام المالى 2021/2020؛ ليصبح القطاع هو الأعلى نموا بين قطاعات الدولة المختلفة على مدار أربع سنوات متتالية. وبلغت نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر 5 فى المائة فى العام المالى 2022/2021



هذا بالإضافة إلى قيام التقرير العالمى لبيئة الشركات الناشئة 2021GSER، بتصنيف القاهرة على النحو التالي: احتلال للمرتبة الأولى كأفضل النظم الإيكولوجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث وفرة المهارات بأجور تنافسية، وضمن أفضل 15 مدينة على مستوى العالم فى نفس المؤشر. واحتلت المرتبة الثانية للنظم الإيكولوجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمعرفة، حيث يقيس هذا المؤشر الإبداع من خلال النشاط البحثى وبراءات الاختراع، واحتلت المرتبة الثالثة للنظم الإيكولوجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث كل من مناخ التمويل، وكفاءة المهارات والخبرة، وجاءت ضمن أفضل 5 نظم إيكولوجية فى منطقة الشرق الأوسـط وشمال إفريقيا من حيث القيمة مقابل المال، واحتلت المرتبة الرابعة للنظم الإيكولوجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأداء، ويقيس هذا المؤشر حجم وأداء النظام الإيكولوجى بناءً على القيمة التراكمية لشركات التكنولوجيا الناشئة من خلال عمليات الخروج والتمويل. وكذا احتلت القاهرة المرتبة الأولى فى قارة إفريقيا فى استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك وفقًا لتقرير "مستقبل بيئة الأعمال التكنولوجية فى إفريقيا لعام 2022/2021" الصادر عن مؤسسة "FDI Intelligence"، حيث تم جذب استثمارات بالشركات الناشئة تتعدى قيمتها 500 مليون دولار فى 2021 فى حين كانت 190 مليون دولار فقط فى 2020.

صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) وهو أعلى فئة فى المؤشر الذى يقيس أربعة محاور رئيسية خاصة بالحكومة الرقمية وهم تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، ودعم النظم الحكومية الأساسية (الميكنة)، والمشاركة والتواصل الرقمى مع المواطن

وحافظت مصر على مكانتها كمقصد رائد عالمى فى مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعهيد والخدمات العابرة للحدود؛ حيث جاءت مصر فى المرتبة الأولـى بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والمركز (15) على مستوى العالم فى "مؤشر مواقع الخدمات العالمية" الصادر عن مؤسسة "كيرنى" الاستشارية العالمية لعام 2021، وهذا طبقاً للمنشور على الموقع الرسمى لهيئة الاستعلامات المصرية.

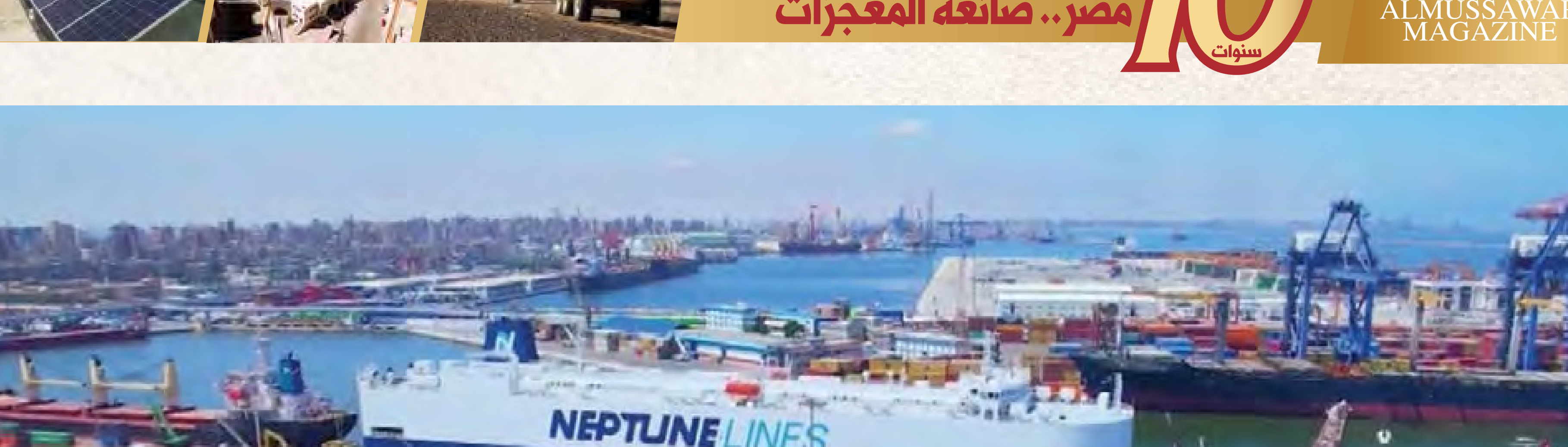
كما استضافت مصر المؤتمر العالمى للاتصالات الراديوية فى مدينة شرم الشيخ، بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسى، على مدار أكثر من شهر، ونظمه الاتحاد الدولى للاتصالات التابع للأمم المتحدة عام 2019، والذى انعقد لأول مرة منذ 20 عاما خارج مقر الاتحاد بجنيف، بمشاركة أكثر من 3500 مشارك من 140 دولة، وأكثر من 50 وزيرا ونائب وزير اتصالات من مختلف دول العالم، إضافة إلى مشاركة أكثر من 50 شركة ومنظمة دولية عاملة فى مجال الاتصالات حول العالم.

وكذلك استضافت مصر فى يناير الماضى القمة الأولى للتحالف العالمى لأشباه الموصلات (GSA) فى القاهرة، التى تنظمها وحدة الأعمال الإقليمية "جى إس إيه مصر"GSA- Egypt بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" وبمشاركة مسئولى وممثلى أكثر من 60 شركة محلية وعالمية متخصصة فى مجال تصميم الإلكترونيات والأنظمة المدمجة فى صناعة أشباه الموصلات، وعدد من الخبراء والأكاديميين المتخصصين فى هذه الصناعة.

كما أنشأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكبر مركز لصناعة الإلكترونيات فى مصر بمدينة المعرفة فى العاصمة الادارية الجديدة والذى يستضيف 24 شركة متخصصة فى مجال تصميم الإلكترونيات ليكون بمثابة مركز للبحوث والتطوير والاختبار والابتكار بما يضمه من معامل متخصصة، وهذا ما سيعمل على دفع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتصنيع الالكترونيات لخطوات كبيرة للأمام.

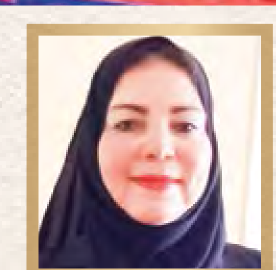
ومـن هنا ومما سبق نـرى أن المستقبل يتشكل الآن، والعامل الرئيسى فى صياغة هذا المستقبل هو التكنولوجيا، والتى يتم توطينها وتطويرها وإنتاجها بأيدى شبابنا، لتحقيق النمو المستدام الـذى نحلم به فى جمهوريتنا الجديدة، جمهورية 30 يونيو.

Issue NUM: 5151
28 يونيو 2023



حلم الـ 100 مليار دولار صادرات

سباق مع العصر



بقلـم: د.وفاء على

لا شك أن الحديث عن الصادرات المصرية هو حديث يسـجله التاريخ، فرغم كل التحديات والظروف العالمية الراهنة التى ليسـت الدولة بمنأى عنها، فـإن مصر تواصل نجاحاتها فى إدارة واحد من أهم ملفاتها الاقتصادية بفضل الأداء المؤسسى الناجح والدعم الرئاسـى المتواصل والمراقبة اللحظية للحلم الرئاسى المشروع بوصول الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار.

لقد وضعتنا دولة 30 يونيو بأداء واعد فيه تعريز للفرص التنافسية والاستثمار وتوطين الصناعة نحو ملف يتحرك من قاعدة أكثر صلابة، تعتمد فيه على النمو الشامل وزيادة القدرة على الصمود والتكامل الرقمى الاقتصادى من خلال قوانين للاستثمار ودستور جديد لمشاركة القطاع الخاص، واتسمت الصادرات المصرية بالتنوع وتعددت القطاعات المتجهة ناحية التصدير وتوسعت الأسواق المستهدفة، وكان للمجلس الأعلى للتصدير برئاسة رئيس الجمهورية دوره المهم فى دعم المصدرين، وهو الأمر الذى أتى ثماره فى طريق تحقيق حلمنا المشروع بخطوات واثقة.

إن تنمية الصادرات المصرية تعتبر من أهم القضايا التى تشتمل عليها السياسات المصرية الاقتصادية، بهدف زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة لسد الفجوة الموجودة بالميزان التجارى وعجزه؛ ولذلك حددت دولة 30 يونيو هدفها الرئاسى المشروع بزيادة الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار باتخاذ سياسات من شأنها تنمية للصادرات السلعية فى ضوء الوضع الراهن على الساحة الإقليمية والعالمية، من أجل تحريك هذا القطاع الهام باعتباره محركا رئيسيا للتنمية المستدامة، ولذلك تم اتباع منهجية على أسس علمية تراعى زيـادة المحتوى التكنولوجى والابتكارى للصادرات واستخدام البحث التحليلى لتدفقات التجارة الخارجية، كذلك استخدام نماذج التحليل الرباعى لبيان مواطن القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات للصادرات السلعية المصرية، ومن ثمّ تبنى سياسة مستقبلية، بهدف الوصول إلى مسارات موثوقة لتنمية الصادرات، فى ضوء المستجدات الإقليمية العالمية، لذا تبنت الدولة بناء قاعدة بيانات على أسس علمية تهدف إلى اقتصاد وتنافس يسمح لمصر فى خطتها المستقبلية أن تضع قدمها على خريطة أوائل المصدرين العالميين، من خلال الاعتماد تكنولوجيًا على عدد من الأمور:

* بيانات منظمة التجارة العالمية.
* بيانات البنك الدولى الخاصة بمؤشرات التنمية فى العالم.
* قاعدة بيانات وتقارير دولية.
* استخدام معادلة اتجاه عام لتحديد القيمة المتوقعة للصادرات السلعية غير البترولية حتى عام 2026.

إعداد مصفوفة للسياسات التصديرية للصادرات السلعية غير البترولية وفى ضوء المستجدات مع مراعاة عوامل التباطؤ فى النمو بالنسبة للتجارة العالمية السلعية وتصاعد حجم السياسات الحمائية للدول.

لقد ركزت الدولة المصرية فى تحديد أولوياتها فى عملية التصدير وبحثت عن وسائل تنمية الصادرات الزراعية المصرية التى تعتبر أحـد العناصر الرئيسية لتنمية مصادر مستمرة ولديها استدامة فى الأداء، فالصادرات الزراعية قبل 30 يونيو كانت تعانى من مشاكل عدة حاولت الدولة من خلال رؤيتها المستقبلية لهذا القطاع الهام أن يكون موردا هاما للنقد الأجنبى يتم التعويل عليه وتعويض أى انخفاض محتمل فى مصادر الدخل القومى، سواء تحويلات المصريين أو عوائد صادرات البترول أو إيرادات السياحة، وغيره من الاحتمالات التى تتوقف على عوامل داخلية وخارجية، وسعت الدولة المصرية بمنهجية منقطعة النظير فى:

- تنويع الهيكل السلعى للصادرات.
- تشجيع تصدير سلع غير تقليدية.
- جلب التكنولوجيا الحديثة فى أساليب الإنتاج والتسويق من خلال التواجد فى الأسواق العالمية.

لقد تعلمنا الدرس جيدًا من الماضى، وكيف كان منحنى النزول فى حجم الصادرات المصرية الزراعية، ولذلك وضعنا خطة استراتيجية للصادرات الزراعية قائمة على عدة أسس:

- متابعة وتقييم حجم الـصـادرات الزراعية للوقوف على نقاط القوة والضعف وتعزيز نقاط القوة وتلافى نقاط الضعف أو معوقات الصادرات وتذليلها فى ضوء تجارب الماضى.
- وضع خطة تنمية واضحة للصادرات السلعية الزراعية، سواء على المدى القصير أو البعيد، مع مراعاة المبادئ الأساسية لتنميتها، وسارت دولة 30 يونيو فى اتجاهين، الأول هو:

* تنمية الصادرات الزراعية التقليدية مثل القطن والأرز والبصل، وغيرها من المنتجات التقليدية.
* تنمية حصلية الصادرات غير التقليدية، كالخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور.

ثم بـدأت الخطة فى دراسـة إمكانية التوسع فى زراعـة المحاصيل التصديرية فى الأراضـى المخصصة للمشروعات الجديدة كدلتا مصر وتوشكى، كذلك الاتجاه إلى أسواق عالمية جديدة مع الحرص على خفض التكاليف ومصاريف النولون التى زادت عالميًا، خصوصًا بعد أزمة الجائحة ثم الحرب الروسية – الأوكرانية، والأهم أن الدولة انتهجت سياسة عاجلة «لتذليل» العقبات أمام المصدرين للسلع الزراعية وتقديم الحلول المناسبة والتدخل فى الوقت المثالى، بالإضافة إلـى منهجية خفض نسبة الفاقد الزراعى. فطبقًا لتصريحات وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، فإن صادرات المنتجات الزراعية والحاصلات المصرية بلغت عام 2022 ولأول مرة فى تاريخها ما يقرب من 6.5 مليون طن بحوالى 3.3 مليار دولار وبزيادة نحو 800 ألف طن عن العام الماضى، واحتلت الموالح المرتبة الأولى والبطاطس الثانية ثم البصل والفاصوليا، وبلغ إجمالى المنتجات المصرية التى تصدر إلى الخارج نحو 406 أنـواع يتم تصديرها إلى 160 من الأسـواق العالمية، وأهمها الموالح والبطاطس والبصل الطازج والعنب والطماطم الطازجة والبطاطا والفراولة والفاصوليا الطازجة والجوافة والثوم والمانجو والبطيخ والرمان.

لقد احتلت الموالح المركز الأول، بواقع 1.8 مليون طن والبطاطس 871 ألف طن والبصل 578 ألف طن والفاصوليا 192 ألف طن والبطاطا 159 ألف طن والرمان 156 ألف طن والعنب 154 ألف طن والمانجو 76 ألف طن والطماطم 51 ألف طن، فضلًا عن الفراولة 40 ألف طن، وحصل البطيخ على المركز الثالث عشر فى الصادرات الزراعية المصرية، بإجمالى 9289 طنا.

ومن أبرز مؤشرات السياسات الجديدة التى انتهجتها الدولة فى تحليل البيانات هو بدء مركز دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء فى متابعة مؤشرات التصدير ومنحنى الصعود وهذا لم يحدث من قبل، وأصبح يفند سلسلة من التقارير منها (شبابنا يدعم قرارنا) ببرنامج عمل لتعزيز حجم الصادرات المصرية، وبدأها بصادرات مصر إلى القارة الإفريقية.

بما يتوائم مع الحلم الرئاسى لزيادة الصادرات إلى 100 مليار دولار، الذى بدأ بقارتنا السمراء من خلال عدة أسس وثوابت تدل على المسار الصحيح وتوجيه البوصلة التصديرية من خلال وضع أسس ومقترحات لإثبات الدور الذى تلعبه الصادرات المصرية فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والإسـراع فى زيـادة معدلات النمو الاقتصادى، فزيادة الـصـادرات تتطلب زيـادة فى الإنتاج وتطوير طرق الإنتاج، كذلك بناء وتوطين العلاقات الاستراتيجية الدولية مع أشقائنا فى القارة لزيادة حجم التجارة البينية التى تنعكس على دخل الفرد والناتج القومى، بالإضافة إلى أن زيادة الصادرات تعمل على انسيابية رؤوس الأموال الصعبة والتى تعتبر أحد أهم العناصر لتمويل الواردات أيضًا لعملية الاتزان فى الميزان التجارى، لذلك اهتمت الدولة المصرية باتفاقية التجارة القارية الحرة والاتفاقات الثنائية التى انضمت إليها مصر مؤخرًا واعتمدت فيها على كيفية الاستفادة منها كحجر أساسى لزيادة الصادرات المصرية، ومن أجل زيادة التنافسية اهتمت الدولة بفتح أسواق إفريقية جديدة، وخاصة المرتبط بالصناعات التحويلية لتحقيق سياسة التنمية الاقتصادية المستدامة.

فحركة الصادرات المصرية هى أحد الأعمدة الهامة للاقتصاد القومى الذى يتميز بالتنوع وهو من أكثر الاقتصادات تنوعًا بالمنطقة، حيث تمثل الصناعة 32 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى والخدمات 54 فى المائة والزراعة 14 فى المائة.

القدرات التصديرية

لا شك أن مصر تتمتع بقدرات تصديرية بحكم موقعها الجيوسياسى، كذلك وجود أهم ممر ملاحى وظهير قوى من الموانئ داخل المنافسة العالمية، مما يتيح لمصر أن ترفع قدرتها التصديرية إلى 118 فى المائة، خصوصًا بعد الانتهاء من تأهيل الموانئ المصرية وتداول الحاويات وخطوط الهامات والروافع والفنادر الموجودة بالموانئ المصرية.

وتمتلك مصر ميزة تنافسية فى بعض القطاعات التصديرية، ويأتى على رأس هذه القطاعات البلاسيتك والأسمدة والمواد الكيميائية ومـواد البناء والمواد الغذائية والمنسوجات التى تحتاج إلى حديث طويل، بالإضافة إلى الزيادة الواضحة فى قطاع المواد الطبية والدواء، بالإضافة إلى صادرات قطاع الطاقة سواء الكهرباء أو الغاز، وهذا ملف تتفوق فيه مصر، ووضعت نفسها فيه كرقم مهم فى معادلة الطاقة الدولية، بل دخلت لتنافس فيه عالميًا واحتلت مكانها فى نادى الكبار للطاقة.

لقد وضعت الـدولـة المصرية آليات الـزيـادة والـقـدرات التصديرية وتم تقسيم خطة العمل إلى ثلاثة محاور أساسية تعتمد على:

1) آليات فنية ومعلوماتية.
2) آليات لوجستية.
3) آليات علمية وقانونية.

وجميعها تستهدف تعظيم الصادرات المصرية وكذلك عمل مبادرات كثيرة لتطوير أوجه التعاون فى التجارة البينية.

لقد قامت الدولة بتفعيل المجلس الأعلى للتصدير وتحديد مصفوفة المسئوليات وفصل الأدوار وتكامل الأعمال، كذلك إنشاء منصة معلوماتية وبوابة إلكترونية موحدة للصادرات والفرص المتاحة وتفعيل آليات الربط الإلكترونى بجانب تدريب صغار المستثمرين والمصدرين وتبادل الخبرات.

كذلك تبنى خطة تسويقية وترويجية لتشجيع المصدرين وتفعيل دور المرأة فى الصناعات الصغيره وتنشيط الصادرات.

وعلى صعيد الآليات اللوجستية والإداريـة بإنشاء مكاتب لوجستية لتطوير عملية التصدير لتقديم الخدمات وفى حلقة تواصل مع المصدرين مع التركيز علىٍ المعارض التجارية وإرسال الوفود إلى الأسواق المستهدفة عالميا.

مع تطوير برتوكولات التعاون ورفع كفاءة البنية التحتية لعمليات التصدير والنقل، وكذلك إجـراءات الموانئ والجمارك والرقابة والفحص والتسجيل المسبق وبناء منظومة متكاملة للجمارك وربط الجمارك من خلال المنظومة الرقمية للتحول أو الشمول المالى وتفعيل شركات إدارة المخاطر لعمليات التصدير.

> كشـفت البيانات الرسـمية الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء أن إجمالى الصادرات المصرية خلال العام الماضى رغم كل التحديات العالمية سـجل 51.642 مليار دولار بنهاية ديسـمبر 2022 مقارنة بنحو 43.636 مليار دولار فى الفترة نفسـها من العام السـابق له 2021 بزيادة بلغت 8 مليارات دولار بنسـبة تصل إلى 18.3 فى المائة



> وضعت دولة 30 يونيو فى اعتبارها زيادة صادرات مصر إلى السـوق العربى كأول لبنة فى التكامل والاكتفاء الذاتى عربيًا باسـتراتيجية واضحة، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية للدول العربية نحو 8.8 مليار دولار خلال أول تسـعة أشـهر من عام 2022 مقابل 8.2 خلال الفترة نفسـها من عام 2021 بزيادة بلغت 620 مليون دولار، وبنسـبة ارتفاع نحو 7.6 فى المائة

كذلك تفعيل التكتلات الاقتصادية سواء أوروبيًا أو إفريقيًا، ومؤخرًا اعتزام مصر دخول مجموعة البريكس بالاتجاه شرقا لزيادة حجم الـصـادرات المصرية إلى مجموعة بريكس ذات الشريحة السكانية الكبيرة.

وقد كشفت البيانات الرسمية الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء أن إجمالى الصادرات المصرية خلال العام الماضى رغم كل التحديات العالمية سجل 51.642 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2022 مقارنة بنحو 43.636 مليار دولار فى الفترة نفسها من العام السابق له 2021 بزيادة بلغت 8 مليارات دولار بنسبة تصل إلى 18.3 فى المائة.

وجـاءت السلع تامة الصنع فى صـدارة القائمة للصادرات المصرية بقيمه 21.246 مليار دولار مقابل نحو 19.408 مليار دولار فى الفترة نفسها من العام السابق له 2021 بزيادة قدرها نحو 1.838 مليار دولار وبنسبة ارتفاع بلغت 9.4 فى المائة، وجاء فى المركز الثانى من الصادرات المصرية الوقود بقيمة 17.022 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة مع نحو 12.782 مليار دولار خلال عام 2021، بزيادة قيمتها 4.240 مليار دولار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 33.2 فى المائة.

وتضمنت قائمة الصادرات المصرية السلع نصف المصنعة بقيمة 9 مليارات دولار بنهاية عام 2022، مقابل 8.659 مليار دولار فى الفترة نفسها من عام 2021 بزيادة قدرها 865.983 مليون دولار، مقارنة مع نحو 3.017 مليار دولار عام 2021، بزيادة بلغت قيمتها 9.5 مليار دولار، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 7.3 فى المائة.

لقد وضعت دولـة 30 يونيو فى اعتبارها زيـادة صـادرات مصر إلى السوق العربى كأول لبنة فى التكامل والاكتفاء الذاتى عربيًا باستراتيجية واضحة، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية للدول العربية نحو 8.8 مليار دولار خلال أول تسعة أشهر من عام 2022 مقابل 8.2 خلال الفترة نفسها من عام ،2021 بزيادة بلغت 620 مليون دولار، وبنسبة ارتفاع نحو 7.6 فى المائة.

وكانت المملكة العربية السعودية على رأس قائمة أعلى 10 دول عربية استيرادًا من مصر خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2022 وبلغت حجم الصادرات لها 1.8 مليار دولار، جاءت الإمارات فى المركز الثانى بقيمة صادرات بلغت نحو 1.3 مليار دولار، ثم ليبيا 874.6 مليار دولار.

كما سعت أيضًا دولـة 30 يونيو نطاق التصدير للقارة الأوربية لتكسر صـادرات مصر مثلًا إلى ألمانيا حاجز المليار يورو، بنسبة تصل لـ 30.8 فى المائة، فقد بلغت الصادرات وفقا لتصريحات وزير الصناعة والتجارة 1.1 مليار يورو مقارنة بنحو 841 مليون يورو خلال عام 2021، وهى المرة الأولى فى كسر حاجز المليار يورو ولن تكون الأخيرة، حيث اتسع حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا وأيضًا نطاق السوق الأوربية، ويأتى هذا التطور فى ملف الصادرات المصرية نتيجة:

*الجهود التى تبذلها المكاتب الخاصة بالتمثيل التجارى المصرى فى أوربا.
* الدراسة المتعمقة لاحتياجات الاسواق الأوربية.
* الوصول إلى المزايا التناسقية بالأسواق الدولية.
* جدولة الأهمية النسبية للصادرات المصرية سواء الزراعية (البطاطس – التمور – الخضروات المجففة)، (المفروشات – السجاد – ملابس الأطفال - الملابس الداخلية) الألومنيوم ومنتجاته وخلائط حديدية ألواح وصفائح من البلاستيك - أسلاك كهربائية عازلة والزجاج ومنتجاته واللاصقات الطبية، وشهد قطاع السبائك الحديدية طفرة غير مسبوقة إلى السوق الأوربية التى ارتفعت بنسبة 245 فى المائة لتصل إلى نحو 7 ملايين يورو.

- خلاصة القول..

إن الدولة المصرية بجمهوريتها الجديدة حددت رؤيتها لملف الصادرات المصرية واتبعت الأسلوب العلمى والتقنيات التكنولوجية فى قاعدة بيانات حقيقة من خلال خريطة الأسواق الواعدة والفرص التصديرية لها والتى تنير الطريق دائمًا من أجل تحقيق حلمها الكبير بالوصول إلى 100 مليار دولار صادرات، فنحن فى سباق مع العصر، فقد وضعنا النهج التكتيكى وسنفوز بالسباق بأمر اللّه - تعالى -

** عاشت بلادى **

من المرأة إلى ذوى الهمم والمهمشين

تمكين الفئات الأضعف

دأبت الدولة المصرية منذ عام 2014، على الاستثمار فى البشر ليقينها بأن الأفراد المتمتعين بالعدالة وعدم التمييز هم الأكثر قدرة على العمل والإنتاج ومواجهة الأزمات المختلفة، وسعت الدولة لتحقيق حياة اجتماعية متوازنة بالعمل على عدة محاور متوازية تمثلت فى تحقيق التمكين للفئات الأضعف وضمان انخراطهم بشكل عادل فى المجتمع، بجانب ضمان حياة كريمة لجميع المواطنين بتوفير السكن اللائق ومظلة صحية تشمل برامج ومبادرات مختصة بالاستثمار فى صحة الإنسان لتحقيق الرفاهية وجودة الحياة.



بقلم: آلاء برانية
باحث بالمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدر مجلس النواب خلال السنوات القليلة الماضية، عدة تشريعات كانت حجر الأساس لقيام حياة اجتماعية متوازنة، وكان الهدف الأساسى لتلك التشريعات تحقيق أربعة أركان أساسية هى الحماية والوقاية وتعزيز القدرات إضافة إلى الوصول إلى الإنصاف والشمول والتمكين.

وتمثلت أبرز التشريعات فى إصدار قانون الخدمة المدنية رقم 81 لعام 2016، بديلًا للقانون رقم 47 لعام 1978، وقد ركز القانون على توفير بيئة عمل آدمية من خلال إصلاح الجهاز الإدارى للدولة فيما يخص تقييم أداء العاملين بشكل موضوعى، ومكافحة المحسوبية إضافة إلى القضاء على تفاوت الأجور بين الموظفين المدنيين، وإضافة العديد من المواد الأخرى التى تساهم فى تحقيق بيئة عمل أكثر أمانًا واستقرارًا للمرأة، مما يساعد على زيادة نسب تمكينها فى الجهاز الإدارى للدولة.

يعد إصدار قانون نظام التأمين الصحى الشامل فى عام 2018، بمثابة ركيزة هامة لتحقيق التكافل الاجتماعى، إذ يغطى القانون جميع المواطنين المنصوص عليهم فى المادة الأولى من القانون رقم 2 لعام 2018، من الميلاد حتى الوفاة تدريجيًا فى جميع أنحاء الجمهورية، ويتجلى العائد من القانون فى تنظيم عمل هيئة التأمين الصحى الشامل بما يضمن خفض معدلات الفقر والمرض عن طريق نقل العبء المالى لحدوث المرض من الدخل الفردى للمواطن إلى نظام مالى قوى لديه القدرة لتحمل هذا العبء، وأصدرت عدة تشريعات أخرى اختصت بحماية وتمكين الفئات الأضعف فى المجتمع، حيث تم تغليظ عقوبات ختان الإناث والتحرش الجنسى، إضافة إلى تعديل قانون رقم 58 المعروف بقانون النفقة والمتعة، والذى يهدف إلى مواجهة المتهربين من النفقة والمتعنتين فى سدادها، وتعديل قانون المواريث والذى يختص بعقاب كل من يمتنع عن تسليم أحد الورثة الشرعيين عمدًا نصيبه من الميراث، وهو ما يعيد الحق المنهوب للمرأة التى عانت منه لسنوات طويلة فى بعض المناطق الريفية والصعيد بسبب العادات التى تقضى بعدم توريث الإناث، وقد وفر القانون رقم 10 لعام 2018 والمعروف بقانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، الآليات التى تعمل على تعزيز قدرات الأشخاص من ذوى الهمم من خلال العمل على تمكينهم سياسيًا بضمان تمثيل مناسب لهم فى البرلمان، إضافة إلى وضع أول تعريف جامع لهم يكفل ضم جميع شرائح ذوى الهمم، وضمان استخدامهم لكافة الخدمات والأنشطة والمرافق العامة ووسائل التعليم دون إقصاء أو تمييز، فى المجمل، عملت الدولة على إزالة كافة أوجه التمييز وعدم المساواة من خلال إنشاء مظلة تشريعية قوية تمت ترجمتها إلى إجراءات تنفيذية على أرض الواقع لتحقيق الأهداف المتمثلة فى التمكين وإرساء الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين.

ثانيًا: تمكين كافة الفئات

احتلت الفئات الهشة والأولى بالرعاية صدارة السياسات الاجتماعية فى مصر، حيث قامت الدولة ببذل العديد من الجهود لتمكين جميع الفئات وشملهم بالرعاية الاجتماعية، وعليه التزمت الدولة المصرية بتحقيق تقدم ملموس فى ملف تمكين المرأة المصرية بعد سنوات طويلة من التهميش، بوضع العديد من الاستراتيجيات والأطر التشريعية التى تساعد فى التمكين وتحافظ على المكتسبات، وقد انعكس ذلك على جميع الأصعدة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، فتولت النساء المناصب الإدارية العليا والتى ارتفعت نسبة التمكين فيها من 9 فى المائة عام 2018 إلى 20 فى المائة عام 2022، وعلى الصعيد السياسى، أصبحت المرأة المصرية مكونًا رئيسًا فى الوزارات المصرية بواقع 6 وزيرات والبرلمان بغرفتيه، كذلك اقتحمت المرأة مجالات لم يكن سهلا الوصول إليها سواء فى مجال القضاء، وذلك بعد توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسى بتفعيل مواد الدستور التى تنص على تعيين المرأة فى الجهات والهيئات القضائية دون تمييز، أو على صعيد المجالات التكنولوجية، حيث بلغت نسبة القيادات النسائية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكثر من 50 فى المائة وفقًا لتقديرات المجلس القومى للمرأة، واتخذت سياسات تمكين المرأة اقتصاديًا موقعًا متقدمًا على سلم أولويات الدولة المصرية، حيث تكاتفت الحكومة المصرية على كافة الأصعدة والمجالات، للتخطيط القوى المراعى لاحتياجات المرأة الاقتصادية إعمالًا لمنهج الحق فى التنمية، كما عدّت الدولة المصرية الحماية الاجتماعية كأحد مسارات تحقيق العدالة الاجتماعية للنساء، فقدمت منذ عام 2014 العديد من البرامج مثل «مستورة وفرصة ومشروع المرأة والعمل ومشروع قدم الخير»، كما أنشأت العديد من هياكل المساواة بين الجنسين ووحدات تكافؤ الفرص فى الوزارات إضافة إلى وحدات النوع الاجتماعى.

وعلى صعيد ذوى الهمم، فقد أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسى عن تخصيص عام 2018 ليكون عام ذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر، وبناء عليه عملت الدولة على تذليل الصعوبات والتحديات التى تواجههم من خلال دمج وتمكين ذوى الهمم باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، وتطبيق معايير «كود الإتاحة»، الذى يعمل على إتاحة وتسهيل الطرق وحركة السير لذوى الهمم لسهولة حركتهم ودمجهم فى المجتمع، إضافة إلى تخصيص وزارة الإسكان نسبة (5 فى المائة) من الوحدات السكنية لهم ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعى، وخفض ساعات العمل فى كافة الجهات الحكومية بواقع ساعة يوميا مدفوعة الأجر، ولم تتوانَ الدولة فى توفير الرعاية اللازمة لكبار السن تقديرًا لما بذلوه فى خدمة الوطن، وذلك عن طريق تحقيق الرعاية الاجتماعية والتنموية لهم، فأنشأت الدولة العديد من دور الرعاية والأندية النهارية ووحدات



احتلت الفئات الهشة والأولى بالرعاية صدارة السياسات الاجتماعية فى مصر، وقامت الدولة ببذل العديد من الجهود لتمكين جميع الفئات وشملهم بالرعاية الاجتماعية، وعليه التزمت الدولة المصرية بتحقيق تقدم ملموس فى ملف تمكين المرأة المصرية بعد سنوات طويلة من التهميش



المناطق العشوائية الخطرة تحولت إلى مناطق حضارية تليق بالمواطن المصرى

الجهود التى اتخذتها الدولة المصرية فى مجالات التمكين وإتاحة العيش الكريم للمواطنين منذ 2014 وحتى وقتنا الراهن قد ساهمت إلى حد كبير فى تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة للفئات الأضعف وعززت وجودهم كأفراد فاعلة فى المجتمع المصرى




إنقاذ الآلاف من الغارمين والغارمات

العلاج الطبيعى لرعاية كبار السن، كما منحت الدولة المعاش الضمانى لكبار السن ممن لا يتقاضون معاشا تأمينيا وليس لديهم دخل، كما قامت بمنح مساعدات نظام الدفعة الواحدة لكبار السن، بجانب منح مساعدات شهرية من مؤسسة التكافل لغير القادرين ماديًا. وفى إطار دعم الغارمين فقد وجه الرئيس عبدالفتاح السيسى باتخاذ ما يلزم من إجراءات وإطلاق المبادرات للقضاء على تلك الظاهرة لما لها من أبعاد اجتماعية خطيرة، إذ أنها أولًا تسلط الضوء على معدلات الفقر بين النساء، وخاصة النساء المعيلات للأسر، وثانيًا تؤدى عواقب الظاهرة إلى تفاقم معدلات التفكك الأسرى وتشرد الأطفال، وقد انعكس التوجيه على أرض الواقع بإطلاق مبادرة سجون بلا غارمين أو غارمات فى عام 2018 وقد تم رصد ما يقرب من 30 مليون جنيه لتنفيذ تلك المبادرة، كما شكلت اللجنة الوطنية للغارمين والغارمات.

ثالثا: حياة كريمة للجميع

نص الدستور المصرى فى مادته 78 على كفالة الدولة لمواطنيها الحق فى المسكن الملائم الذى يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وبناء عليه فقد عملت الدولة المصرية لتحقيق تلك المادة على أربعة طرق متوازية، أولها: تطوير المناطق العشوائية وغير الآمنة فانخفض عدد السكان فى المناطق غير الآمنة بنسبة 35 فى المائة عام 2019، وتهدف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر فى خفض المعدل بنسبة 100 فى المائة بحلول عام 2030، وثانيها: إيجاد بديل لتلك المناطق من خلال افتتاح عدد من المشروعات التى تحقق تقديم السكن اللائق للمواطن منذ عام 2014 كان أبرزها: مشروع «بشاير الخير» بمراحله الثلاث، ومشروع حى الأسمرات بالقاهرة، وثالثا: تقديم سكن جيد من خلال «برنامج الإسكان الاجتماعى» لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة، وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج قرابة 312 ألف مستفيد عام 2020، وأخيرًا استيعاب الزيادة السكانية المطردة من خلال بناء 26 مدينة جديدة تعمل على استيعاب أكثر من 30 مليون نسمة. ويمكن القول إن الدولة المصرية تعاملت مع العديد من العقبات لتحقيق مبدأ السكن الكريم لكل المصريين من خلال خطة شاملة، وساعد فى إكمال تلك الخطة مبادرة «حياة كريمة» التى تساهم فى تحسين وضع 60 فى المائة من المواطنين المصريين، والتى عملت على تحسين البنية التحتية فى القرى الأكثر احتياجًا وتوفير سكن آدمى للقاطنين بتلك القرى، إضافة إلى مبادرة سكن كريم التى أطلقها الرئيس السيسى عام 2017، والتى تمثلت أهدافها فى تطوير منازل الأسر الفقيرة وفى مقدمتهم الذين يتلقون معاش «تكافل وكرامة». أخيرًا، يمكن القول إن الجهود التى اتخذتها الدولة المصرية فى مجالات التمكين وإتاحة العيش الكريم للمواطنين منذ 2014 وحتى وقتنا الراهن قد ساهمت إلى حد كبير فى تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة للفئات الأضعف وعززت وجودهم كأفراد فاعلة فى المجتمع المصرى.



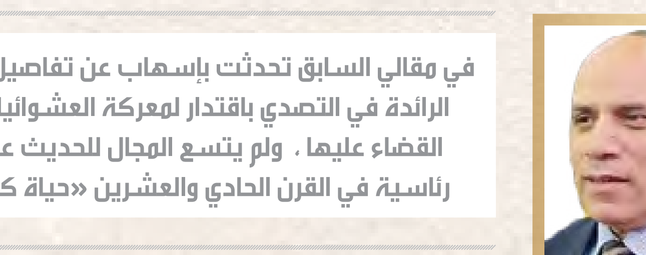












بقلم: محمد الحنفي

في مقالي السابق تحدثت بإسهاب عن تفاصيل التجربة المصرية الرائدة في التصدي باقتدار لمعركة العشوائيات ونجاحها في القضاء عليها ، ولم يتسع المجال للحديث عن أعظم مبادرة رئاسية في القرن الحادي والعشرين «حياة كريمة « بل أراها مبادرة القرن بالفعل .. تلك المبادرة التي أعادت الروح إلى ملايين المصريين «المنسيين» من سكان العزب والكفور والنجوع والقرى الذين يعيشون في فقر مدقع ، والمحرومون من الحد الأدني لمقومات وسبل الحياة كآدميين.



حياة كريمة
مبادرة القرن

هؤلاء المهمشون الموتى وهم «على ظهر الدنيا» ، ظلوا خارج إطار الزمن طوال عقود طويلة ، لم يتذكرهم أو يشعر بهم أحد ، لكن وكما قال الشاعر الكبير «للصبر حدود» ، فهاهو بطل ثورة ودولة 30 يونيو الرئيس عبد الفتاح السيسى يطلق مبادرته القومية الأهم «حياة كريمة « في تدوينة له عبر صفحته بالفيسبوك في الثاني من يناير عام 2019 بهدف توفير حياة كريمة للفئات الأكثر فقرا واحتياجًا. واسمحوا لي أن أعيد نشر تلك التدوينة الفارقة في حياة المصريين والتي يجني ثمارها الآن أكثر من 60 مليون مواطن :

«فى مستهل عام ميلادى جديد.. تأملت العام الماضى باحثا عن البطل الحقيقى لأمتنا، فوجدت أن المواطن المصرى هو البطل الحقيقى.. فهو الذى خاض معركتى البقاء والبناء ببسالة وقدم التضحيات متجردا وتحمل كلفة الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة».

«لذلك فإننى أوجه الدعوة لمؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود بينهما والتنسيق المشترك لاستنهاض عزيمة أمتنا العريقة شبابا وشيوخا.. رجالا ونساء.. وبرعايتى المباشرة.. لإطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجا خلال العام 2019».

فور إطلاق تلك المبادرة الإنسانية العالمية ، انتفضت مؤسسات وأجهزة الدولة تساندها القوى الوطنية من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني على مستوى الجمهورية انتفاضا مفرحا ، ملبية نداء السيد الرئيس من أجل تخفيف الأعباء الحياتية الحالية عن أكثر من 55في المائة من أهالي المحروسة .

تشكلت لجان وتحالفات ووُضعت خططٌ عاجلة للتنفيذ الفوري من أجل تحويل الشعار إلى واقع والحلم إلى حقيقة ،عبر مظلة «حياة كريمة» الضخمة التي غطت سماء حوالى 4584 قرية تابعة لـ 172 مركزا إداريا فى 22 محافظة كانت محرومة من كافة الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق من صرف صحي وكهرباء ومياه في بيوتات أقرب للمقابر وبينما كان الهدف رصد 700 مليار جنيه لتنفيذ المبادرة ، إذ به يقفز إلى تريليون جنيه وربما يزيد .

ولأن التخطيط السليم دائما ما يكلل بالنجاح ، وضع القائمون على تنفيذ تلك المبادرة خططا واعية تضمنت عدة مراحل ، شملت القرى الأكثر احتياجًا وفقراً والأكثر تعرضا للتطرف والإرهاب الفكري، كما حددوا حزمة من الأهداف التي تم العمل عليها ومنها :

- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.
- القضاء على العوز والجوع في مناطق تجاوزت فيها نسب الفقر 70في المائة ، والمحرومة من الصحة الجيدة والتعليم، وكافة المرافق والخدمات والمساواة بين الجنسين وتوفير الطاقة والعمل اللائق والصناعة والابتكار والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
- الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة.
- توفير آلاف فرص العمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.
- الاستثمار في بناء وتأهيل الانسان المصري وتدريبه علي كافة التطورات الجديدة.
- سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.
- إحياء قيم المسئولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.
- إطلاق عدد كبير من المبادرات التوعوية أذكر منها11 مبادرة ساهمت فى تغيير حياة أكثر من 6 ملايين مصرى، في مقدمتها مبادرة «كتف فى كتف» التى أطلقها التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى فى استاد القاهرة الدولى بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسى تتويجا لجهود المتطوعين فى المبادرة، ونجاح مبادرة «قطار الخير» فى توزيع 20 ألف طن دواجن وإطلاق قوافل طبية ومساعدات إنسانية وصناديق حماية اجتماعية، ومبادرة «وصل الخير (4/3/2/1) « التي نجحت فى توزيع أكثر من مليون كرتونة فى رمضان الماضي ، ومبادرة «أنت الحياة» والتى وفرت أنشطة توعوية بإجمالى عدد 73 ألف سيدة، ومبادرة «التصالح حياة «التي دفعت جدية التصالح لأكثر من 4000 أسرة، ومبادرة « يدوم الفرح» التى تمكنت من تأهيل وتجهيز 1000 عريس وعروس، ومبادرة «فرصة كريمة» التى نجحت فى الإفراج عن 1000 غارم وغارمة وفك كربهم قبل وصول الأزمة للقضاء، و مبادرة «التعليم حياة» التي وفرت شبكة الإنترنت على مستوى100 قرية من القرى الأكثر احتياجا فضلا عن توفير المستلزمات الدراسية بالفعل لـ20 ألف طالب وطالبة ضمن مبادرة «راجعين نتعلم».

كل تلك المبادرات حملت بعداً إنسانيا واجتماعيا كونها لم تستهدف الارتقاء بحياة المواطنين فحسب، بل كانت آلية مهمة لتحقيق تدخلات آنية تحفظ العيش الكريم للمواطنين البسطاء.

إن ما حققته مبادرة حياة كريمة من معدلات تنفيذ رائعة بقرى الريف المصرى، يعكس مدى اهتمام الرئيس السيسي وحماس القوى الوطنية لإنجاز مشروع متكامل استهدف حياة المواطنين من أجل الارتقاء بمعيشتهم، هو حقيقة المشروع الأضخم فى تاريخ مصر من حيث نطاق التنفيذ ومدى التأثير .

ففي غضون أشهر قليلة نُفذت المرحلة الأولى للمبادرة التي شملت 23 ألفا و900 مشروع فى 1477 قرية فى 20 محافظة بتكلفة 350 مليار جنيه بينما ارتفع سقف تكلفة تنفيذ المبادرة بمراحلها الثلاث تريليونا من الجنيهات بدلا من 700 مليار كما سبق أن ذكرت ، «وهو رقم لو تعلمون عظيم» في ظل أزمة مالية طاحنة ضربت أوصال العالم كله وليست مصر وحدها .

نعم .. نجحت تلك المبادرة العظيمة فى إحداث قفزة نوعية لحياة الغلابة المنسيين في المجتمعات الريفية، بفضل المتابعة المستمرة من قبل الرئيس السيسى، وتوجيهاته الدائمة بمواصلة العمل بنفس الجهد ومعدلات الأداء ، ليؤكد حرصه الشديد على تغيير حياة المصريين للأفضل ، فضلا عن رسائل الطمأنينة التي لم يكف عن إرسالها بعدم التراجع عن إتمام مراحل المبادرة الرئاسية مهما بلغت التحديات ومهما واجه من مصاعب ردا على شائعات المغرضين .

> إن ما حققته مبادرة حياة كريمة من معدلات تنفيذ رائعة بقرى الريف المصرى، يعكس مدى اهتمام الرئيس السيسي وحماس القوى الوطنية لإنجاز مشروع متكامل استهدف حياة المواطنين من أجل الارتقاء بمعيشتهم، هو حقيقة المشروع الأضخم فى تاريخ مصر من حيث نطاق التنفيذ ومدى التأثير



لقد كان من بين ثمار المبادرة العالمية «حياة كريمة «هدم آلاف المنازل غير الآدمية والآيلة للسقوط في العزب والكفور والنجوع ، وإعادة بنائها بشكل صحي لائق بالمعيشة الآدمية ، وتأثيثها وتزويدها بكافة المرافق ، كما نجحت المبادرة فى إدخال مشروعات الصرف الصحى المتكامل إلى 268 قرية، ويجرى التنفيذ فى 706 قرى من إجمالى 974 قرية.

ووفرت المبادرة أيضا آلاف فرص العمل المؤقتة والدائمة للشباب بمرتبات مجزية ، فضلا عن دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ونفذت المبادرة نحو 61 مجمعا خدميا، يضم كل مجمع مقرا للوحدة المحلية القروية والمجلس المحلى، ومكتبا للتموين والشهر العقارى، والسجل المدنى ومكتب بريد، ووحدة تضامن اجتماعى، ومركزا تكنولوجيا مصغرا يخدم تلك الجهات.

وفى مجال الكهرباء، نجحت المبادرة فى تنفيذ مشاريع بتكلفة تقديرية 24.235 مليار جنيه، وفى مشروعات البنية التحتية، تم إحلال وتجديد ورفع كفاءة وتوسعة الكبارى الحالية، بالإضافة إلى إنشاء «كبارى جديدة» على المجاري المائية بالقرى والمدن وتشمل: كبارى سيارات و كبارى للمشاة ، كما تم حصر مشروعات الطرق بإجمالى 1385 طريقا بأطوال 5580 كم منها، بإجمالى تكلفة تقديرية 9.1 مليار جنيه.

وفي مجال المشروعات الصحية، نجحت المبادرة فى إنشاء وتطوير ورفع كفاءة آلاف الوحدات الصحية والمراكز الطبية ونقاط الإسعاف المتواجدة داخل القرى، وتجهيزها وتزويدها بالكوادر الطبية المناسبة بغرض الارتقاء بالمنظومة الطبية هناك ،وفي المشروعات الزراعية، عملت المبادرة على تنفيذ 160 مجمعا زراعيا متكاملا ونموذجيا .

وفى إطار اهتمام الدولة بشباب الريف، نفذت الدولة مئات المراكز الشبابية لتؤكد المبادرة على أن الأماني لاتزال ممكنة !

لا شك أن تفاصيل ما أنجز وما يتم إنجازه حاليا تفوق الوصف والخيال ، وتحتاج إلى عشرات المقالات وليس مقالا واحداً ، وما حصدته مبادرة حياة كريمة من إشادات دولية، يدعو للفخر حقيقة ، أبرزها اعتراف «ألفارو لاريو»، رئيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية «الإيفاد»، بأنها أنجح المبادرات الحكومية للتنمية المستدامة على مستوى العالم ، وتأكيد تقديره للشراكة الناجحة الممتدة مع مصر وتصريحه بأن رؤية الصندوق بشأن التنمية الريفية تتسق تماما مع المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» التي يستفيد منها 60 مليون مواطن يقطنون المناطق الأكثر فقراُ .

وفي الختام أقول شكرا سيادة الرئيس على مبادرة القرن التي تهدف للقضاء على الفقر والعوز والجوع، وتغيير حياة ملايين المصريين بالإضافة لدعم الاقتصاد المصرى، شكرا للأجهزة التنفيذية في الدولة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الـوزراء والشكر موصول للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية والبنوك الحكومية والاستثمارية التي دعمت مبادرة حياة كريمة .. كل عام أنتم بخير بمناسبة عيد الأضحى المبارك وعيد ثورة 30 يونيو المجيدة .

Issue NUM: 5151
28 يونيو 2023



بقلم: أحمد عسكر

عشر سنوات مرت، نجحت خلالها الجمهورية الجديدة لثورة 30 يونيو فى بناء دولة حقيقية راسخة وقوية، وتجلت قوتها فى عبور الأزمات العالمية المتلاحقة والخروج بالوطن وأبنائه من دائرة الخطر، ومع الذكرى العاشرة لثورة شعب رفض سرقة هويته وحارب إرهاب يحاصره تبدأ الجمهورية الجديدة فى جنى ثمار حصادها من حقول عدة، لكن تبقى الثمرة الأغلى والأكثر نضجا لما تمثله من قيمة ومعنى هى ثمرة الحوار الوطني، التى بدأت أزهارها تتفتح برعاية القائمين عليها، فرغم كل البناء العمرانى الضخم والمشروعات العملاقة فى كافة المجالات الحيوية تبقى لتجربة الحوار الوطنى رمزية خاصة ومعان أكبر، تؤكد التوافق على الرؤية والرغبة فى التوحد من أجل تحقيق الأفضل للوطن وأبنائه.. كل أبنائه دون تمييز أو تفرقة بين كافة أطياف وأيديولوجيات الشعب المصرى الذى انتبذ جماعة الإرهاب المتأسلمة، واجتث سرطانها الخبيث من مكونات مجتمعه ليقصى عقبتها عن طريقه نحو المستقبل.



وفى الحوار.. طيب الثمار

بذرة الحوار الوطنى التى غرسها الرئيس السيسى بدعوته وتكليفه خلال حفل إفطار الأسرة المصرية، سرعان ما نمت وتبلورت لتصبح واقعا ملموسا نعيشه اليوم.. عام واحد فقط تحول فيه الحوار الوطنى من فكرة إلى واقع مادى تخرج عن جلساته توصيات ستطرح على رئيس الجمهورية الذى يولى توصيات الحوار ومخرجاته أولوية قصوى جعلته يعد بحضور الجلسة الختامية ومنح الأولوية لما يرفع إليه من توصيات، مما يؤكد أن القيادة السياسية أيضا تعد الحوار الوطنى كواحدة من أهم ثمار ثورة يونيو، لكن لماذا هى الأهم؟..

أهمية الحوار الوطنى تعود لجوانب عدة، أهمها على الإطلاق اجتماع ممثلى كل التيارات السياسية والأحزاب ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى وغيرهم، فالمجتمع المصرى ممثل بكل فئاته وأطيافه، فخبرة الحكماء تشارك فورة حماس الشباب رحلة البحث عن طريق آمن تعبر منه مصر والمصريين إلى ما بعد حدود الأزمات، والأحزاب مجتمعة من يمينها إلى يسارها تتبادل الخبرات والرؤى والأفكار، العلماء والمتخصصون أيضا يلقون بثقلهم فى الجلسات الحوارية المختلفة لتوضيح الصورة الكاملة قبل النقاش ثم المراجعة العلمية لما أسفر عنه النقاش، للوصول إلى مرحلة النتائج والمستخرجات التى ستتم صياغتها وتفنيدها وفقا لأولوياتها قبل عرضها على الرئيس، وها هى التوصيات تخرج بالفعل رغم تشكيك البعض فى جدية الحوار الوطنى واتهام الحوار بأنه مجرد محاولة عبثية ومكلمة سياسية، فقد أكد المنسق العام

أهمية الحوار الوطنى تعود لجوانب عدة، أهمها على الإطلاق اجتماع ممثلى كل التيارات السياسية والأحزاب ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى وغيرهم، فالمجتمع المصرى ممثل بكل فئاته وأطيافه

للحوار الوطنى الدكتور ضياء رشوان أنه تم الاتفاق الفعلى على عدة قضايا، لكن لن يتم الإعلان عنها قبل إرسالها إلى الرئيس لاتخاذ قرار بشأنها، إذا هناك نتائج بالفعل للحوار الوطنى وليس مجرد فقاعة كلامية، كما يدعى من يهاجمون ويشككون، بل إن الهجوم نفسه يؤكد أهمية وقيمة ما يجرى داخل جلسات الحوار الوطني، الهجوم المحموم ومحاولة تشويه الحوار الوطنى ليس لها إلا دافع واحد هو إحباط الشعب المصرى ومحاولة إعاقة رؤيته عن إدراك جمال الحوار الوطنى وعظمته، والذى وصل إلى حد تخصيص مساحات فى صحف وعرض تقارير دولية تسعى للنيل من الحوار الوطنى المصرى وتشويهه قدر المستطاع، مثل تقرير ذا إيكونوميست البريطانية الذى نشر منتصف يونيو الجارى وحمل العديد من المغالطات والأكاذيب الساعية للنيل من مصر، وكان من بين ما تناوله تجربة الحوار الوطنى ووصفه بالتمثيلية، مما دفع الهيئة العامة للاستعلامات إلى الرد على المجلة البريطانية والتوضيح خلال بيانها بأنه من بين الافتراءات فى تقرير المجلة وصف الحوار الوطنى بأنه «خدعة قديمة»، وأن «المشاركين تم اختيارهم بعناية» وأنه «مجرد تمثيلية»، وأن الحديث المتاح أمام المشاركين هو «بضع دقائق»، وأنه تم استبعاد هيئات مثل «جماعةٍ الإخوانٍ» وجميعها افتراضات غير صحيحة، تناقض الواقع جُملةً وتفصيلاً، فالحوار الوطنى تم بدعوة من رئيس الجمهورية، وأوضح بيان هيئة الاستعلامات أيضا أن مجلس أمناء الحوار يضم 20 عضوًا يعبرون عن كل الاتجاهات فى البلاد، ولجانه تضم 44 من المقررين ومساعديهم، تمثل فيها كل التيارات الحزبية والنقابية والشعبية والمجتمعية والخبراء والمتخصصين والشباب والمرأة وكل فئات المجتمع، وهو حوار مستقل يدير نفسه بنفسه دون تدخل من أى من سلطات الدولة، وتشير الأرقام الخاصة بالحوار حتى الآن إلى حقيقة وجدية هذا الحوار الوطنى وأهدافه ونتائجه، حيث بلغ عدد الأحزاب المشاركة فى الحوار 65 حزبًا وتيارًا سياسيًا تمثل جميع التيارات والاتجاهات السياسية فى البلاد، ولم يرفض أى حزب أو تيار سياسى المشاركة فى هذا الحوار، كما تلقت أمانة الحوار مئات الآلاف من المشاركات عبر الوسائل المختلفة كلها محل الاهتمام والدراسة، وقد عقد مجلس أمناء الحوار 25 اجتماعًا خلال المرحلة التحضيرية.. انتهت بالتوافق على كافة الجوانب الإجرائية والتنظيمية للحوار، وبلورت 113 قضية تعبر عن أولويات الشعب المصرى فى كل المحاور السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

الأمر الغريب الذى يدعو إلى التعجب هو عدم التفات وسائل الإعلام الدولية المأجورة التى تهاجم الحوار الوطنى إلى حقيقة قد تنسف ادعاءاتهم ومصداقيتهم من الأساس، فقد تغافلوا عن وجود ممثلين لأهم المنظمات الدولية داخل جلسات الحوار الوطني، يشاركون فى الحوار بل ويطالبون أيضا بما يرونه من زاوية رؤيتهم، ولدينا عدة أمثلة على ذلك، من بينها ما طالب به أحمد رزق ممثل الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، خلال الجلسة المشتركة بين لجنتى الصناعة والاستثمار الخاص بالحوار الوطني، بشأن سياسات توطين وتعميق الصناعة وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بضرورة إعادة النظر فى التشريعات المتشابكة المتعلقة بالسياسات الصناعية ودعم الصادرات، قائلا: نحتاج لقانون صناعة موحد للسياسات الصناعية فى مصر، موضحا أن هناك تشابكا بين الاستراتيجيات وملف السياسات المتعلقة بالصناعة، ينقصنا فيها الأدوات والآليات للوصول إلى الهدف.. أيضا هدى جلال ممثل اتحاد المستثمرات العرب فى الحوار الوطنى التى طالبت بضرورة الاتجاه نحو دراسة إعادة فتح وتشغيل المصانع المغلقة والمتعثرة، كونها من الثروات المهدرة التى تمتلك إمكانات مادية وبشرية وخبرات، مؤكدة خلال كلمتها فى الجلسة المشتركة بين لجنتى الصناعة والاستثمار الخاص أن هذه الخطوة ستسهم فى إحداث نقلة كبيرة فى فتح أسواق تصديرية جديدة وتجويد المنتجات بمواصفات وجودة عالمية، مشيرة إلى أهمية البحث عن مستثمرين خارجين وأن يكون هناك لجنة مشتركة بين الصناعات الناجحة لفتح أسواق خارجية جديدة، خاصة فى السوق الإفريقى المستقبل الجيد لهذا وهو ما سيسهم فى تنشيط حركة الصادرات.

الأمر الغريب هو عدم التفات وسائل الإعلام الدولية المأجورة التى تهاجم الحوار الوطنى إلى حقيقة قد تنسف ادعاءاتهم ومصداقيتهم من الأساس، فقد تغافلوا عن وجود ممثلين لأهم المنظمات الدولية داخل جلسات الحوار

هذه المشاركات تنسف فكرة التشكيك فى الحوار الوطنى من أساسها وتهدم حائط التشكيك الهلامى الذى يبنيه البعض لإخفاء ما يتحقق داخله من نجاحات، أما أهم ما يبحث عنه المواطن المصرى نفسه فهو بكل تأكيد بوابة الخروج من الوضع الاقتصادى الحالى إلى وضع أفضل وأكثر استقرارا، لذا كان التركيز على قضايا الملف الاقتصادى خلال حوار وطنى موسّع، يقوده بحرفية سياسية المنسق العام د. ضياء رشوان تدعمه كفاءة تنظيمية للأمانة الفنية التى يترأسها المستشار محمود فوزي، ويمكن القول إن الجلسات الخاصة بالملف الاقتصادى قد عادت بفوائد مبدئية حتى الآن، هذه الفوائد تتمثل فى المقترحات والتوصيات التى من شأنها أن تعود إيجابا على الاقتصاد المصري، منها على سبيل المثال مقترحات جلسة الإصلاح المالى كالنظر فى الضرائب والتوسع بطرح الصكوك السيادية وإعادة هيكلة المالية العامة وخاصة مسائل شمولية الموازنة - ترشيد الإنفاق - تعزيز الإيرادات، والذى يعتمد على الإصلاح الإداري، وذلك من خلال تطبيق الشمول المالي، الحوكمة، وضم الاقتصاد غير الرسمى للاقتصاد الرسمي، أيضاً اقتراح العمل على زيادة إشراك القطاع الخاص فى الاستثمار، وأهمية دور البورصة المصرية فى توفير الدعم المالى الذى يحتاجه القطاع الصحى والتعليمى فى تخفيف أعباء الموازنة العامة، ومن الممكن أن تكون عامل جذب للاقتصاد غير الرسمي، وتعظيم الإيرادات من الباب الثالث، وعودة التعاونيات لكونها من أكبر الوسائل للاستثمار.. أيضا ما أسفرت عنه جلسة مناقشة الدين العام من نقاش حول ضرورة تعظيم الإيرادات لمواجهة عجز الموازنة ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وأيضا إصلاح المنظومة الضريبية وإصدار قانون ضريبى موحد، ولا يمكن تجاهل مقترحات أخرى مهمة تعود بالنفع على المجتمع المصرى ككل، منها المطالبة بإنشاء وزارة مستقلة للبحث العلمي، وكذلك توصيات لجنة الصحة بإشراك القطاع الخاص بالتأمين الصحى ووضع استراتيجيات لزيادة الأطباء وغيرها الكثير من المقترحات والتوصيات التى تسمع نبض المواطن المصرى وتمس حاجاته بما يؤكد أن الحوار الوطنى ناجح بكل المقاييس وهو نتاج طبيعى وحقيقى لدولة 30 يونيو التى انتهت تقريبا من حربها على الإرهاب الداخلى وشارفت على الانتهاء من مرحلة المشروعات العملاقة للبنية التحتية لتبدأ مرحلة جديدة من المشاركة الفكرية حتى الوصول إلى أسس اقتصادية وعلمية وسياسية ومجتمعية ترسى قواعد جمهوريتنا الجديدة وتزيد من صلابتها وثباتها بالتزامن مع الاهتمام بالمواطن وبناء عيه.

الحوار الوطنى ناجح بكل المقاييس وهو نتاج طبيعى وحقيقى لدولة 30 يونيو التى انتهت تقريبا من حربها على الإرهاب الداخلى وشارفت على الانتهاء من مرحلة المشروعات العملاقة للبنية التحتية لتبدأ مرحلة جديدة من المشاركة الفكرية

بقلم: إيمان رسلان

قبيل 30 يونيو عدت من الخارج إلى موقعى بالتظاهر بالقرب من الاتحادية، وكنت قد تركته عقب الإعلان الإلهى، والمسمى الإعلان الدستورى المشئوم، عائدة إلى ميدان التحرير، حتى كان يوم 30 يونيو، وتلقيت مكالمة مفاجئة من إحدى سيدات العائلة، وتسألنى: أين أنتِ؟، فأنا قادمة إليكم.

استغربت إصرارها على النزول، فليس من المعروف عنها انتماءات حزبية أو سياسية، ولكنها كانت شديدة المتابعة والثقافة والقراءة والانفعال لأحوال مصر تحت حكم المتأسلمين.



الجهل الإنسانى

وعندما التقيتها عرفت أنها قادمة سيرا على الأقدام من شارع الحجاز، وهى مسافة طويلة نسبيا، ولكنها نسيت نفسها وسط الجموع الغفيرة ومعها ابنتاها وكن يهتفن بحماس ربما يفوقنى: «يسقط يسقط حكم المرشد».

جلسنا على الرصيف نأخذ استراحة من المشوار والهتاف، وربما أدخن أيضا، وسألتها السؤال الذى شغلنى: لماذا قررتِ النزول لأول مرة؟، قالت إنها مصر، وتغيير الهوية ولسنا دولة دينية.. نعم، هكذا كانت نساء مصر يشعرن بالخطر، فكما وصفت نفسها أنها من حزب الكنبة الذى حسم أمره وقت الخطر.

نزول نساء مصر فى المدن وفى الأقاليم أيضا وسرده لى أقارب ببلدنا بالريف، حيث خرجت الأغلبية في مظاهرة طويلة كانت النساء العلامة الفارقة فى المشهد رغم أن الأغلبية منهن يغطين شعرهن، فالقضية لم تصبح الحجاب يا أختاه فقط، لذلك وقفن بحسم، ولا سيما وهناك شعور جمعى بالتوجس من القرارات القادمة وبالإجبارية بتغطية الشعر للجميع رمز الدولة الدينية الأحادية، خاصة بعد موقعة الاستاد، واستضافة قتلة السادات فى عيد 6 أكتوبر.

كان المتر من القماش لتغطية النساء (ما أُطلق عليه الحجاب)، هو معركة الإخوان السياسية والأساسية، ليس لتغيير المجتمع وسرقته من أسفل ومن الطبقات الشعبية فقط، ولكن كرمز سياسى لقوتهم، فكانت المعركة اجتماعية وثقافية وسياسية من المنبع أو من أسفل للمجتمع أولا، وتعبيد الطريق إلى الهدف للوصول لكرسى الحكم، فالإخوان كانوا يحتاجون إلى رمز لسيرتهم وسطوتهم، وكانت هذه الرمزية هى ما أُطلق عليه الحجاب.

وليس هذا كلامًا مرسلًا أو عداءً أو اتهامات للمتأسلمين من الإخوان والسلفيين، كما يحلو للبعض القول، والتى وصلت إلى تخريجات فكرية، والقول إن الحجاب أو متر القماش يأتى فى إطار الحرية والتعددية الثقافية والفكرية العالمية التى هى عنوان العصر الحديث، وقد يكون بالفعل هذا القول مقبولا، لو لم تكن معركة الحجاب أو المتر الملون من القماش هو الأساس الذى بُنيت عليه المعركة السياسية منذ بدايتهم.

لن أعود إلى حسن البنا أو ماذا قال مرشد الإخوان المتأسلمين وأقطابهم فى الأربعينيات والخمسينيات، بل ولا حتى وما رواه الرئيس عبدالناصر بنفسه حول طلب المرشد صدور قرار بحجاب النساء ولا سيما طالبات الجامعة. فقد يتشكك البعض فى عدم وجود الرواية الأخرى، ولكن سأعود طبقا لمبادئ البحث العلمى إلى ما قاله قادة التنظيم أنفسهم ومنهم زينب الغزالى فى مذكراتها، كما يذكر عبد المنعم أبوالفتوح فى مذكراته التى حررها وكتبها حسام، تمام ذلك الأمر بوضوح أو فرض الحجاب وبالقوة والعنف واعترف بذلك فى مذكراته، وقد بدأ ذلك من أوائل عقد السبعينيات بعد اتفاقية الإخوان مع السادات وخروجهم من السجون وتمهيد الأرض لهم فى مواجهة اليسار، لذلك تركهم يعملون بحرية وبمساعدة الدولة!، كانت البدايات فى الجامعات المصرية ومن عقل مصر النشط المنادى بالديمقراطية والحرية وطبقته المتوسطة للسيطرة بالتعليم على العقول ومع الجامعة أسسوا جمعيات الدروس الخصوصية والمستوصفات أيضا.

وفى مذكرات لأحد المنشقين عنهم بعد ذلك من كوادر تنظيم الخارج، ذكر وقائع تهريب الشنط التى كانت تأتى من الخارج وهى تمتلئ بإيشاربات أولا ويوجد على اليوتيوب وحتى الآن اعترافات من محمد البلتاجى وربما أيضا عصام العريان حول قرارهما منذ البداية بفرض الحجاب أولا على النساء، وبعد ذلك انتقلوا إلى الإسدال والنقاب ليكون الرمزية لقوتهم السياسية والدلالة بالشارع وفى التحكم بالقوى الشعبية من أسفل، وقبل معارك الزيت والسكر والتى جاءت فى مراحل سياسية متأخرة نسبيا، ومن أجل هدفهم للحكم والتصويت إليهم، وهو ما انعكس فى أغلب الاستحقاقات الانتخابية والتصويت بعد ثورة يناير وحتى 30 يونيو، ولا ننسى صفقات وتحالفاتهم مع الحكم وقتها أو القوى السياسية، ومازال الأرشيف يحمل لنا رأيهم فى شرعية تولى جمال مبارك الحكم، فى الوقت الذى كانت ترفع فيه القوى السياسية المخلصة شعار «لا للتوريث ولا للتمديد».

> كانت بداية الحجاب من الجامعات المصرية ومن عقل مصر النشط المنادى بالديمقراطية والحرية وطبقته المتوسطة للسيطرة بالتعليم على العقول ومع الجامعة أسسوا جمعيات الدروس الخصوصية والمستوصفات أيضا

كانت معركة المتر أو المترين من القماش هى البداية الرمزية للتوغل فى المجتمع، وبدءا من طبقاته الفقيرة وهم الأغلبية من الشعب، حتى انتقلوا بفيروس صلاحية متر القماش إلى طبقتها المتوسطة والعليا تحت بند التأسلم الصحيح، فأصبح هذا بالفعل زيًا عامًا وفى المقابل ولإراحة البال من النساء، ومن أهلى شخصيا، تحت لافتة «أوكيه سأضعه ولكن سأستمر فى معركة الحصول على الحقوق الكاملة كمرأة»، وتحكى لى الآن - وأكرر الآن - صديقات مثقفات أنهن يضعن البونيه عند خروجهن من المنزل، نظرا للضغوط الاجتماعية فى الحى والمسكن وعلى النساء والمسنات منهن.

إذن الحجاب ليس حرية شخصية كما يحلو الآن القول بذلك، أو أنه يرمز إلى التعددية الثقافية، أو حتى معركة للحفاظ على الهوية أمام الآخرين، ولكنها كانت رمزية لسياسة القهر منذ البداية للنساء حتى من ارتدته بقناعة فكان ذلك أيضا، بسبب الخطاب المستمر حوله، أى القهر والضغط المعنوى والثقافى للمجموع أو ثقافة المجموع.

وأعتقد بالقراءة فى التربية خاصة أن «مؤسس الإخوان» كان مدرسا ومدركا لذلك منذ طرحه وهو التأثير النفسى للتعليم ولثقافة الجموع والتقليد، والتقليد هنا ليس منهجا للتراث فقط، ولكنه أيضا منهج فكرى وثقافي بالأساس وإشاعة وتكريس منهج التقليد بمؤثرات عاطفية، والهدف ولخطة سياسية محكمة للحكم السياسى.

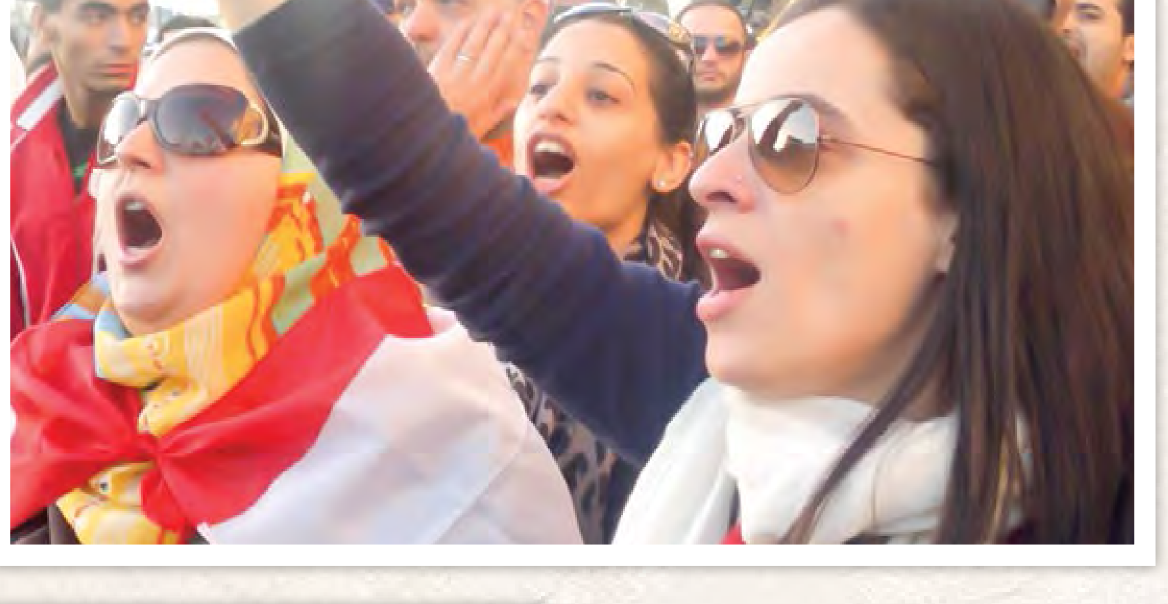
فى المقابل انخفضت وانزوت إلا من رحم ربى أصوات العقلانية التى واجهت استخدام فرضية «الحجاب يا أختاه» لتوضيح أن هدفها سياسى وأنها وسيلة قهر للمرأة.

لقد كتبت وخضت المعارك ضده منذ الثمانينيات، لأنه ليس من الأركان الخمسة، وإنما هو وسيلة تمييز على أساس الدين بين المصريين، وعلى أساس النوع والجنس أيضا ضد النساء تحديدا.

والله (عزّ وجلّ) لا يمكن أن يميز بين البشر الذين خلقهم وسوف يحاسبهم على أساس الأعمال والأقوال وليس الشكل أو الزى أو النوع، أى أنها دعوة منذ البداية تحمل فى مضمونها استعلاء الفئة المختارة (مضمون دعوة الإخوان المتأسلمين) والجهل الإنسانى، أى الجهل بالطبيعة الإنسانية للإسلام نفسه، بل إنها حتى ضد المنطق العقلى فى الإيمان بعظمة الخالق (سبحانه وتعالى) وقضية المحاسبة والآخرة على الأفعال، وليس الألوان والأشكال.

> الحل هو فى وأد الجهل بكل أنواعه المعرفى والإنسانى، ونشر القيم الإنسانية شعار العصر، وهذه هى التعددية الحقيقية والتى أدركتها الأجيال الجديدة بانفتاحهم، فأصبحوا فى عالم وحدهم، بل وكبّروا رءوسهم، إن جاز التعبير، مع عالم الكبار من الفقيه الدينى إلى الاجتماعى والسياسى والفكري وترك السيطرة لهم ومعها الأحادية المطلقة







> يوجد على اليوتيوب وحتى الآن اعترافات من محمد البلتاجى وربما أيضا عصام العريان حول قرارهما منذ البداية بفرض الحجاب أولا على النساء، وبعد ذلك انتقلوا إلى الإسدال والنقاب ليكون الرمزية لقوتهم السياسية والدلالة بالشارع وفى التحكم

فالملابس وحتى الموضة منها هى انعكاس لمعركة فكرية مجتمعية وسياسية وطبقية منذ قديم الزمن تتغير أشكالها بتغير الأزمان والعصر والجغرافيا والمناخ والتاريخ، ولكن جعل المتر من القماش على الشعر وربطه بالشرف والعفة إجباريا هو المعيار للتمييز الطائفى الدينى، والربط معه غير مستحب لفكرة الفئة الوحيدة الناجية (المسلمات المحجبات فقط) فهو ربط ضد العقل نفسه.

ومؤخراً ومن يتابع تويتر سيجد معارك طلابية ساخنة بجامعات الأقاليم لاسيما المنصورة، حول أن الحجاب والمتر القماش من الثوابت وعدم الحجاب هو من الكبائر واتهام أي طالبة لا ترتديه أو تزعله بأنها عاصية، وأعتقد أن الجرائم الأخيرة دليل على توغل هذا الفكر.

لذلك لم يدرك الإخوان والسلفيون وغيرهم ممن يؤمنون بتسلط العقل الواحد تلك النقطة، وبالتحديد عند المصريات نتيجة سيادة تشبعهم وتمتعهم بمبدأ الجهل الإنسانى المزمن، وكذلك الجهل بالآخر. فالجهل ليس معرفيا فقط، كما قال سقراط، وإنما هناك أنواع له ومنها الجهل بالطبيعة الإنسانية للآخر بالمجتمع.

لذلك كان طبيعيا أن تنتفض الأغلبية من نساء مصر ضد التسلط والجهل والجهامة الإنسانية (عكس طبيعة المصريات)، فيكن فى مقدمة مَن هبوا وتظاهروا ضد حكم الفقيه الإله وأهل الحل والعقد منهم فقط، أى ضد هذه المجموعة المنغلقة من نمط العقول والتفكير، فتحية لنساء مصر وجزء كبير منهن يضع ربع متر قماش، وليس متران فى الدفاع عن هويتهن الإنسانية وضد الجهل الإنسانى، الذى هو طابع هذا الفكر الأحادى المتسلط الذى يعادى بكراهية شديدة التعددية، سواء الثقافية أو الفكرية أو الدينية أو الاجتماعية، وإنما يقبل فقط باحتكار وقبول بالمطلق والأفكار الحتمية.

والغريب أنه، مازال حتى هذه اللحظة، يخرج علينا البعض فى البرامج الدينية، ويرددون بحتمية الحجاب أو متر القماش، ويربطون ذلك بكلمة مقيتة عن المرأة - أكره مغزاها - وهى كلمة التبرج التى للأسف تسللت حتى للخطاب الإعلامى والثقافى.

وأذكر مواجهة هذه الكلمة بحدة وتعرضت ليس فقط إلى التهديدات المباشرة أيام كنت طالبة، بل إلى التعنيف المعنوى بلصق هذه الكلمة العنصرية، ومؤخرا كانت المرة الوحيدة التى جاء لى أكثر من 8 آلاف شير وسبّ، فكان على مقال كتبته العام الماضى واقترن بصورة للذهبية بسنت حميدة وهى بالزى الرياضى لألعاب القوى، وهى تحمل علم مصر، كان السباب لأنها بالمايوه الرياضى، فقد تجسدت لهم فكرة المطلق بغطاء الرأس وفى فكرة ربع متر قماش، ولم يقبلوا بتعددية الآخر تحت أى مسمى، وكانت هذه المقالة دليلا جديدا عما حدث للعقول ومدى توغلهم فى كل المستويات والطبقات بمنطقية ديكتاتورية، وليس الاقتناع بأن اللّه (عزّ وجلّ) سيحاسب الإنسان الفرد فى الآخرة على الأعمال، وليس حسابًا جماعيًا وانتقائيًا فقط لعدم تغطية الشعر والخروج من الجنة.

إن المرأة المصرية أدركت من وقتها وحتى الآن كذب الادعاءات، سواء بنصف متر قماش أو أكثر أو بدون مثلى، فكانت الأكثر ذكاءً فى التعامل مع فرضية الحجاب وارتدت البنطلون، وفى كل الطبقات أصبح البنطلون هو الزى الرسمى المريح ووضعت نصف المتر والبونيه الألوان الذى يتماشى مع الزى أى على الموضة، ومعه وضعت المكياج الكامل أو قليلا منه والشنطة على أحدث الموديلات والألوان العالمية وترقص مع الأهل فى الأفراح.

كل ذلك فعلته المرأة بذكاء لكى تمارس حقها الطبيعى فى الحياة وفى التعلم بالجامعة والخروج للعمل والسفر، أى إذا كان الشرط هو نصف متر من القماش فسوف أضعه وأمارس حياتى.

لذلك الحل هو فى وأد الجهل بكل أنواعه المعرفى والإنسانى، ونشر القيم الإنسانية شعار العصر، وهذه هى التعددية الحقيقية والتى أدركتها الأجيال الجديدة بانفتاحهم، فأصبحوا فى عالم وحدهم، بل وكبّروا رءوسهم، إن جاز التعبير، مع عالم الكبار من الفقيه الدينى إلى الاجتماعى والسياسى والفكري وترك السيطرة لهم ومعها الأحادية المطلقة، ولنا فى الأحداث الإيرانية الأخيرة درس ومقتل الشابة مهسا أمينى، فهو دليل واضح على تفكير الأجيال الجديدة، وقد أدركته الشابة والمرأة المصرية مبكرا، ونزلت فى 30 يونيو قناعة منها بالبشر جميعا بكل ألوانهم وأشكالهم وضد فكر الفئة الناجية الفقهية وخطورته الفكرية، بعدما توغل فى كل شرايين المجتمع ولا سيما بتعليمه، ومازال حتى الآن مستمرا بولاية الفقيه الفكرى.







الأقباط ودولة المواطنة (4)

وطن واحد لكل المصريين

في 30 يونيو 2013م اندلعت ثورة شعبية، شارك فيها عشرات الملايين من المصريين، تظاهروا فى الشوارع والميادين، ومن الشعارات التى استخدموها «يسقط يسقط حكم المرشد»، إذ كان غرضهم التخلص من حكم جماعة الإخوان التى أرادت تفرقة المصريين، ورفضت سمة التعددية والتنوع، وهى السمة التى تميز بها المجتمع المصرى منذ أمد بعيد، كما أن تلك الجماعة هددت بأفعالها وتصريحاتها مبدأ المواطنة، الذى كان قد استقر منذ سنوات فى الدستور المصرى، وبالتحديد منذ عام 2007م.



بقلم: د. رامى عطا صديق

لقد استفزت ممارسات الإخوان وتصريحات أعضائها الكثير من المصريين ممن يؤمنون بمبدأ المواطنة، ويعملون على تأكيد دولة القانون.

ففى وقت حكم الإخوان عادت للظهور عبارات قديمة، وترددت تساؤلات بالية، لا تتفق مع الدولة المدنية الحديثة، فعند جماعة الإخوان ومن يعتقد فى أفكارهم ويتبع رؤاهم أنه على المواطنين المسيحيين أن يدفعوا الجزية وفى المقابل لا يدخلون الجيش!! كما تساءل البعض من أعضاء الجماعة: هل تجوز الصداقة بين المسلم والمسيحي؟ هل يجوز التبرع للمسيحيين؟ هل يجوز للمسيحيين أن يتولوا المناصب فى الدولة بما فى ذلك المناصب العليا؟ هل يجوز بناء كنائس جديدة؟ وهل يجوز ترميم الكنائس والأديرة القديمة؟ كما سمعنا تصريحات عديدة من قادة الجماعة فيها إساءة للدولة المصرية بتاريخها العريق والعظيم الذى يمتد لآلاف السنين... إلى غير ذلك من أفكار وآراء كان أعضاء الجماعة المحظورة يرددونها ويؤيدونها، وهى فى الواقع أفكار وآراء تهدد سلامة المجتمع واستقراره وتنميته، كما أنها تنتقص من مبدأ المواطنة الذى يقوم على المشاركة والمساواة فى الحقوق والواجبات، ويأتى ذكره فى المادة من الدستور المصري.

وليس خافيًا ذلك الجدل والنقاش العقيم الذى استمر عدة أسابيع حول تولى أحد المواطنين المسيحيين، هو الكاتب والمفكر الكبير الأستاذ سمير مرقس، موقع مساعد رئيس الجمهورية لشئون التحول الديمقراطي، حيث رفضت الجماعة وأنصارها أن يكون مرقس «نائبًا» للرئيس، مفضلين أن يكون «مساعدًا»!! وكان سمير مرقس هو أول من استقال من موقعه عقب التعديلات الدستورية التى أجراها محمد مرسى فى «الإعلان الدستورى المكمل»- 22 نوفمبر 2012م، وهو فيها يحصن قراراته ضد الطعن!!

حيث جاء نص المادة الثانية على النحو التالى «الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة فى 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضى جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية».

الأمر الذى أغضب المصريين والكثيرين من الساسة والمفكرين، حيث راوا ردة عن مسيرة الديمقراطية والحرية التى يتطلع لها المصريون.

مصر تولد من جديد

مع ثورة 30 يونيو 2013م وإزاحة جماعة الإخوان عن حكم مصر، من خلال خلع مُمثلهم محمد مرسى بعد نحو ثلاثة أيام، فى 3 يوليو، شعر المصريون بأن مصر تولد من جديد، أو لعلها تعود ثانية، دولة مدنية حديثة وناهضة، تستوعب الكل وتحترم الجميع ولا تستبعد أحدًا.

تولى المستشار عدلى منصور- رئيس الحكمة الدستورية العليا- موقع رئيس البلاد بشكل مؤقت، فى مرحلة انتقالية، لمدة استمرت نحو عام (2013-2014م)، وهى فترة تميزت بالرعبة فى الاستقرار والبناء، بسبب حكمة الرئيس المؤقت، ما جعله يحظى باحترام المصريين وتقديرهم له، وإن عانى المصريون فى تلك الفترة من حوادث عنف وإرهاب هنا وهناك، حيث يرصد بعض الباحثين تزايد معدلات العنف تجاه الكنائس المصرية، وضد الجيش والشرطة، فى عدد من المحافظات المصرية، حيث وصل عدد العمليات الإرهابية خلال الفترة من 4 يوليو 2013م إلى 7 يونيو 2014م نحو «222» عملية إرهابية، اتسمت بقوتها واتساعها وتنوع المستهدفات.

وأتذكر هنا العبارة الوطنية الخالدة لقداسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية الـ 118، حين قال تصريحه الشهير «وطن بلا كنائس خير من كنائس بلا وطن».

وتم إجراء الانتخابات على منصب رئيس الجمهورية، وفى يونيو 2014م جاء المشير عبد الفتاح السيسى رئيسًا للبلاد، حيث رأى فيه المصريون رجلًا شجاعًا أخذ على عاتقه إزاحة جماعة أرادت «أخونة» مصر، ومارست الإرهاب ضد المواطنين ومؤسسات الدولة.

تقنين أوضاع الكنائس

لقد آمن الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ مجيئه رئيسًا للبلاد فى يونيو 2014م، بحق المواطنين المصريين المسيحيين فى بناء الكنائس التى يحتاجون إليها، بالإضافة إلى حقهم فى ترميم الكنائس وإصلاحها، فهى دور عبادة يصلون فيها ويطلبون فيها مراحم الله سبحانه وتعالى، ومن هنا اهتمت الدولة المصرية بتقنين أوضاع الكنائس والمبانى الخدمية التابعة لها، من خلال تشكيل لجنة تختص بهذا الشأن، حيث وصل عدد الكنائس والمبانى الخدمية التابعة لها التى تم تقنينها إلى «2815» كنيسة ومبنى تابعًا فى منتصف مايو 2023م.



التوجيه الرئاسى ببناء مسجد وكنيسة فى كل تجمع سكنى جديد رسالة واضحة بأن مصر تعيش الآن دولة المواطنة

اهتمت الدولة المصرية بتقنين أوضاع الكنائس والمبانى الخدمية التابعة لها، من خلال تشكيل لجنة تختص بهذا الشأن، حيث وصل عدد الكنائس والمبانى الخدمية التابعة لها التى تم تقنينها إلى «2815» كنيسة ومبنى تابعًا فى منتصف مايو 2023



منذ يناير 2015 وفى تقليد رائد ومهم، حرص الرئيس عبد الفتاح السيسى على زيارة الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، فى ليلة عيد الميلاد المجيد، يصحبه كبار مسئولى الدولة، لتهنئة قداسة البابا تواضروس الثانى والمواطنين المسيحيين بمناسبة عيد الميلاد المجيد

وكان رأى الرئيس السيسى دائمًا، الذى ظهر فى أكثر من موقف وأكثر من تصريح، هو ضرورة بناء كنيسة مثلما يتم بناء جامع فى المدن الجديدة التى يتم إنشاؤها، حتى يشعر الجميع بأنهم فى قلب الوطن وعقله.

زيارة للتهنئة بالعيد

ومنذ يناير 2015م، وفى تقليد رائد ومهم، حرص الرئيس عبد الفتاح السيسى على زيارة الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، فى ليلة عيد الميلاد المجيد، يصحبه كبار مسئولى الدولة، لتهنئة قداسة البابا تواضروس الثانى والمواطنين المسيحيين بمناسبة عيد الميلاد المجيد.

ومنذ يناير 2019م يحرص الرئيس ومعاونوه على زيارة كاتدرائية ميلاد المسيح بالعاصمة الإدارية الجديدة، للتهنئة بعيد الميلاد المجيد، وهى الكاتدرائية التى تم افتتاحها آنذاك.

حيث تعد زيارة الرئيس للتهنئة بالعيد هى أول مرة فى تاريخ مصر يقوم فيها رئيس الجمهورية بزيارة الكنيسة ليلة العيد ليهنئ المواطنين المسيحيين بعيدهم، الأمر الذى يعكس الإيمان بمبدأ المواطنة قولًا وعملًا، وأن رئيس الجمهورية هو رئيس يُقدّر كل المصريين، على الرغم من تنوع الانتماء الدينى فيما بينهم، وأنه لا يتعامل مع المواطنين بمنطق التفرقة والتقسيم.

تحديات وصعوبات

نعم لا تزال هناك تحديات كثيرة ومشكلات كبيرة يواجهها المصريون سويًا أملًا فى تحسين الحاضر وبناء مستقبل أفضل، ومن ذلك مثلًا مواجهة مشكلات الفقر والجهل والأمية والغلاء وارتفاع الأسعار وهجرة العقول الواعدة، بالإضافة إلى مواجهة مشكلات التطرف والعنف والإرهاب، حيث باتت تطل علينا بين الحين والآخر بوجه قبيح يسعى إلى تعطيل كل خطوة تستهدف الاستقرار والتنمية والإصلاح.

كما أن المجتمع المصرى مازال يُعاني، بين الحين والآخر، هنا أو هناك، من وقوع بعض المشكلات والتوترات بين المواطنين المسلمين والمواطنين الأقباط، وهى مشكلات/ توترات أغلبها فردى بخلفية دينية وبعضها الآخر له خلفية اقتصادية- اجتماعية.

الأمر الذى يتطلب استراتيجية مجتمعية متكاملة، تربوية وتعليمية ودينية وثقافية وفنية وإعلامية وتشريعية، تُساهم فيها مختلف مؤسسات الدولة على المستويين الرسمى والمدني، بهدف ترجمة الرؤية الرئاسية فى تدعيم مبدأ المواطنة وتعزيز قيمة الحوار، وغيرها من قِيَم المحبة والتسامح وقبول الآخر والوحدة الوطنيّة والعيش المشترك والتعاون البنّاء، ومن جانب آخر، نبذ العنف ورفض التعصُّب ومواجهة الإرهاب، فى إطار من التعاون والتنسيق.

فمن أجل سعادة هذا الوطن الذى نعيش على أرضه وننتمى إليه، تعالوا معًا إلى كلمة سواء، تعالوا نُعلى معًا كلَّ قيمةٍ إنسانيّةٍ، راقيةٍ وساميةٍ، تعالوا نبنى وطننا بناءً حديثًا، ونجعل من كلِّ مواطن فيه مواطنًا صالحًا يعمل من أجل الخير العام ويشارك فى تحقيق الصالح العام.

وختامًا،،

يقول الراحل البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية الـ 117 (1971-2012م): «إن مصر ليست وطنًا نعيش فيه، لكنه وطن يعيش فينا»، ذلك الشعار الذى صار يتردد فى كل بيت من بيوت الوطن، وهى الحقيقة التى سبق وأن أكدها المجاهد الوطنى الكبير مكرم عبيد (1889-1961م) بقوله: «ها كم وطنيتنا، نحن فى الوطن والوطن فينا شعارًا وشعورًا»، وهى أيضًا الدعوة الرائدة التى سبق وأن دعا إليها العالم الجليل ورائد التنوير فى مصر الحديثة الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى (1801-1873م) حين قال: «ليكن الوطن محلًا للسعادة المشتركة بيننا، نبنيه معًا، بالحرية والفكر والمصنع».

ولعل أستاذ الجيل وأبو الليبرالية المصرية أحمد لطفى السيد (1872-1963م) كان مُحقًا حين كتب فى بداية مذكراته التى نُشرت سنة 1963م تحت عنوان «قصة حياتي» مُعبرًا عن حال كثيرين، حيث يقول: «نشأت فى أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها إلا الوطن المصري، ولا تعتز إلا بالمصرية، ولا تنتمى إلا إلى مصر.. ذلك البلد الطيب الذى نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور.. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقى والمجد»..

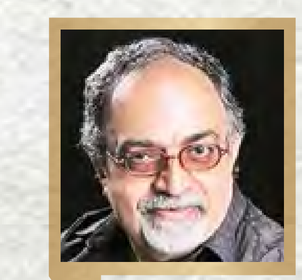
فإلى رموز مصر العظيمة فى أيقونة المواطنة.. نعدكم بأن نسير على الدرب وأن نحافظ على وحدة وطننا الغالى مصر من أجل مستقبل أفضل لنا ولأولادنا من بعدنا، وليكن كل عمل من أجل تدعيم الوحدة الوطنية خطوة جديدة على الدرب، وبداية جديدة لا خاتمة.

ويبقى الوطن مصر- من قبل ومن بعد- وطنًا ناميًا وناهضًا يتسع للجميع، نعيش فيه ويعيش فينا، ونعمل جميعًا من أجله.

ولما كان العام العاشر على إشراقات ثورتنا

تحت أربعة عناوين رئيسية حاولت على مدى الأسابيع (اليونيوية) الماضية الاقتراب بتأمل موجز لإنجازات دولة 30 يونيو وقراءة لأدوار صناع تلك الثورة وتجلياتها الإنسانية والفكرية والوطنية، وكانت بالترتيب (دولة 30 يونيو. وإشراقات العقل)، (. وإشراقات قيم المواطنة)، (. وإشراقات عصر البناء والتنمية)، (. وإشراقات القوى الناعمة).

ولعل من الأهمية بمكان ونحن نحتفل هذا الأسبوع بذكرى أيام الثورة ونسائمها العليلة وإشراقاتها البديعة أن نتوقف عند بعض الأحداث والمواقف التى كان أمر مواجهتها يمثل تحديات شكلها الوجود الإخوانى العام فى حياتنا على مدى ما يقارب القرن من الزمان، ووجود عشيرتهم على كراسى الحكم لمدة عام أسود، حيث آفة حارتنا النسيان، كما كان يوصينا دومًا أديب نوبل نجيب محفوظ.



بقلم: مدحت بشاى
medhatbeshay290@gmail.com

أتذكر، منذ عامين واحتفالًا بمناسبة ثورة 30 يونيو، تشرفت بدعوة الإعلامية القديرة «سناء منصور» للحوار فى تغطية خاصة من جانب قناتها الرائعة ابتهاجا بيوم نصر عظيم على قوى الشر والجهل والتخلف، وإسقاط حكم جماعة كارهة للوطن والجمال والإبداع والسلام الاجتماعي، وهى عشيرة كما وصفها من حكم باسمهم غليظة وسميكة جلود عناصرها. وكان السؤال الأهم باعتبارى مواطنا مسيحيا حول مشاعر المواطن المصرى المسيحى فى ذلك اليوم، ولأن مساحة الهواء المتاحة للمشاركة عادة ما تكون غير كافية لاختزال المشهد العبقرى لشعب اعترف بالخطأ ورأى تبعات الاختيار الخاطئ لحاكم يحكمه مرشد لجماعة إرهابية، حاولت بسرعة رصد أبعاد ما جرى من وجهة نظر أهالينا أقباط مصر، بعد أن ظن أحد عناصر تلك الجماعة الحاكمة أن قمة الإهانة والشماتة مناداتهم «يامسيحيييين» أمام قصر الاتحادية!!

نعم، أكرر إننى أرى أن أعظم ثمار ثورة 30 يونيو تلك المشاركة الرائعة من جانب نساء وأقباط مصر وحالة الاندماج الوطنية والتفاعل السياسى مع أحوال ومتغيرات الوطن. وساعد على تحفيز ودفع الأقباط ما تناقلته كل وسائط الميديا من أمور تحريضية لاستهداف وجودهم وسلامة حياتهم. . منها:

إرهابى أدين وتلطخت يداه بدماء عشرات المصريين فى وقائع إرهابية تاريخية سابقة شهيرة، يظهر على إحدى الفضائيات، فيقول للقيادات الكنسية: «لا تضحوا بأبنائكم»، مهددًا الأقباط لو شاركوا فى تظاهرات 30 يونيو.

قيادى فى حزب «الحرية والعدالة» يعلق على أحداث «الاتحادية» وجرائمهم الإرهابية التى قُتل فيها عدد من معارضى الرئيس، فيقول إن «60 بالمائة من المعتصمين أقباط كمبرر لأفعالهم الإجرامية.

يقف خطيب وسياسي إخوانى على منصة منصوبة فى ميدان نهضة مصر، أمام حشود كبيرة من المصريين البسطاء، الذين تم شحنهم من الأرياف والأقاليم في «أتوبيسات»، ليتظاهروا فى القاهرة، دفاعًا عن مرسي والشرعية المزعومة في «جمعة الشرعية والشريعة» مُطلقا حنجرته فى حماس، ويقول بوضوح: «رسالة إلى الكنيسة المصرية من مصرى مسلم، والله. ثم والله، إذا تآمرتم واتحدتم مع الفلول على إسقاط مرسي، سيكون لنا معكم شأن آخر».

لقد رأى المصريون جميعًا تشهيل إجـراءات تمكين الجماعة وخلاياها وعناصرها الإجرامية من مؤسسات الوطن. أصبح هناك 11 من بين 36 وزيرًا من الإخوان. 12 محافظا من بين 27 محافظا. 235 نائبًا بمجلس الشعب من 498 نائبًا. . 115 فى مجلس الشورى من 270. 60 بالمائة من النقابات العمالية. 12 ألف وظيفة فى الجهاز الإدارى للدولة من الإخوان!!!!

«يا دى الذل ويا دى العار. . النصارى عاملين ثوار»، إسلامية إسلامية. . لا للثورة الصليبية».

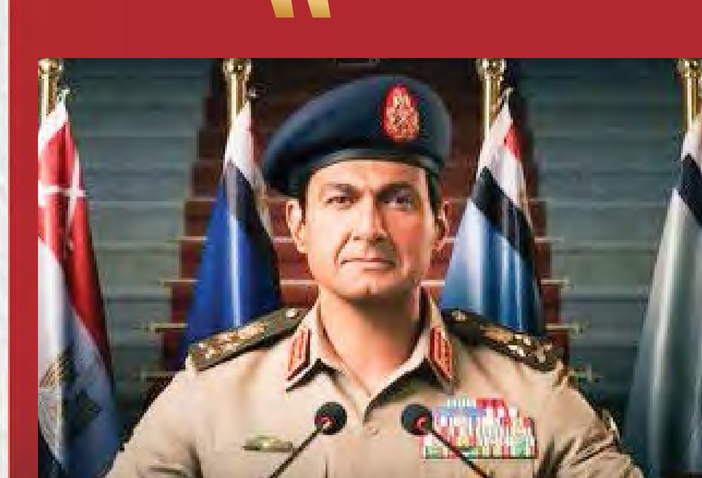
هذه بعض من هتافات التحريض والطائفية البغيضة الكريهة التى رددها متشددون من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسى بعد إلقاء وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسى بيانه الشهير يوم الأربعاء 3 يوليو، فى محاولة لتسخين الشارع المصرى ودفع المؤيدين لمرسى إلى الانتقام من الأقباط بسبب مشاركتهم الواسعة فى تظاهرات 30 يونيو.

نعم، كانت المشاركة المصرية القبطية، والنسائية المصرية، وأهل التنوير والإبداع والثقافة واسعة، وهو أمر طبيعى فهم من نال الويلات من



والعلاقة العدائية التى أسس لها الإخوان تجاه الأقباط من عصور تسبق زمن حكم «مرسى». وتم تجذيرها على الأرض المصرية، والعمل فوق سطح الأرض عبر 30 سنة حكم فيها مبارك، ففى عهده وحده قدم أقباط مصر على مذابح الشهادة ١٥٧ قتيلا قبطيًا، ٨١١ جريحًا، استحلال أموال وممتلكات

بات واضحًا أننا أمام مؤسسة لديها رؤى وخطة محددة الأهداف لدعم كل سبل تنمية الوعى بأبعاد المرحلة التى نعيشها، وما ينبغى أن تسهم به الدراما التليفزيونية فى بناء الإنسان. كان لابد من إنتاج دراما تصنع حالة معايشة لدور مؤسسات الوطن وفى مقدمتها المؤسسات العسكرية والشرطية ودور رموزها الوطنية عقب ثورة 30 يونيو 2013 فى العديد من الأنشطة والإجراءات بهدف رفع الحالة المعنوية للشعب المصري





فكر الإخوان وبلطجتهم الفكرية والميدانية عبر عام أسود تم تهديدهم فيه بالانتقام والإجهاز على كل قوانا الناعمة وتشويه وضرب حالة الاندماج الوطنى بين أهل الأديان والمذاهب والأيديولوجيات المختلفة.

والعلاقة العدائية التى أسس لها الإخوان تجاه الأقباط من عصور تسبق زمن حكم «مرسى». وتم تجذيرها على الأرض المصرية، والعمل فوق سطح الأرض عبر 30 سنة حكم فيها مبارك، ففى عهده وحده قدم أقباط مصر على مذابح الشهادة 157 قتيلا قبطيًا، 811 جريحًا، استحلال أموال وممتلكات 1384 قبطيا تم نهب ممتلكاتهم أو إتلافها وحرقها فى 324 حادثة، والاعتداء أو حرق أو هدم 103 كنائس فى الفترة من 1981 وحتى إسقاطه فى 2011. . وأرى أنه من غير المقبول الكلام عن «مسلمين ومسيحيين» فى سياق الحديث عن مكتسبات ثورة «30 يونيو»، لأن المكاسب فى النهاية للشعب والوطن بأكمله.

إلى كل من غشيتهم رؤية ضبابية لقراءة المشهد هل نسألهم: ماذا لو استمر حكم الإخوان، عليهم العودة إلى ما جاء فى بنود بعض دستور 2012 ورؤية أصحاب الفكر الظلامى من العناصر المشاركة فى وضع بنوده، فمحتوى الدستور جاء داعمًا للتمييز بين الأديان ووضع قيود مجحفة على الحريات، ومن ثم دسترة الرقابة والوصاية على المصريين. قبل انقضاء 20 يومًا فقط من جلوس المعزول الإخوانى على كرسيه تسلمه منصبه أصدر قراره الإجرامى العفو عن السجناء الذى شمل 588 سجينًا بينهم فلسطينيون، كانوا متهمين فى عدد من القضايا، أبرزها أسلحة وذخيرة، واستعراض قوة، وسرقة دون سلاح، لكن أغرب ما حدث فى تاريخ قرارات العفو الرئاسي، أنه لأول مرة تشهد مصر فى عهد مرسي، قرارا بالعفو عن سجناء هاربين فقد أصدر مرسى قرارات عفو عن 18 ثم عن 9 من المتهمين فى قضية تنظيم الإخوان الدولى على رأسهم وجدى غنيم، وإبراهيم منير، أمين عام التنظيم الدولى للإخوان، والقيادى الإخوانى يوسف ندا وغيرهم، بالإضافة للسجناء فى قضايا إرهابية والمحكوم عليهم فى قضايا تمس الأمن القومى للبلاد.

لقد تبنت الدعاوى والأوراق والأحكام والقرارات الإخوانية إلى بث روح الكراهية والفرقة وكسر حالة التعايش والاندماج بين أبناء الوطن، كما أن رفع مبدأ المغالبة ورفض حالة المشاركة، مما كان من شأنها الوصول لحالة من التشظى والفرقة وعدم الانتماء وتوفير فرص إشعال الفتن، وحدثت فتنة كنيسة الخصوص، ولأول مرة يتم الهجوم على الكاتدرائية التى راح ضحيتها عدد من الأقباط، أثناء تشييع جنازة أهلهم وأقاربهم، إضافة إلى عدم حل مشاكل الأقباط، بل والذهاب إلى تصعيدها عبر رفع الشعارات الطائفية الخطيرة.

وكما يقول المثل الشعبى المصرى «هم يبكى وهم يضحك» فى نفس ذات الوقت دارت وقائع اجتماع تتسم تفاصيله بتصرفات صبيانية جاهلة لنخب الغباوة الإخوانية فى وجود سلطان إمارة الجماعة لمناقشة أمر بناء السد الإثيوبي، وتتوالى الآراء والمقترحات شديدة العبط والخطورة على الأمن القومي، والتى مازلنا نتابع تبعاتها السلبية، وفى مشهد كوميدى تبلغهم الأستاذة الدكتورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مستشارة «مرسي» أن الاجتماع كان على الهواء بعد ما طلب البعض منهم التهديد بالحرب واختار الأسلحة وخطوات الإعلانات

تأكيد رئيس الجمهورية على بناء مسجد وكنيسة فى المدن الجديدة يعد من أبرز مكتسبات تفعيل المواطنة، دعمًا لفكرة تنشئة أجيال ترى المسجد منذ طفولتها بجوار الكنيسة، وتتراكم لديها ثقافة أن المسلمين، والأقباط هم من صنعوا تاريخ، وحضارة هذا البلد

أرى أن أعظم ثمار ثورة 30 يونيو تلك المشاركة الرائعة من جانب نساء وأقباط مصر وحالة الاندماج الوطنية والتفاعل السياسى مع أحوال ومتغيرات الوطن. وساعد على تحفيز ودفع الأقباط ما تناقلته كل وسائط الميديا من أمور تحريضية لاستهداف وجودهم وسلامة حياتهم

والهجومية بعد انشغال السلطان بحسابات أرقام خسائر النيل المائية بشكل كوميدى على طريقة «يونس شلبى» وحالة توهانه التى تفجر الضحك!!

ونعود لعرض بعض أهم مكاسب ثورتنا المجيدة قد نتابعها فى تراجع نسب الأحداث الطائفية فى المحافظات، وميل الدولة الواضح إلى تطبيق المعنى الأشمل لمفهوم المواطنة، وتفعيل خطاب التعايش، والمساواة.

وأرى أيضًا أن هناك العديد من الجهود والقرارات تبذل منذ قيام الثورة لتفعيل فكرة «المواطنة» كأحد أبرز منطلقات البناء فى الجمهورية الجديدة بعد 30 يونيو. منها الحرص على إقرار قانون لـ«تنظيم بناء الكنائس»، وتقنين أوضاع الكنائس المغلقة.

ولا شك أن تأكيد رئيس الجمهورية على بناء مسجد وكنيسة فى المدن الجديدة يعد من أبرز مكتسبات تفعيل المواطنة، دعمًا لفكرة تنشئة أجيال ترى المسجد منذ طفولتها بجوار الكنيسة، وتتراكم لديها ثقافة أن المسلمين، والأقباط هم من صنعوا تاريخ، وحضارة هذا البلد. وفى انتظار إقرار وتفعيل وجود مفوضية عدم التمييز الدينى وفق نص الدستور الذى ألزم مجلس النواب أن يفرغ من تشريعها فى أول دورة بعد إقرار الدستور. والآن يناقش مشروع تلك المفوضية على طاولة الحوار الوطنى عبر جلسات رائعة.

وفى مجال دعم العمل الإعلامى والثقافى والتنويرى يعود الأمل فى النجاح فى بث رسائل تنمية الوعى الوطنى مع توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسى بدعم أهل الإبداع الدرامى وأن تدور عجلة الإنتاج من جديد بإدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، ومن منا يمكن أن ينسى الحوار البديع بين الرئيس والكاتب المبدع «عبد الرحيم كمال»، وإيمان الرئيس بدور القوى الناعمة وفى مقدمتها الدراما التليفزيونية فى بناء مواطن الجمهورية الجديدة. وقد بات واضحًا أننا أمام مؤسسة لديها رؤى وخطة محددة الأهداف لدعم كل سبل تنمية الوعى بأبعاد المرحلة التى نعيشها، وما ينبغى أن تسهم به الدراما التليفزيونية فى بناء الإنسان. كان لابد من إنتاج دراما تصنع حالة معايشة لدور مؤسسات الوطن وفى مقدمتها المؤسسات العسكرية والشرطية ودور رموزها الوطنية عقب ثورة 30 يونيو 2013 فى العديد من الأنشطة والإجراءات بهدف رفع الحالة المعنوية للشعب المصري، وصيانة الروح المعنوية والفخر الوطنى للأمة المصرية، إضافة إلى رفع مستوى الوعى الجمعى وتنقيته من السرديات التاريخية المزيفة التى تخدم خطاب المؤامرة على مصر. وقد كشفت دارسة للمركز المصرى للفكر والدراسات عن أنه تأتى الدراما الوطنية أو دراما الوعى، وعلى رأسها مسلسل الاختيار الذى تحول إلى ثلاثية تليفزيونية باعتبارها أهم خطوة فى الحرب المعنوية ومعارك الوعى والتنوير، وقد ذهب صناع المسلسل إلى نمط «المحاكاة الوثائقية» بدلًا من الترميز، وذلك من أجل تقديم الحقيقة التاريخية كاملة وترك الحكم للجمهور، ولفتت الدراسة إلى أن الدولة المصرية لجأت إلى مبدأ مهم هو حق الشعب فى المعرفة والإعلام والإخبار، وأن سرد الحقيقة هو أقصر الطرق للتصديق وإقناع رجل الشارع بما غاب عنه من تفاصيل تاريخية وسياسية.





الأزهر ودعم الدولة الوطنية

كان الأزهر الشريف ولا يزال داعمًا لرأى الشعب الحر ومؤيدًا لحريته فى اختياراته وقراراته المصيرية التى ينتهج فيها نهجًا سلميًا حضاريًا. ففى ثورة الشعب ضد حكم الإخوان فى الثلاثين من يونيو 2013، عبّر الشعب عن رفضه لحكمهم وهو تعبير عن عدم قدرة الشعب المصرى على تحمل سوء إدارة البلاد، ورفضه التام لما أحدثته جماعة الإخوان الإرهابية من تفكك داخل الشعب المصرى تسببت فى انقسامه وتناحره، ووقوفه على حافة الهاوية الطائفية، والحزبية، والفكرية.



بقلم: د. إلهام محمد شاهين
مساعد الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية لشئون الواعظات

وهو عين ما عبَّر عنه فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف بالرفض القاطع أن يمثل ويسوّق للعالم على أنه حرب على الإسلام، فهؤلاء (أى الإخوان) لا يعبِّرون عن الإسلام وليسوا رموزه ولا قادته، كما أن الإسلام ليس هو التناحر ولا الانتماء لحزب ولا لجماعة، وإنما هو الاجتماع وعدم التفرق وحقن الدماء وحفظ النفوس.

وبدلًا من أن تصبح مصر طوائف دينية تتناحر، ويقتل بعضها بعضا كما أرادت الإخوان الإرهابية خرج بيان من «بيت العائلة المصرية» حثَّ فيه جموع المصريين على لمّ الشمل، والحفاظ على وحدة نسيجها الوطني، وإعلاء القيم العليا للإسلام والمسيحية، ومعها قيمة المواطنة المصرية، وعدم الزج بالدين فى الصراع السياسى، والتحلى بالسلمية فى كل المواقف وفى كل الظروف والأحوال، ووضع الوطن فى المكانة العليا فى القلوب والعقول، وإعلاء مصلحته فوق كل مصلحة، والبعد عن التشرذم والانقسام، وصيانة الدماء المصرية حتى تصل سفينة الوطن إلى بر الأمان، وبدلًا من حالة الانقسام التى عمل من أجلها الإخوان والتى ستؤدى حتمًا إلى سفك الدماء.

وخرج فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب فى الثالث من يوليو ليؤكد أن مصر أغلى من أن تسفك فيها دماء أبنائها تحت أى شعار، وأن موقف الأزهر، هو الانحياز لشعب مصر الأصيل، والحفاظ على وحدة المصريين وحرمة الدم المصرى، هو منهج الأزهر وتاريخه دائما، وأن مصر تستحق من الجميع موقفًا وطنيًا صادقًا.

وكان الأزهر داعما وبقوة لإرادة الشعب المصرى فى ثورة الثلاثين من يونيو، فسطر بأحرف من نور موقفا قويا للأزهر، بدعم مسيرة الوطن خلال فترة الثلاثين من يونيو، بتوضيح الموقف الشرعى فى كافة التحركات، والرد على مزاعم الجماعة الإرهابية. وشدد الأزهر على أن السيادة للشعب فى إطار الدستور والقانون وأن جيشنا الوطنى، يعرف مهمَّته ورسالته السامية فى حماية حدود الوطن. ووصف الدولة التى يريدها الشعب المصرى وتؤيدها الشريعة الإسلامية، هى «الدولة الوطنية الديمقراطية الدستورية الحديثة».

منذ ثورة 30 يونيو وعزل «الإرهابية» عن الحكم وجهود الأزهر تتواصل لدعم الدولة الوطنية والرئيس عبدالفتاح السيسى، ومواجهة جماعات الشر والإرهاب، فأنشئ «مرصد الأزهر العالمى لمكافحة التَّطرف» بلغات متعددة ليكون عين الأزهر الناظرة على العالم، وأنشئ «مركز الأزهر العالمى للفتوى الإلكترونية» باللغة العربية وعدد من اللغات، للقضاء على فوضى الفتاوى

كما وضع الأزهر الشريف حينها الخطوات التى يرى أن نسير عليها لنصل إلى بر الأمان، ونخرج من المستنقع الذى أرادت قوى داخلية وخارجية أن تجرنا إليه، هذه الخطوات تمثلت فى بيان الإمام الأكبر، والذى أطلق عليه بيان حينها «الوصايا العشر» وكان أبرزها إجتماع كلمة الأطياف الوطنية المصرية السياسية والفكرية والدينية على ما تضمَّنته وثيقة الأزهر الأولى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، على أن الدولة التى يُريدها الشعب المصرى وتؤيدها الشريعة الإسلامية هى الدولة الوطنية الديمقراطية الدستورية الحديثة.

وأن السيادة للشعب فى إطار الدستور والقانون وأن جيشنا الوطني، يعرف مهمته ورسالته السامية فى حماية حدود الوطن، فللسياسة رجالها كما أن للحرب رجالها، وللقضاء رجاله، كما أن للعلم أهله، ونشد على يد جيش مصر الوطنى حرصه الشديد؛ بل وإصراره على أن يبتعد عن العمل السياسى، رغم محاولات البعض استدعاؤه إليها؛ بل وننأى به عنها.

والتأكيد على حق كل الأحزاب المصرية فى المشاركة السياسية والعمل فى النور، والسلطة مسئولة عن حمايتهم جميعًا، ووأد كل أساليب التحريض وصناعة الكراهية، بين قوى الشعب السياسية وأطيافه الفكرية، لتحقيق السلام الاجتماعى والحفاظ على الحريات.

ووجوب أن يكون تشكيل لجنة مراجعة مواد الدستور التى يتفق على تغييرها أو تعديلها معبرة عن المجتمع المصرى بكافة ألوانه، من دون إقصاء أو استبعاد، ولا تُترك لأفراد بأعيانهم؛ فنحن فى عصر الديمقراطية والشفافية، على ألا تمس المواد المتعلقة بـ«هوية الدولة ومقومات المجتمع»، وخاصة مواد الشريعة الإسلامية، ومادة الإخوة غير المسلمين.

كما أنه يجب وقف أعمال العنف وتجنب دعاوى التكفير والتخوين، واحترام الدم المصرى الزكي، واستعمال الأساليب السياسية وحدها فى حل النزاعات السياسية؛ حتى لا تعقب أخطارًا لا يمكن تلافيها على المصالحة الوطنية.

كان هذا هو موقف الأزهر، وكانت تلك كلماته المسئولة لجميع المصريين؛ إبراءً بذمته، وقيامًا بواجبه الوطنى الذى التزم به على مدى تاريخه، ولن يحيد عنه فى حال من الأحوال، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل. وأكد شيخ الأزهر أن «ما حدث فى الثلاثين من يونيو هو إرادة شعبية».

أيضا كان لحضور فضيلة الإمام الأكبر لبيان الفريق أول عبد الفتاح السيسى آنذاك وقع قوى، وردّ عمليا على مزاعم الإخوان الإرهابية، خاصة وجلوسه إلى جانب وزير الدفاع حينها عن يمينه، والبابا تواضروس الثانى بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية عن يساره، وممثلين عن حزب «النور»، وحركة «تمرد»، لإعلان بيان عزل الرئيس الإخوانى الأسبق محمد مرسى، والذى تم بمباركة الأزهر الشريف حقنا للدماء، وإنهاء لهيمنة الجماعة الإرهابية التى لم تعبأ بدماء المصريين.

وأصدر الإمام الأكبر بيانًا عقب إلقاء الفريق أول السيسى بيان 3 يوليو، أكد خلاله أن مصر أغلى من أن تُسفك فيها دماء أبنائها تحت أى شعار. وأشار شيخ الأزهر حينها إلى أن «موقف الأزهر هو الانحياز لشعب مصر الأصيل، والحفاظ على وحدة المصريين وحُرمة الدم المصرى». ولفت إلى أن ذلك هو منهج الأزهر وتاريخه دائمًا، ومصر تستحق من الجميع موقفًا وطنيًا صادقًا.

ومنذ ثورة 30 يونيو وعزل الإرهابية عن الحكم وجهود الأزهر تتواصل لدعم الدولة الوطنية والرئيس عبدالفتاح السيسى، ومواجهة جماعات الشر والإرهاب، فأنشئ «مرصد الأزهر العالمى لمكافحة التَّطرف» بلغات متعددة ليكون عين الأزهر الناظرة على العالم، وأنشئ «مركز الأزهر العالمى للفتوى الإلكترونية» باللغة العربية وعدد من اللغات، للقضاء على فوضى الفتاوى، والرد الواعى والفورى على الفتاوى الشاذة والمتطرفة، وكذا «مركز الأزهر للتَّرجمة» ليكون معنيا بترجمة الكتب التى من شأنها توضيح صورة الإسلام الحقيقية بلغات متعددة، وإرسالها إلى سفارات الدول الأجنبية والمنظمات الدولية فى مصر وخارجها. و«مركز حوار الأديان بالأزهر الشريف» ليكون بمثابة انطلاقة جديدة تعتمد الحوار الفكرى والدينى والحضارى مع أتباع الأديان والحضارات الأخرى سبيلًا للتوافق والتعايش، وللتأكيد على أنه لا سبيل للتعارف والسلام إلا بالجلوس على مائدة الحوار.

كما أرسل الأزهر «قوافل السلام الدولية» إلى العديد من دول العالم بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، لتعزيز السلم، ونشر ثقافة التسامح والعيش المشترك. وأطلق «مشروع حوار الشّرق والغرب» ليكون النواة الأساسية لمفهوم التعددية والتكامل بين الشرق والغرب، وكان من أهم فعالياته «الملتقى الأول للشباب المسلم والمسيحي» الذى شارك فيه خمسون شابا من مختلف دول العالم. وكذا أنشئ «أكاديمية الأزهر لتدريب الأئمة والوعاظ والمفتين المصريين والوافدين» لتعزيز وسطية الإسلام ونشرها من خلال هؤلاء السفراء الأزاهرة الوسطيين فى ربوع العالم أجمع.

وفى ظل محاولات الجماعات المتشددة لاختطاف الوطن وإرهاب أبنائه، وقف الأزهر مساندا للدولة المصرية ومقدرات الشعب، وتضامن مع الكنيسة المصرية ضد استهداف المواطنين المسيحيين وكنائسهم، بعد محاولات تلك الجماعات إيقاع الفتنة بين أبناء الوطن، ليلعب وعى المؤسسات الدينية وتضامنها مع بعضها البعض دورًا محوريًا لعدم تحقيق غرض تلك الجماعات.


شيخ الأزهر يهدى الرئيس السيسى نسخة نادرة من المصحف الشريف


بيت العائلة.. دور مهم فى التأكيد على ثوابت الدولة الوطنية

دائما ما يؤكد الأزهر الشريف خلال التهنئة بذكرى ثورة 30 يونيو على «أهمية الوعى بالتحديات التى تمر بها بلادنا الغالية، والتى تستوجب وقوف الجميع صفا واحدا خلف قيادتنا الحكيمة، وقواتنا المسلحة الباسلة، ومؤسساتنا الوطنية، لمواجهة التحديات التى تواجه البلاد داخليًا وخارجيًا، وردع كل من تسول له نفسه العبث بأمنه واستقراره»

وعزز الأزهر من دور «بيت العائلة المصرية» الذى يجمع رموز الدينين الإسلامى والمسيحى، ونجح فى وأد الفتنة الطائفية وإجراء المصالحات بين الأطراف المتنازعة فى المدن والقرى بجميع أنحاء الدولة. ولم يكن الأزهر بمنأى عن الأخطار التى تهدد الدولة من المنافذ الحدودية، فعمل على تعزيز تواصله مع أبناء الوطن فى المناطق النائية والحدودية مثل، قوافل «الشيخ زويد، ورفح، والعريش، وحلايب وشلاتين، والوادى الجديد، وسيدى برانى والسلوم»، وأرسل إليهم قوافل طبية وغذائية بشكل مستمر لتعزيز انتماء أبناء تلك المناطق للوطن. ودعم الأزهر جهود القوات المسلحة، والشرطة المصرية، فى حربهما المستمرة ضد الإرهاب. وقاد الأزهر مسيرة تجديد الخطاب الدينى، والتجديد المستمر للمناهج التعليمية، بما يتوافق مع متطلبات العصر.

كما ساهمت جولات الإمام الأكبر الخارجية، وقوافل السلام، واستجابة بابا الفاتيكان لدعوته بزيارة مصر؛ فى تعزيز صورة مصر بالخارج، وتأكيد حالة الاستقرار السياسى والمجتمعى الذى أصبحت فيه مصر. وعقد الأزهر عدة مؤتمرات لمواجهة الإرهاب وتأكيد قيم التعايش والمواطنة، وإرساء السلام العالمى دعا إليه قادة محليين وعالميين للتأكيد على قيم التعايش والسلام ونبذ العنف والإرهاب.

ودائما ما يؤكد الأزهر الشريف خلال التهنئة بذكرى ثورة 30 يونيو على «أهمية الوعى بالتحديات التى تمر بها بلادنا الغالية، والتى تستوجب وقوف الجميع صفا واحدا خلف قيادتنا الحكيمة، وقواتنا المسلحة الباسلة، ومؤسساتنا الوطنية، لمواجهة التحديات التى تواجه البلاد داخليًا وخارجيًا، وردع كل من تسول له نفسه العبث بأمنه واستقراره».

كما يدعو الأزهر الشريف المصريين إلى «بذل المزيد من الجهد والعمل، لتحقيق الآمال المنشودة لرفعة الوطن»، ويؤكد دائما أن العمل والعلم سبيل ارتقاء الأمم.

«30 يونيو.. ثورة الفكر والوجدان».. صيحة عصيان ضد ماضٍ كاد يعصف بتاريخ أم الأزمان على أيدٍى جماعة كانت كل ذخيرتها أفكارًا ضالة وسيوفًا ملوثة بدماء الشهداء..

أرادت إعلاء كلمة الباطل لعشيرة البلهاء.. فواجهها فنانو مصر باعتصام النبلاء لإعلاء كلمة الحق، رافعين فى وجه تهديدات أصحاب تلك العشيرة بسفك الدماء لافتات «ارحل» والقبقاب.. هكذا بدأ حوارى مع الدكتور أشرف زكى، نقيب المهن التمثيلية، الذى أكد أن تربص الإخوان بالفن كان مبعث مساندة فنانى مصر لثورة الخلاص من كابوس تلك الجماعة الضالة خاصة أنها كانت فى خصومة دائمة مع أهل الفن..

وإليكم نص الحوار:

حوار يكتبه: محمد رمضان
عدسة: إبراهيم بشير

د. أشرف زكى نقيب الممثلين:

ثورة الخلاص من «كابوس الإخوان»

الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية من أهم الإنجازات خلال السنوات الماضية.. ووجودها منع احتكار إنتاج الأعمال الفنية

حمل الفنانين لـ«القباقيب» تأكيد لرغبتهم فى رحيل الإخوان

ما إسهامات الفنانين فى دعم ثورة 30 يونيو لإعادة تصحيح مسار الدولة المصرية؟

بدأت مساندة الفنانين لقيام ثورة 30 يونيو باعتصامهم داخل وزارة الثقافة الذى شهد ميلاد أغنية «تسلم الأيادى» دعمًا منا لجيش بلدنا وللدولة المصرية صاحبة الفكر المستنير فى إدارة شئون البلاد، وبلا شك أن هذه الأغنية تسيَّدت المشهد داخل الشارع المصرى، لأنها كانت تمثل حالة وجدانية لخَّص من خلالها جميع الفنانين مدى حبّهم لتراب هذا البلد، وعبَّرت عن مدى انتمائهم له، وساهمت فى إشعال فتيل هذه الثورة المصرية التى أعادت كل مجريات الحياة إلى نصابها الحقيقى، ولذلك كان للفنانين دور كبير جدًا فى توهج الشرارة الأولى لهذه الثورة المجيدة التى تكاتف وراء قيامها الفكر والوجدان المصرى الممثلان فى فنانى ومثقفى مصر الذين تلاحموا مع الشعب من أجل قيام هذه الثورة.

وكيف لعبت ثورة 30 يونيو دورًا فى إعادة صياغة الوعى بأهمية الفن وتأثيره داخل الحياة السياسية والاجتماعية للدولة؟

بالطبع هذه الثورة لعبت دورًا هامًا جدًا فى صياغة الوعى الجمعى لدى المصريين بترسيخ أهمية دور الفن لديهم، وساهمت فى تحريك المياه الراكدة بشكل كبير على المستويين الفنى والثقافى، خاصة أننا كنا نعيش حالة سيئة جدًا نجم عنها وجود الإحساس بالانكسارات والانهزامات الكثيرة جدًا داخل نفوس المصريين أثناء فترة حكم الإخوان، لكن خلال السنوات الأخيرة بدأ يحدث نوع من التصالح وتصاعد الخط البيانى للثقافة والفنون المصرية، وتُوِّج ذلك بظهور الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية التى تمتلك أجندة مكتظة بالأعمال الفنيه الهامة، كما أنها ساهمت فى عودة المنتجين الذين غابوا عن الساحة خاصة أثناء تفشى ظاهرة غريبة على مجتمعنا، ألا وهى ظاهرة التشكيك فى كل شيء، لكى تصبح منهجًا لتدمير ثقة المصريين فى بلادهم، ولكى يظل الفكر الظلامى للجماعة هو المتسيِّد للموقف باتباعهم سياسة «فرِّق تسُد».

لماذا لم يتم توثيق ثورة 30 يونيو فنيًا حتى الآن؟

من المؤكد أنه سيتم توثيق هذه الثورة بعد فترة زمنية معينة، ونحن فى انتظار حدوث ذلك، لأن تناول الأعمال الفنية لبعض الأحداث التاريخية لا بدَّ أن يأخذ وقته، ولذلك أرى أن الأعمال الفنية التى تليق بتوثيق ثورة 30 يونيو لم تأتِ بعد، وإن كانت هناك بعض الأعمال التى تناولتها ضمن أحداثها ولكن توثيقها لم يتحقق بعد، بما يتناسب مع الدور الهام الذى لعبته هذه الثورة التى تكمن أهميتها فى كونها أنها أنقذت مصر من الفكر المتطرف والأفكار الظلامية، فلولا ثورة 30 يونيو لم يكن متاحًا لنا أن نعيش فى أمان الآن.

خروج الفنانين فى مظاهرات تأييدًا لقيام هذه الثورة المجيدة جعل الصراع يتحول من الدم إلى الفن بتقديم فقرات فنية أمام وزارة الثقافة وفى ميدان التحرير؟

بالفعل إن مشاركة الفنانين فى مظاهرات والتحامهم بالشعب كانت ردًا بليغًا منهم على تربص الإخوان بالفن والفنانين حتى الآن وعدم خضوعهم لتهديداتهم ووأد أكاذيبهم، بل إن الإخوان مازالوا لا يستطيعون أن ينسوا ثأرهم مع الفنانين أثناء ثورة 30 يونيو لأنهم كانوا أول مَن أشعلوا فتيلها. لذا يعتبر فنانو مصر خصمًا أصيلًا للإخوان.

لماذا أصر الفنانون على رفع «القباقيب» فى وجه الإخوان ومرشدهم؟

بلا شك أن ثورة 30 يونيو كانت طوق النجاة من خطورة الحكم المتغطرس للإخوان والمتحيز لنشر الأفكار المتطرفة، فهى ثورة الخلاص من كابوس الإخوان ومن ثمَّ فإن الفنانين كانوا من أكثر فئات المجتمع التى ستُضار، لكن دور الفنانين ورسالتهم هى صياغة وعى وتشكيل وجدان وفكر الأمة، وبالتالى كان لزامًا علينا أن نساند بلدنا لتحريرها من هذا الكابوس الذى كنا نعايشه فى ظل حكم الإخوان من خلال قيامنا بدورنا فى التصدى لهم، وهذا هو دور الفنانين الذى شهدناه فى عدة مراحل تاريخية حاسمة فى حياة هذا الوطن.

ولو تأملنا عبر تاريخ مسيرة الفن داخل الوطن العربى سنجد أن هناك مواقف مشرفة لفنانين عظام سواء مصريين أو عربًا ظهروا فيها خلال بعض الأحداث المصيرية.

أما مسألة ظهور القباقيب فى مظاهرات الفنانين الداعمة لهذه الثورة كانت كناية عن رغبتهم فى ضرورة رحيل حكم الإخوان.

البعض يرفض أن يصف الفن بالقوى الناعمة وأنهم يرونه أشبه بالقوى الخشنة التى لا تقل أهميتها عن استخدام السلاح؟

بكل تأكيد دور الفن لا يقل أهمية عن استخدام السلاح، ولكننى أتحفظ على وصف البعض للفن بالقوى الخشنة، ولكننى أرى مسمى القوى الناعمة نابعًا من توظيف الفن فى التأثير على الجمهور بكل وسائل الإقناع المبنى على رؤية فنية وفكر مستنير بإنماء الوعى والحس والفكر لذلك وصفوا الفن بالقوى الناعمة.

الإخوان فى خصومة دائمة مع الفن ولن ينسوا ثأرهم مع الفنانين بسبب مساندتهم لثورة 30 يونيو

> دور الفن فى محاربة التطرف لا يقل عن السلاح..! وبعض مسلسلات «المتحدة» وعلى رأسها «الاختيار» بأجزائه و«جزيرة غمام» أشبه بوثيقة تاريخية فنية ترصد واقعنا الملموس



الزميل محمد رمضان أثناء حواره مع د. أشرف زكى

> من المؤكد أن مسألة توثيق ثورة 30 يونيو فنياً تحتاج إلى المزيد من الوقت ورغم تناول بعض الأعمال الفنية لها ضمن أحداثها إلا أنه لم يتم توثيقها بما يليق بها حتى الآن

من أهم إنجازات 30 يونيو أنها ساهمت فى تصحيح مسار الدراما المصرية فما تعليقك؟

بالطبع لأننا قبل ثورة 30 يونيو كنا نعيش حالة من العبث، ولكن سرعان ما تغير الوضع للأفضل بعد قيام هذه الثورة، خاصة بعد تأسيس الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية التى استطاعت أن تضع النقاط فوق الحروف بإيجاد هوية وأجندة فنية تقدم من خلالها الأعمال الفنية، التى جعلتنا نتجاوز عدة مراحل قبلها كانت سيئة للغاية، والدليل على ذلك المسلسلات الهادفة التى تم إنتاجها والتى تدعم الحس الوطنى وروح الانتماء لدى الشعب، مثل «الاختيار» وفيلم «الممر» وغيرهما من أعمال فنية جيدة.

من وجهة نظرك ما هو دور الشركة المتحدة فى اهتمامها بمفهوم الوعى الدرامى لدى الجمهور؟

الشركة المتحدة جاءت لترتيب الأوراق وضبط إيقاع الإنتاج الفنى بعدم احتكار البعض له، وساهمت فى إعادة بعض المنتجين للساحة الفنية، وبدأنا نلمس معها عدم وجود أى تحفظات على أى أحد وقدمت أعمالا مهمة جدًا ساعدت على عودة الريادة الفنية لمصر مرة أخرى لأننا هوليود الشرق، وتعمل هذه الشركة بأجندة واضحة دفاعًا عن الفن والفنان المصري.

هل تعتبر أعمال الشركة المتحدة بمثابة وثيقة فنية تاريخية؟

هناك بالفعل بعض الأعمال الفنية تدخل تحت مظلة أنها أشبه بالوثيقة الفنية التاريخية، إلى جانب أن هناك أعمالًا أخرى مثل المسلسلات الكوميدية وبعض المسلسلات الرومانسية، لكن هناك أعمالًا عظيمة مثل مسلسل «الاختيار» بكل أجزائه ومسلسل «جزيرة غمام» فالأعمال الفنية التى تم تقديمها تميزت بالتنوع الذى يخاطب كل الفئات لكنها فى الوقت نفسه اتسمت بفكرة تأكيد الوعى وهذا هو أهم شىء.

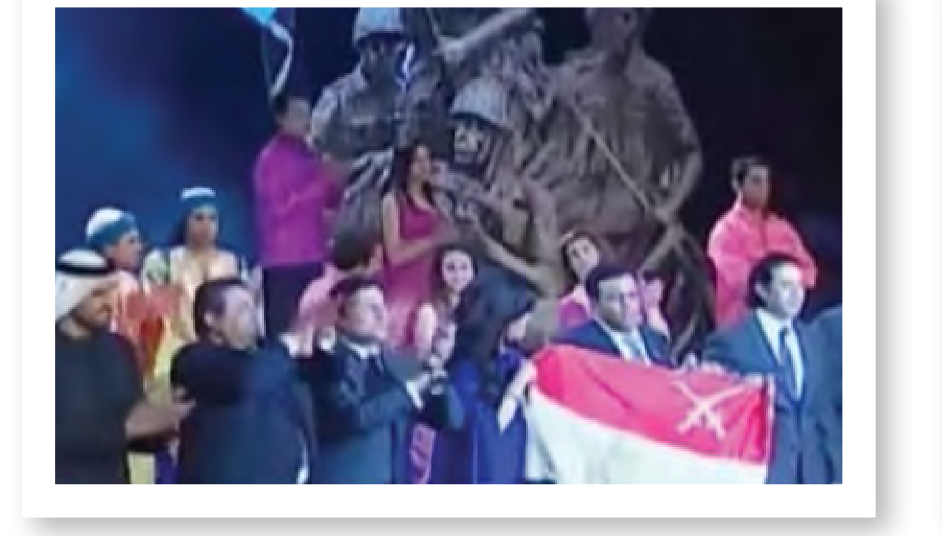
دراما ثورة 30 يونيو حرصت على أن تقدم من خلال أعمالها القدوة التى يلتف حولها الشباب بعد سطوة أفلام العنف والبلطجة عليهم؟

حرصت هذه الأعمال على إيجاد القدوة لتحفيز الشباب على تنامى الشعور لديهم بالانتماء وحب البلد، كما أن هذه الأعمال كان لها دور فى إمداد هؤلاء الشباب بالتضحيات التى بذلها ضباط الجيش والشرطة وحتى المجندين من أجل الحفاظ على الوطن، فكل هذه الأعمال استطاعت أن تصحح مفاهيم الشباب حول قضية الانتماء للوطن. بالطبع أن كم المسلسلات التى تناولت حجم تضحيات ضباط الجيش والشرطة تعد بداية جيدة لتقديم مثل هذه النماذج المشرفة فى حياة المصريين. كما أننا لمسنا حرص القيادة السياسية على الاهتمام بالاستماع إلى قضايا الشباب ومشكلاتهم التى شاهدناها أيضًا من خلال تبنى الرئيس عبد الفتاح السيسى لفكرة «منتدى الشباب» لحرصه على إتاحة الفرصة أمام الشباب للتعبير بحرية وصدق عن مشاكلهم وخلق لغة حوارية بينهم وبين رئيس الدولة بشكل يعبر عن مدى اهتمامه بهم.

ما أحلام الفنانين خلال الفترة القادمة؟

ليست هناك حياة بلا حلم، لذا يعد أقصى طموحنا على المستوى الداخلى تحسين أوضاع الفنان المصرى، من خلال تعديل قوانين النقابة لتعزيز مواردها المالية، لكى يكون للفنان المصرى معاش مناسب، لذلك نحن فى انتظار موافقة مجلس النواب على هذه التعديلات لتلك القوانين، وأتمنى أن الفنانين المصريين يحظون بمكانة أفضل لأننا بلد الريادة الفنية، وأرى أن العالم العربى بما يشهده من تقدم مدين لمصر بأنها آثرت فكره ووجدانه لأنها هوليود الشرق، وستظل أم الدنيا بفنانيها ومثقفيها وجيشها وشرطتها وأطبائها، لأننا دولة ثرية بالكفاءات فى شتى المجالات، وشكَّلت وجدان الأمة العربية بأكملها.

مسلسل «الاختيار» أثبت قدرة الشركة المتحدة على إنتاج أعمال تساهم فى بناء الوعى وتكشف جرائم الإخوان





للحديث عن النجاة شجون.. للحديث عن العودة إلى الحياة شجون للحديث عن مجد تلك الأيام شجون.. عندما تشعر بالضياع والغرق.. عندما تبحث عن المنقذ.. عندما تبحث عن طوق النجاة.. عندما تكون فى ظلام محيط.. تبحث عن بصيص الضوء الذى يهديك إلى النهار.. كانت الأيام السابقة لثورة 30 يونيو المجيدة.. ظلاما.. خوفا.. رِهبة.. ضياعا.. ويأتى البطل الذى ينتشلك من الغرق.. البطل الذى لم يخش على حياته.. البطل الذى قدَّم روحه فداءً لمصر ولشعب مصر.. عليك أن تمتن.. عليك

بقلم: خالد جلال

30 يونيو.. كنت هناك

فى تلك الأيام كنت هناك.. وطُلب منى تقديم أوبريت لجامعة خاصة على أن أحدد الموضوع والنجوم.. الموضوع؟ وأى موضوع يمكن أن يقدم سوى الوطن.. سوى تاريخ مصر العظيم. ذهبت مع صديقى (رحمه الله) الدكتور مصطفى سليم إلى شاعر مصر العظيم عبد الرحمن الأبنودى فى منزله بمحافظة الإسماعيلية وجلسنا معه، وعرضنا عليه الأمر، فصاح: (يا وااااد)، وكان ينادى مساعده الذى جاء مسرعًا، فطلب منه الأستاذ قصيدة كان قد كتبها فى الليلة السابقة، فأحضر المساعد ورقة واحدة التقطها الأستاذ عبد الرحمن (رحمه الله) وقرأها.. العنوان (حبيبى يا وطن)، قال العنوان وبدأ بقراءة القصيدة.. حبيبى يا وطن تنحب وتنحضن.. استمعنا أنا ومصطفى، وتبادلنا النظرات، كأن الأستاذ قد وضع بين أيدينا الأوبريت كاملا بهذه القصيدة.. أنهى الأستاذ القصيدة بصوته والتفت إلىّ، قائلا: (حلوة؟) فكادت الدموع تفر من أعيننا.. حلوة؟، بل رائعة وبديعة، وقلت له: «لقينا الموضوع والعنوان يا أستاذ»، فابتسم، وقال: «فتحت نفسى يا خالد»، وصاح مرة أخرى: «يا وااااد»، فجاء المساعد مهرولًا: «افتح درج المكتب وهات الورق».. ذهب المساعد وعاد ممسكا بمجموعة من الأوراق.. ولمدة ساعة كاملة أسمعنا الأستاذ عشرات القصائد فى حب الوطن: «أومال انتو فاكرين إنى قاعد هنا ساكت؟».. وكيف يصمت الأبنودى.. كل قصيدة كانت أروع من الأخرى.. قال: «من بطل الأوبريت؟»، فقلت: «أنت يا أستاذ» فتعجب.. فقلت: مَن يكتب كل هذه القصائد فى حب الوطن يجب أن يكون بطل الرواية».. التقط مصطفى الحديث، وكان من عشاق الأبنودى، وقال: «أنت تحدث الجيل الجديد وتقص عليه قصة الوطن».. وكانت (حبيبى يا وطن) التى عُرضت فى أبريل أثناء احتفالات تحرير سيناء، وقدمنا المشروع إلى الجامعة، فتحمس الدكتور خالد عزازى، وأمر أن يكون الأوبريت على أعلى مستوى.. وبدأنا العمل.. الملحن: وليد سعد.. الديكور: عمرو عبدالله.. الملابس: مروة عودة.. الاستعراضات: دكتور مجدى صابر.. التنفيذ: علا فهمى.. إضاءة: ياسر شعلان.. وصوت: محمود عبد اللطيف.. وجاء وقت اختيار الأبطال، فوقع الاختيار على القدير أحمد بدير لأداء دور الأبنودى، وشباب الفنانين مريم السكرى وأحمد محيى وليالى نافع وأحمد الشاذلى ومحمد محمدى وحمدى التايه وريهام سامى، والنجوم محمد فؤاد وهانى شاكر ومدحت صالح وحسين الجسمى ووائل جسار ولطيفة وآمال ماهر وحكيم، وقدّم العرض على دار الأوبرا ونجح نجاحًا عظيمًا، ثم قدّم على مسرح الجلاء فى عيد تحرير سيناء بحضور وزير الدفاع فى حينها، والذى صار رئيس مصر ومنقذها الرئيس عبدالفتاح السيسى.. قدمنا العمل وسط تصفيق الحضور، ثم أمسك الرئيس بالمايك وتحدث لأول مرة للحضور.. ولا يمكن بحال أن أنسى حالنا وحال جمهور الحضور، وهم يستمعون لأول مرة إلى البطل وهو يشير إلى ضباط جيش مصر، ويقول: «اللى قاعدين قدامكم دول الدم اللى ف عروقهم بيحب مصر.. ماتخافوش».. كانت لحظة سحرية بكى فيها الجميع حتى النجوم العرب.. لحظة ظهور البطل المنقذ الذى تعلق بكلماته الجميع.. أدركنا أن النجاة قريبة.. وأن هذا المحب للوطن رجل حقيقى يمكن للجميع السير خلفه.. تحية العرض وكلمات الرئيس تستطيع أن تشاهدها على اليوتيوب لتعرف أن فى هذه الليلة أدرك الجميع أن مصر ستنجو من هذا الظلام الدامس.. وعندما صعد لمصافحتنا كنا جميعا نصافح النجاة نشد على يده ندعو الله أن يحميه.. وقد كان.. لم يمر أكثر من شهر إلا وكان البطل مع الشعب، وخلف رغبة الناس الذين نزلوا إلى الطريق بالملايين يطلبون النجاة.. لم يخذلنا أبدا.. كنا فى الميدان ونعلم أن قلب جيش مصر وشرطتها يحيطون بنا.. كنا نشعر بالأمان، وشاهدنا نور النهار، وشاهدنا مصر المستقبل، وهتفنا باسم مصر وبطلها ومنقذها، وحين أطلّ علينا فى شاشات الميدان بصوته يحيط به رموز الوطن، وقرأ البيان، صرخنا فرحا واحتضنا بعضنا البعض.. فعلها البطل.. أنقذها البطل.. لم يخشَ على حياته.. العام الماضى فى مسلسل «الاختيار3» ظهر مشهد يدخل فيه الفنان جمال سليمان مشخصًا دور اللواء عباس كامل، وهو يدخل على الفنان ياسر جلال مشخصًا دور الرئيس حين كان وزيرا للدفاع، ويقول له: «فيه مسرحية جميلة ممكن حضرتك تشوفها فى عيد تحرير سيناء»، وجاء مشهد حقيقى للرئيس وهو يحدثنا وتقول له النجمة لطيفة: «مصر ام الدنيا يا فندم»، فيرد: «وهاتبقى قد الدنيا».. التفت إلى بناتى نور وملك بفخر وقلت لهما: «هذه المسرحية هى (حبيبى يا وطن) كنت أنا وأمكما هناك.. وهل هناك وسام أكثر من تلك الجملة.. وهذا المشهد كى أفخر بهما مدى الحياة.. نظرت بفخر لبناتى، وقلت لهما: كنت هناك.. تحيا مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر.

تزامنا مع الاحتفال بـ 10 سنوات على 30 يونيو

جامعة القاهرة تتقدم للمرتبة 279 فى التصنيف الهولندى «ليدن»

«د.الخشت»: التقدم فى تصنيف «ليدن» جزء من نجاحات «الجامعة» فى جميع التصنيفات الدولية التى حققنا فيها تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الماضية

276	Univ Freiburg	5396	641	11.9%
277	Harbin Engn Univ	5382	497	9.2%
278	Univ Seville	5360	434	8.1%
279	Cairo Univ	5343	356	6.7%
280	Princeton Univ	5308	1180	22.2%
281	Univ Basel	5289	725	13.7%
282	China Univ Petrol E China	5271	617	11.7%
283	Baylor Coll Med	5268	697	13.2%
284	Natl Cheng Kung Univ	5266	323	6.1%
285	Georg-August-Univ Gottingen	5262	670	12.7%
286	Univ Malaya	5251	464	8.8%
287	Univ Munster	5243	634	12.1%
288	Caltech	5184	1074	20.7%
289	Technion - Israel Inst Technol	5159	481	9.3%
290	Univ Texas - Southwestern Med Ctr - Dallas	5059	817	16.1%
291	Indiana Univ - Purdue Univ Indianapolis	5051	491	9.7%
292	Newcastle Univ	5044	735	14.6%
293	Univ Buffalo - SUNY	5006	488	9.7%
294	Humboldt Univ Berlin	4989	571	11.4%
295	Univ Bonn	4937	570	11.6%
296	Politec Milano	4931	557	11.3%
297	Deakin Univ	4929	638	12.9%
298	Tokyo Inst Technol	4922	326	6.6%
299	Aristotle Univ Thessaloniki	4912	418	8.5%
300	Univ Laval	[illegible]	[illegible]	[illegible]



واحد من الإنجازات المهمة لدولة 30 يونيو، إصلاح التعليم، وخاصة الجامعى منه، فقد وضعت الدولة رؤية استراتيجية كاملة لتطوير الجامعات المصرية، تم تنفيذها بنجاح، وكانت جامعة القاهرة جزءاً مهماً من هذا النجاح الذى ترجمته التقارير والتصنيفات الدولية المعتمدة، والتى أكدت أن القاهرة تتقدم عاماً بعد الآخر، بما يعكس تطور إنتاجها العلمى ومستوى البحث العلمى، وهذا الأسبوع أضافت الجامعة إنجازاً جديداً بالوصول إلى المركز 279 عالميا بالتصنيف الهولندى (ليدن) CWTS – Leiden Universit، من بين 30 ألف جامعة دولية شملها التصنيف، حيث تصدرت «القاهرة» الجامعات المصرية بفارق 258 مركزًا عن أقرب جامعة، وهو ما وضع القاهرة بين أفضل 1 فى المائة من بين 30 ألف جامعة على مستوى العالم.

تقرير: محمود أيوب

التصنيف الهولندى لا يحتاج إلى تقديم الجامعات أى معلومات، إنما يتم استقاء المعلومات من التأثير العالمى للجامعات وبحوثها العلمية المنشورة فى المجلات العلمية الدولية ذات التأثير الواضح من حيث القيمة والاعتمادية والاطلاع والاستشهاد بها

الدكتور محمد عثمان الخشت، رئيس جامعة القاهرة قال: إن ما تحققه الجامعة بالتواجد بمراكز متقدمة ومرموقة فى كافة التصنيفات نتاج التخطيط الاستراتيجى الذى تبنته الجامعة والـوزارة، وفقا للخطة الاستراتيجية للتعليم العالى والبحث العلمى بقيادة الدكتور أيمن عاشور، كإحدى أهم أدوات الدولة الوطنية فى البناء والتنمية الشاملة.

وأشار «الخشت»، إلى أن التصنيف الهولندى «ليدن» حققت به جامعة القاهرة قفزة كبيرة تدريجيًا، حيث كانت الجامعة فى المرتبة 396 عالميًا عام 2017، فيما جاءت فى عام 2018 فى المركز 373 عالميا، وفى عام 2019 جاءت فى المرتبة 342 عالميا، فيما حققت فى عام 2020 المرتبة 309 عالميا، وفى 2021 احتلت المرتبة 308 عالميا، وفى عام 2022 جاءت فى المرتبة 294 عالميا، وفى العام 2023 تقدمت إلى المرتبة 279، موضحا أن جامعة القاهرة نجحت فى تحقيق تقدم نحو 117 مركزا عن عام 2017 .

وأوضح الدكتور الخشت، أن التصنيف الهولندى (ليدن) قام بتصنيف أفضل 1411 جامعة من بين 30 ألف جامعة على مستوى العالم، مشيرا إلى أن المصنف الدولى أكد أن البحوث العلمية التى قامت بنشرها دوليا جامعة القاهرة كان لها تأثير كبير عالميًا، وهو ما استحقت به الترتيب المتميز عالميًا والتفوق مصريًا وبفارق كبير عن أقرب الجامعات المحلية للعام السابع على التوالي.

«الخشت» أكد أيضاً أن هذا التصنيف يقوم بتقييم الأداء البحثى للجامعات فى جميع أنحاء العالم، باستخدام مجموعات كثيرة من المؤشرات «الببليومترية»، وهى معايير عملية موثوقة لجمع البيانات، وهذا يضمن الثقة فى النتائج المنشورة من المصنف، مؤكدًا أن التصنيف الهولندى لا يحتاج إلى تقديم الجامعات أى معلومات، إنما يتم استقاء المعلومات من التأثير العالمى للجامعات وبحوثها العلمية المنشورة فى المجلات العلمية الدولية ذات التأثير الواضح من حيث القيمة والاعتمادية والاطلاع والاستشهاد بها خاصة البيانات المتوفرة للمصنف من خلال المؤشرات العالمية: Clarivate – Web of Science .

وشدد رئيس جامعة القاهرة، على أن التقدم فى التصنيف الهولندى «ليدن»، يعد جزءا من نجاحات الجامعة فى جميع التصنيفات الدولية التى حققنا فيها تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الماضية، مما وضع جامعة القاهرة ضمن أفضل جامعات العالم من حيث التصنيف العام أو التخصصات العلمية المميزة التى نجحنا فيها فى كسر حاجز أفضل 50 على مستوى العالم فى هندسة البترول، وضمن أفضل مائة جامعة فى خمسة تخصصات. وهو نتيجة جهود كبيرة من كافة العاملين بالمنظومة داخل الجامعة والخطط المستقبلية التى من خلالها نجحنا أن نكون جامعة من جامعات الجيل الرابع، ونسبق جامعات أوربية وأمريكية كبرى فى العديد من التصنيفات الدولية.





بقلم:

حمدى رزق

من المقولات المأثورة للمبدع الأمريكى الشهير «والت ديزني»: «ستتحقق كل أحلامك إذا كنت تملك الشجاعة لمطاردتها».. ونحن فى جمهوريتنا الجديدة التى أسستها ثورة (30 يونيو)، نطارد أحلامنا المشروعة، نركض لاهثين وراءها، ونجتهد بغية تحقيقها.

جد بتنا نطارد أحلاما عريضة بعرض الوطن من بحرى إلى الصعيد، ومن العريش الحرة إلى بورسعيد، وعلى شط القنال، ونجتهد فى تجسيدها على الأرض الطيبة، بنيانا وعمرانا.. و«حياة كريمة».

الطريق إلى 30 يونيو (5)

لا لَيْلَ يكفينا لنحلُمَ مَرَّتَين..

يلفتنى طيب الذكر، شاعر المقاومة المبدع «محمود درويش» عندما صك مأثورته العتيقة فى ديوانه الشهير «حِبر الغراب»: «لا لَيْلَ يكفينا لنحلُمَ مَرَّتَين»، وزيادة من الشعر بيتا «لا ليل يكفينا ولا حتى نهار»، هرمنا ونحن نحلم أحلاما سعيدة ليلا فإذا ما طلع عليها النهار تبخرت، وتبقت الآلام قاسية.

■■■

تجربة المواطنة والعيش المشترك فى «الجمهورية الجديدة»، التى تعيش مصر مخاضها من رحم المعاناة، جديرة بالتسجيل الأمين..

قصة تستحق أن تروى، وبعض منها فى كتابى «كيرياليسون.. فى محبة الأقباط» الصادر عن «روزاليوسف» فى العام 2018.

وقبلها يستوجب التعريف بالجمهورية الجديدة، التى حرص الرئيس عبد الفتاح السيسى على إطلاقها رسميًا عقب وصوله كاتدرائية «ميلاد المسيح» بالعاصمة الإدارية الجديدة للتهنئة بعيد الميلاد المجيد (يناير 2022).

يومها قال: «ندعو اللّه دائما أن يكمل لنا وهو من يسبب الأسباب»، وأضاف: «أقول لكم إن الجمهورية الجديدة هى جمهورية الحلم والأمل، جمهورية العلم والعمل، المسالمة وليست المستسلمة، هنبنيها مع بعض، أى تحدٍ وأى صعاب تهون لو كنا على قلب رجل واحد».

الرئيس السيسى يتحدث كثيرا عن حلمه فى ولادة جمهورية جديدة، كانت حلما، حلم ليلة الصيف، عنوان مسرحية «وليم شكسبير» الذائعة الشهرة، السيسى دؤوب، دَؤُوبٌ عَلَى عَمَلِهِ، على حلمه، جَادٌّ وَمُسْتَمِرٌّ فِيهِ، ويطارد حلمه ويجتهد فى تحقيقه، وعلى مدد الشوف تتشكل ملامح الجمهورية الجديدة من كفر الشيخ إلى شرم الشيخ.

■■■

يستوجب التوقف مليًا أمام بناية الأعوام العشرة التى مضت على ثورة 30 يونيو، شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد، فى البر والبحر، حتى إقامة وكالة الفضاء الوطنية لتذهب بعيدا فى عالم الأقمار الصناعية.

الرئيس السيسى يطارد حلمه حتى فى الصعيد الجواني، يشاطر أهله وناسه الطيبين الكرماء الأصلاء حلمهم فى «حياة كريمة»، أهم وأعظم مشروعات الجمهورية الجديدة، وهناك يدشن مؤسسة الأحلام الكبيرة، ويؤسس لحلم الصعيد السعيد بديلاً عن الصعيد المنسي..

كما يقولون لسه الأحلام ممكنة فقط نحلم، أحلامنا مشروعة فى مشروعات خضراء، المعمور من أرضنا الطيبة تضاعف، مساحة المعمور تجاوزت 14.5 بالمائة وهذا رقم لو تعلمون عظيم بمقاييس التنمية المستدامة وزراعة الصحراء بالبشر.

الصعيد السعيد حلم من أحلام الجمهورية الحلم، الجمهورية الجديدة المؤسسة على «حياة كريمة»، جمهورية يصفها السيسى «تمتلك القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتسعى لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية، ومفاهيم العدالة الاجتماعية والكرامة وبناء الإنسان المصرى صحيًا وفكريًا وثقافيًا.. هى جمهورية المواطن المصرى الذى هو أيقونة انتصاره ومجده، جمهورية واعدة تليق بالمصريين وتناسب تطلعاتهم وتمثل تضحيتهم».

ملامح الجمهورية الحلم فى الكتاب، والكتاب يسجل كيف كان الصعيد وكيف أصبح، كيف كان الظلام مخيما، وكيف أشرقت شمسه مجددًا، وجار علاج أمراضه المتوطنة والسارية بغية توفير حياة كريمة.



■■■

قوة الجمهورية الجديدة من نصاعة حلمها، وعظم تضحياتها، وقدرتها على رفع البناء عاليا بهمم الرجال السمر الشداد وصبايا البلد.

من يتابع جولات الرئيس السيسى مطاردا حلمه فى الصعيد ويجرى وخط القنال، يرقب التوازن المحسوب فى التنمية بين الطبقات المجتمعية، ويتيح فرص نمو مضاعفة للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، اقتصاديا واجتماعيا وبيئيًا، وفق المعدلات العالمية للنمو التى تطمح إليها الإرادة السياسية، مصر برأت بعد معاناة من حزمة الأمراض المتوطنة التى هدت حيل البلد عقودا، وأقعدتها عن ركب التقدم.

ثالوث «الفقر والجهل والمرض»، ثالوث آن له أن يرحل ويحل عن سمانا الزرقاء، متوالية المبادرات الرئاسية فى سياقات عدة، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، تنمويا واجتماعيا وطبيا جميعها تصب فى نهر الجمهورية الجديدة الدافق بالحيوية، النهر يغسل أدرانه ويجرى زلالا فى الأرض الطيبة.

الجمهورية الجديدة طامحة إلى الخروج الكبير من الوادى الضيق إلى الصحراء بمخطط تنموى يقضى بخفض الكثافات السكانية فى الدلتا، وإفراغ حمولة العقود الماضية عن كاهل العاصمة العريقة (القاهرة) فى الوديان الخضراء، والسواحل الممتدة تحوط البلاد..

شبكة محاور تنموية تقطع البلاد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا وبالعرض.. وبالطول.. الصحراء سيسكنها البشر بعد طول خلاء.

مستهدف نقل التنمية واستزراعها فى شمال وغرب وشرق البلاد، دلتا جديدة تتشكل خارطتها لتضيف إلى الدلتا القديمة مساحة مضاعفة.

جار فرد خريطة الوطن على الرقعة المترامية الأطراف، وبيان مستوجبات التنمية فى مناطق بكر لم يمسسها إنس ولا جان، مزارع بنبان الشمسية فى أسوان نموذج ومثال.

والجلالة والعلمين والمنصورة الجديدة، ومدن الجيل الرابع على خط الصعيد، كلها مزروعة بالأمل، والأمل لولاه عليا، وبالأمل أسهر ليالي، وعيش بالأمل، وإشاعة الأمل صنعة يجيدها الحالمون.

■■■

تستهدف الجمهورية الجديدة ربط جنوب البلاد بشماله، وربط الوادى بسيناء، بخطوط طول وعرض من الأنفاق والكبارى وخطوط السكك الحديدية (وفق أحدث منتجات العصر التكنولوجى والثورة الرقمية) كما هو حادث فى «قطار الشرق السريع» الذى يربط ميناء السخنة بالعلمين وصولا إلى «جربوب» شمالا وإلى «النوبة» جنوبا، والربط الحديدى بسكة حديد القاهرة/ جنوب إفريقيا الذى يشبه طريق الحرير القديم.

تقوم الجمهورية الجديدة على خارطة مدن جديدة وحديثة (14 مدينة مرحلة أولى وليست أخيرة)، من مدن الجيل الذكى، تتجمع وترتبط بالعاصمة الإدارية الجديدة، لتشكل فى مجموعها مصر الجديدة التى تتبنى على مخطط عالمى التخطيط والتنفيذ وبأياد مصرية..

مدينة الجلالة الجديدة تكمل مثلث مصر السياحى جوار الغردقة وشرم الشيخ، كان المثلث منقوصا قمته التى أقيمت على قاعدة متينة، اكتمال المثلث السياحى يضيف، القيمة المضافة سياحيا، منتج سياحى فريد من نوعه (على سبيل المثال).

■■■

لا تهمل الجمهورية الجديدة فى مخططها الحديث، مصر القديمة (فى الوادى والدلتا)، بل تصحبها إلى المستقبل القريب، بإعادة إعمار الريف المصرى بمخطط (حياة كريمة)، التى رصدت له القيادة السياسية 700 مليار جنيه مصرى وبأياد ومنتجات وتشغيلات مصرية.

مخطط نقل الريف المصرى الذى خاصمته الخطط التنموية طويلا، نقلة تاريخية، اتساقا مع مخطط الجمهورية الجديدة التى لا تهمل قديما، بل تجليه معنى وقيمة، وتنفض عن كاهله أثقال عقود مضت عانى نسيانا وإهمالا ما عقد الحياة وصعبها على البشر وناء بها الحجر.. تنتهى مقولة الريف المنسى، يصبح الريف السعيد.

التزاما من الجمهورية الجديدة بربط المواطن المصرى بأرضه عبر توفير فرص عمل حقيقية فى محليته، تضيف للناتج القومى على المستوى الوطنى، لكبح الهجرة الداخلية التى تشكل عقبة كؤود فى عملية التنمية، الريف يعانى نفس معاناة الحضر، نقص فادح فى العمالة الريفية، وتزاحم مخيف على فرص العمل الهامشية فى المدن وعواصم المحافظات والقاهرة..

المناطق الصناعية فى المحافظات الصعيدية والتى أهملت طويلا تنتعش فى الجمهورية الجديدة، ويعاد رسم مخططها الاستثمارى على قواعد جديدة لدفق استثمارات فى المحليات تقيم أودها، وتدخلها عصرا جديدا من الإنتاجية المخططة على قواعد اقتصادية سليمة، خلوا من عكوسات «الجمهورية الأولى» التى لم تعض على هذه المناطق بالنواجذ فأجهضت التجربة، وحان وقت الإصلاح الذى ينبنى على قواعد حاكمة صارمة، لم يعد لدينا وقت نضيعه فى سياقات بيروقراطية معطلة.. خسرنا كثيرا من الوقت، والوقت من ذهب.

■■■

الجمهورية الحلم التى يتحدث عنها الرئيس السيسى فخورا، جمهورية شابة طموح تتلافى ما أنتجته الجمهورية الأولى من أوجه قصور، ونواقص، وعشوائيات، بناء جديد خلوا من الأمراض الاجتماعية المتوطنة التى نخرت فى أساسات الجمهورية الأولى، وكادت تسقطها فى أيادى الفاشية الدينية التى استغلت الحاجات والأمراض لتنشب مخالبها فى رقبة الشعب المصرى.

إعلانات

المصوّر

